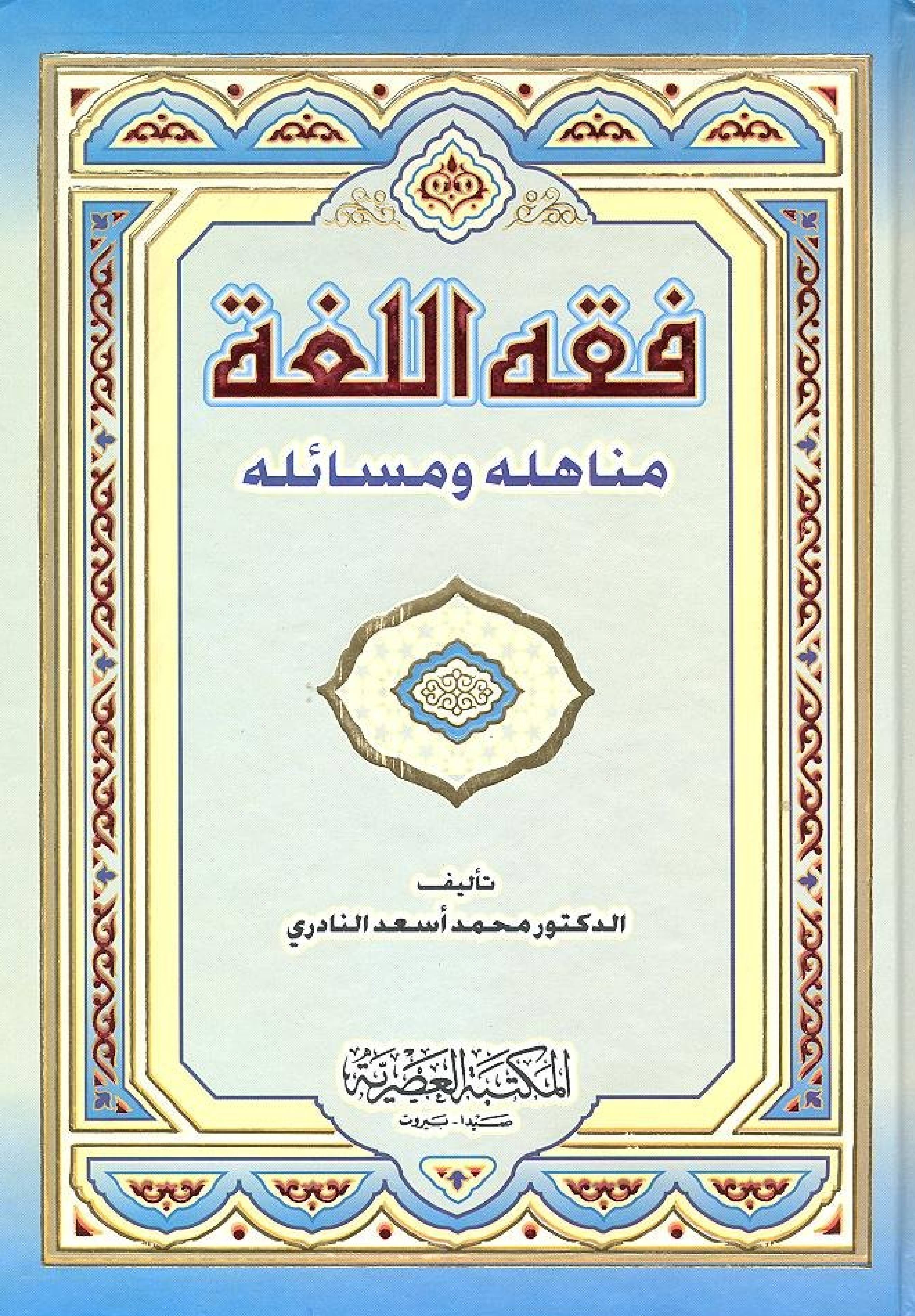

فقه اللغة
مناهله ومسائله
تأليف
الدكتور محمد أسعد النادري
المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

فِقهُ اللُّغَةِ

مَناهِلُه وَمَسائِلُه

تأليف

الدكتور محمّد أسعد النادري

أستاذ العلوم اللغويّة

في كليّة الآداب بالجامعة اللبنانيّة

مُدير معهد العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل

وعميد كليّة الإعلام والتوثيق سابقًا

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت



صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية
بولفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٠٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت

www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953-34-322-5

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعدُ،

فلا نزعمُ أن هذا الكتابَ يحيطُ بمناهلِ فقهِ اللغةِ، ومؤلفاتِه، ومسائِله، إحاطةً جامعةً مانعةً، ولا نريد أن يوحيَ عنوانُه بذلك.

فكتابُنا هذا ليس، في واقع الأمر، إلا محاولةً متواضعةً، هدفُها التعرُّفُ على ما نَحْسَبُهُ أهمَّ مناهل هذا العلم المسمى «فقه اللغة»، قديماً وحديثاً، ودراسةُ أهمّ مسائله، كما درجَتْ تلك المناهلُ على بحثها.

ولا بدَّ من الاعتراف، منذ البداية، بأن هذه المحاولةَ لم تكن حرةً مطلقةً، لا في المجال ولا في المضمون، وإنما هي مقيدةٌ بتوصيفِ منهج مادةِ فقهِ اللغة التي ندرِّسُها لطلابِ السنةِ الرابعة في قسمِ اللغةِ العربية، بكلية الآداب، في الجامعة اللبنانية، منذُ سنوات.

وقد حاولنا التفلُّتَ من قيدِ التوصيفِ، قدرَ الإمكانِ، بما يسمحُ بتجاوزِ حدودِه الزمانيةِ والموضوعية، دونما إخلالٍ بمبادئه الأساسيةِ وأهدافه العامة. غير أنَّ ثَمَّةَ فرقاً - كما لا يخفى - بين الكتابةِ العلمية الحرَّةِ، وبين تلك الخاضعةِ لموجباتِ الدرسِ الأكاديمي. وهو فرقٌ ليسَ سلبيَّ الطابَعِ دائماً، على كل حال، ذلك أن لموجباتِ الدرسِ الأكاديمي حسناتٍ بيِّنةً أحياناً، لعلَّ أهمَّها المستوى الذي ينبغي على الباحثِ أن يلتزمَ به، وهو يتوجهُ ببحثِه إلى نخبةٍ علميةٍ قطعَتْ شوطاً مهماً في مجالِ الدراسة الأكاديمية، وعرفَتْ مناهجَها، وتجاوزتْ أولياتِها وكثيراً من مبادئها العامة.

ولا بُدَّ من الإشارة، بعد ذلكَ، إلى أن المكتبةَ العربيةَ الحديثةَ باتَتْ تضمُّ اليومَ عدداً مقبولاً من الكتبِ التي تبحثُ في فقهِ اللغة، والتي تتوجه في الأساس إلى النخبة العلميةِ نَفْسِها التي نتوجَّهُ إليها بهذا الكتاب.

وقد عرضْنا في الفصلِ الثاني من الباب الأولِ ستةً من هذه الكتب، ودوَّنّا

ملاحظاتِنا الإيجابيةَ والسلبيةَ حولَها، وبعضُها لأساتذةٍ كرام كان لنا شرفُ أن نتتلمذَ عليهم. وثمةَ كثيرٌ غيرُها. ومن المؤكَّدِ أن عدداً منها يتّسم بقيمة علمية عالية.

وقد حاولنا، في كتابِنا هذا، الإفادةَ مما قرأناهُ من هذهِ الكتبِ، ومما دوّنّاهُ حولَها من الملاحظاتِ، مدركينَ أن لكلٍّ منها ظروفاً وملابساتٍ أحاطَتْ بتأليفه، ووجَّهَتْهُ هذه الوُجْهَةَ أو تلكَ، وفرضت عليه هذا المعيارَ أو ذاك.

وقد اعتمدْنا في تأليفِ كتابنا على المنهجِ الوصفيِّ مراعًى فيه المنهجُ التاريخيُّ، حيثما تطلب الأمر ذلك. غير أنَّ المقاربة الوصفيةَ لم تَحُلْ دونَ مناقشةِ الآراءِ ونقدِها، في كثيرٍ من الأحيانِ، نقداً مرتكزاً إلى المعطيات العلمية.

ومن نماذجِ المناقشةِ والنقدِ ما يجدُهُ القارئُ في البابِ الأولِ من ملاحظاتٍ على مؤلفاتِ فقهِ اللغةِ، قديمِها وحديثِها، وما يجدُهُ في الفصلِ الأولِ من البابِ الرابعِ من متابعةٍ لرأيِ الشيخِ الدكتور صبحي الصالح، رحمه اللّهُ، في منحوتاتِ ابنِ فارس، وما يجدُهُ في الفصل الأول من الباب الخامس من متابعةٍ وتفنيدٍ لآراء بعضِ المستشرقينَ وبعضِ المستغربين، ومزاعِمِهِمْ حولَ مسألةِ الإعراب، وما يجدُهُ، كذلك، في الفصل الثاني من هذا البابِ، من مقاربةٍ لمسألةِ ثنائية الفصحى والعامية، ومناقشةٍ للآراءِ المتصلةِ بها.

وقد جَهِدْنا في الالتزام بالموضوعيةِ والتجردِ العلميِّ، أثناءَ مناقشةِ هذهِ المسائلِ وأمثالِها، ولكننا نعترفُ بأنَّ ثمةَ التزاماً آخرَ، كان هو الأسبقَ والأصلَ لَدَيْنا، وهو التزامُنا بهذهِ اللغةِ العربيةِ التي شرَّفَها اللّهُ، سبحانه وتعالى، وشرَّفَنا، بأنْ أنزلَ قرآنَهُ الكريمَ بها على خاتمِ الأنبياءِ قائدِنا وسيدِنا محمدٍ ﷺ، منوِّهاً بعربيتِهِ في مواضعَ عدةٍ، مؤكداً حفظَهُ الذي يعني بداهةً حفظَ العربيةِ نفسِها.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ندعو اللّهَ سبحانَه وتعالى أنْ يقبلَنا في عِدادِ جنودِه المجاهدينَ لحفظِ هذه اللغةِ الحبيبةِ التزاماً بأمرِهِ وقرآنه، وأن ينفعَنَا بما علَّمنا، ويَنْفَعَ بنا، وأن يهدينا ويهديَ بنا، إنه سميع مجيب.

صيدا في ١٩ رمضان ١٤٢٥هـ

الموافق ١ تشرين الثاني ٢٠٠٤م

محمد أسعد النادري

تمهيد
في المصطلحات ونظريات نشأة اللغة

أولاً

في المصطلحات

يقتضي ولوج هذا الحقل من الدراسات اللغوية، نعني حقل فقه اللغة، فهماً دقيقاً لبعض المصطلحات الأساسية، بعد أن شاع لدى كثير من الدارسين الخلط بين هذه المصطلحات، واستعمال بعضها مكان بعض.

ولهذا الخلط أسباب عديدة، منها تداخل حقول الدراسة اللغوية، وغياب المنهج العلمي عن كثير من المصادر والأبحاث اللغوية القديمة، وتشعب الدراسات اللغوية الحديثة، وبخاصة في القرن الماضي، مع ميل عدد من الباحثين إلى تجاوز حدود أبحاثهم، منطلقين من فكرة عدم الاعتراف بمثل هذه الحدود أساساً، أو متأثرين بفكرة تكامل حقول الدراسة اللغوية، والتأثير المتبادل فيما بينها.

وفي اعتقادنا أن تشعب الدراسات اللغوية الحديثة إلى علوم متعددة ينبغي أن يكون سبباً من أسباب التخصص، والدقة العلمية، والالتزام بالمفاهيم والمصطلحات، لا سبباً لتجاوزها والتخلص منها.

والمصطلحات التي نعتقد أنها تشكل مدخلاً لبحثنا هذا في فقه اللغة، مناهله ومسائله، هي:

اللغة، ومتن اللغة، واللهجة، والكتابة، وفقه اللغة، وعلم اللغة.

١ ـ اللغة:

اللغةُ، لغةً، هي فُعْلَةٌ، من لغوت، أي: تكلمت، ككرة، وقُلة، وثُبة. فهي إذاً لُغْوَةٌ قبل الإعلال والتعويض، ثم استُثقلت الحركة على الواو، فنقلت للساكن قبلها. وهو الغين، فبقيت الواو ساكنة، فحذفت وعُوِّض عنها هاءُ التأنيث. ووزنها بعد الإعلال «فُعَة» بحذف اللام[1].

---

(١) ابن جني: الخصائص: ١/ ٣٤. واللسان: لغا: ١٥/ ٢٥٠.

واللغة ظاهرة إنسانية عامة، في المجتمعات البشرية كلها. وهي تتكون من أصوات منتظمة في كلمات منتظمة في جمل، لتأدية المعاني المختلفة.

وقد قدّم كثير من العلماء المحدثين تعريفات للغة، تختلف فيما بينها في بعض التفاصيل، ولكنها تتفق على أن اللغة ذات طبيعة صوتية أولاً، ووظيفة اجتماعية ثانياً، وأنها متنوعة بتنوع الأقوام والمجتمعات الإنسانية ثالثاً.

وهذه الأمور الثلاثة المتفق عليها هي نفسها جوهر التعريف الذي قدمه العالم اللغوي العربي الفذ ابن جني للّغة، سابقاً علماء اللغة المحدثين بأكثر من ألف سنة. قال ابن جني: «اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[1].

ويعرّف العالم الأميركي إدوارد سابير E. Sapir اللغة بأنها «وسيلة إنسانية خالصة، وغير غريزية إطلاقاً، لإيصال الأفكار، والانفعالات والرغبات، بواسطة نظام من الرموز التي تصدر بطريقة إرادية»[2].

وقد تعرّض بعض الباحثين لهذا التعريف والتعريفات المشابهة بالنقد، فرأى أن «الأفكار والانفعالات والعواطف والرغبات إلخ . . . مصطلحات منقولة من دراسات أخرى غير لغوية في أصلها. ولو جاز أن الكلام في بعض استعمالاته تعبير عن الفكر فإنه ليس كذلك في جميع استعمالاته، أو في معظمها، فليس ثمة توصيل للأفكار، أو تعبير عن أفكار، في لغة التحيات، ولغة التأديب، ولغة التدريب الرياضي والعسكري، مثلاً»[3].

ويستشهد أصحاب هذا الرأي، تعزيزاً لرأيهم، بما وصل إليه العالم الأنتروبولوجي مالينوفسكي، بعد دراسته لبعض المجتمعات التي جرى الاصطلاح على تسميتها بالمجتمعات البدائية، أو الفطرية، أو الوحشية، وهو «أن وظيفة اللغة ليست أنها مجرد وسيلة للتفاهم أو التوصيل، بل وظيفة اللغة هي أنها حلقة في سلسلة النشاط الإنساني المنتظم، هي أنها جزء من السلوك الإنساني، إنها ضرب من العمل، وليست أداة عاكسة للفكر، واستعمال اللغة على هذه الصورة ليس قاصراً على الجماعات البدائية، بل إنه ليلاحظ في أرقى الجماعات تمدناً»[4].

وفي رأينا أنه لا يضير اللغة أو وظيفتها في شيء أن تكون الأفكار، والانفعالات، والعواطف، والرغبات، مصطلحات منقولة من دراسات أخرى غير لغوية في أصلها. صحيح أن بعض رهبان اللغة ـ كفرديناند دو سوسير F. De

---

(١) ابن جني: الخصائص: ١/ ٣٤. وانظر البلغة في أصول اللغة للسيد محمد صدّيق حسن خان القِنّوجي: ٦٧.

(٢) Edward Sapir, Language, New york Harcourt, 1921, p.7.

(٣) محمود السعران: اللغة والمجتمع، رأي ومنهج: ١١.

(٤) م. ن: ١٦.

Saussure مثلاً ـ يرون فصل العلوم غير اللغوية، كعلم النفس، وعلم الإنسان Anthropologie، والنحو التاريخي، والفيلولوجيا، فصلاً قاطعاً عن علم اللغة، ولكنهم يعترفون، في الوقت نفسه، بأن اللغة، طبقاً لمنهج غير دقيق، يمكن أن تعتبر موضوعاً من موضوعات هذه العلوم[١]. ودليلنا على ذلك أن أصحاب هذا الرأي يستشهدون، تأكيداً لمقولتهم، بما وصل إليه مالينوفسكي، وهو، في الأساس، عالم أنتروبولوجي.

ثم إن إسقاط الأفكار، والانفعالات، والعواطف، والرغبات، من حيّز الوظيفة اللغوية يحوّل الأصوات اللغوية إلى ما يشبه أصوات محركات السيارات، أو هدير الطائرات، أو ارتطام أمواج البحر بالشاطئ، ويفرغها من مضمونها الإنساني. ونحن نوافق هؤلاء الباحثين في رأيهم أنه ليس ثمة توصيل للأفكار أو تعبير عن الأفكار، في لغة التحيات، ولغة الصلاة، ولغة المونولوج، ولغة التأديب، ولغة التدريب العسكري، وسواها، ونذكّر بتعريف ابن جني الذي لم يحصر وظيفة اللغة في التعبير عن الأفكار، وإنماجعل هذه الوظيفة تعبيراً من كل قوم عن أغراضهم. ولا شك أن في لغة الصلاة والدعاء عموماً، كما في التحيات، والتأديب، والتدريب العسكري تعبيراً عن غرض يريد المتكلم إيصاله إلى الآخر، أو إلى ربه، كما في الصلاة، أو إلى نفسه، كما في لغة المونولوج (الكلام الانفرادي).

مصطلح اللغة عند علماء العرب القدامى:

يدل استخدام مصطلح اللغة عند علماء العرب القدامى على أنهم كانوا يعنون به الاشتغال بالمفردات، وتصنيفها في معاجم وكتب. يقول أبو الطيب اللغوي[٢]: «وكان أبو زيد[٣] أحفظ الناس للغة بعد أبي مالك[٤]، وأوسعهم دراية، وأكثرهم أخذاً

---

(١) عبد الصبور شاهين: في علم اللغة العام: ٣٣.

(٢) أبو الطيب اللغوي هو عبد الواحد بن علي الحلبي (٣٥١هـ = ٩٦٢م) أديب، أصله من «عسكر مكرم» سكن حلب، وقتل فيها يوم دخلها الدمستق. له كتب منها: «مراتب النحويين»، و«لطيف الإتباع»، و«الإبدال»، و«شجر الدر»، و«الأضداد»، و«المثنى». انظر: الأعلام للزركلي: ٤/ ١٧٦، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ١٢٠.

(٣) أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩ ـ ٢١٥هـ = ٧٣٧ ـ ٨٣٠م) أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة. ووفاته بها. وهو من ثقات اللغويين. قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» عنى أبا زيد. من مؤلفاته: كتاب «النوادر»، و«الهمز»، و«المطر»، و«اللبأ واللبن»، و«لغات القرآن»، و«غريب الأسماء»، و«بيوتات العرب». الزركلي: الأعلام: ٣/ ٩٢.

(٤) أبو مالك النميري، عمرو بن كركرة، ذكره الزبيدي في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين، وقال ابن النديم: «أعرابي كان يعلم في البادية ويورق في الحضر، مولى بني سعيد، راوية أبي البيداء».

عن البادية. وقال ابن مناذر: كان الأصمعي[1] يجيب في ثلث اللغة، وكان أبو عبيدة[2] يجيب في نصفها، وكان أبو زيد يجيب في ثلثيها. وكان أبو مالك يجيب فيها كلها»[3].

فاللغة في هذا النص لأبي الطيب تعني معرفة الألفاظ ودلالاتها. وبهذا المعنى كانت كتب الطبقات تميز بين المشتغلين بالنحو أو العربية، من جانب، والمشتغلين باللغة من الجانب الآخر. لذا عُدَّ سيبويه[4]، والمبرِّد[5]، من النحاة، بينما عُدَّ الأصمعي، وأقرانه من اللغويين. وقد ظل استخدام اللغة بهذا المعنى عدة قرون، وأصبح اللغوي هو الباحث في المفردات جمعاً، وتصنيفاً، وتأليفاً. فالأصمعي لغوي لأنه جمع ألفاظ البدو، وسجلها في رسائل لغوية مصنفة في موضوعات دلالية. والخليل[6] لغوي لأنه أول من حاول حصر الألفاظ العربية وتسجيلها في معجم. وابن

---

(١) الأصمعي، أبو سعيد، عبد الملك بن قُرَيب بن علي بن أصمع الباهلي (١٢٢ ـ ٢١٦هـ = ٧٤٠ ـ ٨٣١م) راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. مولده ووفاته بالبصرة، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها، ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة. قال أبو الطيب: كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظاً، مؤلفاته كثيرة منها: «الإبل»، و«خلق الإنسان»، و«المترادف»، و«الفَرْق»، و«الخيل»، و«الشاء»، و«شرح ديوان ذي الرمة»، و«الوحوش وصفاتها». الأعلام: ٤/ ١٦٢.

(٢) أبو عبيدة، مَعْمَر بن المثنى، التيمي بالولاء، البصري (١١٠ ـ ٢٠٩هـ = ٧٢٨ ـ ٨٢٤م) من أئمة العلم بالأدب واللغة. مولده ووفاته بالبصرة. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. وكان إباضياً، شعوبياً، من حُفّاظ الحديث. قال ابن قتيبة: كان يبغض العرب، وصنف في مثالبهم كتباً. ولما مات لم يحضر جنازته أحد، لشدة نقده معاصريه. له نحو ٢٠٠ مؤلف، منها: «نقائض جرير والفرزدق»، و«مجاز القرآن»، و«مآثر العرب»، و«المثالب»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«أيام العرب»، و«معاني القرآن»، و«طبقات الشعراء»، و«إعراب القرآن»، الأعلام: ٧/ ٢٧٢.

(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين: ٧٣.

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٤٨ ـ ١٨٠هـ = ٧٦٥ ـ ٧٩٦م): إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وكانت في لسانه حُبْسة. و«سيبويه» بالفارسية: رائحة التفاح. وكان أنيقاً جميلاً. توفي شاباً. الأعلام: ٥/ ٨١.

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد (٢١٠ ـ ٢٨٦هـ = ٨٢٦ ـ ٨٩٩م) إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد. من كتبه: «الكامل»، و«المذكر والمؤنث»، و«المقتضب»، و«شرح لامية العرب»، و«إعراب القرآن»، و«طبقات النحاة البصريين»، و«المقرب». انظر: الأعلام: ٧/ ١٤٤.

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن (١٠٠ ـ =

دريد[1] لغوي أيضاً، لأنه ألف معجمه «جمهرة اللغة». والأزهري[2] لغوي لأنه ألف معجمه «تهذيب اللغة»[3].

على أنه ينبغي الانتباه إلى أنهم قد يريدون بكلمة «لغة» معنى أضيق من ذلك بكثير، كاستبدال فتحة بسكون، وإبدال حرف من حرف، وقد تعني عندهم حكماً من الأحكام النحوية أو الصرفية.

٢ ـ متن اللغة:

المتن هو الظهر، وما ينتهي إليه السند من الكلام[4].

وقد استخدم مصطلح «متن اللغة» عند بعض علمائنا العرب، القدامى والمحدثين على السواء، بمعنى دراسة دلالة المفردات اللغوية. يقول ابن يعقوب المغربي: «علم متن اللغة، أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية. ويسمى هذا العلم علم المتن، لأن المتن هو ظهر الشيء، ووسطه، وقوته، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه»[5].

وصنّف الشيخ حسين المَرْصَفي[6] العلوم العربية إلى: «علم متن اللغة» و«فقه

= ١٧٠هـ = ٧١٨ ـ ٧٨٦م) من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض. وهو أستاذ سيبويه. ولد ومات بالبصرة، وعاش فقيراً صابراً. كان شعث الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغموراً في الناس لا يعرف. قال النضر بن شميل: ما رأى الراؤون مثل الخليل، ولا رأى الخليل مثل نفسه. له كتاب «العين»، و«معاني الحروف»، و«جملة آلات العرب»، و«تفسير حروف اللغة»، وكتاب «العروض» و«النقط والشكل» و«النغم». انظر: الأعلام: ٢/ ٣١٤.

(١) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، أبو بكر (٢٢٣ ـ ٣٢١هـ = ٨٣٨ ـ ٩٣٣م) من أئمة اللغة والأدب. كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء. ولد بالبصرة وانتقل إلى عُمان، فأقام اثني عشر عاماً، وعاد إلى البصرة، ثم رحل إلى نواحي فارس، ثم رجع إلى بغداد، فأقام إلى أن توفي. من كتبه: «الاشتقاق» في الأنساب، و«المقصور والممدود»، و«الجمهرة» في اللغة، و«ذخائر الحكمة»، و«المجتنى»، و«صفة السرج واللجام»، و«الملاحن»، و«السحاب والغيث»، و«تقويم اللسان»، و«أدب الكاتب»، و«الأمالي». انظر: الأعلام: ٦/ ٨٠.

(٢) هو محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (٢٨٢ ـ ٣٧٠هـ = ٨٩٥ ـ ٩٨١م) أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان. عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحّر في العربية، فرحل في طلبها، وقصد القبائل، وتوسع في أخبارهم. من كتبه: «تهذيب اللغة»، و«غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء»، و«تفسير القرآن».

(٣) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ٦٥.

(٤) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات: ٨٧٤.

(٥) شرح التلخيص: ١/ ١٤٦.

(٦) الشيخ حسين بن أحمد المَرْصَفي (١٣٠٧هـ = ١٨٨٩م) أديب محاضر مصري، ضرير، تولى التدريس بالأزهر، ثم كان أستاذاً للأدب العربي وتاريخه في دار العلوم بالقاهرة. وتعلم اللغة =

اللغة» و«علم النحو». والفرق بين علم متن اللغة وفقه اللغة عند المرصفي أن الأول يبحث في أوضاع الألفاظ لمعانيها، والثاني يبحث الألفاظ باعتبار تخالفها في المعاني التي وضعت لها، أي أنه يعتبر أن علم متن اللغة هو معرفة المعاني الحقيقية للألفاظ، وفقه اللغة هو دراسة الفروق في المعاني[١].

أما أحمد رضا[٢] فسمى معجمه باسم «متن اللغة العربية». وسنرى، بعد قليل، أن مصطلح «متن اللغة» لا يختلف في شيء عن مدلول مصطلح «علم اللغة» عندهم.

٣ ـ اللهجة : Dialect

اللهجة هي مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة.

والصفات اللغوية المقصودة في هذا التعريف هي، في أكثر الأحيان، صفات صوتية تتعلق بتدقيق مخارج الحروف، وكيفية نطقها، ووضع أعضاء النطق مع بعض الأصوات، ومقياس أصوات اللين، وكيفية إمالتها، وكيفية التفاعل بين الأصوات المتجاورة، حين يتأثر بعضها ببعض. فإذا تفشت هذه الصفات في بيئة جغرافية معينة وسمت لهجة أهل هذه البيئة بما يميزها عن سواها من لهجات البيئات المجاورة.

وليس ثمة شروط معينة لحجم هذه البيئة، ومدى اتساعها، فقد تنتشر اللهجات في بلد صغير المساحة، كلبنان، حيث نستطيع التمييز بين لهجة الشمال، ولهجة بيروت، ولهجة الجبل، ولهجة الجنوب، ولهجة البقاع، التي تتميز كل منها بسمات نطقية معينة.

وقد تتسع هذه السمات قليلاً لتشمل بعض المفردات والتراكيب.

فإن اتسعت رقعة هذه السمات التي تميز بين لهجتين معينتين أكثر فأكثر، وأخذت هاتان اللهجتان تختلفان اختلافات بينة، من حيث المفردات ودلالاتها، ومن حيث صيغ الأفعال، وأنواع الجموع، وأداة التعريف، وقواعد النحو إلخ... تحولتا إلى لغتين.

= الفرنسية. له «الكلم الثمان» في الأمة، والوطن، والحكومة، والعدل، والظلم، والسياسة، والحرية، والتربية. و«الوسيلة الأدبية في العلوم العربية» وهو مجموع محاضراته في دار العلوم، و«زهرة الرسائل»، و«دليل المسترشد في فن الإنشاء». الأعلام: ٢/ ٢٣٢.

(١) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ٧٢، وقارن بالوسيلة الأدبية للشيخ المرصفي: ١/ ٢٠.

(٢) أحمد رضا بن إبراهيم العاملي، أبو العلاء، بهاء الدين (١٢٨٩ ـ ١٣٧٢هـ = ١٨٧٢ ـ ١٩٥٣م) عالم باللغة والأدب، شاعر، من طلائع العاملين للقضايا القومية والوطنية في بلاد الشام، ومن أعضاء المجمع العلمي العربي، ولد ونشأ في النبطية، من بلاد جبل عامل. له «متن اللغة العربية» في خمسة مجلدات، وله من الكتب أيضاً: «رد العامي إلى الفصيح»، و«هداية المتعلمين»، و«الدروس الفقهية». الأعلام: ١/ ١٢٥.

ولذلك رأى العلماء أنه «لا بد أن تشترك لهجات اللغة الواحدة في الكثرة الغالبة من الكلمات ومعانيها، وفي معظم الأسس التي تخضع لها بنية الكلمات، وفوق هذا وذاك في تركيب الجمل. فإذا اختلفت معاني معظم كلماتها، واتخذت أسساً خاصة في بنية كلماتها، وقواعد خاصة في تركيب جملها، لا تسمى حينئذ لهجة، بل لغة مستقلة، وإن ظلت تتصل وغيرها بوشائج تجعلها تنتمي إلى فصيلة واحدة من الفصائل اللغوية»[1].

وقد عرفت اللغة العربية اختلاف اللهجات منذ العصر الجاهلي، فقد كان لكل قبيلة من قبائل العرب الكبرى، كقريش، وتميم، وطيء، وهذيل، وغيرها، لهجتها المختلفة عن لهجات سائر القبائل اختلافات يسيرة تتعلق:

- بالحركات نحو «نستعين» بفتح النون وكسرها، قال الفراء: هي مفتوحة بلغة قريش وأسد ومكسورة في لغة غيرهم.
- وبالحركة والسكون نحو: «وهو» بضم الهاء وسكونها، ونحو: مَعَكُم ومَعْكُم.
- وبتحقيق الهمزة وتسهيلها، نحو: مستهزئون ومستهزون.
- وبالفتح والإمالة، مثل قضى ورمى، فبعضهم يفخّم وبعضهم يميل.
- وبالتقديم والتأخير، نحو: صاعقة وصاقعة.
- وبالتذكير والتأنيث، فمنهم من يقول: هذه البقر، وهذه النخل، ومنهم من يقول: هذا البقر، وهذا النخل.
- وبالإظهار والإدغام، نحو: مهتدون ومُهَدُّون.
- وبصورة الجمع نحو أسرى وأُسارى.
- وبالوقف على ما رسم بالتاء بين الهاء والتاء[2]، نحو: هذه أُمَّهْ، وهذه أُمَّتْ.
- وبغير ذلك من المسائل.

غير أننا نلاحظ أن علماءنا القدامى لم يستخدموا مصطلح اللهجة للتعبير عن الاختلافات والتمايزات اللغوية بين القبائل العربية، وإنما استخدموا مصطلح «اللغة» فقالوا: لغة الحجاز، ولغة قريش، ولغة تميم، ولغة أسد إلخ... وهم يعنون بذلك «اللهجة». واستخدموا في بعض الأحيان مصطلح «اللحن».

«ويظهر أن العرب القدماء في العصور الجاهلية وصدر الإسلام لم يكونوا يعبرون عما نسميه نحن «باللغة» إلا بكلمة «اللسان» تلك الكلمة المشتركة اللفظ والمعنى في معظم اللغات السامية شقيقات اللغة العربية. وقد يستأنس لهذا الرأي بما جاء في القرآن

(١) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١٨.
(٢) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٥٥.

الكريم من استعمال كلمة «اللسان» وحدها في معنى اللغة نحو ٨ مرات»[١].

والحق أن العناصر الأساسية المكوّنة للغة عموماً من نظام صوتي وقواعد نحوية وصرفية وتركيبية متوفّرة في اللهجة كما هي متوفرة في اللغة، وتعريف ابن جني للغة على أنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» ينطبق على اللهجة كما ينطبق على اللغة. فهل يعني هذا الواقع أن اللهجة هي اللغة، وأن اللغة هي اللهجة، ولا فرق بينهما؟

يميل بعض الدارسين إلى إنكار مثل هذا الفرق، ويردّون على من يزعم أن الفرق هو في الأدب بمعنى أن اللغة هي التي لها أدب بالقول «إن هذا الزعم مردود، فإن لهجات الزنوج، والهنود الحمر، ولهجات الأقوام غير المتمدنة، لها أدبها: شعرها، ونثرها، وقصصها، وأمثالها، وأساطيرها، وأغانيها»[٢].

ويرفضون أيضاً اعتبار القدرة على التفاهم باللغة أو اللهجة مقياساً للتفرقة بينهما، كما يرفضون اعتبار أن اللهجة تقهقر وانحطاط لغوي من لغة فصحى، ويرون في اللهجة تطوراً وتقدماً لغوياً فرضتهما النواميس الطبيعية التي تتحكم بمصير كل لغة، ويؤكدون أن «الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن لا فارق جوهري بين لهجة ولغة، إنما الفارق هو أن لهجة ما، ولسبب خارجي، أو لظروف خاصة، تعتبر لغة قومية رسمية، بينما لهجة أخرى، ربما أفضل منها، لا يعترف بها. فلو أن التوراة الألمانية مثلاً ترجمت إلى لهجة برلين لكانت لهجة برلين الألمانية الفصحى لا لهجة هانوفر. إذا القضية قضية «سلطة عليا» وقضية اعتراف بهذه السلطة»[٣].

ويؤكد استقراء واقع الجماعات اللغوية في العالم وجود أكثر من مستوًى لغوي داخل الجماعة الواحدة، أي وجود لغة فصحى ولهجات تتوزع حولها. والمنتمي إلى هذه الجماعة يستخدم في معظم الأحيان مستويين لغويين: أحدهما اللغة الفصحى والثاني هو اللهجة المحكية. وفي حين تتمتع الأولى بالسيادة «الرسمية» فتفرضها القوانين، والأعراف، والتقاليد، لغةً رسمية للدولة، ومراسلاتها الداخلية والخارجية، ومعاملاتها المختلفة، ولغةً للأدب القومي، والثقافة القومية، ووسائل الإعلام المكتوبة على وجه الخصوص، تتمتع الثانية، أي اللهجة، بالسيادة «على الأرض» فتفرض نفسها وسيلة التواصل الرئيسة في السوق وفي الشارع كما في البيت وملعب المدرسة.

٤ ـ الكتابة:

يلتبس في أذهان بعض غير المتخصصين مصطلح اللغة بمصطلح الكتابة أو

---

(١) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١٧.

(٢) أنيس فريحة: اللهجات وأسلوب دراستها: ٧٧.

(٣) م. ن: ٧٩.

الخط. ولعلّ من نافلة القول في هذا المجال الإشارة إلى أن المراد بمصطلح اللغة هو اللغة المنطوقة لا اللغة المكتوبة. وقد ظلت اللغات دهراً لا تعرف الكتابة ولا تفكر فيها، حتى إن بعض اللغات القديمة نشأت وترعرعت ثم اندثرت قبل اختراع الكتابة، فضاعت تماماً. ومن تلك اللغات السامية الأم التي أنجبت العربية والأكادية والآرامية والكنعانية، وما تفرع عن هذه من بعد من لغات ولهجات[١].

وإذا كانت اللغة في الأساس أصواتاً منطوقة مسموعة فما علاقة الكتابة والخط بها إذاً؟ يرى الدكتور محمود فهمي حجازي أن الكتابة في أحسن أحوالها، محاولة للتعبير عن اللغة في واقعها الصوتي. وهذه المحاولة دقيقة أحياناً وغير دقيقة في أكثر الأحيان.. الكتابة محاولة لترجمة الظاهرة الصوتية السمعية إلى ظاهرة كتابية مرئية[٢].

اللغة رموز صوتية منطوقة مسموعة، والكتابة رموز خطية، ومحاولة دراسة اللغة من خلال النص المكتوب تجافي المنطق العلمي مجافاة تامة، لأنها ستكون في حال حدوثها دراسة للرمز برمز آخر أضعف منه. فرموز الكتابة ما هي إلا إشارات موجزة إلى الصوت المنطوق، بل شديدة الإيجاز في كثير من الأحيان. توضيحاً لذلك في اللغة العربية، على سبيل المثال، يشير بعض الباحثين إلى أن «رمز (ن) هو رسم يشير إلى قيمة صوتية تتخذ أشكالاً متعددة في اللسان العربي، بحسب السياقات التي تتضمن صوت النون، فقد تكون النون شفوية إذا وقعت بعدها مباشرة باء في مثل: عنبر، فتنطق (عمبر)، وترسم (عنبر). وقد تكون النون شفوية أسنانية إذا وقعت بعدها مباشرة (فاء) مثل (أنف)، وتنطق النون بوضع الشفة عند الثنايا العليا، مع ذلك لا يتغير رمزها الكتابي، وهكذا لو تتبعنا حالات النون مع ما يليها مباشرة من الأصوات كالجيم، والكاف، والقاف، ومع ذلك فإن رمزها الكتابي لا يتغير، ومع ملاحظة أن النون المجردة هي نون أسنانية لثوية»[٣]. ويشير هؤلاء الباحثون أيضاً إلى حقيقة أن الصور النطقية تتطور باستمرار في حين أن الصورة الكتابية ثابتة، ويمثلون لذلك في العربية بتحول المقطع ay إلى حركة ممالة طويلة في مثل (بَيْت) التي صارت تنطق (بيت) بالكسرة الممالة الطويلة، وتحول المقطع aw إلى ضمة ممالة طويلة في مثل (قَوْم) التي تنطق (qoom). «ولو أننا انتقلنا إلى الرسم المصحفي في القرآن، فسوف نجد أن الرسم لا يمثل بذاته القيمة النطقية أحياناً، فكلمات مثل: (الصلوة، والزكوة، والمشكوة) لا يمكن أداؤها من واقع الكتابة أداء صحيحاً، بل لا بدّ من تلقي النطق الصحيح من فم المقرئ، وهو ما أوصى به

(١) حسن ظاظا: كلام العرب، من قضايا اللغة العربية: ٩٧.

(٢) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ١١.

(٣) عبد الصبور شاهين: في علم اللغة العام: ٥٨.

العلماء دائماً: لا تأخذ العلم من صحفي، ولا القرآن من مصحفي»[١].

ويشيرون أخيراً إلى أن «تطور اللغة من عصر إلى عصر قد ترتب عليه ترسب صور كتابية تحتوي عناصر مكتوبة لا تنطق، أو هي تنطق على خلاف مرسومها، وفي العربية من هذا القبيل شيء كثير، فسقوط الألف من رسم اسم الإشارة (هذا) هو مما ورثته الكتابة الحديثة عن الكتابة القديمة، وإثبات الألف الفارقة بين واو الجمع المتصلة بالفعل في مثل (كتبوا) وعدم وجودها في مثل (يرجو) هو أيضاً من المواريث الكتابية...»[٢].

من أجل ذلك يحرّم علماء اللغة دَرْس اللغة عموماً من خلال الحروف المكتوبة ويوصون بدرس الواقع الصوتي للغة مع مراعاة مدى الاختلاف بين اللغة باعتبارها ظاهرة صوتية، وكيفية تدوينها بالحروف[٣].

٥ ـ فقه اللغة: Philologie

الفقه ـ لغةً ـ هو العلم بالشيء، والفهم له، وفقه فقهاً بمعنى علم علماً، يقال: فَقِه، كفهم وزناً ومعنًى، وفقَه بفتح القاف، إذا سبق غيره في الفهم، وفقُه بضم القاف، إذا صار الفقه له سجيةً، وطبيعة. والفقه الفطنة. وقد غلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر العلوم، فقيل لكل عالم بالحلال والحرام، وبأصول الشريعة، وأحكامها: فقيه[٤].

ومعنى الفقه في الاصطلاح الديني هو: العلم بالأحكام الشرعية العملية، المكتسب من أدلتها التفصيلية[٥].

ولا بدّ من الإشارة، منذ البداية، إلى أن مدلول هذا المصطلح عند العرب يختلف اختلافاً واضحاً عن مدلوله عند الغربيين. بل إن المدارس الغربية الحديثة مختلفة فيما بينها حول تحديد المقصود بفقه اللغة، والمباحث التي يشملها.

عُرف هذا المصطلح عند العرب، أول ما عرف، عندما ألّف أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٨٥هـ) كتابه الذي سماه «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها». ثم استخدمه أبو منصور الثعالبي (٤٢٩هـ)، وكان معاصراً لابن فارس، في عنوان كتابه «فقه اللغة وسر العربية». ويميل بعض الباحثين المعاصرين إلى اعتبار ابن

---

(١) م. ن: ٦١.

(٢) م. ن: ٦٣.

(٣) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ١٢.

(٤) انظر الجوهري: الصحاح، وابن فارس: معجم مقاييس اللغة، والزمخشري: أساس البلاغة، وابن منظور: لسان العرب، وقارن بالمعجم الوسيط.

(٥) انظر: عبد الوهاب خلّاف: علم أصول الفقه: ١١.

فارس أول من أطلق تسمية «فقه اللغة»، وأن أغلب الظن أن عنوان كتابه مأخوذ من لفظة «الفقه» بمعناها الاصطلاحي وبمعناها اللغوي، «فلقد كان الرجل فقيهاً قدم أكثر من كتاب في الفقه، فضلاً عن الصلة التي كان يراها ابن فارس وغيره من اللغويين العرب بين اللغة والدين على العموم، وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص»[١].

ثم يغيب مصطلح «فقه اللغة» عن عناوين الدراسات اللغوية العربية دون أن تغيب موضوعاته عن هذه الدراسات، إلى أن يعود فيظهر في العصر الحديث في الجامعة المصرية وبخاصة عندما استقدم جماعة من المستشرقين ليعاونوا في التدريس[٢].

وقد «ذكر السنيور جويدي Guidi في محاضرته الأولى بالجامعة المصرية (٧) أكتوبر سنة ١٩٢٦ أن كلمة Philology تصعب ترجمتها بالعربية، وأن لها في اللغات الغربية معنى خاصاً لا يتفق عليه أصحاب العلم والأدب. فمنهم من يرى أن هذا العلم مجرد درس قواعد الصرف والنحو ونقد نصوص الآثار الأدبية. ومنهم من يرى أنه ليس درس اللغة فقط ولكنه يبحث عن الحياة العقلية من جميع وجوهها. وإذا صح ذلك فمن الممكن أن يدخل في دائرة «الفيلولوجي» علم اللغة وفنونها المختلفة، كتاريخ اللغة، ومقابلة اللغات، والنحو، والصرف، والعروض، وعلوم البلاغة، وعلم الأدب في معناه الأوسع، فيدخل تاريخ الآداب، وتاريخ العلوم من حيث تصنيف الكتب العلمية، وتاريخ الفقه من حيث تدوينه في المجاميع والمجلات، وتاريخ الأديان من حيث درس الكتب المقدسة، وتأليف الكتب الدينية واللاهوتية، وتاريخ الفلسفة من حيث تأليف كتب الحكمة، وكتب الكلام. ولا سبيل إلى معرفة كنه هذه الحياة العقلية إلا بدرس أحوال المركز الذي نشأت فيه تلك الآثار الأدبية»[٣].

مفهوم فقه اللغة عند الغربيين:

كلمة Philologie مركبة من لفظين إغريقيين هما: Philos بمعنى الصديق، وLogos بمعنى الخطبة أو الكلام.

وقد أشرنا إلى أن المدارس الغربية الحديثة تختلف فيما بينها حول تحديد المقصود بفقه اللغة والمباحث التي يشملها، وقد تأكدت هذه الإشارة على لسان المستشرق جويدي في النص السابق المقتبس عن الدكتور زكي مبارك.

والبريطانيون يتساوى عندهم اصطلاح فقه اللغة مع فقه اللغة المقارن الذي هو أقدم، وما زال يساعد عند اللغويين (أي في علم اللغة) ما يسمونه علم اللغة

(١) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ٤٢.
(٢) محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة: ١٢.
(٣) زكي مبارك: النثر الفني في القرن الرابع: ٢/ ٣٧.

التاريخي والمقارن. أما الألمان فيعني عندهم «الدراسة العلمية للنصوص الأدبية القديمة وخاصة النصوص اليونانية الرومانية القديمة. ويعني أكثر من ذلك دراسة الثقافة والحضارة من خلال النصوص الأدبية، أما فقه اللغة المقارن في إنجلترا فيعني عند الألمان علم اللغة المقارن»(١).

ويشير يسبرسن إلى أن «فقه اللغة مرادف عند البريطانيين للدراسة المقارنة بين اللغات، بينما يعني عند الآخرين دراسة حضارة معينة لأمة ما»(٢).

ويرى بعض الباحثين أن كشف اللغة السنسكريتية أدى إلى نشأة ما يعرف بفقه اللغة بحدوده المعروفة الآن، من درس للنصوص القديمة في أشكالها المكتوبة، ومن اتخاذ اللغة وسيلة لدراسة الثقافة على العموم(٣).

فكشف هذه اللغة الهندية القديمة على يد الأب كوردو Père Gaston Laurent Coerdoux سنة ١٧٦٨م وإعلان السير وليم جونز Sir w. Jones بعد ذلك سنة ١٧٨٦ أن السنسكريتية واليونانية واللاتينية تنتسب إلى لغة واحدة وجها اهتمام اللغويين إلى الدراسة المقارنة، وإلى إنزال اللغة اللاتينية من مرتبتها العالية، وإلى التقسيم السلالي للغات(٤).

خلاصة القول في هذا المجال أن الغربيين لا يتفقون على تعريف محدد لفقه اللغة، ففي حين يرى بعضهم أنه العلم الذي يدرس اللغة، وكلماتها، وقوانينها، يرى آخرون أن الأدب وخصوصاً نصوصه القديمة داخلة في نطاق فقه اللغة، ويسوّي آخرون بينه وبين علم اللغة، ويرى غيرهم أنه الأرض الواسعة بين علم اللغة Linguistic Science من ناحية وبين الدراسات الأدبية والإنسانية من ناحية أخرى، بل يرى بعضهم أن لدراسة فقه اللغة نتائج متفرعة، مثل دراسة التاريخ الثقافي للغة، وعمل قواميس للعامية، ولصيغ اللهجات المتباينة، ونشرات وشروح للأعمال الأدبية، ودراسات في الأدب الشعبي، وفي الأساطير»(٥).

هذا مع التذكير بسمة الدراسة اللغوية المقارنة التي التصقت بفقه اللغة، وخصوصاً عند البريطانيين.

---

(١) محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة: ١٥، نقلاً عن روبنز:
R. H. Robins, General Linguistics, an Introductory Survey, Longmans: 1964.

(٢) Jespersen, Otto: Language, its nature, Developement and Origin. London 1964, P64.

(٣) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ١٧.

(٤) م. ن: ١٤.

(٥) محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة: ١٤ نقلاً عن John B. Caroll. The study of language, Harvard University Press, 1959, P. 3.

مفهوم فقه اللغة عند العرب:

لئن كان ابن فارس أول من استخدم مصطلح فقه اللغة، كما أشرنا من قبل، سابقاً في ذلك غيره من العلماء العرب، وسابقاً بقرون علماء اللغة الغربيين الذين استخدموا هذا المصطلح، فإن هذا العالم العربي وغيره من علمائنا القدامى لم يفرقوا في استخدامهم إياه بينه وبين علم اللغة. فقد كان موضوع فقه اللغة عندهم معرفة الألفاظ العربية، ودلالاتها، وتصنيفها، إلى جانب عدد من المسائل النظرية في اللغة، كنشأة اللغة.

ومع عودة مصطلح فقه اللغة إلى الظهور في العصر الحديث، عند إنشاء الجامعة المصرية، بدا مفهومه واسعاً، شاملاً، إلى جانب علم اللغة ومسائلها، مسائل ذات طابع حضاري، وتاريخي، وديني. «على أن فقه اللغة قد اشتهر في الجامعات المصرية بأنه الدراسة المقارنة للغة داخل العائلة السامية.. كما قصر بعض الأساتذة الذين قاموا بتدريس هذه المادة عملهم على بحث تطور اللفظة المفردة تاريخياً، وكانوا يركزون هذا الدرس في الأغلب على التطور الدلالي للفظة من معانيها المادية إلى معانيها المعنوية أو الاصطلاحية»[1].

ومثلما سوّى بعض علماء اللغة الغربيين بين مصطلحي فقه اللغة وعلم اللغة، سوّى كذلك عدد من علمائنا العرب المحدثين بين المصطلحين، ومن هؤلاء العلماء الدكتور علي عبد الواحد وافي[2]، والأستاذ محمد المبارك[3]، والدكتور صبحي الصالح[4]، والدكتور إبراهيم السامرائي[5]، فالدكتور صبحي الصالح مثلاً يستهل كتابه «دراسات في فقه اللغة» بالقول: إنه «من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة، لأن جُلّ مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب، قديماً وحديثاً، وقد سمح هذا التداخل أحياناً بإطلاق كل من التسميتين على الأخرى.. وإذا التمسنا التفرقة بين هذين الضربين من ضروب الدراسة اللغوية، من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلقان عليهما، وجدناها تافهة لا وزن لها» ويخلص إلى القول «وإنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين ألا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئاً، وأن يعمموها على جميع البحوث اللغوية، لأن كل علم لشيء فهو فقه، فما أجدر هذه الدراسات جميعاً أن تسمى فقهاً!»[6]. والأستاذ محمد

---

(١) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ٢٨.

(٢) في كتابه «فقه اللغة».

(٣) في كتابه «فقه اللغة وخصائص العربية».

(٤) في كتابه «دراسات في فقه اللغة».

(٥) في كتابه «فقه اللغة المقارن».

(٦) دراسات في فقه اللغة: ١٩، ٢٠.

المبارك يقول تحت عنوان تسمية «علم اللغة»: «إن علم اللغة بهذا المفهوم الذي بسطناه والذي آل إليه الأمر في تطور البحث اللغوي نرى أن نطلق عليه أحد الاسمين (علم اللغة) أو (فقه اللغة) وكلاهما يفيد المقصود، وينطبق على المفهوم العلمي لمباحث اللغة»[١].

وبالمقابل، فإننا نجد عدداً من علمائنا المحدثين يميلون إلى التفريق بين المصطلحين، ومن هؤلاء الدكتور محمود السعران[٢]، والدكتوركمال بشر[٣] والدكتور محمود فهمي حجازي[٤]، والدكتور عبده الراجحي[٥]، والدكتور عبد الصبور شاهين[٦].

يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: «فعلم اللغة بمفهومه الحديث يختلف عن علم النصوص القديمة Philology.. ويعتبر العمل الفيلولوجي بذلك أساساً لعلم اللغة ولغيره من العلوم التي تعنى بتفسير النصوص وتحليل مادتها. فتحقيق ديوان من الدواوين المخطوطة يعتبر عملاً فيلولوجياً يفيد البحث في اللغة كما يفيد البحث في الأدب، ولكنه لا يدخل في مجال علم اللغة، فالدراسة اللغوية للديوان تعني دراسة النص من جوانبه الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، أي من الجوانب التي تعارف العلماء على جعلها مجال البحث في علم اللغة»[٧].

ويشير الدكتور عبده الراجحي بطريقة جازمة إلى أنه «غني عن البيان الآن أن ثمة فرقاً واضحاً بين موضوعي العلمين ومنهجيهما في درس اللغة»[٨]. وكذلك يرى الدكتور عبد الصبور شاهين عندما يقول: «وإذن، فإن هناك فرقاً كبيراً بين مفهوم المصطلحين في الثقافة القديمة والحديثة، وهو فرق ينبغي أن يراعى عند استعمال أيهما، نظراً إلى أن أغلب ما بأيدينا الآن من الكتب التي تحمل عنوان «فقه اللغة»، أو «علم اللغة» إنما يجري على الاستعمال الحديث، وهو اعتبار العنوان الأول خاصاً بدراسة العربية وخصائصها، على حين يستخدم الثاني استخداماً شاملاً في كل ما يتصل بالعربية وغيرها من اللغات، من فصيلتها أو غيرها»[٩].

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية: ٣٩.

(٢) في كتابه «علم اللغة ٣٦٧.

(٣) في كتابه «دراسات في علم اللغة القسم الثاني: ٤٨.

(٤) في كتابه «علم اللغة العربية».

(٥) في كتابه «فقه اللغة في الكتب العربية».

(٦) في كتابه «في علم اللغة العام».

(٧) علم اللغة العربية: ٣٣، ٣٤.

(٨) فقه اللغة في الكتب العربية: ٢٩.

(٩) في علم اللغة العام: ٨.

٦ ـ علم اللغة Linguistique

وموضوعه كما حدده دوسوسير هو اللغة في ذاتها ولذاتها. وهذا العلم لا يدرس لغة معينة بل يدرس مسائل اللغة مجردة عن الارتباط بأي لغة. وهو يدرسها على أربعة مستويات:

المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي والمستوى النحوي والمستوى الدلالي. وعندما تشمل الدراسة على المستوى الصوتي أصوات اللغة بمعزل عن وظائفها يطلق عليها مصطلح Phonétique، ومعناه علم الأصوات العام، وعندما تشمل هذه الأصوات مقرونة بوظائفها في اللغة يطلق عليها مصطلح Phonologie، ومعناه علم الأصوات الوظيفي، أو التنظيمي، أو التشكيلي.

أما المستوى الصرفي Morphologie المتعلق ببناء الكلمة فتدرس فيه الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية.

وأما المستوى النحوي Grammaire المتعلق ببناء الجملة فيدرس التراكيب وما يتعلق بها من خواص.

وأما مستوى علم الدلالة Sémantique فمجاله دراسة معاني الألفاظ المفردة ومعاني الجمل والعبارات.

وهذه المستويات يرتبط بعضها ببعض في الدراسة اللغوية ارتباطاً وثيقاً، ولا يجيز علماء اللغة الفصل بينها[1].

أما المناهج المتعارف عليها لدرس اللغة على هذه المستويات فهي ثلاثة:

أحدها: منهج علم اللغة الوصفي Linguistique descriptive وهو يعني دراسة لغة معينة، في فترة معينة، وكما هي مستعملة في مكان معين.

والثاني: منهج علم اللغة التاريخي Linguistique historique الذي يعنى بدراسة لغة معينة من خلال تطورها عبر التاريخ.

والثالث: منهج علم اللغة المقارن Linguistique Comparative وهو يعنى بعقد المقارنات المطردة أو المنتظمة بين لغتين أو أكثر، ضمن العائلة اللغوية الواحدة.

مصطلح علم اللغة عند العلماء العرب القدامى:

استخدم مصطلح «علم اللغة»[2]، كما يوضح الدكتور محمود فهمي حجازي، عند بعض اللغويين المتأخرين، وكان المقصود منه دراسة الألفاظ مصنفة في موضوعات، مع بحث دلالاتها. فالرضي الأستراباذي يفرق بين علم اللغة وعلم

(١) انظر: محمود السعران: علم اللغة ٢٦٢ ـ ٢٨١.

(٢) علم اللغة العربية: ٦٧.

التصريف، موضوع الأول: دراسة الألفاظ، والثاني: معرفة القوانين الخاصة ببنية هذه الألفاظ. أما أبو حيان فقد ذكر مصطلح علم اللغة في عدة كتب له، وموضوع علم اللغة عنده هو دراسة «مدلول مفردات الكلم». ولا يختلف استخدام مصطلح علم اللغة عند ابن خلدون عن هذا المعنى، فعلم اللغة عنده هو «بيان الموضوعات اللغوية»، والمقصود بذلك الدلالات التي وضعت لها الألفاظ. وقد ذكر ابن خلدون في إطار كلامه عن علم اللغة الخليل بن أحمد وغيره من أصحاب المعاجم العربية. ويوضح كل هذا أن مصطلح علم اللغة كان يعني عند الرضي الأستراباذي، وأبي حيان، وابن خلدون، وغيرهم، دراسة المفردات، وتصنيفها في معاجم، وكتب.

يتبين مما تقدم أن مفهوم مصطلح علم اللغة عندهم مطابق لمفهوم «متن اللغة» الذي سبق الكلام عليه. وهذا المفهوم لمصطلح «علم اللغة» عندهم قاصر عن مفهوم «علم اللغة العام» عند الغربيين، وإن كان متعلقاً بأحد مستويات هذا العلم الأربعة، وهو مستوى علم الدلالة.

بين فقه اللغة وعلم اللغة العام:

بعد ما تقدم كله نستطيع أن نستخلص الفروق بين فقه اللغة وعلم اللغة العام على النحو الآتي:

أولاً: أن موضوع فقه الغة هو لغة بعينها، كاللغة العربية، في حين أن موضوع علم اللغة العام هو اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة لها نفس الوظائف في مختلف الجماعات اللغوية.

ثانياً: أن غاية فقه اللغة هي دراسة الحضارة والثقافة والأدب عموماً من خلال اللغة، في حين أن غاية علم اللغة العام إنما هي دراسة اللغة في ذاتها، ولذاتها.

ثالثاً: أن درس فقه اللغة للغة إنما هو درس تاريخي مقارن في أغلب الأحيان، في حين أن درس علم اللغة للغة إن هو درس قائم على مناهج علمية صرف، يمكن تعميمها على كل اللغات. ولذلك استبعدت من مجال علم اللغة العام الموضوعات التي لا يمكن بحثها بمناهج دقيقة كموضوع نشأة اللغة.

رابعاً: أن فقه اللغة يهتم باللغات القديمة المكتوبة، أما علم اللغة العام فيهتم باللغة المتكلّمة، وإن كان يوجه كذلك للغة المكتوبة شيئاً من الاهتمام.

ومع ذلك كله، ومع التسليم بأن فقه اللغة شيء وعلم اللغة شيء آخر، فإن القول بانعدام الصلة بين هذين الضربين من العلم إنما هو استنتاج خاطئ بلا شك. ففقه اللغة هو أولاً وآخراً حلقة في سلسلة علوم اللغة عموماً.

وقد سبقت الإشارة إلى أن ثمة من يرى أن فقه اللغة هو الأرض الواسعة بين علم اللغة من ناحية وبين الدراسات الأدبية والإنسانية من ناحية أخرى. وكارول J. B. Carroll بدوره

«يجعل علم الفيلولوجي في مركز وسط بين علم اللغة من جانب والدراسات الأدبية والإنسانية من الجانب الآخر.. ويحاول بعد هذا تقسيم العمل الفيلولوجي إلى مجالين هما:

Linguistic philology ويعنى بإعداد المعاجم، وLiterary philology وموضوعه تحقيق النصوص، وتفسيرها، ونقد المؤلفات الأدبية، اعتماداً على دراسة لغتها»[١].

وغير بعيد عما سبق ما ينقله الدكتور محمد أحمد أبو الفرج عن روبنز R. H. Robins، وهو قوله: «وربما جاز لنا أن نعتبر الاصطلاح (أي فقه اللغة) بهذا الاستعمال (أي الدراسة العلمية للنصوص الأدبية القديمة) مناسباً لما يربط بين علم اللغة باعتباره علماً، وبين الدراسات الجمالية والإنسانية للأدب، وللميدان الذي يعتمد فيه مؤرخ مظاهر الحضارة المتباينة على نتائج عالم اللغة، في فهم النصوص والنقوش، وفي وضع أسس معتمدة من المخطوطات، والوثائق، والمواد، لتكون دعامة دراسته. والصلة بين علم اللغة وفقه اللغة، بهذا المعنى الأخير، قريبة جداً، وكثيراً مما يتلاقى ميداناهما. وعلم اللغة بمعناه الضيق يركز على التحليل لتركيب للغة ووصفها كميدانه الأساسي، وعندما يوسع علماء اللغة Linguists ميدان موضوعهم فيعالجون المعنى، فإنهم يقتربون من مجال فقه اللغة»[٢].

ثانياً

نظريات نشأة اللغة

لم تصل الأبحاث الكثيرة التي قام بها اللغويون، قديماً وحديثاً، إلى نتيجة حاسمة في تفسير موضوع «نشأة اللغة». فما وصلت إليه هذه الأبحاث لا يعدو كونه افتراضات ونظريات، تنقصها الدقة والبراهين القاطعة.

وقد رأى بعضهم أنه إذا كانت اللغة «ظاهرة اجتماعية تنشأ كما ينشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية، فتخلقها طبيعة الاجتماع، وتنبعث عن الحياة الجمعية وما تقتضيه هذه الحياة من شؤون، فليست المشكلة إذاً في البحث عن الأسباب التي دعت إلى نشأة اللغة ولا في البحث عمن أنشأها. وإنما المشكلة في البحث عن العوامل التي دعت إلى ظهورها في صورة أصوات مركبة ذات مقاطع متميزة الكلمات، والكشف عن الصورة الأولى التي ظهرت بها هذه الأصوات، أي الأسلوب الذي سار عليه

(١) انظر: محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: هامش ٣٤.
(٢) محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة: ١٦.

الإنسان في مبدأ الأمر في وضع أصوات معينة لمسميات خاصة، وتوضيح الأسباب التي وجهته إلى هذا الأسلوب دون غيره»[1].

وأهم النظريات التي عالجت موضوع نشأة اللغة أربع هي: نظرية التوقيف. ونظرية المواضعة والاصطلاح، ونظرية محاكاة أصوات الطبيعة، ونظرية غريزة التعبير بأصوات مركبة.

١ ـ نظرية التوقيف:

تقوم هذه النظرية على فكرة أن نشأة اللغة إنما حدثت بتلقين إلهي لآدم عليه السلام. ويُرجع بعض الباحثين هذه النظرية إلى الفيلسوف اليوناني هيراكليت Héraclite (٥٧٦ ـ ٤٨٠ ق.م)، ومن القائلين بها في العصور الحديثة الأب لامي Lami (١٦٣٦ ـ ١٧١١م) والفيلسوف دوبونالد De Bonald (١٧٥٤ ـ ١٨٤٠م). ويعد أحمد بن فارس أشهر العلماء العرب القائلين بهذه النظرية. فقد خصص لها باباً في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»، سماه: «القول على لغة العرب، أتوقيف أم اصطلاح»، وقال فيه: «أقول: إن لغة العرب توقيف. ودليل ذلك قوله ـ جل ثناؤه ـ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[2]»[3].

ويرد على القائلين بالمواضعة والاصطلاح فيقول: «والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم. ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق..

وخلة أخرى: أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب، في زمان يقارب زماننا، أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم، وقد كان في الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وهم البلغاء والفصحاء، من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم. ومعلوم أن حوادث العالم لا تنقضي إلا بانقضائه، ولا تزول إلا بزواله، وفي كل ذلك دليل على صحة ما ذهبنا إليه في هذا الباب»[4].

وقد رأى الدكتور عبده الراجحي أن هذه الأدلة التي قدمها ابن فارس متهافتة، «لأن موضوع «الاحتجاج» باللغة ليس دليلاً على كونها توقيفية، وإنما حصره في زمان

---

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة: ٩٦.

(٢) البقرة: ٣١.

(٣) الصاحبي: ٣١.

(٤) م. ن: ٣٣.

معين، بل في بيئة لغوية معينة، يرجع لأسباب منهجية تتعلق بالصحة اللغوية، وبالبعد عن التأثر باللغات الأخرى. ومع ذلك فإنهم لم يقفوا بالاحتجاج عند عصر الرسول ﷺ، بل ذهبوا به إلى عهد بشار بن برد أو إبراهيم بن هرمة، أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي»[١].

أما الدليل النقلي الأهم الذي اعتمد عليه ابن فارس وغيره للقول بنظرية التوقيف، وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ فيقدم ابن جني تأويلاً له من شأنه أن يسقط الاستدلال به على التوقيف، إذ يقول في أول «باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح» من كتابه «الخصائص»: «هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف. إلا أن أبا علي[٢] رحمه الله، قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ وهذا لا يتناول موضع الخلاف. وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدرَ آدمَ على أن واضع عليها. وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة. فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به. وقد كان أبو علي رحمه الله أيضاً قال به[٣] في بعض كلامه»[٤].

ويعتمد القائلون بالتوقيف من الغربيين، بدورهم، على نص ورد في سفر التكوين، جاء فيه: «وجَبَلَ الربُّ الإله من الأرض كلَّ حيوانات البرّيّة وكل طيور السماء، فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها. وكلُّ ما دعا به آدمُ ذاتَ نفسٍ حيةٍ فهو اسمُها. فدعا آدم بأسماءِ جميعَ البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية»[٥].

وقد رأى بعض الباحثين أن هذا النص لا يدل على شيء، مما يقول به أصحاب نظرية التوقيف، بل يكاد يكون دليلاً عليهم[٦].

---

(١) فقه اللغة في الكتب العربية: ٨٠.

(٢) هو أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ = ٩٠٠ ـ ٩٨٧م) أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ، وتجول في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة ٣٤١هـ، فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة بن بويه، وتقدم عنده، ثم رحل إلى بغداد، فأقام بها إلى أن توفي. كان متهماً بالاعتزال. من كتبه: «التذكرة» في علوم العربية، و«تعاليق سيبويه»، و«الحجة» في علل القراءات، و«الشعر»، و«الإغفال»، و«المقصور والممدود»، و«العوامل» في النحو، و«الإيضاح» في قواعد العربية. انظر: الأعلام للزركلي: ٢/ ١٨٠.

(٣) أي بالتواضع والاصطلاح.

(٤) الخصائص: ١/ ٤١.

(٥) سفر التكوين: الأصحاح الثاني: ١٩، ٢٠.

(٦) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة: ٩٨، وإميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٥.

٢ ـ نظرية المواضعة والاصطلاح:

وهي تقوم على فكرة أن اللغة هي من صنع الإنسان، وذلك بالتواضع، والاتفاق، والاصطلاح على ألفاظها، ومدلولاتها.

وفكرة المواضعة والاصطلاح هذه مغرقة في القدم، فمن أصحابها الفيلسوف اليوناني ديموكريت Démocrite الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، ومن القائلين بها في العصور الحديثة الفلاسفة الإنكليز آدم سميث Adam Smith، وريد Reid، ودوغالد ستيوارت Dugald Stewart.

وقد رأينا ابن جني يذكر أن «أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف».

ومع أن ابن جني يبدو في الباب الذي عقده في «الخصائص» تحت عنوان «باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح» متردداً بين القول بالتوقيف، والقول بالمواضعة والاصطلاح، والقول بأن «أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء...»[(١)]، فقد كاد أستاذنا الدكتور الراجحي يجزم «بأنه يرفض القول بأن اللغة وحي، وذلك لأن ابن جني معتزلي، والمعتزلة الذين ذهبوا إلى «خلق» القرآن ما كانوا ليذهبوا إلى أن اللغة وحي وإلهام، وذلك لأنه لا يتّسق مع «قدرة» الإنسان حتى وإن كانت «بالكسب». على أن هناك سبباً آخر يكاد يقطع بأن أبا الفتح كان يذهب إلى أن الإنسان هو الذي «وضع» اللغة أو «واضع عليها»، وذلك أن منهجه في كتابه كله ـ وفي كتبه الأخرى ـ ينبني على تناول اللغة باعتبارها «مادة طبيعية محسوسة» مقياسها الوحيد هو الطبيعة والحس، ومن ثم فرّق بينها وبين «الفقه» الذي تعود أحكامه إلى حكمة إلهية لا تصل إليها الحاسة الطبيعية»[(٢)].

ومهما يكن من أمر هذه النظرية فإن بعض المحدثين قد رأى أنه ليس لها «أي سند عقلي أو نقلي أو تاريخي. بل إن ما تقرره ليتعارض مع النواميس العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية. فعهدنا بهذه النظم أنها لا ترتجل ارتجالاً ولا تخلق خلقاً، بل تتكون بالتدريج من تلقاء نفسها. هذا إلى أن التواضع على التسمية يتوقف في كثير من مظاهره على لغة صوتية يتفاهم بها المتواضعون، فما يجعله أصحاب هذه النظرية منشأ للغة يتوقف هو نفسه على وجودها من قبل.. فلسنا هنا بصدد نظرية جديرة بالمناقشة، بل بصدد تخمين خيالي وفرض عقيم يحمل في طيه آية بطلانه»[(٣)].

---

(١) الخصائص: ١/ ٤٧.

(٢) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ٨٤.

(٣) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة: ٩٨.

٣ ـ نظرية محاكاة أصوات الطبيعة:

وهي النظرية التي يسميها اللغويون: «Bow - Wow»، وخلاصتها أن اللغة إنما نشأت في الأساس تقليداً لأصوات الطبيعة: مظاهرها، وحيواناتها، والأصوات التي تحدثها الأفعال عند وقوعها كصوت القطع، والكسر، والضرب، وغير ذلك. وعند القائلين بهذه النظرية أن الإنسان بدأ مسيرته اللغوية بمحاكاة أصواته الطبيعية المعبرة عن الانفعالات، كالرعب، والحزن، والفرح، ومحاكاة أصوات الحيوانات، ومظاهر الطبيعة، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وحفيف أوراق الشجر، وكان يريد بهذه المحاكاة أن يعبر عن الشيء الذي يصدر عنه الصوت، أو عن الحالات والملابسات التي تلازمه، مستخدماً في ذلك ما زُوِّد به من قدرة على إحداث أصوات مركبة ذات مقاطع، وكانت اللغة في بداية الأمر محدودة الألفاظ، تشبه إلى حد كبير الأصوات الطبيعية التي تحاول تقليدها، ولذلك فقد كانت قاصرة عن تأدية المعنى بدقة. وتعويضاً لهذا القصور لجأ الإنسان إلى الحركات الجسمية، والإشارات اليدوية، لتصاحب الأصوات التي يتلفظ بها، وتساعد على تقريب المعاني المقصودة. وبتطور الحياة البشرية، وتراكم الحضارة، وتنامي لحاجات، أخذ الإنسان يستغني تدريجياً عن مساعدة الحركات والإشارات، لا سيما بعد التطورات الطبيعية التي لحقت بالصوت وجهاز النطق.

ويبدو أن هذه النظرية التي يؤيدها كثير من المحدثين كانت معروفة منذ القديم، فقد أشار إليها العالم العربي الفذ ابن جني وصرح بقبولها، قال: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[1].

بل إن ابن جني قد خصص لهذه النظرية باباً في خصائصه سماه: «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»، قال فيه: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجُنْدُب استطالةً ومداً فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النَّقَزان، والغليان، والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه، ومنهاج ما مثَّلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة،

(١) الخصائص: ١/٤٧.

والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة. ووجدت أيضاً (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو: البَشَكى، والجَمزَى، والوَلَقى..

فأما مقابلة الأحداث بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج مُتْلَئِبٌ عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدِّلونها بها ويحتذونها عليها. وذلك أكثر مما نقدّره وأضعاف ما نستشعره. من ذلك قولهم: خَضِم، وقضِم. فالخضم لأكل الرَّطب، كالبِطّيخ، والقِثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصُّلب اليابس، قَضِمت الدابة شَعيرها، ونحو ذلك.. ومن ذلك القدُّ طولاً، والقَطُّ عرضاً. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الطاء. فجعلوا الطاء المناجِزة لقطع العرض، لقربه وسرعته، والدال المماطِلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً.. ولو لم يُتَنَبّه على ذلك إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها، كالخازباز[1] لصوته، والبط لصوته، والخاقباقِ لصوت الفرج عند الجماع، والواق للصرد[2] لصوته، وغاقِ للغراب لصوته، ونحو منه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلت: حاءِ، وعاءِ، وهاءِ، وقولهم بسملت، وهيللت، وحولقت، كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات. والأمر أوسع..»[3].

ولهذه النظرية مؤيدون كثر من المحدثين، منهم في الغرب العالم الإنكليزي وتني Withney، ومنهم في العالم العربي الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أنه «لا يصح أن نتساق مع بعض المعترضين على هذه النظرية في تهكمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود حظائر الحيوانات، وتجعل اللغة الإنسانية الراقية مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغريزية، لأن وراء هذه الأصوات سُوراً حصيناً عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المتميزة المتباينة. فالمعترضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عقماً، ولا تصلح لأن يتحدر منها تلك الدلالات الإنسانية السامية، ولكن الواقع يبرهن على أن كثيراً من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت من تلك الأصوات الغريزية المبهمة، ثم سمت في تطورها ودلالتها، وأصبحت تعبر عن الفكر الإنساني»[4].

ومن العلماء العرب المؤيدين لهذه النظرية أيضاً الشيخ الدكتور صبحي الصالح الذي يقول: «ونحن لا نحتاج إلى كبير عنا، حتى نلمح العلاقة الطبيعية بين الألفاظ

(١) الخازباز: الذباب.

(٢) الصرد: طائر فوق العصفور، وهو الواقي والسواق.

(٣) الخصائص: ١٥٤ ـ ١٦٧.

(٤) دلالة الألفاظ: ١٧.

الموضوعة لمحاكاة الألفاظ التي تصدر من الحيوانات، فالعصفور يزقزق، والحمام يهدل، والقُمْري يسجع، والهرة تموء، والكلب ينبح، والعجل يخور، والذئب يعوي.. إلخ. وأنت إذا قابلت مصادر هذه الأفعال: الزقزقة، والهديل، والسجع، والمواء، والنباح، والخوار، والعواء، بالأصوات التي تسمعها من الحيوانات أيقنت بأنها تقارب كثيراً أصول تلك الأصوات»[١].

ويتحمّس الدكتور علي عبد الواحد وافي لهذه النظرية، فيقول: «وهذه النظرية هي أدنى نظريات هذا البحث إلى الصحة، وأكثرها اتفاقاً مع طبيعة الأمور وسنن النشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات وظواهر الطبيعة الاجتماعية.. ولم يقم أي دليل يقيني على خطئها. ولكن لم يقم كذلك أي دليل يقيني على صحتها. وكل ما يذكر لتأييدها لا يقطع بصحتها، وإنما يقرب تصورها ويرجح الأخذ بها. ومن أهم أدلتها أن المراحل التي تقررها بصدد اللغة الإنسانية تتفق في كثير من وجوهها مع مراحل الارتقاء اللغوي عند الطفل. فقد ثبت أن الطفل في المرحلة السابقة لمرحلة الكلام، يلجأ في تعبيره الإرادي إلى محاكاة الأصوات الطبيعية.. فيحاكي الصوت قاصداً التعبير عن مصدره، أو عن أمر يتصل به. وثبت كذلك أنه في هذه المرحلة وفي مبدأ مرحلة الكلام يعتمد اعتماداً جوهرياً في توضيح تعبيره الصوتي على الإشارات اليدوية والجسمية. ومن المقرر أن المراحل التي يجتازها الطفل في مظهر ما من مظاهر حياته، تمثل المراحل التي اجتازها النوع الإنساني في هذا المظهر. ومن أدلتها كذلك أن ما تقرره بصدد خصائص اللغة الإنسانية في مراحلها الأولى، يتفق مع ما نعرفه عن خصائص اللغات في الأمم البدائية. ففي هذه اللغات تكثر المفردات التي تشبه أصواتها أصوات ما تدل عليه. ولنقص هذه اللغات، وسذاجتها، وإبهامها، وعدم كفايتها للتعبير، لا يجد المتكلمون بها مناصاً من الاستعانة بالإشارات اليدوية والجسمية في أثناء حديثهم لتكملة ما يفتقر إليه من عناصر، وما يعوزه من دلالة، ومن المقرر أن هذه الأمم، لبعدها عن تيارات الحضارة وبقائها بمعزل عن أسباب النهضة الاجتماعية، تمثل إلى حد كبير النظم الإنسانية في عهودها الأولى»[٢].

ويرفض ڤندريس الدليلين اللذين ينتصر بهما لهذه النظرية مؤيدوها، وهما الدليلان اللذان عرضهما الدكتور وافي فيما سبق. ويعتمد في رفضه على أنه «لا يمكن استخلاص شيء في هذا الصدد من لغات المتوحشين، فالمتوحشون ليسوا بدائيين، رغم الإسراف في تسميتهم بهذا الاسم في غالب الأحيان. فهم يتكلمون أحياناً لغات على درجة من التعقيد لا تقل عما في أكثر لغاتنا تعقيداً. ولكن منهم من يتكلم لغات

(١) دراسات في فقه اللغة: ١٥٢.
(٢) علم اللغة: ١٠٥.

على درجة من البساطة تحسدهم عليها أكثر لغاتنا بساطة. وتلك ليست إلا نتيجة تغيرات تغيب عنا نقطة البدء التي صدرت عنها.. وقد يجنح الإنسان في البحث عن هذا المطلب في كلام الأطفال، وهذه المحاولة أيضاً سيكون نصيبها الفشل، لأن الأطفال لا يعلموننا إلا كيف تحصّل لغة منظمة، ولا يعطوننا أية فكرة مما كان عليه الكلام عند أصل نشوته»[1].

٤ ـ نظرية غريزة التعبير بأصوات مركبة:

يعتبر العالم الألماني ماكس مولر **Max Müller** والعالم الفرنسي رينان **Renan** من أشهر القائلين بهذه النظرية. وهي تقوم على أن اللغة إنما نشأت بفضل غريزة خاصة، زود بها جميع أفراد النوع الإنساني، كانت تحمل كل فرد على التعبير عن كل مدرك حسي أو معنوي بكلمة خاصة به، كما أن غريزة التعبير الطبيعي عن الانفعالات تحمل الإنسان على القيام بحركات وأصوات خاصة، كانقباض الأسارير وانبساطها، ووقوف شعر الرأس، والضحك، والبكاء.. إلخ، كلما قامت به حالات انفعالية معينة كالغضب، والخوف، والحزن، والسرور.. إلخ.

ويرى القائلون بهذه النظرية أن هذه الغريزة التي كانت متحدة عند جميع الأفراد في طبيعتها، ووظائفها، وما يصدر عنها اتحاداً أدى إلى اتحاد المفردات، وتشابه طرق التعبير عند الجماعات الإنسانية الأولى قد انقرضت تدريجياً بعد نشأة اللغة الإنسانية الأولى، لأن الإنسان لم يعد يستخدمها.

ويستمد ماكس مولر أدلته في تأيد هذه النظرية من البحث في أصول الكلمات في اللغات الهندية الأوروبية. وهو يرى أن مفردات هذه اللغات جميعها ترجع إلى خمسمائة أصل مشترك، وهذه الأصول تمثل اللغة الأولى التي انشعبت منها هذه الفصيلة. فهي لذلك تمثل اللغة الإنسانية في أقدم عهودها. ويرى مولر كذلك، بعد تحليل هذه الأصول، أنها تدل على معان كلية، وأنه لا تشابه مطلقاً بين أصواتها وما تدل عليه من فعل أو حالة.

وهو يجد في دلالتها على معان كلية برهاناً على أن اللغة الإنسانية الأولى لم تكن نتيجة تواضع واتفاق، لا سيما أن التواضع يتوقف هو نفسه على وسيلة يتفاهم بها المتواضعون «وهذه الوسيلة لا يعقل أن تكون اللغة الصوتية، لأن المفروض أن المتواضع عليه هو أول ما نطق به الإنسان من هذه اللغة. ولا يعقل كذلك أن تكون لغة الإشارة، لأننا بصدد ألفاظ تدل على معان كلية، أي على أمور معنوية يتعذر استخدام الإشارة الحسية فيها. وفي عدم وجود تشابه بين أصواتها وما تدل عليه برهان قاطع على أن اللغة الإنسانية لم تنشأ من محاكاة الإنسان لأصواته الطبيعية (أصوات

---

(١) فندريس: اللغة: ٣٠.

التعبير الطبيعي عن الانفعالات)، وأصوات الحيوانات والأشياء»[1]. ويرى الدكتور علي عبد الواحد وافي بعد عرضه المتقدم لهذه النظرية أنها «فاسدة من عدة وجوه:

١ - فهي لا تحل شيئاً من المشكلة التي نحن بصددها (يريد مشكلة البحث عن العوامل التي دعت إلى ظهور اللغة في صورة أصوات مركبة ذات مقاطع متميزة الكلمات، والكشف عن الصورة الأولى التي ظهرت بها هذه الأصوات) بل تكتفي بأن تضع مكانها مشكلة أخرى أكثر منها غموضاً، وهي مشكلة «الغريزة الكلامية».

٢ - هذا إلى أن ما تقرره يعتبر - من بعض الوجوه - من قبيل تفسير الشيء بنفسه، فكل ما تقوله يمكن تلخيصه في العبارة الآتية: «إن الإنسان قد لفظ أصواتاً مركبة، ذات مقاطع ودلالات مقصودة، لأنه كانت لديه قدرة على لفظ هذا النوع من الأصوات». وهذا، كما لا يخفى، مجرد تقرير للمشكلة نفسها في صيغة أخرى.

٣ - على أن قدرة الإنسان الفطرية أو المكتسبة على لفظ هذا النوع من الأصوات ليست موضوع البحث، لأنه من المقرر أن الإنسان مزود بأعضاء نطق تسمح له بلفظ هذا النوع من الأصوات، بل إن هذا مشترك بين الإنسان وبعض الطيور»[2].

ويرى الدكتور وافي أن «أكبر خطأ وقعت فيه هذه النظرية هو ذهابها إلى أن الأصول الخمسمائة السابق ذكرها تمثل اللغة الإنسانية الأولى، فهذه الأصول، كما تقدم، تدل على معان كلية. ومن الواضح أن إدراك المعاني الكلية يتوقف على درجة عقلية راقية لا يتصور وجود مثلها في فاتحة النشأة الإنسانية»[3].

ولا بدّ في ختام هذا البحث من الإشارة إلى أن ثمة نظريات أخرى تصدت لموضوع نشأة اللغة[4]، كنظرية Pooh - Pooh التي ذهبت إلى أن اللغة الإنسانية بدأت في صورة شهقات صدرت عن الإنسان بشكل غريزي، للتعبير عن فرح، أو دهشة، أو غضب، أو ألم، أو غير ذلك من الانفعالات، ونظرية Yo - he - ho التي تذهب إلى أن النطق الإنساني نشأ أولاً في صورة جماعية، حيث يجد الإنسان فيها لوناً من المتعة أثناء قيامه بعمل شاق، ونظرية Ding - Dong التي ربطت بين ما ينطق به الإنسان من أصوات وبين ما يدور بخلده من أفكار، أي بين جرس الكلمة ومعناها، وهي نظرية استلطفها ابن جني، وتكلم عليها في بابين من خصائصه هما: «باب في تصاقب

---

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة: ١٠١.

(٢) م. ن.

(٣) م. ن: ١٠٢.

(٤) للتوسع في معرفة هذه النظريات انظر دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس: ١٦ - ٢٣ وانظر أيضاً: نظريات في اللغة لأنيس فريحة.

الألفاظ لتصاقب المعاني»[١] «وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[٢]. وقد لاحظ الدكتور إميل بديع يعقوب أن هذه النظرية لا تختلف كثيراً عن نظرية البو ـ وو[٣] Bow - wow (محاكاة أصوات الطبيعة).

خلاصة القول أن أياً من النظريات التي حاولت تقديم تفسير لنشأة اللغة لم تسلم من النقد ولا من الرفض. وما ذلك إلا لأن موضوعها موغل في القدم والغموض، بعيد عن متناول المنهج العلمي الحديث الذي استقرت عليه مباحث علم اللغة. ولهذا قررت الجمعية اللغوية في باريس سنة ١٨٧٨ منع تقديم أبحاث عن هذا الموضوع[٤].

---

(١) الخصائص: ٢/١٤٧.

(٢) م. ن: ١٥٤.

(٣) فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٨.

(٤) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: ٧٧ وهو ينقل ذلك عن Berezin: Lectures on Linguistics P. 15 (Moscow 1969).

الباب الأول

مناهل فقه اللغة

تمهيد

بدأ الاهتمام بدراسة اللغة في حقبة مبكرة بعد ظهور الإسلام. ولا يختلف الباحثون في تاريخ الدراسات اللغوية العربية حول حقيقة أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين اهتمام القدماء بهذه الدراسات وبين النص القرآني. والحق أنه ليست علوم اللغة وحدها هي التي تأثرت بالنص القرآني، وارتبطت به، وإنما ارتبط بهذا النص أيضاً معظم العلوم العربية الأخرى كعلم الفقه، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وعلم الكلام إلخ.. والحق أيضاً أن هذه العلوم جميعاً، بما فيها علوم اللغة العربية، قد تأثر بعضها ببعض، إلى جانب تأثرها بالقرآن الكريم، وتمحورها حوله.

أما مبعث الاهتمام بالدراسة اللغوية، على وجه التدقيق، فقد رأى بعض الباحثين أنه الحرص على صون القرآن الكريم من تسرب اللحن إليه، وإلى اللسان العربي عموماً، بعد اتساع رقعة الدولة العربية، ودخول أقوام غير عربية في الإسلام.

يقول أبو بكر الزبيدي: «فدخل فيه الناس أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة ففشا الفساد في اللغة العربية، ففطن لذلك مَنْ نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف عليه من كلام العرب، فعظُم الإشفاق من فشوّ ذلك وغلبته، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه»[1].

ويقول ابن خلدون: «وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه»[2].

ورأى أستاذنا الدكتور عبده الراجحي أن الرأي الذي يعزو نشأة الدرس اللغوي لحفظ القرآن الكريم من اللحن «صواب لا شك. لكنه صواب غير كامل، أو هو صواب لم يلتمس السبب الأهم في نشأة هذا الدرس وتطوره. نعم؛ لقد كان حفظ

(١) طبقات النحويين واللغويين: ١١.

(٢) المقدمة: ١٠٥٦.

القرآن من اللحن سبباً من الأسباب لكنه لم يكن السبب الأول، ولم يكن الغاية من الدراسة، والسبب الحقيقي ـ فيما نعتقد ـ لنشأة علوم اللغة عند العرب إنما هو السعي «لفهم» النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة.

وفرق كبير بين علم يسعى «لفهم» النص وعلم يسعى «لحفظه» من اللحن. ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي، ومحاولة «الفهم» هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس اللغة بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص»[1].

ونحن نعتقد أن الرأيين يتكاملان. وأنهما معاً يؤكدان حقيقة ارتباط الدراسة اللغوية بالنصّ القرآني ارتباطاً وثيقاً. وهي حقيقة تعززها أيضاً تلك الإشارات المتبادلة بين علماء التفسير والفقه وأصول الفقه، وعلماء اللغة. أولئك أشاروا في مصنفاتهم إلى أهمية اللغة في علومهم، وهؤلاء تحدثوا عن متانة الارتباط بين اللغة والنص القرآني.

يقول الثعالبي: «إن من أحب اللّه أحب رسوله المصطفى ﷺ. ومن أحب الرسول أحب العرب. ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم. ومن أحب العربية عني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها. ومن هداه اللّه للإسلام، وشرح صدره للإيمان، وآتاه حسن سريرة فيه، اعتقد أن محمداً ﷺ خير الرسل، والإسلام خير الملل، والعرب خير الأمم، والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تفهمها من الديانة، إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد، ثم هي لإحراز الفضائل والاحتواء على المروءة وسائر المناقب كالينبوع للماء، والزند للنار. ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها، والوقوف على مجاريها ومصارفها، والتبحر في جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة الذي هو عمدة الإيمان لكفى بهما فضلاً يحسن أثره، ويطيب في الدارين ثمره»[2].

وقريب من هذا المضمون قول السيوطي تحت عنوان «معرفة آداب اللغوي»:

«أول ما يلزمه الإخلاص وتصحيح النية، لقوله ﷺ: «الأعمال بالنيات»، ثم التحري في الأخذ عن الثقات، لقوله ﷺ: «إن العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». ولا شك أن علم اللغة من الدّين، لأنه من فروض الكفايات، وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة. أخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، بسنده عن عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه، قال: لا يُقرئ القرآن إلا عالم باللغة..

---

(١) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ٣٤.

(٢) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية: ٢.

وقال الفارابي في خطبة ديوان الأدب: القرآن كلام الله وتنزيله، فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، مما يأتون ويَذَرون، ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة.

وقال بعض أهل العلم:

حفظ اللغات علينا فرضٌ كفرض الصلاة
فليس يُضبَط دينٌ إلا بحفظ اللغات

وقال ثعلب في أماليه: الفقيه يحتاج إلى اللغة حاجة شديدة»[١].

ولعل هذا الارتباط الوثيق بين الاهتمام بالدراسة اللغوية وبين النص القرآني والدين بعامة يتجلى أكثر ما تجلى في تسمية «فقه اللغة» بهذا الاسم. يقول أستاذنا الدكتور الراجحي: «ومع ذلك فنكاد نجزم أن ابن فارس هو أول من أطلق هذه التسمية، إذ لو سبقه إليها سابق لما أغفلها رجال الطبقات على دقتهم في ترجمة الرجال. وأغلب الظن عندنا أن هذا العنوان مأخوذ من لفظة «الفقه» بمعناها الاصطلاحي وبمعناها اللغوي؛ فلقد كان الرجل فقيهاً قدم أكثر من كتاب في الفقه، فضلاً عن الصلة التي كان يراها ابن فارس، وغيره من اللغويين العرب بين اللغة والدين على العموم وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص»[٢].

إذا انتقلنا بعد هذا التمهيد الذي بسطنا فيه الحديث عن علاقة الدراسات اللغوية، وفقه اللغة من بينها، بالنص القرآني وبالدين بشكل عام، إلى رحاب المكتبة العربية القديمة نبحث عن «فقه اللغة» فيها، فسنجد أن كثيراً من قضايا هذا العلم مبثوثة في كثير من مراجع اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، فضلاً عن المعاجم، وكتب القراءات. ولا نعثر إلا على كتابين يحملان مصطلح فقه اللغة في عنوانيهما:

أولهما: كتاب أحمد بن فارس «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»، والثاني: كتاب أبي منصور عبد الملك الثعالبي «فقه اللغة وسر العربية».

وسنجد بعدهما، في المكتبة العربية القديمة أيضاً، كتابين آخرين، حويا كثيراً من مباحث فقه اللغة، وتناولا كثيراً من قضاياه ممتزجة بمسائل سائر علوم اللغة وقضاياها، دون أن يحملا في عنوانيهما اسم «فقه اللغة» وهما كتاب ابن جني المسمى «الخصائص»، وكتاب السيوطي المسمّى «المزهر في علوم اللغة وأنواعها».

وسوف نفرد هذه الكتب الأربعة بالعرض نظراً لأهميتها في حيز هذا البحث، دون أن يغيب عن بالنا أن ثمة مؤلفات قديمة أخرى عالجت مباحث مهمة من فقه

---

(١) السيوطي: المزهر: ٢/ ٣٠٢.
(٢) فقه اللغة في الكتب العربية: ٤٢.

اللغة، منها دراسة الأصمعي للاشتقاق في اللغة العربية، ومنها بعض مباحث ابن سيدة في مقدمة كتابه «المخصص»، كالبحث في نشأة اللغة العربية[1]، وبعض مباحثه في الأجزاء الأخيرة من هذا الكتاب، كالبحوث المتعلقة بالتضاد، والترادف، والاشتراك، والاشتقاق، والتعريب، وغيرها، ومنها أيضاً المباحث التي وردت في كتاب «المعرَّب من الكلام الأعجمي» لأبي منصور الجواليقي، والمباحث التي جاءت في كتاب «شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين الخفاجي، أحد علماء القرن الحادي عشر الهجري.

أما المكتبة العربية الحديثة، فقد بدأت تعرف مصطلح فقه اللغة في عناوينها، بدءاً من سنة ١٩٤١م، عندما أصدر الدكتور علي عبد الواحد وافي كتابه «فقه اللغة». وهذه المكتبة تضم اليوم عدداً ليس بالقليل من المؤلفات التي تحمل اسم مصطلح فقه اللغة، وعدداً آخر، لا يستهان به، من المؤلفات التي عالجت موضوعات خاصة، أو فرعية، من موضوعات فقه اللغة، دون أن تحمل هذا العنوان.

وسنلقي، فيما يلي، نظرة على مناهل فقه اللغة، قديمها وحديثها، في فصلين نتكلم في أولهما على المؤلفات الأربعة المشار إليها آنفاً، ونتكلم في الثاني على ستة من المؤلفات الحديثة هي:

١ ـ «فقه اللغة»، للدكتور علي عبد الواحد وافي.
٢ ـ «فقه اللغة وخصائص العربية»، للأستاذ محمد المبارك.
٣ ـ «دراسات في فقه اللغة»، للدكتور صبحي الصالح.
٤ ـ «مقدمة لدراسة فقه اللغة»، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج.
٥ ـ «فقه اللغة في الكتب العربية»، للدكتور عبده الراجحي.
٦ ـ «فصول في فقه العربية»، للدكتور رمضان عبد التواب.

وقد راعينا في عرض المؤلفات الحديثة معيار تاريخ الصدور، فبدأنا بأقدمها، وهو كتاب الدكتور وافي، وأنهينا هذا العرض عند كتاب الدكتور عبد التواب. ومن الإنصاف أن نشير ههنا إلى أن الحقبة الزمنية الممتدة بين صدور كتاب الدكتور وافي، وسنة ١٩٧٣، التي صدر فيها كتاب الدكتور عبد التواب، شهدت ظهور مؤلفات أخرى مهمة في هذا الميدان، وكذلك الحقبة الممتدة منذ سنة ١٩٧٣ وحتى اليوم، ظهرت فيها مؤلفات عديدة في فقه اللغة في مختلف أرجاء الوطن العربي، وهي في معظمها مؤلفات أكاديمية، تتسم بقدر عالٍ من الرصانة العلمية، وروح البحث العلمي.

وكم كنا نود لو أن مجال دراستنا المتواضعة هذه يتسع للحديث عنها كلها.

---

(١) المخصص: ١/٣ ـ ٦.

المناهل القديمة

أولاً

كتاب «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» لابن فارس

١ ـ صاحبه:

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٢٩ ـ ٣٩٥هـ = ٩٤١ ـ ١٠٠٤م)، أحد كبار أئمة اللغة والأدب. أصله من قزوين، وأقام مدة في همذان، ثم انتقل إلى الري. وإليها نسبته.

قرأ عليه بديع الزمان الهمذاني، والصاحب إسماعيل بن عباد، وغيرهما.

له رسائل أنيقة، ومسائل في اللغة تعاني بها الفقهاء. ومنه اقتبس الحريري، صاحب المقامات، ذلك الأسلوب، ووضع المسائل الفقهية في المقامة الطيبية، وهي مئة مسألة. ذكره الصاحب بن عباد فقال: رزق ابن فارس التصنيف وأمن من التصحيف.

كان شافعيَّ المذهب، ثم تحول مالكياً، وقال: أخذتني الحميةُ لهذا الإمام أن يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه.

وكان ابن فارس كريماً جواداً، فربما وهب السائل ثيابه وفُرُش بيته.

من مؤلفاته «المجمل»، ومعجم «مقاييس اللغة»، و«جامع التأويل» في تفسير القرآن الكريم و«فتيا فقيه العرب» و«النيروز» في نوادر المخطوطات، و«الإتباع والمزاوجة»، و«الحماسة المحدثة»، و«الفصيح» و«تمام الفصيح»، و«متخير الألفاظ» و«ذم الخطأ في الشعر»، و«اللامات»، و«أوجز السير لخير البشر»، و«كتاب الثلاثة» في الكلمات المكونة من ثلاثة أحرف متماثلة، و«الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»، وله بعد ذلك شعر حسن. ولعله من أقدم من استعمل الشعر في تقييد مسائل اللغة.

وفي وفاته أقوال، أصحها أنها كانت سنة ٣٩٥هـ، بالري[١].

٢ ـ سبب تسميته:

يصرح ابن فارس في كتابه بسبب تسميته بالصاحبي، وهو أنه قدمه إلى الصاحب إسماعيل بن عباد. يقول: «وإنما عنونته بهذا الاسم، لأني لما ألفته أودعته خزانة الصاحب الجليل، كافي الكفاة ـ عمر الله عِراصَ العلم والخير والعدل بطول عمره ـ تجملاً وتحسناً»[٢].

٣ ـ مفهوم أصول اللغة عند ابن فارس وارتباطه بأصول الفقه:

نسوق من كتاب «الصاحبي» فيما يلي نصيّن نعتقد أنهما يفيان بتوضيح مفهوم أصول اللغة وعلاقة فقه اللغة بهذه الأصول عنده، كما يشيران إلى علاقة هذه الأصول بأصول الفقه.

أ ـ النص الأول:

يقول ابن فارس: «إن لعلم العرب أصلاً وفرعاً. أما الفرع فمعرفة الأسماء، والصفات كقولنا: رجل، وفرس، وطويل، وقصير. وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعلم. وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة، وأوليتها، ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، ومالها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً.

والناس في ذلك رجلان: رجل شغل بالفرع فلا يعرف غيره، وآخر جمع الأمرين معاً. وهذه هي الرتبة العليا، لأنَّ بها يُعلم خطاب القرآن والسنة، وعليها يعوّل أهلُ النظر والفُتْيا. وذلك أن طالب العلم العلوي يكتفي من أسماء الطويل باسم الطويل، ولا يضيره ألّا يعرف الأشقّ والأمقّ[٣]، وإن كان في علم ذلك زيادة وفضل.

وإنما لم يضره خفاء ذلك عليه لأنه لا يكاد يجد منه في كتاب الله جل ثناؤه شيئاً فيحوج إلى علمه. ويقل مثله أيضاً في ألفاظ رسول الله ﷺ، إذ كانت ألفاظه، ﷺ، هي السهلة العذبة. ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها لَعَيَّ[٤] بكثير من محكم الكتاب والسُّنَّة. ألا تسمع قول الله، جل ثناؤه، ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم

---

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان: ١/ ٣٥، والزركلي: الأعلام: ١/ ١٩٣، وياقوت: معجم الأدباء: ٢/ ٨٠، والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٣٥٢، والزركلي: الأعلام: ١/ ١٩٣.

(٢) الصاحبي: ٢٩.

(٣) الأشق والأمق: كلاهما بمعنى طويل يقال: فرس أشق أمقُّ خَبِق. انظر اللسان: ١٠/ ١٨٤ و٣٤٦.

(٤) عيَّ بالأمر عياً وعييَ: عجز عنه ولم يطق إحكامه. وهو عَيٌّ وجمعها أعيياء وأعِيَّاء.

بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾[١] إلى آخر الآية. فسرّ هذه الآية في نظمها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشي من الكلام، وإنما معرفته بغير ذلك مما لعلّ كتابنا هذا يأتي على أكثره بعون الله.

والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول أن متوسماً[٢] بالأدب لو سئل عن الجزم[٣] والتسويد[٤] في علاج النوق، فتوقف أوعيّ به أولم يعرفه لم ينقصه ذلك عند أهل المعرفة نقصاً شائناً، لأن كلام العرب أكثر من أن يُحصى. ولو قيل له: هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات؟ ثم لم يعلمه لَنَقَصَهُ ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب، لأن ذلك يردي دينه أو يجره لمأثم. كما أن متوسماً بالنحو لو سُئل عن قول القائل:

لَهِنَّكِ[٥] مِنْ عبسيةٍ لوسيمةٌ   على هنواتٍ كاذبٍ من يقولها

فتوقف أو فكر أو استمهل لكان أمره في ذلك عند أهل الفضل هيّناً. لكن لو قيل له مكان لهنك: ما أصل القسم؟ وكم حروفه؟ وما الحروف الخمسة المشبهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوباً وخبره مرفوعاً؟ فلم يجب لحكم عليه بأنه لم يشامّ صناعة النحو قطُّ. فهذا الفصل بين الأمرين»[٦].

ب ـ النص الثاني:

يقول ابن فارس تحت عنوان «باب القول في حاجة أهل العلم والفتيا إلى معرفة اللغة العربية»: «أقول إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غنى بأحد منهم عنه. وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله ـ ﷺ ـ عربي. فمن أراد معرفة ما في كتاب الله ـ جل وعز ـ وما في سنة رسول الله ـ ﷺ ـ من كل كلمة عربية أو نظم عجيب، لم يجد من اللغة بدًّا. ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب، لأن ذلك غير

---

(١) الأنعام: ٥٢.   (٢) المتوسم: المتحلي بسمة الشيوخ.

(٣) الجزم: لفيفة من خرق تدرج إدراجاً، تلف وتجمع، ثم تُدَسّ في حياء الناقة التي يريدون ظأرها على ولد ناقة أخرى، فإذا نزعت من حيائها حسبت أنها ولدت ولداً، فيدنى منها ولد الناقة الأخرى فترأمه، ويقال لتلك اللفيفة: الدُّرجة، والجزم، والوثيقة. انظر اللسان: ٢/ ٢٦٩، و١٢/ ٩٨.

(٤) سوّد الإبل تسويداً إذا دقّ المِسْحَ البالي من شَعَر فداوى به أدبارها.

(٥) لَهِنَّكِ بفتح اللام وكسر الهاء: كلمة تستعمل عند التوكيد، وأصلها، لإنك فأبدلت الهمزة هاء، كما قالوا في إياك هِيّاك. وإنما جاز أن يجمع بين اللام وإنّ، وكلاهما للتوكيد، لأنه لما أبدلت الهمزة هاء زال لفظ إنّ فصار كأنه شيء آخر.

(٦) الصاحبي: ٢٩ ـ ٣١.

مقدور عليه، ولا يكون إلا لنبي كما قلنا أولاً. بل الواجب علم أصول اللغة، والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة. فأما أن يكلف القارئ، أو الفقيه، أو المحدث، معرفة أوصاف الإبل، وأسماء السباع، ونعوت الأسلحة، وما قالته العرب في الفلوات والفيافي، وما جاء عنهم من شواذ الأبنية، وغرائب التصريف، فلا. ولقد غلّط أبو بكر بن داود أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي في كلمات، ذكر أنه أخطأ فيها طريق اللغة، وليس ببعيد أن يغلط في مثلها مثلُه في فصاحته، لكنّ الصواب على كل حال أصوب»[1].

يتضح من هذين النصين، كما يتضح من عنوان الكتاب نفسه، ومن موضوعاته عموماً أن ابن فارس يميّز في معرفة اللغة العربية بين الأصول والفروع. والأصول عنده تشمل أمرين:

أحدهما: مسائل من فقه اللغة، وفيها القول على موضوع اللغة، وأوليتها، ونشأتها، وغير ذلك من المسائل الداخلة في إطار هذا النوع من علوم اللغة.

والثاني: «رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً» كما يرد في النص الأول، أو «سنن العرب في كلامها» كما يرد في عنوان الكتاب، أو «السنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة»، كما يرد في النص الثاني. والمراد بها قوانين اللغة نحواً، وصرفاً، وبلاغة، وأساليب، ودلالات. أما الفروع فتشمل معرفة أسماء الأشياء، وأوصافها، وشواذ الأبنية، وغرائب التصريف، وبعبارة أخرى: دراسة ألفاظ اللغة على نحو ما نجده في المعاجم.

والمعوّل عليه عند ابن فارس هو معرفة أصول اللغة وسننها. فهذه المعرفة واجبة على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، ولذلك يخصص كتاب الصاحبي للكلام عليها. وحائز هذه المعرفة هو في الرتبة العليا عنده. أما معرفة الفروع فيتساهل في شأنها. وهي ليست بواجبة في رأيه.

وقد أشرنا من قبل إلى ملاحظة الدكتور عبده الراجحي التي يقول فيها: «وأغلب الظن عندنا أن هذا العنوان (يعني فقه اللغة) مأخوذ من لفظة الفقه بمعناها الاصطلاحي وبمعناها اللغوي؛ فلقد كان الرجل فقيهاً قدم أكثر من كتاب في الفقه فضلاً عن الصلة التي كان يراها ابن فارس وغيره من اللغويين العرب بين اللغة والدين على العموم وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص»[2].

وكان الدكتور محمد أحمد أبو الفرج قد أشار إلى علاقة أصول اللغة بعلم

---

(١) الصاحبي: ٦٤.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية: ٤٢.

أصول الفقه، فقال: «ولعله (يقصد ابن فارس) يريد أن يقارن بين أصول الفقه الشرعي وبين أصول اللغة، وليس هذا بغريب، فقد قارن معاصره ابن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) بصراحة بينهما، وذكر من سبقه، في مقدمة كتابه النفيس «الخصائص» قال: «وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين[1] تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب الأصول لأبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله.. على أن أبا الحسن (الأخفش) قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قارنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به»[2].

ونحن ـ إذ نتفق مع هذين الباحثين العلمين ـ نذهب إلى أبعد مما ذهبا إليه في إشارتيهما، ونرى أن علم أصول الفقه كان المثال الذي احتذاه ابن فارس وسابقوه، كابن السراج[3] المتوفى سنة ٣١٦هـ، ومعاصروه، كابن جني، ومن جاء بعدهم، كالأنباري[4] المتوفى سنة ٥٧٧هـ[5]، والإمام السيوطي[6] المتوفى سنة ٩١١هـ.

وعلم أصول الفقه هو في الاصطلاح الشرعي: «العلم بالقواعد والبحوث التي يُتَوَصَّل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية»[7]. فهو بهذا المعنى مختلف عن علم الفقه، الذي سبق أن حددناه، في الموضوع وفي الغاية: إذ إن علم الفقه موضوعه فعل المكلف، من حيث ما يثبت له من الأحكام الشرعية، فالفقيه يبحث في بيع المكلف، وإجارته، ورهنه، وتوكيله، وصلاته، وصومه، وحجه، وقتله، وقذفه، وسرقته، إلخ... لمعرفة الحكم الشرعي في كل فعل من هذه الأفعال، أما علم أصول الفقه فموضوعه هو الدليل الشرعي الكلي، من حيث ما يثبت به من الأحكام الكلية. فالأصولي يبحث في القياس وحجيته، والعامّ وما يقيده، والأمر وما يدل عليه.. وعلم الفقه غايته تطبيق الأحكام الشرعية على أفعال الناس

---

(١) البلدان هما البصرة والكوفة.

(٢) مقدمة لدراسة فقه اللغة: ٢٨، ونص ابن جني المستشهد به تجده في «الخصائص»: ١/ ٢.

(٣) ترجمته ص٥٥. انظر كتابه: «الأصول في النحو».

(٤) هو كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (٥١٣ ـ ٥٧٧هـ = ١١١٩ ـ ١١٨١م) من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. كان زاهداً عفيفاً، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئاً. سكن بغداد وتوفي فيها. من كتبه: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، و«الإغراب في جدل الإعراب»، و«أسرار العربية»، و«لمع الأدلة»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». الزركلي: الأعلام: ٣/ ٣٢٧.

(٥) انظر كتابه: «لمع الأدلة في أصول النحو».

(٦) انظر كتابه: «الاقتراح في علم أصول النحو».

(٧) عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه: ١٢.

وأقوالهم، أما غاية علم أصول الفقه فهي تطبيق قواعده ونظرياته، على الأدلة التفصيلية، للتوصل إلى الأحكام الشرعية التي تدل عليها.

وهكذا فالأصولي يبحث في الأدلة الكلية وما تدل عليه من أحكام كلية، وأما الفقيه فيبحث في الأدلة الجزئية وما تدل عليه من حكم جزئي[١].

وإذا كان مما لا يعنينا ههنا تتبع تأثير علم أصول الفقه في الدرس النحوي واللغوي بعامة، وهو أثر متشعب يمتد من العناية البالغة بالنصوص جمعاً واستقصاء[٢]، إلى العناية ببحث العلة، إلى الاهتمام بالتعريفات وتحديد المصطلحات، إلى تقسيم الحكم النحوي إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى وجائز على السواء، كما في تقسيم الحكم الفقهي[٣]، إلى نقل كثير من مصطلحات أصول الفقه، وبخاصة ما يتصل منها بالأصول العامة وطرق الاستدلال، فإن مما يعنينا بالتأكيد أمرين:

أحدهما: قضية الأصل والفرع التي بنى ابن فارس كتابه «الصاحبي» عليها، وهي قضية شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى من الدرس النحوي، فهذه القضية وافدة عليهم من أصول الفقه. فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه، وكان النحاة يقفون على جهودهم في الدرس الفقهي ويأخذون عنهم. فالمعروف أن الخليل بن أحمد كان معاصراً لأبي حنيفة، وكان يقبس عنه نصوصاً فقهية تؤيد ما يذهب إليه من مسائل النحو[٤].

والثاني: أن بحث علماء أصول الفقه قائم في قسم كبير منه على ما يسمى بالقواعد الأصولية اللغوية، وهذه القواعد «لغوية مستمدة من استقراء أساليب العربية، ومما قرره أئمة اللغة العربية، وليست لها صبغة دينية. فهي قواعد لفهم العبارات فهماً صحيحاً، ولهذا يُتَوصل بها أيضاً إلى فهم مواد أي قانون وضع باللغة العربية»[٥].

ومن هذه القواعد ما يتعلق بدلالة النص، وبمفهوم المخالفة، وبالواضح الدلالة ومراتبه، وبغير الواضح الدلالة ومراتبه، وبالمشترك ودلالته، وبالعام ودلالته، وبالخاص ودلالته. ومن الواضح أن هذه القواعد وأمثالها هي من مباحث فقه اللغة وعلمها. زد على ذلك أن علماء أصول الفقه قد عالجوا في مصنفاتهم موضوعات هي

---

(١) م. ن: ١٢ ـ ١٤.

(٢) انظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج: ١٥.

(٣) انظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي: ٢١٨، ٢٢٧.

(٤) انظر: أحمد علم الدين الجندي: في الإعراب ومشكلاته، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٤٢، ١٩٧٨: ١٧٠.

(٥) عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه: ١٤١.

من صميم مباحث فقه اللغة وغيره من علوم العربية، كما فعل الإمام الغزالي في كتابه: «المستصفى من علم الأصول»، حيث تكلم على «مبدأ اللغات» أنه اصطلاح أم توقيف، و«الأسماء اللغوية هل تثبت قياساً»، و«الكلام المفيد وانقسامه إلى نص، وظاهر، ومجمل» و«الحقيقة والمجاز»، وغير ذلك[1].

وغني عن البيان أن غاية علماء أصول الفقه من معالجة هذه المباحث اللغوية وأمثالها لم تكن دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها. وإنما هي غاية فقهية، تتلخص في الوصول إلى الأحكام الشرعية، من خلال أدلتها الكلية. وهم بمنهجهم هذا أثَّروا تأثيراً مباشراً في الدراسة، اللغوية، تأثيراً لا نستغرب معه أن تتوجه هذه الدراسة، منذ نشأتها، إلى الارتباط بالنص القرآني، باعتبار أن القرآن الكريم هو الدليل الشرعي الأول عند علماء الأصول، تليه السنة، والإجماع، والقياس، وتلي هذه الأدلة الأربعةَ المتفق على الاستدلال بها عند الجمهور أدلةٌ أخرى مختلفٌ على الاستدلال بها على الحكم الشرعي، وهي الاستحسان، والمصلحة المرسلة، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرع مَنْ قبلنا.

خلاصة القول في هذا المجال أن ابن فارس في تمييزه بين أصول اللغة وفروعها، وفي بنائه كتابه «الصاحبي» على أساس الاهتمام بالأصول، إنما كان ينحو منحى علماء أصول الفقه، ويحذو حذوهم، متأثراً بمنهجهم وطريقتهم، غايته في ذلك هي غايتهم، وهي عنده «الرتبة العليا لأنّ بها يُعلم خطاب القرآن والسنة، وعليها يعوِّل أهلُ النظر والفُتْيا»، ولأنّ «العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غنى بأحد منهم عنه».

وابن فارس في هذا لم يكن بدعاً بين علماء عصره من اللغويين والنحاة والفقهاء، وإنما هو، على تقدمه، واحد من مجموعة كبيرة، من علماء اللغة وعلماء أصول الفقه، الذين ميزوا بين الأصول والفروع، في حقلي الفقه واللغة على السواء، سبقه بعضهم، وجاء بعده كثيرون.

٤ ـ مضمون كتاب «الصاحبي»:

يمكن تقسيم مضمون كتاب الصاحبي إلى قسمين:

القسم الأول: يضم عدداً من الأبواب المتعلقة بحياة اللغة عموماً: نشأتها، وماهيتها، وقيمتها، وفصيحها، ومذمومها إلخ...

١ ـ ومن أبواب هذا القسم باب لغة العرب توقيف أم اصطلاح[2] وفيه يقول:

---

(١) انظر: المستصفى من علم الأصول: ٢/٨ وما بعدها.
(٢) ص٣١.

«أقول إن لغة العرب توقيف. ودليل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[١]، فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة، وأرض، وسهل، وجبل، وجمل، وحمار، وأشباه ذلك، من الأمم وغيرها».

٢ ـ وباب الخط العربي وأول من كتب فيه[٢]. والخط كما يرى ابن فارس توقيف، وآدم هو أول من كتب الكتب كلها.

٣ ـ وباب لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها[٣]. وهذا الباب يمكن اعتباره من قبيل المقارنة بين اللغات. وفيه يقول: «وقد قال بعض علمائنا حين ذكر ما للعرب من الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، وغيرها من سنن العرب في القرآن، فقال: ولذلك لا يقدر أحد من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة، كما نقل الإنجيل عن السريانية إلى الحبشية والرومية، وترجمت التوراة والزبور وسائر كتب الله ـ عز وجل ـ بالعربية، لأن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب».

ويشير في هذا الباب إلى دور الترادف في إغناء اللغة العربية، بخلاف سائر اللغات، فيقول: «وإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة اللغة العربية فهذا غلط، لأنا لو احتجنا إلى أن نعبر عن السيف وأوصافه، باللغة الفارسية، لما أمكنا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذا الأسد، والفرس، وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة. فأين هذا من ذاك؟ وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العربية؟... ومعلوم أن العجم لا تعرف للأسد اسماً غير واحد، أما نحن فنخرج خمسين ومئة اسم. وحدثني أحمد بن بندار قال: سمعت أبا عبد الله بن خالويه[٤] الهمذاني يقول: جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحية مئتين».

وقد رأى بعض الباحثين «أن ابن فارس هنا يصدر في هذه المقارنة عن الروح

(١) البقرة: ٣١.

(٢) ص٣٤.

(٣) ص٤٠.

(٤) أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه (... ـ ٣٧٠هـ = ... ٩٨٠م) لغوي، من كبار النحاة. أصله من همذان، زار اليمن وأقام بذمار مدة، وانتقل إلى الشام، فاستوطن حلب، وعظمت بها شهرته، فأحله بنو حمدان منزلة رفيعة. وكانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة. وعهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده. توفي في حلب. من كتبه: «شرح مقصورة ابن دريد»، و«مختصر في شواذ القرآن»، و«إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز»، و«ليس في كلام العرب»، و«الاشتقاق» و«الجمل» في النحو، و«المقصور والممدود»، و«البديع». الزركلي: الأعلام: ٢/ ٢٣١.

التي صدر عنها الجاحظ، حينما كتب «البيان والتبيين» راداً على أصحاب مذهب الشعوبية»[١].

٤ ـ باب لغة العرب هل يجوز أن يحاط بها[٢]، وهو يرى أنه لا يحيط بها إلا نبي.

٥ ـ باب اختلاف لغات العرب[٣]، يريد اختلاف اللهجات.

٦ ـ باب أفصح العرب[٤]، وهم عنده قريش.

٧ ـ باب اللغات المذمومة[٥]، (عنعنة تميم، وكشكشة أسد، وكسكسة ربيعة).

٨ ـ باب الأسباب الإسلامية[٦]، وفيه يشير ابن فارس إلى مسألة تطور اللغة بتطور أسباب حياة الإنسان: يقول: «كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم.. فلما جاء الله ـ جلّ ثناؤه ـ بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت. فعفى الآخر على الأول.. فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق، وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان، وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً. وكذلك الإسلام والمسلم، وإنما عرفت منه إسلام الشيء. ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء، وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر».

والقسم الثاني: يضم مسائل عديدة منها:

١ ـ مسائل نحوية: وهي تشتمل على أربعة أبواب هي: باب أقسام الكلام[٧]، وباب النعت[٨]، وباب الحروف[٩]، وباب حروف المعاني[١٠].

٢ ـ ومسائل صرفية: وهي تشتمل على أبواب معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر[١١]، والفعل اللازم والمتعدي بلفظ واحد، والبناء الدال على الكثرة[١٢]، والبسط في الأسماء[١٣]، والقبض، والمحاذاة.

٣ ـ ومسائل بلاغية: خصص لها ثلاثة أبواب: أحدها: باب معاني الكلام[١٤]، وفيه

---

(١) محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة: ٤٣.
(٢) الصاحبي: ٤٧.
(٣) ص٤٨.
(٤) ص٥٢.
(٥) ص٥٣
(٦) ص٧٨.
(٧) ص٨٢.
(٨) ص٨٥.
(٩) ص١١١.
(١٠) ص١٢٥.
(١١) ص٢٢٢.
(١٢) ص٢٢٤.
(١٣) ص٢٢٧.
(١٤) ص١٧٩.

حديث عن أقسامه: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والدعاء، والطلب، إلخ... **والثاني**: باب معاني ألفاظ العبارات التي يعبَّر بها عن الأشياء[1]: المعنى، والتفسير، والتأويل، والخطاب المطلق والمقيد، والشيء يكون ذا وصفين فيعلق من الأحكام على أحد وصفيه. **والثالث**: باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز[2]، وفيه حديث عن الحقيقة، والمجاز، والقلب، والاستعارة، والحذف، والاختصار، والواحد يراد به الجمع، وتحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب إلخ...

٤ ـ ومسائل صوتية غير مبوبة، وإنما هي مبثوثة في الأبواب النحوية بخاصة، كما في الباب الذي خصصه للكلام على الحروف.

٥ ـ ومسائل لها علاقة بالنظم: من النظم الذي جاء في القرآن الكريم، التقديم والتأخير، الاعتراض، اقتصارهم على ذكر بعض الشيء وهم يريدونه كله، إلخ...

ثانياً

كتاب «فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي

١ ـ صاحبه:

هو عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، المكنى بأبي منصور، ولد في نيسابور (٣٥٠ ـ ٤٢٩هـ = ٩٦١ ـ ١٠٣٨م) كان فراءً يخيط جلود الثعالب، فنسب إلى صناعته. وقال فيه الباخرزي: «إن الثعالبي جاحظ نيسابور، وزبدة الأحقاب والدهور. لم تر العيون مثله، ولا أنكر الأعيان فضله. اشتغل الثعالبي باللغة والأدب والتاريخ، وله مصنفات كثيرة مشهورة، ولعل أشهرها «يتيمة الدهر» في تراجم شعراء عصره، ومن كتبه: «سحر البلاغة»، و«من غاب عنه المطرب»، و«غرر أخبار ملوك الفرس»، و«لطائف المعارف»، و«ما جرى بين المتنبي وسيف الدولة»، و«طبقات الملوك»، و«الإعجاز والإيجاز»، و«خاص الخاص»، و«نثر النظم وحل العقد»، و«مكارم الأخلاق»، و«ثمار القلوب في المضاف والمنسوب»، و«غرر البلاغة»، و«المتشابه» و«التمثيل والمحاضرة»، وكتب أخرى[3].

---

(١) ص١٩٢.

(٢) ص١٩٦.

(٣) انظر: عبد الرحيم بن أحمد العباسي: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: ٣/ ٢٦٦.
وطاش كبري زادة: مفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/ ١٨٧ و٢١٣.
وابن خلكان: وفيات الأعيان: ١/ ٢٩٠.
والزركلي: الأعلام: ٤/ ١٦٣.

٢ ـ سبب تسميته:

يبدو من مقدمة الكتاب أن تسميته بـ«فقه اللغة» لم تكن من صنع المؤلف نفسه، وإنما هي تسمية اختارها الأمير أبو الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي (المتوفى سنة ٤٣٦هـ). وقد خصص الثعالبي جزءاً غير يسير من هذه المقدمة لمدح هذا الأمير وذكر مناقبه وفضائله. ويبدو أن الثعالبي كان ممن يحضرون مجلس هذا الأمير، يقول: «وقد كانت تجري في مجلسه، آنسه اللّه، نكتٌ من أقاويل أئمة الأدب، في أسرار اللغة، وجوامعها، ولطائفها، وخصائصها، مما لم يتنبهوا لجمع شمله، ولم يتوصلوا إلى نظم عقده. وإنما اتجهت لهم في أثناء التأليفات، وتضاعيف التصنيفات لُمعٌ كالتوقيعات، وفِقَر خفيفةٌ كالإشارات. فيلوّح لي، أدام اللّه دولته، بالبحث عن أمثالها، وتحصيل أخواتها، وتذييل ما يتصل بها، وينخرط في سلكها، وكسر دفتر جامع عليها، وإعطائها من النيقة[1] حقها»[2].

ثم يشير إلى دور الأمير في تسمية كتابه فيقول: «وقد أخذت لترجمته ما اختاره أدام اللّه توفيقه، من فقه اللغة وشفعتُه بسرّ العربية، ليكون اسماً يوافق مسماه، ولفظاً يطابق معناه»[3].

٣ ـ مفهوم فقه اللغة عنده، ومقارنته بمفهومه عند ابن فارس:

لا يقدّم لنا الثعالبي في كتابه شرحاً نظرياً لمفهوم فقه اللغة عنده. إلا أن هذا المفهوم يبدو واضحاً من تقسيمه كتابه إلى قسمين، سمى أولهما «فقه اللغة»، وسمى الثاني «سر العربية». ثم إنه لا يذكر مصطلح «فقه اللغة» في غير العنوان إلا مرةً واحدة جاءت في آخر القسم الأول، عندما أشار إلى نهايته بقوله: «إلى هنا انتهى آخر القسم الأول الذي هو فقه اللغة، ويليه القسم الثاني مما اشتمل عليه الكتاب، وهو سر العربية في مجاري كلام العرب وسننها».

ومن التدقيق في موضوعات القسم الأول يتضح أن مفهوم فقه اللغة عنده لا يعدو كونه دراسة للألفاظ اللغوية، مرتبة في موضوعات. أما عند ابن فارس فقد كان هذا المفهوم ـ كما رأينا ـ أوسع وأشمل. فهو من أصول اللغة، وهو يتضمن مسائل لغوية عامة، كموضوع اللغة، وأوليتها، ونشأتها، واختلاف لغات العرب، والقياس، والاشتقاق، وآثار الإسلام في العربية، والمترادف، وسنن العرب في حقائق الكلام، والمجاز، والنحت، والاشتراك، وغير ذلك.

(١) النيقة هي الاسم من تنوّق في الأمر أي تأنّق فيه. انظر اللسان: ١٠/ ٣٦٣.
(٢) فقه اللغة وسر العربية: ٦.
(٣) م. ن: ١٠.

٤ ـ مضمون كتاب «فقه اللغة وسر العربية»:

القسم الأول: وهو القسم المسمى «فقه اللغة»، يتضمن ثلاثين باباً، أولها «في الكليات وهي ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة كل» وآخرها «في فنون مختلفة». وينقسم كل واحد من هذه الأبواب الثلاثين إلى فصول، تتفاوت أعدادها من باب إلى آخر، فهي ـ مثلاً ـ في الباب الأول أربعة عشر فصلاً، وفي الثاني المسمى «في التنزيل والتمثيل» خمسة فصول، وفي الثالث المسمى «في أشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها» ثلاثة، وهي كذلك ثلاثة في الباب الرابع المسمى «في أوائل الأشياء وأواخرها»، وقد تصل هذه الفصول إلى سبعة وخمسين، كما في الباب الخامس عشر المسمى «في الأصول، والرؤوس، والأعضاء، والأطراف، وأوصافها، وما يتولد منها، ويتصل بها، ويذكر معها».

ومن أمثلة معالجته الألفاظ اللغوية في هذا القسم قوله في الفصل الأول من الباب الأول، وهو الفصل المسمى «في ما نطق به القرآن من ذلك وجاء تفسيره عن ثقات الأئمة»: «كل ما علاك وأظلك فهو سماء. كل أرض مستوية فهي صعيد. كل حاجز بين الشيئين فهو مَوْبِق. كل بناء مربع فهو كعبة. كل بناء عال فهو صَرْح. كل شيء دبَّ على وجه الأرض فهو دابّة. كل ما غاب عن العيون وكان محصَّلاً في القلوب فهو غيب. كل ما يُسْتَحْيا من كشفه فهو عورة. كل ما امْتِير عليه من الإبل، والخيل، والحمير، فهو عير. كل ما يُستعار من قَدوم، أو شفرة، أو قِدْرٍ، أو قَصْعة، فهو ماعون. كل حرامٍ قبيحِ الذكر يَلْزَمُ منه العارُ، كثمن الكلب فهو سُحْت...»[(١)].

ومن أمثلتها سرده، في الفصل الرابع من الباب التاسع والعشرين أسماء تفردت بها الفرس دون العرب، فاضطرت العرب إلى تعريبها، أو تركها كما هي، فمنها من الأواني: الكوز، الإبريق، الطَّسْت، الخِوان، الطبق، القصعة، السُّكُرُّجَة، ومن الملابس: السَّمُّور، السِّنجاب، القاقم، الفَنَك، الدَّلَق، الخزّ، الديباج، التَّاخْتَج، الراخْتَج، السندس. ومن الجواهر: الياقوت، الفيروزج، البِجاد، البَلُّور، ومن ألوان الخبز: السَّميذ، الدَّرْمَك، الجَرْدَق، الجَرْمَازج، الكعك. والباب التاسع والعشرون المسمى «في ما يجري مجرى الموازنة بين العربية والفارسية» ينمّ ـ بفصوله الخمسة ـ عن ثقافة لغوية تتعدى العربية، فتشمل الفارسية، والرومية، بنسبة أو بأخرى. ومثل هذه الثقافة أمرٌ مطلوب في علماء اللغة، لا سيّما المتصدّين للدراسات المقارنة.

---

(١) م. ن: ١١.

وفصول هذا الباب[1] أولها: «في سياقة أسماء فارسيتها منسية وعربيتها محكية مستعملة»، والثاني: «يناسبه في أسماء عربية يتعذر وجود فارسيةٍ أكثرها»، والثالث: «في ذكر أسماء قائمة في لغة العرب والفرس على لفظ واحد»، والرابع: «في سياقة أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها، أو تركها كما هي». والخامس: «في ما حاضرتُ به مما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية».

خلاصة القول هنا أن القسم الأول من كتاب الثعالبي لا يعدو كونه معجماً خاصاً سرد فيه الألفاظ مرتبةً على أساس الموضوعات، والمعاني المشتركة فيما بينها.

والقسم الثاني: وهو القسم المسمى «سر العربية في مجاري كلام العرب، والاستشهاد بالقرآن على أكثرها»، يشتمل على عدد من الفصول المتعلقة بخصائص اللغة العربية. ويمكن إرجاع هذه الخصائص إلى مجالات متعددة، منها:

١ ـ مجال النظم: ومنه فصل تقديم المؤخر وتأخير المقدم، وفصل في الحمل على اللفظ والمعنى والمجاورة، وفصل في ما يذكر ويؤنث، وفصل في الإخبار عن الجماعتين بلفظ الاثنين، وفصل في الاثنين ينسب الفعل إليهما وهو لأحدهما.

٢ ـ مجال النحو: وهو يشتمل على الفصول التي يتحدث فيها الثعالبي عن الحروف من الألف إلى الياء، مخصصاً لكل حرف فصلاً، وفي آخرها فصل مجمل في وقوع حروف المعاني بعضها مكان بعض. وحديثه عن الحروف جاء أصغر بكثير من حديث ابن فارس عنها.

٣ ـ مجال الصرف: ومن فصوله فصل في أبنية الأفعال، وفصل في أبنية دالة على معان في الأغلب الأكثر وقد تختلف، وفصل في الإبدال، وفصل في المفعول يأتي بلفظ الفاعل والفاعل يأتي بلفظ المفعول، وفصل في اشتقاق نعت الشيء عند المبالغة فيه، ومنه: يوم أيوم، وليل أليل، وروض أريض إلخ . . .

٤ ـ مجال البلاغة: وفيه فصول في المجاز، والاستعارة، والتجنيس، والطباق، والكناية، والالتفات، والحشو.

وإن لم يكن بدٌّ من كلمة أخيرة في الكتاب فلتكن كلمة أستاذنا الدكتور عبده الراجحي الذي أصاب في نقده إياه بقوله: «والحقيقة أن الثعالبي قد اعتمد على كتاب ابن فارس اعتماداً كبيراً، حتى إنه نقل عنه أبواباً بأكملها لم يغيّر عناوينها ولا المادة التي تحتويها، من أمثلة ذلك «فصل في إضافة الشيء إلى من ليس له لكن أضيف إليه لاتصاله به ـ ابن فارس ٢٤٣ والثعالبي ١٨٨» و«فصل في الإشباع والتوكيد ـ ابن فارس ٢٧١ ـ الثعالبي ١٨١» و«فصل في النحت ـ ابن فارس ٢٧١ ـ الثعالبي ١٨١»

(١) م. ن: ١٤٤ ـ ١٤٦.

و«فصل في أفعل لا يراد به التفضيل ـ ابن فارس ٢٥٧ ـ الثعالبي ١٨١» وغير ذلك كثير»[١].

ثالثاً

كتاب «الخصائص» لابن جني

١ ـ صاحبه:

هو عثمان بن جني الموصلي، المكنى بأبي الفتح، واحد من كبار أئمة الأدب واللغة والنحو، ولد في الموصل، ولم يحدد المؤرخون تاريخ مولده بدقة، أما وفاته فكانت في بغداد سنة ٣٩٢هـ الموافقة لسنة ١٠٠٢م. عن نحو ٦٥ عاماً. كان أبوه رومياً مملوكاً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. أخذ ابن جني النحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش، وتتلمذ منذ صباه على أبي علي الفارسي، وصحبه زمناً طويلاً، وأخذ عنه اللغة والأدب. وهو يذكر أستاذه أبا علي كثيراً في كتبه، معبراً عن إعجابه به، معترفاً بفضله.

وأخذ أيضاً عن كثير من رواة اللغة والأدب، منهم أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم، وهو من القراء، وكان راوية ثعلب، ويروي عنه ابن جني أخبار ثعلب وعلمه، كما يروي عن أبي الفرج الأصبهاني صاحب الأغاني، وعن أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني، عن أبي حاتم السجستاني، ويروي عن محمد بن سلمة، عن أبي العباس المبرِّد، وعن غيرهم.

وقد صحب ابن جني الشاعر المتنبي، وهو أول من شرح ديوانه، وقد شرحه شرحين: الشرح الكبير والشرح الصغير. وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني. ولابن جني كثير من المؤلفات، منها: رسالة في «من ينسب إلى أمه من الشعراء»، و«شرح ديوان المتنبي»، و«المبهج» في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و«المحتسب» في شواذ القراءات، و«سر صناعة الإعراب»، و«الخصائص» في اللغة، و«اللمع» في النحو، و«التصريف الملوكي»، و«التنبيه»، في شرح ديوان الحماسة، و«المذكر والمؤنث»، و«المصنف»، في شرح «التصريف» للمازني، و«المقتضب من كلام العرب» وغير ذلك[٢].

(١) فقه اللغة في الكتب العربية: ٤٨.

(٢) انظر: ياقوت الحموي: معجم الأدباء: ١٢/ ٨١، وابن خلكان: وفيات الأعيان: ١/ ٣١٣، وطاش كبري زادة: مفتاح السعادة: ١/ ١١٤ والزركلي: الأعلام: ٤/ ٢٠٤.

٢ ـ البواعث على تأليفه:

يصرح ابن جني، في مقدمة كتابه، بأنه أولاه عناية استثنائية، جهداً ووقتاً، فيقول: «هذا ـ أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور، بهاء الدولة وضياء الملة، وغياث الأمة، وأدام ملكه ونصره، وسلطانه ومجده، وتأييده وسموه، وكبت شانئه وعدوه ـ كتابٌ لم أزل على فارط الحال، وتقادم الوقت، ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه، وادًّا أن أجد مهملاً أصله به، أو خللاً أرتقه بعمله، والوقت يزداد بنواديه ضيقاً، ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقاً»[1]. ويصرح أيضاً بالأسباب التي دفعته إلى تأليفه، ويمكننا أن نستنتج أنها ثلاثة: أولها: أن موضوعه «من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحَيْطة والصَّون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعَتْهُ هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، وما نيطت به من علائق الإتقان والصنعة». والثاني: هو صعوبة هذا الموضوع وامتناع جانبه، ولذلك تحاشى علماء المدرستين البصرية، والكوفية الخوض فيه. يقول: «فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أذرعه وسوقه، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتَحي[2] إليَّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله[3]، وتريني أن تعريد[4] كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميَهم طريق الإلمام به، والخوضَ في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه. وذلك أنا لم نرَ أحداً من علماء البلدين[5] تعرض لعمل أصول النحو؛ على مذهب أصول الكلام والفقه»[6]. ويقلل ابن جني من أهمية ما كُتب قبل «الخصائص» في الموضوع نفسه فيقول: «فأما كتاب أصول أبي بكر[7] فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به. وسنقول في معناه. على أن أبا

---

(١) الخصائص: ١/ ١.

(٢) تحي مضارع وحى وهو كأوحى.

(٣) الأقراب جمع قُرب كقُفل وهي من الفرس خاصرته، والشواكل واحدها شاكلة، وهي من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثفنة، وهي الركبة.

(٤) التعريد: الهرب والفرار.

(٥) البصرة والكوفة.

(٦) الخصائص: ١/ ٢.

(٧) هو أبو بكر بن السراج، محمد بن السري أحمد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. يقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله، مات شاباً سنة ٣١٦هـ = ٩٢٩م. من كتبه «الأصول» في النحو، و«شرح كتاب سيبويه» و«الشعر والشعراء» و«الخط والهجاء» و«الموجز في النحو» و«العروض».

الحسن[١] كان قد صنّف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كُلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نَزُرَت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعلله»[٢].

والسبب الثالث: هو إلحاح بعض تلاميذه عليه في أن يؤلف في هذا الموضوع، يقول: «ثم إن بعض من يعتادني، ويُلم لقراءة هذا العلم بي، ممن آنس بصحبته لي، وأرتضي حال أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة، والملاينة، أن أُمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأوليه طرفاً من العناية والانصباب، فجمعت بين ما أعتقده من وجوب ذلك عليّ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي، فبدأت به، ووضعت يدي فيه، واستعنت الله على عمله»[٣].

٣ ـ مضمون كتاب «الخصائص»:

يعتبر كتاب الخصائص واحداً من أهم مصادر فقه اللغة العربية رغم أنه لم يحمل في عنوانه اسم هذا العلم. وابن جني يقسم كتابه إلى أبواب. ومجموع هذه الأبواب مئة واثنان وستون باباً، موزعة على ثلاثة أجزاء، يضم الجزء الأول منها أربعة وخمسين باباً، ويضم الجزء الثاني خمسة وخمسين، ويضم الثالث ثلاثة وخمسين.

ويمكن تصنيف مباحث الكتاب تحت العناوين الآتية:

أولاً: مباحث لغوية عامة كتعريف اللغة، ونشأتها، وتطورها، وتفرعها إلى لهجات، ومن هذه المباحث مثلاً الأبواب الآتية:

١ ـ باب القول على اللغة وما هي؟ (١/ ٣٤) وفيه الكلام على حد اللغة وتعريفها، والكلام في كرة وثُبة.

٢ ـ باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح؟ (١/ ٤١) وفيه الكلام على الاعتلال لمن قال بالمواضعة في اللغة وتصوير المواضعة، وعلى المُعَمَّيات، والتراجم، وعلى اختلاف أقلام ذوي اللغات، والقول بأن أصل اللغات حكاية

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه، توفي سنة ٢١٥هـ = ٨٣٠م. من كتبه «تفسير معاني القرآن»، و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق» و«معاني الشعر» و«كتاب الملوك»، و«القوافي». وزاد في العروض بحر «الخبب»، وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر.

(٢) الخصائص: ١/ ٢.

(٣) م. ن: ١/ ٣.

المسموعات، والكلام على رأي المؤلف في أصل اللغة.

٣ ـ باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟ (٢/ ٣٠) ومن مسائله مضاهاة كلام أهل الحضر لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنهم أخلُّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح، ومنها أن الاختلاف في اللغة حدث في أول وضعها، ومنها مراتب الكلم الثلاث في الوضع، ومنها مشقة الإعراب في الكلام، ومنها أن المضارع أسبق من الماضي، ومنها الاشتقاق من الحرف، ومنها أن الإضافة لا تنافي البناء إلخ..

ثانياً: مباحث متصلة بمنهج البحث في اللغة، ومنها مثلاً الأبواب الآتية:

١ ـ باب في الاحتجاج بقول المخالف (١/ ١٨٩) وفيه يرى أن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يَلْوِ بنص أو ينتهك حرمة شرع.

٢ ـ باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟ (١/ ١٩٠) وفيه يقول: «إن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّة إذا أعطاك خصمُك يدَهُ ألّا يخالفَ المنصوص والمقيسَ على المنصوص، فأما إن لم يعطِ يدَه بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»، وإنما هو عِلْمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرق له عن علة صحيحة، وطريقٍ نَهْجة[1] كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره[2]. إلا أننا ـ مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مرتكَبَهُ ـ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدَّم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا شك في أن الله ـ سبحانه وتقدست أسماؤه ـ قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أمر به، أو نُهي عنه الثَّقَلان منهما، إلا بعد أن يناهضَه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يُخْلِد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوةٍ من نزوات تفكُّره..».

٣ ـ باب اختلاف اللغات وكلها حجة (٢/ ١٢)، وفيه يقول: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويُخلد إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين

---

(١) نهجة: بينة واضحة.

(٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس، وكأبي عمرو بن العلاء في ذلك.

بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقويها على أختها إلخ... وفي هذا الباب كلام على اللغات المذمومة كعنعنة تميم، وتلتلة بهراء، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن.

ثالثاً: مباحث في أصول النحو واللغة، ومنها مثلاً الأبواب الآتية:

١ ـ باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟ (١/ ٤٩).

٢ ـ باب في مقاييس العربية (١/ ١١٠).

٣ ـ باب في الاستحسان (١/ ١٤٤).

٤ ـ باب في تخصيص العلل (١/ ١٤٥).

٥ ـ باب ذكر الفرق بين العلّة الموجبة وبين العلّة المجوِّزة (١/ ١٦٥).

٦ ـ باب في العلة وعلة العلة (١/ ١٧٤).

٧ ـ باب في عدم النظير (١/ ١٩٨).

٨ ـ باب في بقاء الحكم مع زوال العلة (٣/ ١٥٩).

رابعاً: مباحث متصلة بمستويات الدراسة اللغوية الأربعة: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي.

أ ـ فمن المباحث المتصلة بالمستوى الصوتي مثلاً الأبواب الآتية:

١ ـ باب في المثلين: كيف حالهما في الأصلية والزيادة؟ وإذا كان أحدهما زائداً فأيهما هو؟ (٢/ ٥٨).

٢ ـ باب في مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف (٢/ ٣١٧).

٣ ـ باب الساكن والمتحرك (٢/ ٣٣٠).

ب ـ ومن المباحث المتصلة بالمستوى الصرفي مثلاً الأبواب الآتية:

١ ـ باب في تداخل الأصول الثلاثية، والرباعية، والخماسية (٢/ ٤٦).

٢ ـ باب في الإدغام الأصغر (٢/ ١٤١).

٣ ـ باب في الغرض في مسائل التصريف (٢/ ٤٨٩).

ج ـ ومن المباحث المتصلة بالمستوى النحوي مثلاً الأبواب الآتية:

١ ـ باب القول على النحو (١/ ٣٥).

٢ ـ باب القول على الإعراب (١/ ٣٦).

٣ ـ باب القول على البناء (١/ ٣٨).

د ـ ومن المباحث المتصلة بالمستوى الدلالي مثلاً الأبواب الآتية:

١ ـ باب في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني (١/ ٢١٦).

٢ ـ باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني (٢/ ١١٥).
٣ ـ باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية (٣/ ١٠٠).

ولا بدّ ـ بعد هذا العرض الموجز لكتاب الخصائص ـ من الإشارة إلى أمرين:

أحدهما: أن أبواب الكتاب قد حوت في تضاعيفها مباحث أخرى غير تلك التي سبقت الإشارة إليها، ومنها مباحث متصلة بعلم العروض، كما في باب التطوع بما لا يلزم (٢/ ٢٣٦)، ومباحث متصلة بعلوم البلاغة، كما في باب في فرق بين الحقيقة والمجاز (٢/ ٤٤٤) وباب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة (٢/ ٤٤٩).

والثاني: أن مباحث الكتاب قد يتداخل بعضها في بعض فنجد في الباب الواحد شيئاً من الصرف وشيئاً من علم الأصوات، أو نجد فيه كلاماً في الصرف وكلاماً في الدلالة، أو غير ذلك من ضروب التداخل.

رابعاً

كتاب «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للجلال السيوطي

١ ـ صاحبه:

هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين. إمام، حافظ، مؤرخ، أديب. ولد سنة ٨٤٩هـ الموافقة لسنة ١٤٤٥م، ونشأ في القاهرة يتيماً. وعندما بلغ سن الأربعين اعتزل الناس حتى أصحابه وهجر الإفتاء والتدريس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، متجرداً للعبادة والتأليف. كان عفيفاً، كريماً، صالحاً، تقياً، لا يمد يده لسلطان، ولا يقف من حاجة على باب أمير أو وزير. وكان الأمراء والوزراء يأتون لزيارته، ويعرضون عليه أعطياتهم وهباتهم، فيردها. وقد توفي سنة ٩١١هـ الموافقة لسنة ١٥٠٥م تاركاً مكتبة نفيسة من مؤلفاته في حقول علمية متعددة، كالتفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، والعربية، والأدب. وقد أحصى له بروكلمان ٤١٥ مصنفاً بين مطبوع ومخطوط؛ والعلامة فلوغل ٥٦٠ مصنفاً؛ وذكر ابن إياس أن مؤلفات السيوطي بلغت ستمائة. منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة.

ومن أهم هذه المؤلفات: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الأشباه والنظائر» في العربية، و«الأشباه والنظائر» في فروع الشافعية، و«الاقتراح» في أصول النحو، و«الألفاظ المعربة»، و«الألفية في مصطلح الحديث»، و«الألفية في النحو» واسمها «الفريدة»، وله شرح عليها، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، و«التاج في

إعراب مشكل المنهاج»، و«تفسير الجلالين»، و«جمع الجوامع»، ويعرف بـ«الجامع الكبير»، و«الحاوي للفتاوي»، و«حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» و«شرح شواهد المغني»، سماه «فتح القريب»، و«عقود الجمان في المعاني والبيان»، و«لب اللباب في تحرير الأنساب»، و«همع الهوامع» في النحو، و«المزهر في علوم اللغة وأنواعها»، و«متشابه القرآن»، و«المذهب في ما وقع في القرآن من المعرب»[1].

٢ ـ اعتماد السيوطي على من سبقه:

رأينا في هذا الفصل، عند عرضنا كتاب «فقه اللغة وسر العربية»، أن صاحبه الثعالبي قد اعتمد على كتاب الصاحبي لابن فارس اعتماداً كبيراً، فنقل عنه أبواباً كاملة لم يغير حتى عناوينها ولا مادتها. ويبدو أن هذه الظاهرة، أعني ظاهرة الاعتماد على السابقين والاقتباس عنهم، قد استفحلت أكثر فأكثر عند السيوطي الذي نقل عن كثير من علماء اللغة والأدب الذين سبقوه أبواباً وفصولاً طويلة في كثير من أبواب المزهر التي سمّاها أنواعاً.

بل إن السيوطي في مقدمة كتابه هذا ينقل مقدمة ابن فارس لكتاب الصاحبي قائلاً: «وقبل الشروع في الكتاب تصدّر بمقالة ذكرها أبو الحسين أحمد بن فارس في أول كتابه فقه اللغة: قال: اعلم أن لعلم العرب أصلاً وفرعاً، أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات.. وأما الأصل فالقول على وضع اللغة وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها..» ويمضي في ذلك حتى قول ابن فارس: «والذي جمعناه في مؤلَّفنا هذا مفرَّقٌ في أصناف كتب العلماء المتقدمين، وإنما لنا فيه اختصارُ مبسوطٍ أو بسطُ مختصر، أو شرح مشكلٍ أو جمع متفرق». انتهى.

ويعقب السيوطي ـ منهياً مقدمته ـ على كلام ابن فارس قائلاً: «وبمثل قوله أقول في هذا الكتاب، وهذا حين الشروع في المقصود بعون الله المعبود»[2].

واعتماد السيوطي على من سبقه من علماء اللغة هذا الاعتماد الذي جعل كتابه نوعاً من الجمع لما قاله المتقدمون كان واحداً من سببين دفعا أستاذنا عبده الراجحي إلى استبعاد كتاب المزهر من حيز دراسته لفقه اللغة في الكتب العربية، والاكتفاء بدراسة كتب ابن فارس، والثعالبي، وابن جني، قال: «ولسوف نقصر بحثنا على هذه الكتب الثلاثة دون أن نضم إليها كتاب «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» لأبي بكر

---

(١) انظر: نجم الدين الغزي: الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة: ١/ ٢٢٦.
وجرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/ ٢٢٨، والسخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٤/ ٦٥، والسيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: ١/ ١٨٨، والزركلي: الأعلام: ٣/ ٣٠١.
(٢) المزهر: ٤ ـ ٦.

جلال السيوطي (المتوفى ٩١١هـ) لسببين: أولهما أننا نريد أن تقصر دراستنا على فترة الازدهار العلمي عند العرب، وهي فترة مبكرة يمكن أن نركز على أمثلة منها في القرن الرابع، وثانيهما أن كتاب السيوطي ليس إلا جمعاً لما قاله المتقدمون، وهو إن كان يمدنا بالمواد التي ضاع معظمها فإنه لا يمثل منهجاً واحداً ينتسب إلى مؤلف واحد»[1].

ونحن نرى أن غياب المنهج الواحد ليس سمةً مختصة بكتاب المزهر وحده وإنما هي سمة عامة، تنطبق أيضاً على كتابي ابن فارس، والثعالبي، اللذين اعتمدا على من سبقهما، وجمعا في كتابيهما ما قاله المتقدمون، وتنطبق ـ وإن بدرجة أقل ـ على كتاب «الخصائص» لابن جني. ولذلك لم نر في المسألة سبباً لاستبعاد «المزهر» عن حيز هذا العرض، لا سيما أن «المزهر» يمدنا كما ذكر الأستاذ الدكتور الراجحي نفسه بالمواد التي ضاع معظمها، وأن مؤلفه: «بذل مجهوداً مشكوراً في ترتيب ما نقله ووضعه في محله، وذلك لا شك يدل على اطلاع واسع وإحاطة شاملة»، كما قال شارحو «المزهر» في مقدمتهم[2].

يبقى ـ قبل الكلام على مضمون الكتاب ـ أن نشير إلى أن الإمام السيوطي رحمه الله كان أميناً في نقل ما نقل وعزوه إلى أصحابه، وإن اختصر المادة المنقولة في بعض الأحيان، لتتناسب مع طريقته في العرض والتبويب.

٣ ـ مضمون كتاب «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»:

يذكر السيوطي في مقدمة المزهر المطبوع في جزءين أنه حاكى في تنويعه وتبويبه علوم الحديث في التقاسيم والأنواع[3]. ويتألف الكتاب من خمسين باباً، يسمي كلّاً منها نوعاً.

وهو يقسم هذه الأنواع في مقدمته إلى ثمانية أقسام:

القسم الأول: يتعلق باللغة من حيث الإسناد، وفيه ثمانية أنواع:

الأول: معرفة الصحيح الثابت.

والثاني: معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت.

والثالث: معرفة المتواتر والآحاد.

والرابع: معرفة المرسل والمنقطع.

والخامس: معرفة الأفراد.

(١) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ٤١.
(٢) المزهر: ١/ب.
(٣) م. ن: ١/١.

والسادس: معرفة من تُقبل روايته ومن تُرَدّ.

والسابع: معرفة طرق الأخذ والتحمل.

والثامن: معرفة المصنوع، وهو الموضوع، ويذكر فيه المدرج والمسروق.

والقسم الثاني: يتعلق بالألفاظ، وهو يضم ثلاثة عشر نوعاً، هي بعد الثامن:

التاسع: معرفة الفصيح.

والعاشر: معرفة الضعيف والمنكر والمتروك [من اللغات].

والحادي عشر: معرفة الرديء المذموم [من اللغات].

والثاني عشر: معرفة المطّرد والشاذ.

والثالث عشر: معرفة الحوشي، والغرائب، والشوارد، والنوادر.

والرابع عشر: معرفة المهمل والمستعمل.

والخامس عشر: معرفة المفاريد.

والسادس عشر: معرفة مختلف اللغة.

والسابع عشر: معرفة تداخل اللغات.

والثامن عشر: معرفة توافق اللغات.

والتاسع عشر: معرفة المعرّب.

والعشرون: معرفة الألفاظ الإسلامية.

والحادي والعشرون: معرفة المولّد.

والقسم الثالث: يتعلق بالمعنى، وهو يضم ثلاثة عشر نوعاً، هي بعد الحادي والعشرين:

الثاني والعشرون: معرفة خصائص اللغة.

والثالث والعشرون: معرفة الاشتقاق.

والرابع والعشرون: معرفة الحقيقة والمجاز.

والخامس والعشرون: معرفة المشترك.

والسادس والعشرون: معرفة الأضداد.

والسابع والعشرون: معرفة المترادف.

والثامن والعشرون: معرفة الإتباع.

والتاسع والعشرون: معرفة الخاص والعام.

والثلاثون: معرفة المطلق والمقيد.

والحادي والثلاثون: معرفة المشجّر.

والثاني والثلاثون: معرفة الإبدال.

والثالث والثلاثون: معرفة القلب.

والرابع والثلاثون: معرفة النحت.

والقسم الرابع: يضم خمسة أنواع ترجع إلى اللغة من حيث لطائفها وملحها، وهي بعد الرابع والثلاثين:

الخامس والثلاثون: معرفة الأمثال.

والسادس والثلاثون: معرفة الآباء، والأمهات، والأبناء، والبنات، والإخوة، والأخوات، والأذواء، والذوات.

والسابع والثلاثون: معرفة ما ورد بوجهين، بحيث يؤمن فيه التصحيف.

والثامن والثلاثون: معرفة ما ورد بوجهين، بحيث إذا قرأه الألثغ لا يعاب.

والتاسع والثلاثون: معرفة الملاحن، والألغاز، وفُتيا فقيه العرب.

والقسم الخامس: فيه نوع واحد يرجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريدها، وهو النوع الأربعون: وعنوانه معرفة الأشباه والنظائر.

والقسم السادس: يضم ثمانية أنواع ترجع إلى رجال اللغة ورواتها، وهذه الأنواع هي بعد الأربعين:

الحادي والأربعون: معرفة آداب اللغوي.

والثاني والأربعون: معرفة كتابة اللغة.

والثالث والأربعون: معرفة التصحيف والتحريف.

والرابع والأربعون: معرفة الطبقات، والحفّاظ، والثقات، والضعفاء.

والخامس والأربعون: معرفة الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب.

والسادس والأربعون: معرفة المؤتلف والمختلف.

والسابع والأربعون: معرفة المتفق والمفترق.

والثامن والأربعون: معرفة المواليد والوفيات.

والقسم السابع: فيه نوع واحد هو النوع التاسع والأربعون، وعنوانه: معرفة الشعر والشعراء.

والقسم الثامن: فيه نوع واحد أيضاً هو النوع الخمسون، وعنوانه: معرفة أغلاط العرب.

هذا تقسيم السيوطي لكتابه، فإن حاولنا نحن تقسيمه على غرار ما فعلنا بالكتب الثلاثة السابقة فسنجد أن مضمونه يمكن إرجاعه إلى ستة عناوين كبيرة، هي الآتية:

أولاً: مباحث لغوية عامة، كحد اللغة، وأصلها، وهل هي توقيف أم اصطلاح؟ ووضع اللغة، ومعرفة المتواتر والآحاد، ومعرفة الرديء والمذموم من اللغات إلخ..

ثانياً: مباحث صوتية، كالنوع السابع والثلاثين: «معرفة ما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه التصحيف»، وكخاتمة النوع الثامن والثلاثين المتعلقة بالألثغ واللثغة.

ثالثاً: مباحث صرفية، ككلامه على التصريف في النوع الثاني والعشرين الذي عنوانه «معرفة خصائص اللغة»، وكالنوع الثالث والعشرين: «معرفة الاشتقاق»، والنوع الثاني والثلاثين: «معرفة الإبدال»، وككثير من مباحث النوع الأربعين الذي عنوانه «معرفة الأشباه والنظائر».

رابعاً: مباحث نحوية: ككلامه على الإعراب في النوع الثاني والعشرين الذي عنوانه «معرفة خصائص اللغة»، وككلامه على الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي، والأسماء التي لا يتصرف منها فعل، والألفاظ التي وردت مثناة، والمثنى على التغليب، وما يفرد ويثنى ولا يجمع، وما يفرد ويجمع ولا يثنى، وذكر المجموع على التغليب، وذكر ما يذكر ويؤنث، وغير ذلك من مباحث النوع الأربعين: «معرفة الأشباه والنظائر».

خامساً: مباحث دلالية: كالنوع الخامس والعشرين: «معرفة المشترك»، والنوع السادس والعشرين: «معرفة الأضداد»، والنوع السابع والعشرين: «معرفة المترادف» وغير ذلك.

سادساً: مباحث بلاغية: ككلامه على الاستعارة، والحذف، والاختصار، في النوع الثاني والعشرين الذي عنوانه «معرفة خصائص اللغة»، وكالفصل الرابع والعشرين: «معرفة الحقيقة والمجاز»، وغير ذلك.

وعلى العموم فإن كثيراً من مباحث كتاب «المزهر» واقع في دائرة فقه اللغة كالبحث في نشأة اللغات، والمصنوع والفصيح، والحوشي والغريب، والشوارد والنوادر، والمستعمل والمهمل، وتداخل اللغات، وتوافق اللغات، والمعرب والمولد، وخصائص اللغة، والاشتقاق، والمشترك، والترادف، والتضاد، والنحت وما اختلفت فيه لغة الحجاز ولغة تميم، والتصحيف والتحريف، والأسماء والكنى والألقاب، وغير ذلك من المباحث القيّمة.

أخيراً لا بدّ لنا من الإشارة إلى أن هذه المباحث كثيراً ما وردت متداخلة في أبواب الكتاب أو أنواعه كما سماها المؤلف، والنوع الثاني والعشرون نموذج لهذه الإشارة، ففي هذا النوع المسمى «معرفة خصائص اللغة» نجد مباحث صرفية وأخرى نحوية وأخرى بلاغية ودلالية.

ملاحظات عامة حول مؤلفات فقه اللغة العربية القديمة:

يتبين لنا من هذا العرض لمؤلفات فقه اللغة العربية القديمة ـ على اختصاره ـ أن هذه المؤلفات قد تداخل فيها فقه اللغة بعلم اللغة، ومستويات درسه، النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية، إلى حد بعيد. وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار أن «الدرس اللغوي كما تمثله كتب ابن فارس، وابن جني، والثعالبي، لا يصح إدراجها تحت «فقه اللغة» كما يفهمه أصحابه من الغربيين»[١] وصولاً إلى القول: «فإنا نرى الدرس اللغوي عند العرب القدماء مندرجاً تحت «علم اللغة» وليس تحت «فقه اللغة»، ومن الصالح أن نتفق في دراساتنا على مصطلح واحد يكون أكثر دلالة على الموضوع والمنهج، ومن الواضح أن مصطلح فقه اللغة لا يشير من قريب أو من بعيد إلى طريقة العرب القدماء فضلاً عما يحيط به من غموض، وما يعتوره من خلاف»[٢]. ومع ذلك فإن هؤلاء الباحثين لا ينكرون أن هناك فرقاً كبيراً بين منهج العرب في دراسة لغتهم، وبين منهج اللغويين في «علم اللغة».

أما منطلقات هذا الرأي الذي يلحق المؤلفات التي تكلمنا عليها وأمثالها بعلم اللغة لا بفقه اللغة فتتلخص في المسائل الآتية[٣]:

١ ـ أن علماء فقه اللغة يدرسون اللغة باعتبارها وسيلةً إلى غاية، وهذه الغاية هي دراسة الثقافة بما تشتمل عليه من ديانة، وعادات، وتقاليد، وآداب؛ وعلماء العربية كانوا يدرسون اللغة وسيلة لغاية، لكنها غاية مختلفة عن غاية فقهاء اللغة إذ هم يتوصلون بها إلى فهم النصوص القرآنية، ومعنى ذلك أنهم ينتهون بها أيضاً إلى درس «لغة» هي لغة القرآن. فالحق أن العرب وإن كانوا قد اتخذوا الدرس اللغوي وسيلة، فإن هذا الدرس قد انتهى بهم إلى أن يكون غاية في حد ذاته.

٢ ـ أن علماء فقه اللغة كانوا يبذلون قسطاً كبيراً من جهدهم في سبيل الوصول إلى إعادة تشكيل اللغات القديمة الأصلية... ولم يفعل علماء العربية شيئاً من ذلك.

٣ ـ أن علماء فقه اللغة كانوا يركزون معظم عملهم على المقارنات اللغوية.. ولم يفعل العرب شيئاً من ذلك، وكل ما رأيناه من مقارنات عندهم لا يعدو مقارنة مجموعة من الألفاظ بالفارسية أو الرومية، دون أن تكون لديهم أية مقارنات بالعبرية أو بأخواتها من اللغات السامية التي تشترك معها العربية في العائلة.

٤ ـ أن علماء فقه اللغة كانوا يدرسون اللغة باعتبارها لغة ميتة أو لغة مكتوبة، بينما

---

(١) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ٥٥.
(٢) م. ن: ٥٦.
(٣) م. ن: ٥٤ ـ ٥٥.

درس العرب لغتهم باعتبارها لغة حية ولغة منطوقة متمثلة في قراءات القرآن الكريم على وجه الخصوص.

٥ ـ أن علماء فقه اللغة كانوا يهتمون بدراسة تاريخ الكلمة، ولم يفعل علماء العربية شيئاً من ذلك، وإن كانت لهم إشارات عرضية عن التطور الدلالي لبعض الألفاظ.

٦ ـ أن علماء فقه اللغة كانوا يهتمون بدراسة اللهجات التي تفرعت إليها العائلة الهندية ـ الأوروبية. أما علماء العربية فقد قصروا درسهم على اللغة الموحدة باعتبارها لغة التنزيل الكريم.

وفي اعتقادنا أن هذه المسائل على صوابيتها لا تعني إخراج هذه المؤلفات التي عرضناها من حيز «فقه اللغة»، لا سيما أن الغربيين أنفسهم لا يتفقون على مفهوم واحد لفقه اللغة كما رأينا. فليس ثمة مثال ثابت ونهائي متفق عليه يمكن أن نقيس به هذه المؤلفات وأمثالها، فنحكم بمدى انطباقها عليه، أو اختلافها معه.

ونظن أننا لا نعدو الصواب إن قلنا: إن مفهوم «فقه اللغة» عند علمائنا العرب القدامى هو مفهوم خاص، يعني دراسة مسائل لغوية عامة، كموضوع اللغة وأوليتها، ونشأتها، واختلاف لغات العرب، وبحث أصول اللغة، وقوانينها، وخصائصها العامة. وقد يشمل أحياناً دراسة الألفاظ اللغوية. وهو مفهوم مختلف عن مفاهيم الغربيين.

ثم إن علماءنا القدامى لم يبحثوا فقه اللغة معزولاً عن علم اللغة، وإنما جاءت مؤلفاتهم جامعة بين العلمين، وهو أمر أدّى إلى التباس، انعكست آثاره على الدراسات اللغوية الحديثة التي حار كثير من أصحابها في تحديد المفهوم، وضبطه.

المناهل الحديثة

أولاً

كتاب «فقه اللغة»
للدكتور علي عبد الواحد وافي

صدر سنة ١٩٤١م، عن دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة.

١ ـ صاحبه:

الدكتور علي عبد الواحد وافي عالم إسلامي بارز، متعدد الاختصاصات، حصل على الدكتوراه في الآداب من جامعة باريس، واختير عضواً بالمجمع الدولي لعلم الاجتماع، ثم وكيلاً لكلية الآداب بجامعة القاهرة، ورئيساً لقسم الاجتماع بها، ثم عميداً لكلية الآداب بجامعة أم درمان، وعميداً لكلية التربية بجامعة الأزهر. كما اختير عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

هو من أوائل أساتذة علم الاجتماع في ثلاثينيات القرن العشرين، بكلية الآداب بجامعة القاهرة، بعد أن كان تدريس هذه العلم فيها قاصراً على بعض العلماء الأجانب، وأول من وضع لهذا العلم منهجاً شاملاً، ونظم فروعه، وخطة تدريسه، باللغة العربية، لجامعات القاهرة، والأزهر، والمملكة العربية السعودية.

طبع له أكثر من أربعين كتاباً، وأكثر من أربعين بحثاً في عدد من حقول المعرفة، ولا سيما حقول اللغة، وعلم الاجتماع، والتربية، والأديان، والفلسفة، والاقتصاد.

ومن أهم كتبه: «علم اللغة»، و«فقه اللغة»، و«نشأة اللغة عند الإنسان والطفل»، و«اللغة والمجتمع»، و«علم الاجتماع»، و«الأسرة والمجتمع»، و«المجتمع العربي»، و«مقدمة ابن خلدون مع تمهيد وتكملة وتحقيق وشرح وتعليق»، و«الاقتصاد السياسي»، و«في التربية»، و«أصول التربية ونظام التعليم»، و«حقوق الإنسان في الإسلام»، و«الحرية في الإسلام»، و«المرأة في الإسلام»، و«الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام»، و«اليهودية واليهود».

٢ ـ مضمونه:

يعتبر كتاب «فقه اللغة» للدكتور علي عبد الواحد وافي، أول كتاب منهجي أكاديمي الطابع، صدر حول فقه اللغة، في العصر الحديث. وكان مؤلفه قد أصدر، قبله بقليل، كتابه «علم اللغة»، وأشار في تمهيد له، عنوانه: «في التعريف بعلم اللغة»، إلى أنه كان يود أن يسمي كتابه هذا باسم فقه اللغة «لولا أن هذا الاسم قد خصص مدلوله في الاستعمال المألوف، فأصبح لا يفهم منه إلا البحوث المتعلقة بفقه اللغة العربية وحدها»[1].

وقد سبق هذه الإشارة في التمهيد نفسه قوله: «أما بحوث علم اللغة نفسه فقد درس المؤلفون من العرب بعضها تحت أسماء مختلفة، أشهرها «فقه اللغة»، وهذه التسمية هي خير ما يوضع لهذه البحوث، فإن فقه الشيء هو كل ما يتصل بفلسفته، وفهمه، والوقوف على ما يسير عليه من قوانين، فقد قال صاحب المصباح: الفقه فهم الشيء، وقال ابن فارس: كل علم لشيء فهو فقه»[2].

ولعل في قول الدكتور وافي هذا تأكيداً لما ذهبنا إليه، في آخر القسم الأول من هذا الفصل، من أن ملاحظات بعض الباحثين المعاصرين، حول الفروق بين منهجي علماء اللغة الغربيين وعلمائنا العرب القدامى، على صوابيتها، لا تعني إخراج مؤلفات هؤلاء العلماء العرب من حيز فقه اللغة، لا سيما أنهم تناولوا في هذه المؤلفات، في جملة ما تناولوه، قوانين اللغة ومسائلها العامة.

والتسمية التي لم يتمكن الدكتور وافي من إطلاقها على كتابه «علم اللغة»، بسبب عمومية هذا الكتاب الذي تناول علم اللغة العام، وعدم تخصص مباحثه في اللغة العربية، صار ممكناً إطلاقها على كتابه هذا الذي نعرضه «فقه اللغة». وقد حظي الكتابان معاً بإطراء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بتاريخ ١٨/٦/١٩٤٥م.

ويشير المؤلف في مقدمة كتابه إلى أنه سيدرس، في ضوء الحقائق التي كشف عنها في كتابه السابق، «علم اللغة»، فصيلة خاصة من فصائل اللغات الإنسانية، وهي فصيلة اللغات السامية، مفصلاً بعض التفصيل في لغة منها، وهي اللغة العربية، ومجملاً القول فيما عداها. ثم يقول: «فمؤلفنا هذا في منزلة الجزء الثاني من كتابنا «علم اللغة»، غير أننا آثرنا أن نطلق عليه اسماً خاصاً شاع استعماله في الموضوعات التي يعرض لها، وخاصة ما يتعلق منها باللغة العربية»[3].

---

(١) علم اللغة: ١٦.

(٢) م. ن: ١٥.

(٣) فقه اللغة: ٥.

ويقع كتاب فقه اللغة في ٣٢٨ صفحة، وهو يتألف من تمهيد وستة أبواب.

عنوان التمهيد «في الشعوب السامية ولغاتها». وقد تحدث فيه عن هذه اللغات وعن وجهتين في دراستها، وانحدار الأمم الناطقة بها من أصل واحد، وعن الموطن الأول للشعب السامي، وأقدم لغة سامية، وخصائص اللغات، السامية، وصفاتها المشتركة، ووجوه الخلاف فيما بينها، وعن صلتها باللغات الحامية.

أما الباب الأول فهو معقود عن «اللغات الأكادية أو البابلية ـ الآشورية». وهو مقسم إلى عناوين فرعية خمسة، لا يسميها المؤلف فصولاً، وهي:

١ ـ نشأة اللغات الأكادية وانتشارها.

٢ ـ خصائصها ومدى تأثرها بلغات السكان الأصليين.

٣ ـ رسم اللغات الأكادية.

٤ ـ اللهجات الأكادية.

٥ ـ مراحل اللغة الأكادية.

وأما الباب الثاني فمخصص «للغات الكنعانية»، ويقسمه المؤلف إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول عنوانه: «نظرة عامة في الشعوب الكنعانية وآثارها ولغاتها».

والفصل الثاني عنوانه: «اللغة الفينيقية واللهجة البونية».

والفصل الثالث يتكلم فيه المؤلف على «اللغة العبرية».

وأما الباب الثالث فهو عن «اللغات الآرامية»، ولا فصول فيه، بل فقرات، تتحدث عن نشأة الآرامية وانتشارها، ولهجاتها، والآثار التي وصلت إلينا عنها، ونهايتها.

وأما الباب الرابع فعنوانه: «اللغات اليمنية القديمة»، وهو مقسّم أيضاً إلى فقرات لا فصول، وقد عالج المؤلف في هذه الفقرات نشأة هذه اللغات، ومنزلتها من الفصيلة السامية، وصلتها باللغة العربية، وأدوارها وأقسامها، والرسم اليمني، ونهاية اللغات اليمنية القديمة.

وأما الباب الخامس فيدرس المؤلف فيه «اللغات الحبشية السامية»: نشأتها وخواصها، والرسم الحبشي، وأقسام اللغات الحبشية السامية، وخصائص كل قسم، وأهم آثاره، في فقرات ثلاث لا يسميها فصولاً.

وأما الباب السادس والأخير، وهو أكبر أبواب الكتاب، فعنوانه: «اللغة العربية»، ويقسمه المؤلف إلى أربعة فصول:

الفصل الأول عنوانه: «حياة اللغة العربية»، وفيه خمس عشرة فقرة تبحث في شعبة العربية، ومنزلتها من اللغات السامية، وفي نشأتها وأقسامها، والعربية البائدة أو عربية النقوش، والعربية الباقية، وصراع لهجاتها بعضها مع بعض وتغلب لهجة قريش، والقرآن الكريم والأدب الجاهلي ومجيئهما بلغة قريش، ونهضة لغة قريش وعوامل هذه النهضة، وأثر القرآن والحديث والإسلام في اللغة العربية، واللهجات العربية بعد تغلب لغة قريش، واحتكاك العربية بأخواتها السامية وغيرها وصراعها معها وآثار ذلك، واللهجات العامية الحديثة: عوامل تطورها وصفاتها المشتركة، وطرائف اللهجات العامية، ومبلغ بعد كل منها عن الفصحى، ولغة الكتابة العربية وتطورها، وما استقرت عليه في العصر الحاضر، والعامية والفصحى ومشكلة اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث، واللهجة المالطية.

والفصل الثاني بحث في «عناصر اللغة العربية»، وفيه ستة عناوين كبيرة:

أولاً: ما تمتاز به اللغة العربية في عناصرها بوجه عام.

ثانياً: أصوات اللغة العربية: مخارجها، وصفاتها.

ثالثاً: مفردات اللغة العربية: كثرتها، ومترادفاتها، واختلاف الآراء في صددها، والعلاقة بين أصوات الكلمات ومعانيها (محاكاة الأصوات، الاشتقاق وأنواعه)، والنحت في اللغة العربية، والاشتراك اللفظي، والتضاد، والدخيل.

رابعاً: قواعد التنظيم في اللغة العربية (الإعراب واختلاف الآراء في صدده).

خامساً: قواعد البنية في اللغة العربية (جمع التكسير، توارد عدة معاني على الأصل الواحد، اختصاص بعض أوزان بالدلالة على أمور خاصة).

سادساً: قواعد الأسلوب أو البلاغة في اللغة العربية: المجاز، والكناية، والنقل، واستخدام الجمل في غير أبوابها، وأساليب اللغة واختلافها باختلاف الموضوعات، والخيال في العربية ومادته، وتعريب الأساليب.

والفصل الثالث عنوانه: «كفاية اللغة العربية ومنزلتها»، وهو لا يتجاوز سبع صفحات، وليست فيه فقرات أو عناوين فرعية.

والفصل الرابع والأخير معقود تحت عنوان: «صيانة اللغة العربية»، ويضم أربع فقرات، تتحدث أولاها عن الرسم العربي تاريخه، ومراحله، وعيوبه، ووجوه إصلاحه، والثانية عن التأليف في قواعد اللغة العربية وآدابها وفقهها، والثالثة عن متون اللغة العربية، والرابعة عن مجمع اللغة العربية (القاهري).

٣ ـ ملاحظات عليه:

من المؤكد أن كتاب «فقه اللغة» للدكتور علي عبد الواحد وافي ذو قيمة ريادية مميزة، في حقل الدراسات اللغوية العربية الحديثة بعامة، وفي حقل فقه اللغة العربية بخاصة، فهو يعتبر أول مرجع أكاديمي حديث متخصص في فقه اللغة، جامع لمعظم موضوعات هذا العلم ومباحثه.

ومع أن المؤلف لا يصرّح في مقدمته بالمنهج الذي سيعتمده في كتابه، يبدو لنا أنه اتبع منهجاً مزيجاً من المنهجين التاريخي والوصفي، وتبدو معالم المنهج الأول واضحة في الأبواب الخمسة الأولى من الكتاب، في حين يغلب المنهج الوصفي على الباب الأخير، متداخلاً مع المنهج التاريخي.

وتتوازن الأبواب الخمسة الأولى نسبياً من حيث الحجم، في حين يتسع الباب السادس المخصص للغة العربية، فيبلغ حجمه أكثر من ثلثي الكتاب بقليل. وكان المؤلف قد أشار إلى هذا الأمر مسبقاً في مقدمته، كما ذكرنا آنفاً عندما أعلن أنه سيفصل بعض التفصيل في اللغة العربية ويجمل القول فيما عداها.

غير أن المؤلف لم يعتمد طريقة واحدة في تقسيم أبوابه، ففي حين يقسم البابين الثاني والسادس إلى فصول، نجده يقسم سائر أبواب الكتاب إلى فقرات أو عناوين مرقَّمة.

وهو يستخدم الهوامش، في كثير من الأحيان، لشرح بعض ما ورد في المتن، أو توضيحه، أو التعليق عليه، أو للتعريف ببعض الأعلام، ولكنه قلّما يشير إلى المصادر والمراجع في هذه الهوامش. ويثبت المؤلف في آخر كتابه قائمة عنوانها «أهم المراجع» يسرد فيها ١٨٦ مرجعاً عربياً، و٣٩ مرجعاً أجنبياً، غير أنه قلما يذكر الطبعة ومكان الطبع، وتاريخه، إن فيما يتعلق بالمراجع العربية، وإن فيما يتعلق بالأجنبية. وهو يقول في هامش أول صفحات قائمة مراجعه: «لم نقتصر في هذا الثبت على الكتب التي رجعنا إليها، بل ذكرنا أهم المراجع في موضوعنا وما يتصل به، وبعضها مخطوط لم يطبع بعد»[1].

ولعله في هذا القول يعترف ضمناً بعدم دقة هوامش الكتاب من حيث ذكر المراجع.

---

(١) فقه اللغة: ٣٠٥.

ثانياً

كتاب «فقه اللغة وخصائص العربية»

للأستاذ محمد المبارك

صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٠م، والطبعة السابعة سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م، عن دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١ ـ صاحبه:

الأستاذ محمد المبارك ولد في دمشق سنة ١٩١٤م، وتخرج من جامعتها من كلية الحقوق ومدرسة الأدب العليا سنة ١٩٣٥، ثم من كلية الآداب من جامعة باريس سنة ١٩٣٨، وقد درس العلوم العربية، والثقافة الإسلامية، على يد شيخ الشام المحدّث الأكبر الشيخ محمد بدر الدين الحسني، وعلى والده العلامة اللغوي الشيخ عبد القادر المبارك، وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق.

عمل محمد المبارك مفتشاً عاماً للغة والدين في وزارة المعارف، ثم محاضراً في كلية الآداب بجامعة دمشق سنة ١٩٤٧، ثم أستاذاً في كلية التربية وعميداً لها. ثم أستاذاً ورئيساً لشعبة الدراسات الإسلامية في جامعة أم درمان الإسلامية سنة ١٩٦٦، ثم رئيساً لقسم الشريعة في كلية الشريعة بمكة المكرمة سنة ١٩٦٩، ثم مستشاراً في جامعة الملك عبد العزيز بجدة. واختير عضواً في مجمع اللغة العربية في دمشق وبغداد، وعضو لجنة تحرير الكتاب الإسلامي في منظمة الأونسكو، وعمل خبيراً في التخطيط التربوي، وخاصة للدراسات الإسلامية في مراحل التعليم الثانوي، والجامعي، في سوريا، ومصر والسودان، والمملكة العربية السعودية، ابتداء من سنة ١٩٤٣.

عمل أيضاً في الميدان السياسي فكان نائباً عن مدينة دمشق، في المجالس النيابية المنتخبة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٨، وتولى خلال ذلك وزارة الأشغال العامة والمواصلات ثم وزارة الزراعة.

وله مؤلفات في اللغة، والأدب، والاجتماع، والفكر الإسلامي، منها: «المجتمع الإسلامي المعاصر»، و«نظام الإسلام ـ العقيدة والعبادة»، و«نظام الإسلام ـ الاقتصاد»، و«الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية»، و«دراسة أدبية لنصوص من القرآن»، و«فقه اللغة وخصائص العربية»، و«فن القصص في كتاب البخلاء للجاحظ»، و«عبقرية اللغة العربية»، و«الأمة والعوامل والمكونة لها»، و«المشكلة الثقافية في العالم الإسلامي»، و«جذور الأزمة في المجتمع الإسلامي».

٢ ـ مضمونه:

عنوان هذا الكتاب كاملاً هو «فقه اللغة وخصائص العربية ـ دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، وعرض لمنهج العربية الأصيل، في التجديد والتوليد».

والواقع أنه كتابان في كتاب كما يستفاد من مقدمتي الطبعة الأولى والطبعة الثانية. أما الكتاب الأول فكان المؤلف قد أصدره في دمشق سنة ١٩٦٠م بعنوان: «فقه اللغة»، متضمناً محاضراته التي ألقاها على طلاب السنة الثالثة، من قسم اللغة العربية، في كلية الآداب، في جامعة دمشق، خلال عدة سنوات. ثم دعي في السنة نفسها لإلقاء محاضرات في فقه اللغة، على طلاب معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة، فرأى أن يجمع نتائج الأبحاث التي بسطها في كتابه «فقه اللغة»، ويستخرج الخصائص المميزة للغة العربية، وصلة هذه الخصائص بعقلية العرب، وتركيبهم الاجتماعي، وعاداتهم، وأضاف إلى الأبحاث السابقة بحث التعريب، وبحث الأخطاء اللغوية الشائعة، وحاول في هذه الدراسة ـ كما يقول ـ إقامة هيكل لنظرية شاملة في فقه اللغة للكلمة العربية المفردة، تصلح أساساً للبحث والتوسع. وقد جعل من هذه الأبحاث موضوع محاضراته في معهد الدراسات، وقام المعهد بطبعها بعنوان «خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد». ثم رأى المؤلف بعد أن نفدت نسخ الكتابين أن يجمع بينهما في كتاب واحد، لما بين أبحاثهما من صلة وثيقة. يقول: «وقد جعلت كتاب فقه اللغة هو الأول، لما يتضمنه من تعريف بالعلم وأقسامه، ومن بسط للمباحث الأساسية المتعلقة بالكلمة المفردة بوجه عام، ثم أتبعته بكتاب خصائص العربية، ليكون ناظماً لشتات الأبحاث الأولى، موصلاً القارئ إلى نتائج تلك الأبحاث، مقدماً له صورة شاملة جامعة عن الكلمة العربية، مع مقابلتها بخصائص العرب، وأساليبهم في الحياة والتفكير»[1].

ويعرض المؤلف في مقدمتي الطبعتين الأولى والثانية مسائل متعددة، منها ظروف تأليفه الكتاب، واهتمامه بالأبحاث اللغوية، ودور والده العلامة عبد القادر المبارك في تحفيزه على ذلك الاهتمام، وأهمية مباحث فقه اللغة في اللغات الأجنبية. وهو يشير في مقدمة الطبعة الأولى إلى كتابي «علم اللغة» و«فقه اللغة» للدكتور علي عبد الواحد وافي إشارة تجمع بين التقريظ والنقد، يقول: «لقد كان تدريسي فقه اللغة خلال سنوات عديدة في كلية الآداب دافعاً لي في الحقيقة إلى تهيئة أبحاث في الأقسام الأساسية من فقه اللغة. ولم يكن في العربية كتاب حديث جامع لهذه الأبحاث إلا كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي بجزئيه: اللغة وفقه اللغة. وقد حاول المؤلف فيهما أن ينقل الأبحاث الحديثة في الإنكليزية والفرنسية إلى العربية، وأن يجمع كذلك

(١) فقه اللغة وخصائص العربية: ٦.

ما في مصادرنا العربية القديمة في الموضوع، جمعاً منسقاً على التبويب الحديث لهذا العلم. وقد كان للمؤلف فضل السبق في التأليف الحديث في هذا العلم، والجمع بين المصادر الغربية الحديثة والعربية القديمة، جمعاً منسقاً غزير المادة. إلا أن الكتاب يبدو مؤلفاً من جزئين غير متمازجين: عربي قديم، وغربي حديث، حتى كأن كل واحد منهما وضع بمعزل عن الآخر، كما أن المؤلف أخذ بنظرات تبدو اليوم قديمة مسبوقة، وتحتاج إلى إعادة نظر. فقد تقدمت أبحاث فقه اللغة، ولا سيما في دلالة الألفاظ، في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً، وأصبح من الضروري متابعة التطورات الجديدة في هذه الأبحاث، ومحاولة الاستفادة منها في اللغة العربية، وتطبيق ما يمكن تطبيقه عليها. هذا مع الاعتراف بفضل الدكتور وافي فيما بذل من جهد كبير في تقديم هذه المادة الغزيرة وتنسيقها»[1].

وهو بعد ذلك يشيد بمؤلفات الدكتور إبراهيم أنيس، ولا سيما «من أسرار اللغة» و«دلالة الألفاظ».

أما في مقدمة الطبعة الثانية فيشيد بمؤلفات لباحثين آخرين، فيقول: «ولا بد لنا من الإشارة إلى أنه قد ظهرت مؤلفات جديدة في فقه اللغة منذ بدأت بتأليف كتابي فقه اللغة عام ١٩٥٧ ينبغي الإشارة إليها، كما ظهرت قبل هذا التاريخ كتب لم أكن قد اطلعت عليها حين تأليف الكتاب. ومن هذه التآليف كتاب «مناهج البحث في اللغة» و«اللغة بين المعيارية والوصفية» للدكتور تمام حسان، وكتاب «دراسات في فقه اللغة» لصديقنا الدكتور صبحي الصالح، و«دراسات في فقه اللغة» للدكتور إبراهيم السامرائي، وكتاب «علم اللغة» للدكتور محمود السعران، و«دور الكلمة في اللغة» ترجمة الدكتور كمال بشر وتأليف أولمان، و«أشتات مجتمعات» للعقاد. وكلها مؤلفات جدية، تطلع الدارس العربي على ما وصل إليه فقه اللغة في الأمم واللغات الأخرى، وتقدم له أبحاثاً جديدة في اللغة العربية»[2].

ويعرض المؤلف طريقته في التأليف فيقول: «أما طريقة التأليف التي انتهجناها في الكتاب فقد كانت دراسة اللغة العربية من خلال النظرات الحديثة، والأبحاث المقارنة في فقه اللغة، دون أن ندخل الضيم على العربية، أو نلحق بأصولها وخصائصها غبناً أو ظلماً. فلم نحاول أن تكون دراستنا تقليداً أو احتذاء لدراسة اللغات الأخرى، فإن للعربية عبقريتها وخصائصها، لذلك لم نأخذ من النظرات الحديثة إلا اتجاهها، ومناهجها، ومسائلها العامة المشتركة بين اللغات. كما أننا لم نعمد إلى حشد الشواهد الكثيرة من المصادر العربية القديمة، ولم نأخذ منها إلا ما

---

(١) م. ن: ١٠.

(٢) م. ن: ٧.

احتجنا إليه للاستشهاد أو لبيان ما سبق إليه علماؤنا من نظرات نافذة، أو إبداع في البحث. وكان أكثر اعتمادنا في الاستشهاد على ابن جني، العبقري العظيم الذي سبق بكثير من نظراته علماء اللغة في العصور الحديثة، وعلى السيوطي الذي يعتبر كتابه «المزهر» بحق أجمع كتاب ألف في اللغة في العصور السابقة كلها، وأحسنها تبويباً وترتيباً، مع ما فيه من نقول، وشواهد، ضاعت أصولها، وفقدت الكتب التي أخذت منها... وسرنا في بحثنا على طريقة المقارنة والموازنة بين العربية واللغات الحديثة، وقصرنا أمثلتنا غالباً على الفرنسية فجاءت الأبحاث مزيجاً من فقه اللغة العام، والمقارن، وفقه اللغة العربية»[١].

ويقع كتاب «فقه اللغة وخصائص العربية» في ٣٤٨ صفحة، وهو يبدأ بمقدمة الطبعة الثانية، ثم مقدمة الطبعة الأولى، يليها القسم الأول من الكتاب، وهو المتعلق «بفقه اللغة»، ويمتد حتى الصفحة ٢٢٣، وبعده القسم الثاني، وهو «خصائص العربية».

ويتألف كل من القسمين من مجموعة من المباحث:

أ ـ مباحث القسم الأول «فقه اللغة»:

أولاً: اللغة ودراستها: وفي هذا المبحث يتحدث المؤلف عن علم اللغة، وعناصرها، وأقسام علم اللغة، وفقه اللغة في العصر الحديث، ومنهج البحث في اللغة، وتسمية علم اللغة، وفوائد هذا العلم.

ثانياً: الأصوات اللغوية: وهو بحث يتكلم فيه المؤلف على الجهاز الصوتي وحدوث الصوت، ومخارج الحروف، وصفاتها وأقسامها.

ثالثاً: التبدلات الصوتية: وتحت هذا العنوان عناوين فرعية هي: عوامل التبدل وأسبابه، وقوانين التبدل الصوتي، وأنواع التبدل الصوتي ومظاهره وقوانينه.

رابعاً: الاشتقاق: وفيه ثلاثة عناوين فرعيّة هي: الاشتراك في الأصوات الأصلية، والاشتراك في المعنى العام، وآراء في الاشتقاق.

خامساً: أنواع الاشتقاق: وفي هذا المبحث يدرس المؤلف الاشتقاق الصغير، والاشتراك في حرفين (النظرية الثنائية)، والقيمة التعبيرية للحرف، والاشتقاق الكبير.

سادساً: الأبنية والأوزان: وفيه بحث في دلالة الأبنية أو معاني الصيغ، وأوزان الأبنية ووظيفتها الفنية، والصيغ والأوزان في اللغة العربية: عددها وتصنيفها، وأوزان الأسماء وأوزان الأفعال، وأوزان الألفاظ الأعجمية، وحياة الأبنية: تعدد معانيها وتعدد الصيغ للمعنى الواحد، وتولد صيغ جديدة، وتطور الأبنية.

---

(١) م. ن: ١٢.

سابعاً: تكملة لبحثي الاشتقاق والأبنية: وفي هذا المبحث كلام على اشتقاق الرباعي والخماسي، والنحت، والاشتقاق المركب وتوهم الأصالة، والاشتقاق والتصريف.

ثامناً: معاني الألفاظ: وفي هذا المبحث يتحدث المؤلف عن قيمة البحث في دلالة الألفاظ، وعقلية الشعوب في دلالة الألفاظ، وعقلية الشعوب في مفردات لغتها، ودراسة معاني الألفاظ، ودلالة اللفظ على المعنى، وألفاظ المعاني وألفاظ الارتباط، وعناصر المعنى: المادة الأصلية، والبناء الصرفي، وحياة الكلمة، والسياق.

تاسعاً: وضع الألفاظ ونشأة اللغة: وفي هذا المبحث عناوين هي: أصل اللغات، وتوليد الألفاظ وتسمية المسميات، وتقليل الألفاظ، والكلمة رمز وسمة لا تعريف، والاشتراك والأضداد والترادف، والتسمية تصنيف، والتسمية تجريد، والألفاظ والحقيقة.

عاشراً: حياة الألفاظ: وهو آخر مباحث القسم الأول، وفيه كلام على تبدل معاني الألفاظ وتطورها، والمعاني ومعاجم الألفاظ، وأسباب تطور معاني الألفاظ، وتبديل الألفاظ الدالة على المعاني، وقوانين تبدل معاني الألفاظ وتطورها.

ب ـ مباحث القسم الثاني: «خصائص العربية»:

أولاً: مشكلتنا اللغوية: وهذا المبحث الواقع في صفحتين ونيف هو في الحقيقة بمثابة مقدمة للقسم الثاني.

ثانياً: الوعي اللغوي بين الجمود والانحراف، والأصالة والحياة: وفي هذا المبحث عنوان فرعي واحد، هو: مراحل الوعي اللغوي.

ثالثاً: الخصائص الصوتية [للعربية]: وفي هذا المبحث كلام على مراتب الحروف وأنواعها، ومقارنة وموازنة بين الحروف العربية وحروف اللغات اللاتينية، والوظيفة البيانية والقيمة التعبيرية للحروف في اللغة العربية.

رابعاً: الخاصة الاشتقاقية أو خصائص التركيب العضوي: وفي هذا المبحث موازنة بين اللغة العربية واللغات اللاتينية، مع أمثلة من الفرنسية. ثم خلاصة ونتيجة، ثم كلام على الصلة بين المواد المختلفة للألفاظ في العربية.

خامساً: خصائص البناء أو الصيغة: وفي هذا المبحث يتحدث المؤلف عن الوظيفة المنطقية للأبنية، ووظيفتها الفنية، وموسيقية اللغة العربية، وأثر أوزان الألفاظ في مجال الكتابة العربية، والصيغ بين الثبات والتطور، وتوليد الكلمة العربية، واللغة العربية والطبيعة.

سادساً: التعريب: وهو مبحث يتناول أثر العربية في اللغات الأخرى، وتأثر

العربية بغيرها من اللغات، وطريقة العرب في نقل الألفاظ الأجنبية.

سابعاً: خصائص معاني الألفاظ: وفيه يعرض المؤلف طريقة العرب في وضع الألفاظ وتسمية المسميات، وحياة العرب وتفكيرهم في مفرادت لغتهم، ويتكلم على اللغة العربية وتصنيف الموجودات، وعلى الحسيات والمجردات، وصفات الدقة والخصوص والعموم، واقتران الألفاظ وحسن تطابقها، والتخصيص والتعميم والدقة، وآفة الترادف والعموم والغموض، وعلى العموم والألفاظ العامة.

ثامناً: تحرير اللغة من الجمود والفوضى: وهو آخر مباحث الكتاب، وفيه كلام على الأخطاء الشائعة، والتحرر من الجمود، وأسباب الخطأ، وما أُلِّف في الموضوع، وأنواع الأخطاء وتصنيفها.

٣ ـ ملاحظات عليه:

في اعتقادنا أن نقد الأستاذ المبارك كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي، لجهة اعتباره مؤلفاً من جزئين غير متمازجين، ينطبق على كتاب الأستاذ المبارك نفسه، فهو حصيلة جمع بين كتابين ألفهما صاحبهما كلًّا على حدة، ثم ارتأى أن يوفق بينهما في كتاب واحد، كما ذكر في مقدمته.

وقارئ الكتاب يحسّ أنه يقرأ مباحث مستقلة تفتقد إلى اللُّحمة والترابط، وتبدو هذه المباحث محافظةً على صورتها الأولى التي وُلدت عليها، وهي صورة محاضراتٍ أُلقيت على طلاب جامعيين.

بل إن هذه المباحث لتفتقد إلى أبسط قواعد التنظيم والتبويب، إذ يخلو الكتاب بقسميه من الأبواب والفصول، وتكتفي مباحثه بعناوينها، مطبوعةً بحروف كبيرة، وعناوين فرعية، قلما ارتبطت بأرقام تصنفها.

وقد نعجب أحياناً، إذ نرى المؤلف ينهي مبحثاً، ثم يعود فيكمله بمبحث جديد، كما صنع في مبحثه المسمى «تكملة»، قائلاً في مستهله: «رأينا بعد الانتهاء من بحثي الاشتقاق والأبنية إضافة بعض الآراء والملاحظات مما هو مشترك بين البحثين، أو مما فاتنا ذكره في أحدهما»[1].

فأما المشترك بين البحثين، فقد كان في مقدور المؤلف أن يعقد له فقرة في آخر البحث الثاني، وأما ما فاته ذكره في أحدهما، فكان في مقدوره أيضاً أن يعود لذكره في الموضع المناسب، من البحث نفسه، قبل طبع الكتاب.

ومن الملاحظ أن القسم الأول من الكتاب، وهو القسم المتعلق بفقه اللغة كما ذكر المؤلف في مقدمته، يبدأ بغتةً، بعد مقدمة الطبعة الأولى، بغير إشارة إلى عنوانه

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية: ١٤٧.

«فقه اللغة» وبغير إشارة أو تسمية من «قسم» أو «باب» أو نحو ذلك، ويمتد حتى الصفحة ٢٢٣، ليبدأ بعده القسم الثاني الذي أفردت في مستهله صفحة تشير إلى عنوانه فحسب وهو «خصائص العربية».

وثمة ملاحظة تتعلق بمنهج المقارنة المتبع في بعض مباحث الكتاب. وهي أن المؤلف لجأ إلى المقارنة، بين العربية المنتمية إلى فصيلة اللغات السامية، وبين اللاتينية وابنتها الفرنسية على وجه الخصوص، وهما تنتميان إلى فصيلة لغوية أخرى، هي فصيلة اللغات الهندية الأوروبية، وهي مختلفة ـ كما نعلم ـ اختلافاً بيناً عن الفصيلة السامية. وكان الأولى بالمؤلف أن يوجه عنايته إلى مقارنة العربية بأخواتها الساميات.

أما مضمون الكتاب، فلا بد من الاعتراف بأن كثيراً من مباحثه، وخصوصاً في القسم الثاني «خصائص العربية»، أتى بمقاربات لطيفة وأصيلة، في حين أن بعض مباحث القسم الأول «فقه اللغة» جاء مختصراً اختصاراً مخلّاً بموضوعه، كما في مباحث الاشتراك، والأضداد، والترادف، التي عالجها المؤلف في أقل من ثلاث صفحات[1] ضمن مبحثه عن وضع الألفاظ ونشأة اللغة.

وإذا كانت إشارات الدكتور وافي في هوامش كتابه إلى المصادر والمراجع قليلة، فإن إشارات الأستاذ المبارك نادرة. أما قائمة مصادره ومراجعه فلا يتجاوز عددها ثلاثة وثلاثين مرجعاً عربياً، وثمانية مراجع فرنسية. وهو مع ذلك ـ يشير في هامش قائمة المراجع العربية[2] إلى أنه ذكر المراجع المتعلقة بأبحاث الكتاب، سواء رجع إليها في أبحاث كتابه أم لم يرجع.

ثالثاً

كتاب «دراسات في فقه اللغة»
للدكتور صبحي الصالح

صدرت طبعته الأولى عن مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م، وقد طبع حتى الآن ١٨ طبعة. والطبعة المعتمدة في هذا البحث هي الثانية عشرة، وهي صادرة عن دار العلم للملايين في تموز ـ يوليو ١٩٨٩م.

١ ـ صاحبه:

هو أستاذنا الشيخ العلامة المجتهد الدكتور صبحي الصالح. ولد في مدينة الميناء بطرابلس ـ لبنان، سنة ١٩٢٦م، وجمع منذ بدايات دراسته بين العلوم الشرعية والمدنية، في دار التربية والتعليم بطرابلس، ولمع نجمه وهو في الثانية عشرة من

(١) م. ن: ١٩٨ ـ ٢٠٠. (٢) م. ن: ٣٤٠.

عمره، خطيباً في مساجد المدينة، يتنادى الناس لسماعه مشدوهين معجبين.

نال شهادة العالمية في أصول الدين، من جامعة الأزهر سنة ١٩٤٩م، وحصل في الوقت نفسه على الإجازة في الأدب العربي، بامتياز، من كلية الآداب بجامعة القاهرة. ثم تابع دراسته العليا في جامعة السوربون بباريس، وأسس في العاصمة الفرنسية أول مركز ثقافي إسلامي، وعاد من هناك متأبطاً شهادة دكتوراه دولة في الآداب.

عمل أستاذاً في جامعة بغداد (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦)، وجامعة دمشق (١٩٥٦ ـ ١٩٦٣)، وجامعة تونس (١٩٧٠)، والأردن (١٩٧١ ـ ١٩٧٣). واستقر في لبنان أستاذاً في جامعة بيروت العربية، وأستاذاً متفرغاً في الجامعة اللبنانية، فرئيساً لقسم اللغة العربية فيها، ثم مديراً لكلية الآداب والعلوم الإنسانية. وعمل أستاذاً زائراً لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ومحاضراً في جامعة محمد الخامس في الرباط.

وتولى إلى جانب البحث العلمي والتدريس الجامعي مهمات دينية، فكان نائب رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي يرأسه مفتي الجمهورية اللبنانية، ونائب رئيس المجلس الاستشاري لمفتي الجمهورية، والأمين العام لرابطة العلماء في لبنان.

انصب اهتمام الشيخ الصالح على الدراسات اللغوية والحضارية، وتحقيق عدد من كتب التراث، وتزويد كبريات المجلات الإسلامية والفكرية بالبحوث والمقالات. وكتب في عدد من الموسوعات العربية والعالمية مقالات في أبواب الحضارة الإسلامية، والفكر، والأدب، واللغة.

جمع بين منهج السوربون وثقافة الأزهر. وكان نصير المرأة ودورها الفاعل في المجتمع، وكان دائم التطلع إلى قضية التجدد والتجديد، يؤرقه واقع المسلمين، وركود الاجتهاد في حياتهم الفكرية. وهو يرى أن حرية الاجتهاد هي أكبر ضمانات النمو واليقظة الإسلامية، وقد شبهه بعضهم بالإمام الشيخ محمد عبده.

اهتم الشيخ الصالح، خلال الحرب العبثية التي نشبت في لبنان، سنة ١٩٧٥م، بالعمل على إيجاد حوار بين الإسلام والمسيحية، أراده بعيداً عن الجدال بين الطوائف. ولعله تنبأ، عندما أطلق صرخة تحذير، في مقدمة كتاب «فلسفة الفكر الديني» الذي ترجمه عن الفرنسية مع الأب الدكتور فريد جبر، بما سيؤول إليه لبنان «إن لم يبدأ التفاهم الفعلي بين الفئتين اللتين لا يحيا لبنان إلا بما يكون بينهما من تراحم وتواصل».

زادت مؤلفاته على عشرين كتاباً، إلى جانب مئات الدراسات العلمية والأدبية،

باللغتين العربية والفرنسية، في كثير من المجلات والموسوعات العربية والعالمية.

ومن أبرز كتبه: «مباحث في علوم القرآن»، «علوم الحديث ومصطلحه»، «دراسات في فقه اللغة»، «النظم الإسلامية»، «الإسلام ومستقبل الحضارة»، «الإسلام والمجتمع العصري»، «المرأة في الإسلام»، «الأمة ثم الدولة»، «رد الإسلام على تحديات عصرنا» (بالفرنسية)، وترجم بالاشتراك مع الأب الدكتور فريد جبر «فلسفة الفكر الديني»، وحقق وشرح: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم الجوزية، و«شرح الشروط العمرية» لابن القيم، و«رياض الصالحين»، و«نهج البلاغة». وقد حاز جائزة التفكير الاجتهادي في الإسلام، من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٨٦م.

حرص الشيخ الصالح في العقد الأخير من عمره على تأسيس الجمعية الخيرية لرعاية أطفال المسلمين في لبنان، وسقط شهيداً، وهو في الطريق إلى مقرها، في بيروت، على يد بعض موتوري الحرب العبثية، في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٨٦م، ليخسر لبنان، والعالمان العربي والإسلامي، بغيابه، أبرز العلماء والمفكرين المجددين، في مطلع القرن الخامس عشر الهجري.

٢ ـ مضمونه:

يتضح من مقدمة الكتاب أنه حصيلة اضطلاع مؤلفه بتدريس مادة فقه اللغة في جامعتي بغداد ودمشق. والمؤلف يسوغ تأليفه هذا الكتاب بنقد يعم به الكتب التي سبقته، قديمها وحديثها، «ففي الكتب القديمة نقل أمين، واستقصاء دقيق، وعلم غزير، تفرض بها القواعد فرضاً، ولا توصف بها الحقائق وصفاً، وفي الكتب العصرية تجديد في مناهج البحث، يغضّ من قيمته ولوعُ الباحثين العرب المعاصرين بتقليد الأعاجم والمستعجمين، في دراسة اللغات الإنسانية»[1].

ويعتبر أن كتاب «المزهر» للسيوطي هو من أفضل الكتب القديمة من حيث كثرة النصوص وسعة المعلومات، وأن كتابي «فقه اللغة» و«علم اللغة» للدكتور علي عبد الواحد وافي هما من أجود الكتب العصرية من حيث تبويب اللغة على المنهج الحديث.

وهو بعد ذلك يخص الكتب العصرية بنقد تفصيلي مشفوع بشيء من التقريظ والإشارة إلى الإيجابيات. فيذكر كتب الدكتور إبراهيم أنيس عن «اللهجات» و«الأصوات اللغوية» و«دلالة الألفاظ» وكتابه «من أسرار اللغة» ويخلص إلى القول: «ولو صبر الدكتور أنيس على كتبه هذه صبراً أجمل، ومنحها وقتاً أطول، ثم لمّ

(١) دراسات في فقه اللغة: ٧.

شتاتها بنفسه في كتاب واحد جامع منقح غني بالمصادر الأصلية الأساسية، لأدى في هذا العصر أجلّ خدمة لعلماء العربية، فما من شك في انطواء بحوثه على آراء أصيلة، إن فاتها الصواب أحياناً لم تفتها الجراءة، وإن أهملت فيها النصوص غالباً، عَوَّضَ إهمالها صلاحُ المنهج الذي أشهد بحرارة أنه دفع الدراسات اللغوية العربية إلى الأمام قروناً وأجيالاً»[١]. ثم يشير إلى كتاب «فقه اللغة» للأستاذ محمد المبارك الذي صدر في العام نفسه قبيل صدور هذا الكتاب، ويرى أنه لم يبرأ مما يؤخذ على مؤلفات الدكتور أنيس، «فلقد يخيل إلى القارئ أن الأستاذ المبارك لا يبالي بالنصوص القديمة كثيراً، فما يذكرها إلا قليلاً، ونادراً ما يعزوها في الحواشي إلى أصحابها»[٢].

وينتقل إلى مقدمة العلايلي لدراسة لغة العرب فيجد أنها ما تنفك تغني المباحث اللغوية بمدد غير ممنون، «إلا أن العلايلي حاول أحياناً أن يجدد وهو في عالم خلقه لنفسه بمعزل عن القدامى والمحدثين، فنم تجديده عن فكره الثاقب، ونظره البعيد، ولو تجافى عنه لسان العرب المبين»[٣].

وبعد أن يشيد بكتابي الدكتور تمام حسان «مناهج البحث في اللغة» و«اللغة بين المعيارية والوصفية» معتبراً أنهما جاءا آيتين في الدقة والتقصي، فيما صورا من المذاهب الحديثة في بحوث اللغة، وأن فيهما جهداً مشكوراً في رد طائفة من تلك المذاهب إلى مبتدعيها، ومحاولة ناجحة أحياناً في المقارنة بين العربية واللغات الحية، من خلال ما استحدث العلماء من مناهج، يعود فيستدرك بقوله: «ولكنْ في الكتابين عيباً أجسم من عيوب الكتب العصرية السابقة، فكثيراً ما يُدخل الدكتور حسان الضيمَ على العربية وهو يطبق عليها ما أتقنه من المناهج الغربية، ماسخاً بذلك أصوات العرب في رموز وطلاسم «استشراقية»، فيها من عجمة الدخيل ما لا يطاق»[٤].

ويرى الدكتور الصالح أن جرجي زيدان في كتابه «الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية» سبق الدكتور تمام حسان إلى إدخال الضيم على العربية، واستعجال المقارنة بينها وبين اللغات الحيّة، وكان في زيدان ـ كما يقول ـ عيب أقبح، يتمثل في «سطحية» علمه بهذه الأمور ـ إن صح هذا التعبير ـ وفي تطفله على ميدان اللغة، كما كان شأنه في أكثر الميادين، فما من بحث إلا خاض فيه، ولم يكن في واحد منها من أهليه».

وبعد أن ينوه المؤلف بكتيب الأستاذ عبد المجيد عابدين «المدخل إلى دراسة

(١) م. ن: ٩.
(٢) م. ن: ٩.
(٣) م. ن: ١٠.
(٤) م. ن: ١٠.

النحو العربي على ضوء اللغات السامية»، يطري الأستاذ العلامة سعيد الأفغاني، رحمه الله، فيقول: «ويطيب لي - بهذه المناسبة - أن أشيد بكتاب قيّم للزميل الكبير الأستاذ سعيد الأفغاني سماه «في أصول النحو» ففي مباحثه الدقيقة عن القياس والاحتجاج والاشتقاق، التفاتة رشيقة لطيفة أراد بها الزميل الجليل أن يسمو بدرس النحو من الفروع إلى الأصول، وينتقل به من فرض القواعد إلى وصف الحقائق، أو من عمل النحاة في أفقهم الضيق المحدود، إلى عمل اللغويين في أفقهم الرحب الطليق. وليت الأستاذ الأفغاني استكمل دراسة أبواب اللغة كلها بهذا الأسلوب الفذ، إذن لكان كتابه أجدر التصانيف المصرية أن يسمى فقه اللغة»[١].

ثم يكبر المؤلف «جهود العاملين الخالدين في تنمية العربية كالشيخ عبد القادر المغربي في «الاشتقاق والتعريب»، والأب أنستاس ماري الكرملي في «نشوء العربية ونموّها واكتهالها»، والأب مرمرجي الدومينيكي في أبحاثه حول الثنائية في العربية والساميات، والأستاذ عبد الله أمين في «الاشتقاق»، والدكتور مصطفى جواد في تحقيقاته الدقيقة التي ذكر طرفاً منها في كتيّبه «المباحث اللغوية في العراق»، والأمير مصطفى الشهابي في «المصطلحات العلمية» وفي معجمه القيّم للألفاظ الزراعية. على أنه يستدرك فيقول: «ولكن هؤلاء العلماء الأعلام كانوا يتناولون بالدراسة بعض الموضوعات الخاصة، ولم يتصدوا - فيما نعلم - لتأليف كتاب جامع مدروس في فقه اللغة، أو ربما فكر بعضهم بذلك، غير أننا لم نجد لهم في المكتبة العربية كتاباً مطبوعاً منشوراً»[٢].

في ضوء ما تقدم تتلخص بواعث الدكتور الصالح على تأليف كتابه، كما يعرضها، في تفرق المباحث اللغوية، وقلة التأليف في موضوعها العام الشامل، وتهاون أكثر المؤلفين فيها بأقوال المتقدمين، وإدخال بعضهم الضيم على العربية فيما كتبوه، ونكوص آخرين منهم عن مجاراة ما يجدُّ كل يوم من ألوان البحث في فقه اللغة العام وفقه اللغة المقارن.

وهو يشير إلى جهده وسهره لإخراج كتابه هذا «في أسلوب علمي بسيط.. بالغ الحيطة شديد الحذر، لا يُفْرط ولا يفرّط، ولا يبالغ ولا يقصّر: ينقل من النصوص القديمة ويعزو كل نص إلى قائله، وينقب عن المخطوطات النفيسة ويستشهد بها، ثم يوازن بينها ولا يقنع بالجمع والتنسيق، ويقبس من آراء المحدثين، شرقيين وغربيين، ومستشرقين ومستعجمين، ثم يمحّص آراءهم ويزنها بميزان النقد النزيه الدقيق».

ولا يغفل المؤلف - رحمه الله - أن يسمي علماء اللغة المعاصرين الذين أخذ

---

(١) م. ن: ١١.
(٢) م. ن: ١٢.

عنهم رأياً مبتكراً، أو اقتبس منهم فكرة أصيلة، وهم الدكتور إبراهيم أنيس، والأستاذ محمد المبارك، والدكتور تمام حسان، والأستاذ عبد المجيد عابدين، والأب أنستاس ماري الكرملي، والأب مرمرجي الدومينيكي، والأستاذ سعيد الأفغاني، والشيخ عبد القادر المغربي، والأستاذ عبد الله أمين، والدكتور مصطفى جواد، والأمير مصطفى الشهابي.

ويشير المؤلف في كلمة له في الطبعة الثالثة من طبعات كتابه إلى أنه نقح فيها ما تنبه إليه بنفسه، وما نبهه إليه الأصدقاء، وزاد على دراساته بحثين هما: «صيغ العربية وأوزانها»، و«العربية في العصر الحديث».

ويقع كتاب «دراسات في فقه اللغة» في أربعمائة صفحة، وينقسم إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: «فقه اللغة، نشأته وتطوره»، وهو يتألف من ثلاثة فصول، أولها «بين فقه اللغة وعلم اللغة»، والثاني «فقه اللغة في كتبنا العربية القديمة»، والثالث «تجديد البحث في فقه اللغة».

ويمكن اعتبار هذا الباب الذي لا يتجاوز عدد صفحاته العشرين بمثابة مدخل للكتاب.

أما الباب الثاني، فيخصصه المؤلف للكلام على «العربية بين أخواتها الساميات»[1] وفيه أربعة فصول، يتحدث في أولها عن «أشهر فصائل اللغات»، ويعرض في الثاني «لمحة تاريخية عن اللغات السامية»، ويتكلم في الثالث على «العربية الباقية وأشهر لهجاتها»، وفي الرابع على «لهجة تميم وخصائصها».

وأما الباب الثالث، فهو أضخم أبواب الكتاب، ويحتل أكثر من ثلثيه، وقد خصصه المؤلف للكلام على «خصائص العربية الفصحى». وهو يقع في عشرة فصول هي[2]:

١ ـ مقاييس اللغة الفصحى.
٢ ـ ظاهرة الإعراب.
٣ ـ مناسبة حروف العربية لمعانيها.
٤ ـ المناسبة الوضعية وأنواع الاشتقاق.
٥ ـ النحت أو «الاشتقاق الكُبَّار».
٦ ـ الأصوات العربية وثبات أصولها.

---

(١) م. ن: ٣٩ ـ ١٠٥.
(٢) م. ن: ١٠٧ ـ ٣٦١.

٧ ـ اتساع العربية في التعبير.
٨ ـ تعريب الدخيل.
٩ ـ صيغ العربية وأوزانها.
١٠ ـ العربية في العصر الحديث.

وقد أشرنا إلى أن الفصلين الأخيرين استدركهما المؤلف في طبعة الكتاب الثالثة، وقد أدت زيادتهما على هذا الباب إلى مفاقمة خلل التوازن التبويبي الشكلي بين أبواب الكتاب الثلاثة.

وينتهي كتاب «دراسات في فقه اللغة» بخاتمة يرى فيها المؤلف أن عبقرية اللغات أسطورة، ولا سبيل إلى تفضيل لغة على أخرى، ويعرض فيها المقياس العلمي الدقيق الذي درس في ضوئه خصائص العربية، وصولاً إلى قوله إن كتابه مرآة للغة العربية بوجهها الصريح، دون طلاء، وملامحها المعبرة، دون اصطناع.

وتلي هذه الخاتمة جريدة المراجع ومسرد الأعلام وفهرس تفصيلي للموضوعات.

٣ ـ ملاحظات عليه:

ما يزال كتاب «دراسات في فقه اللغة» مرجعاً أساسياً لمادة فقه اللغة في كثير من الجامعات العربية، وفي ذلك إشارة إلى الاحترام الذي لقيه هذا المرجع ويلقاه لدى الأساتذة والمتخصصين في هذا الحقل من حقول الدراسة اللغوية.

ويتبع المؤلف المنهج الاستقرائي الوصفي في معظم كتابه، معتمداً على ثقافة أصيلة وغنية، وفكر نقدي رصين، فهو لا يكتفي بعرض آراء القدماء والمحدثين في المسائل التي يبحثها، ولا يقبل هذه الآراء على علاتها، بل يناقشها وينقدها مستحسناً بعضها، راداً بعضاً آخر، بأسلوب علمي مقنع، من ذلك مثلاً مناقشته لرأي فولرز في أن القرآن الكريم نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الإعراب، ثم نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس (ص١٢٢)، ونقده لرأي المستشرق كوهين الذي استبعد مراعاة الإعراب في لهجات الحديث بين عرب الجاهلية (ص١٢٤)، ونقده لهجوم الدكتور إبراهيم أنيس على النحويين، واعتباره أن الإعراب قصة (ص١٢٦)، ومناقشته لرأي العلايلي في رد أكثر الثنائيات إلى المعلات (ص١٦٢) ونقده لرأي ابن جني، وابن فارس، في الاشتقاق الكبير، وفكرة تقليب الأصول (ص١٨٦ وما بعدها).

إلى ذلك يستخدم المؤلف منهج المقارنة في بعض مباحث كتابه، كما في مبحث «ثبات الأصوات العربية» (ص٢٨٥) حيث قارن بين العربية الفصحى التي تنفرد

بحفظ أنسابها الصوتية، وبين الفرنسية كنموذج للغات الأجنبية الحية التي تنحدر حروفها نحو التبدل الصوتي، قياساً باللاتينية أمّ الفرنسية.

والمؤلف، بعد ذلك، دقيق في استخدام المصادر والمراجع، والإحالة إليها، وهوامش كتابه غنية بهذه الإحالة غناها بالشروح والاستدراكات والتعريف بالأعلام التي يقتضي السياق التعريف بها.

وقد بلغت مصادر الكتاب ومراجعه مئة مرجع عربي، بينها عدد من المخطوطات، واثني عشر مرجعاً أجنبياً، جاءت كلها دقيقة لجهة تحديد الطبعة، ومكانها، وتاريخها. وقد أشار المؤلف إلى أنه لم يذكر في جريدة المراجع إلا الكتب التي رجع إليها أكثر من مرة، أما ما ذكره مرة واحدة فقد اكتفى بالإشارة إليه غالباً في الهوامش.

رابعاً

كتاب «مقدمة لدراسة فقه اللغة»

للدكتور محمد أحمد أبو الفرج

صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٦م. عن دار النهضة العربية في بيروت.

١ ـ صاحبه:

هو الدكتور محمد أحمد أبو الفرج. ولد في قرية طَهْواي بالمنوفية في مصر، سنة ١٩٢٥م. حصل على شهادة الليسانس في الآداب من جامعة فاروق الأول (الإسكندرية سابقاً)، وحصل على شهادة الماجستير في الآداب من جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٤٨، في موضوع «صيغ الطلب في اللغة العربية». وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لندن، سنة ١٩٦٠، عن دراسة نحوية للهجة طهواي في مدينة المنوفية.

من أهم أبحاثه: «المعاجم اللغوية» المطبوع في بيروت سنة ١٩٦٦، و«مقدمة لدراسة فقه اللغة» المطبوع في بيروت سنة ١٩٦٦، و«قاموس اللغة العربية الحديثة المكتوبة» المنشور في مجلة القاهرة سنة ١٩٦٤، و«اللغة والمسرح» المنشور في مجلة الأديب البيروتية، في تموز ـ يوليو ١٩٦٥.

٢ ـ مضمونه:

يستهل الدكتور محمد أحمد أبو الفرج كتابه بإهداء يعبر عن «تحية إعزاز وأجلال إلى العلامة الفنان الشاعر الدكتور حسن ظاظا»، ثم ينتقل إلى المقدمة التي يسميها تصديراً، وفي هذا التصدير يرى أن فقه اللغة «مع أنه حظي بمجموعة من

مؤلفات العلماء العرب في القديم والحديث، فليس هناك اتفاق تام على منهجه، ولا على الموضوعات التي تندرج تحته».

ويعرض التصدير خطة المؤلف في كتابه، وهي خطة تقوم على الجوانب الآتية:

١ ـ التعريف بعبارة «فقه اللغة» من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية. وهو يقول: «وجدت عند التعريف بفقه اللغة من الناحية الاصطلاحية أن هناك اصطلاحين في اللغة الإنجليزية لدراسة ما يشابه موضوعاته وهما: Linguistics و Philology، فبينت آراء العلماء فيهما، ووضحت أن منهم من يسوي بين الاصطلاحين وهم الأكثرية، ومنهم من يوجب الفصل بينهما. وانتهيت إلى التسوية بينهما، معتبراً في هذا مصلحة الدراسة اللغوية في عالمنا العربي، لأن الأول أصبح موضع الاهتمام في العصر الحديث، ومعظم الإنتاج في دراسات اللغة يقع في ميدانه، بينما الاصطلاح الأخير، وهو أكثر شيوعاً في ترجمة عبارة «فقه اللغة» في عالمنا العربي Philology كان أكثر انتشاراً في القرن التاسع عشر. والإصرار على ترجمة «فقه اللغة» بهذا الاصطلاح وقصر الاصطلاح الإنجليزي الآخر على علم اللغة (وقد يستعمل لفظ لغويات في ترجمته) يحدد، في رأيي، ميدان اهتمامنا واهتمام طلابنا بما يصدر من كتب تعتبر في ميدان الاصطلاح الآخر Linguistics، وفي هذا ضياع كثير من النفع، وخاصة أن جامعاتنا لا يرد في برامج دراساتها «علم اللغة» منفصلاً عن «فقه اللغة»، إنما يرد في برامجها «فقه اللغة» فقط، فالتسوية بين الاصطلاحين توسع أفق بحثنا في دراساتنا اللغوية، فنتابع ما يصدر في العالم حديثاً عن اللغة، ومعظمه يصدر معتبراً من ميدان علم اللغة Linguistics وقد وجدت في الكتب العربية الحديثة تسوية بين الاصطلاحين على كل حال»[١].

٢ ـ التعريف بما صدر في العالم العربي من كتب بعنوان «فقه اللغة». وفي هذا الجانب يتناول المؤلف بالتعريف خمسة كتب: اثنين قديمين وثلاثة حديثة. أما طريقته في ذلك فيلخصها قوله: «وقد اهتممت بترتيب المعلومات في الكتب القديمة وبالتعريف بالأبواب والفصول في الكتب الحديثة، وكنت أقارن أحياناً بين ما يجري في الدراسات الأوروبية الحديثة وبين ما في هذه البحوث»[٢].

٣ ـ المجتمع اللغوي، وفي هذا الجانب يعرّف المؤلف بالاصطلاح، ويتناول بالحديث المجتمع اللغوي العربي، موضحاً أنه كان يعترف منذ القديم بالفصحى وبالعامية، وحصر اهتمامه في دراسة الفصحى، وموضحاً أيضاً الأسس التي كانت

(١) مقدمة لدراسة فقه اللغة: ٦.

(٢) م. ن: ٧.

اللغة تعتبر على أساسها فصحى، والتي كانت تجعلها غير ذلك أي لهجة. والمؤلف يرى «أنه من الخير في الدراسة أن يؤخذ كل نوع من الاستعمال على حدة إن بدت فيه طرق لغوية في التعبير متميزة»، وهو يقترح اعتبار لغة الشعر مستقلة عن اللغة عامة.

٤ ـ أفرع الدراسة اللغوية على ما يأخذ به علماء اللغة المحدثون.

ويقع كتاب «مقدمة لدراسة فقه اللغة» في مئة واثنتين وأربعين صفحة، وينقسم إلى خمسة أبواب.

الباب الأول: «التعريف بعبارة فقه اللغة»، وفيه فصلان:

الأول: كلمة فقه من الناحية اللغوية، والثاني: فقه اللغة من الناحية الاصطلاحية.

الباب الثاني: عنوانه «اللغة» وهو يقع في عشر صفحات، ولا ينقسم إلى فصول، وفيه يعرض المؤلف الاختلاف في النظرة إلى اللغة بين علمائها المحدثين. ولا يعدو هذا الباب في الأغلب الأعم كونه نصوصاً مقتبسة من كتاب علم اللغة للدكتور محمود السعران، ونقلاً لآراء الأستاذ فيرث Firth، والأستاذ هاري هويجر Harry Hoijer، وغيرهم من علماء اللغة في مفهوم اللغة ودراستها.

الباب الثالث: «فقه اللغة في عناوين الكتب العربية». وهذا الباب ينقسم إلى فصلين.

الفصل الأول: خصصه المؤلف للكلام على كتابي «الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس و«فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي. وفيه يعرض ماهية الدراسة، وموضوعات كل من الكتابين، بطريقة موجزة، ثم يخصص صفحة للمماثلة بين الكتابين.

والفصل الثاني: تكلم فيه المؤلف على ثلاثة كتب حديثة حملت عبارة «فقه اللغة» في عناوينها، وهي: كتاب «فقه اللغة» للدكتور علي عبد الواحد وافي، وكتاب «فقه اللغة» للأستاذ محمد المبارك، وكتاب «دراسات في فقه اللغة» للدكتور صبحي الصالح».

ويشغل هذا الفصل أكثر من ثلاثين صفحة، يدرس المؤلف فيها هذه الكتب تحت عناوين متشابهة، مثل: ماهية الدراسة، والتسوية بين علم اللغة وفقه اللغة، وأقسام علم اللغة، وموضوعات الكتاب، وكلمة عن الكتاب عامة.

الباب الرابع: «المجتمع اللغوي» ينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: لا يتجاوز نيفاً وصفحتين، وهو معقود تحت عنوان «ما هو المجتمع اللغوي؟»

والفصل الثاني: يقع في خمس عشرة صفحة يدرس فيها المؤلف «المجتمع اللغوي العربي»، متحدثاً عن انقسام العربية إلى لغة مشتركة (فصحى) ولهجة، عارضاً أسس التفرقة بين الفصحى والعامية، ورأي العرب القدماء في ذلك، منوهاً بالتفريق بين ألوان الاستعمال اللغوي، مفرداً فقرتين للكلام على لغة الشعر، ولغة الأمثال، وينتهي هذا الفصل، ومعه الباب الرابع، بالكلام على احتكاك اللغة بمجتمع لغوي آخر.

أما الباب الخامس والأخير فعنوانه: «دراسة فقه اللغة (علم اللغة) عند المعاصرين»، وهو ينقسم إلى فصلين: سمي الأول منهما: «أفرع الدراسة» وأراد بها علم الأصوات اللغوية، وعلم وظائف الأصوات، وعلم النحو، وعلم الدلالة، وسمى الثاني: «تتمة»، وعرض فيه أوجه الدراسة من وصفية، وتاريخية، ومقارنة، مشيراً إلى أن اللغة وحدة رغم تعدد أفرع الدراسة.

والباب الخامس بفصليه لا يتجاوز خمس صفحات.

٣ ـ ملاحظات عليه:

يعكس حجم الكتاب الصغير (١٤٢ صفحة) وعنوانه «مقدمة لدراسة فقه اللغة» تواضع الهدف الذي توخاه مؤلفه، وهو هدف لا يتجاوز إعداد مدخل إلى رحاب فقه اللغة، موجه إلى الطلاب الجامعيين بخاصة، ولا يصل إلى حد تناول موضوعات فقه اللغة التقليدية المعروفة، ولذلك جاءت مادة الكتاب، في معظمها، تعريفاً بالمصطلحات (فقه اللغة، المجتمع اللغوي، الفصحى، اللهجة، أفرع الدراسة) أو بالكتب القديمة والحديثة التي حملت عنوان فقه اللغة. وإذا كان المؤلف يصرح في مقدمته، كما رأينا، بأنه يسوّي بين فقه اللغة وعلم اللغة، فقد كان يجدر به، والحال هذه، أن يتناول في جملة ما تناوله مؤلفات الباحثين العرب المحدثين التي حملت في عنوانها «علم اللغة» إلى جانب تلك التي حملت «فقه اللغة» عنواناً لها، غير أنه لم يفعل، ولو على سبيل الإشارة والاختصار.

والحق أن الباب الخامس الذي عقده المؤلف تحت عنوان «دراسة فقه اللغة (علم اللغة) عند المعاصرين» والذي لم يتجاوز بفصليه خمس صفحات، إنما يقدم تعريفات موجزة إيجازاً شديداً، تتناول موضوعات علم اللغة العام Linguistique générale ومناهجه، كما رسا مفهومها في الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، وهي متميزة في هذه الدراسات عن مفهوم فقه اللغة Philologie إلى حد كبير.

وكما تعجبنا من صنع الأستاذ محمد المبارك من قبل، عندما أنهى بحثي الاشتقاق والأبنية، ثم عاد يكملهما بمبحث جديد، أسماه «تكملة»، فإننا نعجب هنا أيضاً، حين نرى الدكتور أبا الفرج ينهي الفصل الأول من هذا الباب، وعنوانه «أفرع

الدراسة»، وهو يقع في ثلاث صفحات، ليبدأ فصلاً جديداً يكمل به الفصل الأول، ويسميه: «تتمة». وهي تتمة تقع في صفحتين. وكان الأجدر به أن يسمي هذا الفصل: «مناهج الدراسة أو أوجهها» مثلاً.

خامساً

كتاب «فقه اللغة في الكتب العربية»

للدكتور عبده الراجحي

صدرت طبعته الأولى سنة١٩٧٢م عن دار النهضة العربية في بيروت.

١ ـ صاحبه:

هو أستاذنا الدكتور عبده علي إبراهيم الراجحي. ولد في ٢/ ١٠/ ١٩٣٧م في قرية من قرى المنصورة بمحافظة الدقهلية، جمهورية مصر العربية. نال شهادة الليسانس في الآداب من جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٥٩، ثم شهادة الماجستير في علم اللغة سنة ١٩٦٣، ثم شهادة الدكتوراه في علم اللغة أيضاً سنة ١٩٦٧ من الجامعة نفسها.

بدأ حياته في حقل التدريس الجامعي معيداً في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، سنة ١٩٦١، ثم مدرساً، سنة ١٩٦٧، ثم أستاذاً مساعداً، سنة ١٩٧٢، ثم أستاذاً، سنة ١٩٧٧.

أعير إلى جامعة بيروت العربية بين سنتي ١٩٧١ و١٩٧٥، وبين سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٣، كما أعير إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بين سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٩.

تقلد مناصب أكاديمية عديدة، فكان رئيساً لقسم اللغة العربية بجامعة الإسكندرية، ووكيلاً لكلية الآداب بالجامعة نفسها، وعميداً لكلية الآداب بجامعة بيروت العربية، ورئيساً لقسم تأهيل معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومديراً لمركز تعليم اللغة العربية للأجانب بجامعة الإسكندرية، ومديراً لمعهد الدراسات اللغوية والترجمة في هذه الجامعة.

وهو عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وعضو اتحاد الكتّاب، وعضو المجلس الأعلى للثقافة في مصر، وعضو اللجان العلمية الدائمة للترقية إلى وظائف الأساتذة.

أستاذ زائر في معظم الجامعات العربية، وفي جامعات لندن وأكسفورد وآرام في بريطانيا، وفي جامعة إرلانجن في ألمانيا، وفي جامعات وسط آسيا (أوزبكستان،

وتتارستان)، وفي جامعة مالايا، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وفي جامعة دايتوبونكا في اليابان.

له عدد من المؤلفات، أشهرها: «هيراقليطس فيلسوف التغيير» (١٩٦٧)، و«اللهجات العربية في القراءات القرآنية» (١٩٦٨)، و«الشخصية الإسرائيلية» (١٩٦٨)، و«ابن مسعود» (١٩٧٠)، و«التطبيق النحوي» (١٩٧٢)، و«التطبيق الصرفي» (١٩٧٢)، و«فقه اللغة في الكتب العربية» (١٩٧٢)، و«دروس في شرح الألفية» (١٩٧٤)، و«دروس في المذاهب النحوية» (١٩٧٤)، و«النحو العربي والدرس الحديث» (١٩٧٧)، و«اللغة وعلوم المجتمع» (١٩٧٧)، و«علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية» (١٩٩٠)، وترجم، بالاشتراك مع الدكتور علي علي أحمد شعبان، كتاب «أسس تعلم اللغة وتعليمها» لمؤلفه الأميركي هـ. دوغلاس براون (١٩٩٤).

له أيضاً عدد من المقالات العلمية في المجلات العربية والإنكليزية، أهمها: «العلاقات اللغوية العربية اليونانية»، و«مشكلات تعليم النحو العربي لغير الناطقين بالعربية»، و«الاكتساب اللغوي عند الأطفال العرب»، و«المواءمة»، و«علم الأسلوب»، و«مستقبل تعليم العربية في العالم العربي».

٢ ـ مضمونه:

يشير عنوان الكتاب «فقه اللغة في الكتب العربية» إلى مضمونه. فالكتاب ليس مخصصاً لدراسة مسائل فقه اللغة ومباحثه دراسة تفصيلية، وإنما ينصب اهتمامه على دراسة المنهج العربي في درس اللغة، دراسةً حصرها المؤلف في ثلاثة من كتب اللغويين العرب الأقدمين، وهي «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» لابن فارس، و«فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي، و«الخصائص» لابن جني.

وفي اعتقادنا أن عنوان الكتاب لو زيد عليه وصف الكتب العربية بـ«القديمة» لصار أكثر دقة في تعبيره عن المضمون.

ويلاحظ المؤلف في مقدمته أن الأبحاث اللغوية قد نشطت في السنوات الأخيرة، «وبدأ عدد من الطلاب يقبل عليها في دراساته العالية، غير أن هذا النشاط جعل يتخذ مسالك قد تؤدي إلى غير ما ينبغي أن تؤدي إليه، من تأصيل للمنهج العربي وتعميقه»[1]. وهو يذكر سببين من أسباب ذلك، أحدهما: أن البحث اللغوي بدأ يركز جهوده على المناهج الحديثة، التي طورها علماء اللغات الأخرى. والآخر: أن الطلاب لا يصبرون على درس النصوص القديمة.

(١) ص٣.

ويبدي المؤلف اعتراضه على تشديد النشاط اللغوي المشار إليه نقدَه للمنهج العربي القديم، وهجومه عليه، قبل درس هذا القديم، درساً صحيحاً «يتحرّى الدقة والأمانة في نشر ما لم ينشر، وفي درس ما تمّ نشره، وفي ربط ذلك كله بالحياة العربية والإسلامية، بما كان لها من مناهج. ومثل هذا الدرس هو الذي يتيح لنا بعد ذلك أن نرى المناهج الحديثة رؤية الذين يملكون ما يميزون به بين ما هو خطأ، وما هو صواب، وبين ما هو صالح لهذه الأمة، وما هو غير صالح لها»[1]. وينتقد الدكتور الراجحي ما أدت إليه بعض الأبحاث الحديثة ـ وبخاصة تلك التي صدرت تحت عنوان «فقه اللغة» من غموض المناهج، ويقول: «من أجل ذلك اخترنا هذا البحث، وجعلنا موضوعه «فقه اللغة في الكتب العربية»، لنتخذه وسيلة إلى دراسة «المنهج» العربي في درس اللغة في كتب معينة». وأما اقتصار بحثه على الكتب الثلاثة التي أشرنا إليها فغايتُه ألا يخضع هذا البحث للتعميمات. وهو يوضح أنه تناول تاريخ «فقه اللغة» و«علم اللغة» عند الغربيين، وعند العرب، ليصل منه إلى محاولة فهم المنهج العربي، لأن الهدف من البحث هو تحديد المصطلحات، بما قد يساعد على رفع شيء من غموض المناهج المشار إليه.

ويصرّح الدكتور الراجحي بيقينه أن ما قدمه العرب تحت «فقه اللغة» لا يمت إلى ما يعرف الآن بهذا الاسم. أما إيثاره ـ مع ذلك ـ ترك العنوان كما هو فغايته التأكيد «على حقيقة هامة، وهي أن الربط بين المصطلحات الغربية و«العبارات» العربية التي قد تعني شيئاً آخر، يؤدي إلى مثل ما أدى إليه من خلط»[2].

وينوه المؤلف في ختام مقدمته بفضل المنهج القديم الذي حفظ لنا العربية هذه القرون الطويلة، ويؤكد بنبرة حاسمة «أن العربية ليست «مجرد» لغة تدرس كما تدرس «اللهجات»، أو غيرها من «اللغات»، وإنما هي لغة تمثل جوهر حياة هذه الأمة، بارتباطها بالقرآن الكريم، ومن ثم باستيعابها «للنظُم» التي عاش عليها العرب والمسلمون. وهذه الناحية كافية في النظر إلى الدرس العربي نظرة خاصة، دون أن يخدعنا بريق من هنا، أو بريق من هناك، وهي حقيقة بتوجيه العزائم المخلصة إلى كل ما يؤصّل هذا الدرس ويعمقه ويقويه»[3].

ويقع كتاب الدكتور الراجحي في ١٩١ صفحة، وهو مقسّم إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: «فقه اللغة وعلم اللغة عند الغربيين». ويشير المؤلف في مستهله إلى خلط بعض الباحثين العرب المحدثين بين المصطلحين، وهو الخلط الذي أدى

(١) م. ن.
(٢) ص٤.
(٣) ص٥.

إلى لبس غير هيّن لدى الطلاب خاصة، ولدى دارسي اللغة على وجه العموم، ثم يتتبع نشأة هذين العلمين: فقه اللغة، وعلم اللغة، عند اليونان، والرومان، والهنود، وفي مدرسة الإسكندرية القديمة، وفي القرون الوسطى. ويتحدث عن اكتشاف السنسكريتية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وآثار هذا الاكتشاف على الدراسة اللغوية في أوروبا، في القرن التاسع عشر، مستخلصاً من عرض المعالم الرئيسة لتطور الدرس اللغوي عند الغربيين عدداً من النتائج، منوّها بتأثير أعمال فرانزبوب **Franz Popp**، وراسموس راسك **Rasmus Rask** وجاكوب جريم **Jacob Grimm**، على من خلفهم، من باحثي اللغة في أوروبا، وتمهيد هذه الأعمال للتمييز بين فقه اللغة وعلم اللغة. ثم يوضح كيف بدأ علم اللغة يأخذ حدوده الواضحة، بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر، مسلطاً الضوء على دور دوسوسير **F. De Saussure**، في أوروبا، وليونار بلومفيلد **Leonard Bloomfield**، وإدوار سابير **E. Sapir**، في أميركا، في هذا المجال.

ويشير إلى استعانة علماء اللغة بعدد من العلوم الأخرى، كالتاريخ، والجغرافيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع العام، وعلم الأجناس البشرية، وعلم وظائف الأعضاء، وعلم التشريح. ويتكلم على مستويات الدراسة اللغوية الأربعة المعروفة، وعلى مناهج هذه الدراسة، منبهاً إلى أنَّ اللغويين المحدثين، من الغربيين والعرب، لا يتفقون على منهج واحد في علم اللغة، وإلى وجود اختلافات بين هؤلاء اللغويين في بعض المسائل العامة، وفي كثير من المسائل التفصيلية، بسبب اختلاف المذهب الاجتماعي الذي ينتمي إليه هؤلاء اللغويون أو أولئك، واختلاف التأثير الذي عرض لكل منهم. ويعرض نماذج لتلك الاختلافات، عند الغربيين، وعند المحدثين من الباحثين العرب. ويخلص من ذلك إلى التمييز بين علم اللغة وفقه اللغة، مشيراً إلى اختلاف الغربيين حول فقه اللغة اختلافاً كان شبيهاً باختلافهم حول منهج علم اللغة، وحول عدد كبير من مسائله، وكان سبباً في غموض يحوط المصطلح، حتى في السنوات الأخيرة، وليس في بلادنا فقط، بل في بلاد الغرب كذلك.

والفصل الثاني: «فقه اللغة وعلم اللغة عند العرب». يؤكد الدكتور الراجحي في بدايته حقيقة أنَّ الحياة العربية نشأت وتطورت في ظل القرآن الكريم. ومن ثم كانت حركة المسلمين نحو العلم في سبيل فهم النص الكريم، والوصول إلى ما يحتويه من أحكام. ولذلك بدأوا بما هو عملي، قبل أن يصلوا إلى وضع منهج نظري لكل فرع من فروع بحثهم. وعلى هذا الأساس بدأت الدراسة اللغوية عندهم بما هو عملي، أي بجمع الألفاظ، وضبطها، ثم دراسة التراكيب اللغوية، قبل الوصول إلى منهج عام في درس اللغة. ويستنتج الدكتور الراجحي من ذلك أنه «إذا كانت الحياة العلمية العربية

قد نشأت عن القرآن الكريم، وتطورت في رحابه، فإن تأريخ هذه الحياة تأريخاً موضوعياً ينبغي أن يبدأ من هذه الحقيقة، أي أن الحياة العربية لا تصحُّ دراستها إلا من الداخل»[1]. ويؤكد أن العلوم العربية نشأت، منذ البداية، متصلة مترابطة، ثم تطورت بعد ذلك متأثراً بعضها ببعض، لا بعلوم اليونان.

وهو يرى أن حفظ القرآن من اللحن كان سبباً من أسباب نشأة الدرس اللغوي، ولكن ثمة سبباً يتقدم عليه، وهو «السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة»[2]. ولتبيان المنهج الذي سار عليه العرب في الدرس اللغوي يوضح المؤلف مفاهيم عدد من المصطلحات وهي «اللغة» و«النحو» و«العربية».

ثم يعرض الهيكل العام للكتب الثلاثة التي كان قد أشار في المقدمة إلى أنه سيحصر دراسته فيها، وهي «الصاحبي» لابن فارس، و«فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي، و«الخصائص» لابن جني. ويلخص ما تضمُّنه كل منها، ويعرض بعد ذلك منهج علماء فقه اللغة في علمهم، ليستنتج أن الدرس اللغوي، كما تمثله الكتب الثلاثة، لا يصح إدراجه تحت فقه اللغة، كما يفهمه أصحابه من الغربيين[3]. ويعرض طريقة علم اللغة في درس اللغة، فيجد فرقاً كبيراً بين منهج العرب في دراسة لغتهم، وبين منهج «اللغويين» في «علم اللغة» ويرى أن «من الخطأ إدراج عمل العرب القدماء في سلك تاريخ الدرس اللغوي على ما يفصله الغربيون»[4]. وهو يرى ـ مع ذلك ـ أن الدرس اللغوي عند العرب القدماء يندرج تحت «علم اللغة»، وليس تحت «فقه اللغة»[5].

الفصل الثالث: «المسائل العامة». وهذا الفصل أكبر فصول الكتاب. وقد أراد المؤلف بالمسائل العامة أربع مسائل، تناولها بالدراسة، وهي: تعريف اللغة، ونشأتها، وتطورها، وتفرعها. وهو يذكر أن علماء اللغة المحدثين يخصصون قسماً من دراستهم للمسائل العامة التي تعتبر مدخلاً لدرس اللغة على مستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. فهي ليست من ميدان فقه اللغة، وإنما هي مسائل يعترف بها علم اللغة في منهجه الحديث.

ويعرض المؤلف، في المسألة الأولى، تعريف ابن جني للّغة، ويحلله في ضوء المفهوم الحديث للغة، ووظيفتها، وعلاقتها بالفكر، ليستنتج أن تعريف ابن جني «قائم على الاتصال باللغة، وليس تعريفاً مستوحى من خارجها، ومن الواضح أنه ليس

(١) ص٣٣.
(٢) ص٣٥.
(٣) ص٥٥.
(٤) ص٥٦.
(٥) م. ن.

مأخوذاً عن أرسطو، أو عن الفلاسفة على وجه العموم، ويكفي أنه تضمن معظم الجوانب التي يتفق عليها اللغويون المحدثون»[1].

ويتكلم في المسألة الثانية على اتجاهين عرفا عند العلماء العرب القدامى في تفسير نشأة اللغة: اتجاه غيبي، يرى أن اللغة توقيف، أي وحي من عند الله تعالى، وهذا ما قال به ابن فارس، واتجاه أقرب إلى الواقع العربي، وهو اتجاه ابن جني، الذي رأى أن اللغة من صنع الإنسان.

وفي المسألة الثالثة المتصلة بتطور اللغة يذكر الدكتور الراجحي أن العلماء العرب كانوا ينظرون إلى اللغة العربية على أنها أفضل اللغات جميعاً، ويعرض أسباب هذه الأفضلية عند ابن فارس، والثعالبي، وابن جني، ويبيّن رفض الدرس الحديث لفكرة أفضلية لغة من اللغات على سائر اللغات، ثم يبحث في نظرة العلماء العرب لتطور اللغة، موضحاً أسباب هذا التطور عند ابن جني بخاصة، ومؤكداً، من جديد، أن منهجهم في درس اللغة لا يمكن فهمه إلا من خلال المنهج العام للحياة الإسلامية، وهو المنهج الساعي إلى تأكيد كل ما يوحد الأمة.

وأما المسألة الرابعة المتصلة بتفرع اللغة فيوضح أن المقصود منها دراسة ما يتفرع عن اللغة من لهجات، ويوضح أيضاً أن هذه اللهجات ليست لهجات عامية، بل عناصر لغوية، ذات مستوى من الفصاحة. ويشير المؤلف إلى جهود القدامى ومؤلفاتهم في «اللغات»، و«لغات القرآن»، والمعاجم الخاصة، والعامة، وغيرها. ويناقش رأيهم وآراء المحدثين، من الباحثين العرب، في مسألة سيادة لهجة قريش، ويرفض هذه الآراء، لأنها ـ عنده ـ لا تقوم على أساس لغوي علمي صحيح، وهو يرى أن ثمة لغة عربية مشتركة تكونت بجانب اللهجات العربية «على مر الزمن، بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبيُّنها، وهذه اللغة لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها، لكنها تنتسب إلى العرب جميعاً»[2].

الفصل الرابع: «مستويات الدرس». ويعرض فيه المؤلف تناول ابن فارس، والثعالبي، وابن جني لمستويات الدرس اللغوي الأربعة: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي. وقد جاء عرضه عاماً ـ كما ذكر في مستهلّ هذا الفصل ـ يقصد إلى تصوير الملامح العامة، وإبراز النقاط الرئيسة التي تناولها هؤلاء العلماء.

والفصل الخامس: «منهج الدرس». ولعل هذا الفصل الصغير بحجمه[3] هدف

---

(١) ص٧٦.

(٢) ص١٢٠.

(٣) يقع في ١١ صفحة تقريباً.

بحث الدكتور الراجحي. وقد أراد منه، في ضوء الفصول الأربعة السابقة، استخلاص ملامح للمنهج العربي القديم في الدرس اللغوي. وهو بعد أن يرفض تأثر العرب باليونانيين، وتأثرهم بالهنود، في منهجهم، يؤكد أن الدرس اللغوي للعربية نشأ وتطور في مناخ عربي، متأثراً بالفقه وعلم الكلام. ويؤكد أن العرب لم يدرسوا لغتهم على المنهج التاريخي، ولا على أساس المنهج المقارن، وإنما درسوها على أساس المنهج الوصفي الذي اتّسم عندهم بالواقعية، والتقريرية، مع تعليل الظواهر اللغوية.

ويصل المؤلف ـ في عَوْد على بدء ـ إلى التأكيد على أن دراسة ما قدّمه أسلافنا ينبغي أن تسبق أية محاولة للتاريخ أو النقد، فضلاً عن أنها ينبغي أن تسبق أية محاولة للتجديد. ويرى أن من الضروري توجيه طلاب الدراسات العليا هذه الوجهة، في درس المنهج العربي القديم، والتعمق فيه، لأن ذلك هو الأساس الصحيح لتأصيل الدرس العربي، موضحاً أنه لا يدعو إلى إغفال المناهج الحديثة، «بل ينبغي أن تكون على اتصال بها مستمر، شرط ألا نعجل في الحكم على المنهج العربي قبل درسه، لأن ذلك خطأ، فضلاً عن أنه خطير»[١].

٣ ـ ملاحظات عليه:

ما من شك في أن كتاب «فقه اللغة في الكتب العربية» يعدُّ واحداً من أصَل كتب فقه اللغة العربية الحديثة، وأكثرها جدية وعمقاً.

فأما أصالته فمستمدة من الطريقة التي ألزم المؤلف نفسه بها، وهي العودة إلى مظان فقه اللغة العربية، واستخراج سمات المنهج العربي في الدرس اللغوي منها، بعد درسها وتحليلها.

وأما أنه من بين أكثر كتب فقه اللغة العربية الحديثة جديةً وعمقاً فلأنه لم يقف عند ظواهر النصوص والآراء. ذلك أن مؤلفه، بما امتاز به من ثقافة لغوية واسعة ومتكاملة، جمعت بين التراث العربي، لغوياً وغير لغوي، وبين مفاهيم علم اللغة الحديث ونظرياته، وبما تحلى به من جرأة علمية واعية، تمكن من أن يغوص في عمق النصوص والآراء، سواء أكانت للقدماء أم للمحدثين، مقارناً فيما بينها، عارضاً إياها على ميزان المساءلة والنقد.

ومما يحسب للمؤلف، في عداد مزايا كتابه، أنه انطلق من فرضية خصوصية المنهج العربي في الدرس اللغوي، وهي خصوصية لم تدركها الدراسات اللغوية العربية الحديثة التي انساقت في غموض مناهجها واختلاطها، وتابع هذه الفرضية في فصول كتابه الخمسة، مسلطاً الضوء عليها دائماً، هادفاً إلى إعادة الاعتبار إلى ذلك

---

(١) ص١٨٤.

المنهج العربي القديم الذي تناول اللغة بطريقة لا تبتعد كثيراً مما يقرره الدرس العلمي، ونظنه وُفّق في ذلك إلى أبعد الحدود.

وأما غياب مسائل فقه اللغة التقليدية عن الكتاب فأمرٌ لا يُسأل عنه المؤلف طالما أنه ألزم نفسه، منذ البداية، بأن يحصر بحثه في الكتب العربية القديمة، بل في ثلاثة منها. وإذا لاحظنا أن كتاب الدكتور الراجحي هو في الأصل كتاب أكاديمي الطابع، موجه بخاصة إلى طلاب جامعيين مهتمين بدراسة فقه اللغة، وأن غاية الدرس الأكاديمي للمسائل العلمية، بعامة، هي التركيز على المنهج، وتوجيه الطلاب إلى الإمساك بتلابيبه، ليستطيعوا بعد ذلك، تطبيقه على تلك المسائل، وأن الغاية ليست درس هذه المسائل، في الجامعة، درساً متقصّياً، جامعاً، مانعاً، لأن مثل هذا الدرس غير ممكن، ولا تسمح به طبيعة الدراسة الجامعية، ولا الوقت المخصص لها، فإن هذا الكتاب يغدو، في ضوء هذه الملاحظة، كتاباً نموذجياً في حقل اختصاصه.

تبقى إشارة إلى مصادر الكتاب ومراجعه التي بلغ عددها الستين، منها أربعة عشر مرجعاً باللغة الإنكليزية التي يتقنها الدكتور الراجحي. وقد كان دقيقاً في الإحالة على هذه المصادر والمراجع ـ عربيةً وإنكليزية ـ في حواشي كتابه.

سادساً

كتاب «فصول في فقه العربية»

للدكتور رمضان عبد التواب

صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٣م، والطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م. ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١ ـ صاحبه:

الدكتور رمضان عبد التواب (١٩٣٠ ـ ٢٠٠٢م). حصل على شهادة الليسانس في اللغة العربية من كلية دار العلوم، سنة ١٩٥٦م. وحصل على شهادة الدكتوراه في اللغات السامية من جامعة ميونخ، سنة ١٩٦٣. شارك في عضوية عدد كبير من اللجان العلمية، وكان رئيساً لقسم اللغة العربية بجامعة عين شمس.

من أهم مؤلفاته: «لحن العامة والتطور اللغوي»، طبع في القاهرة، سنة ١٩٦٧، و«فصول في فقه العربية»، طبع في القاهرة سنة ١٩٧٣، و«التذكير التأنيث في اللغة العربية، دراسة مقارنة في اللغات السامية»، طبع في القاهرة، سنة ١٩٧٦، و«التطور اللغوي: مظاهره، وعلله، وقوانينه»، طبع في القاهرة، سنة ١٩٨١، و«المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي»، طبع في القاهرة، سنة ١٩٨٢،

و«مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين»، طبع في القاهرة، سنة ١٩٨٦.

وقد حقق الدكتور عبد التواب عدداً من الكتب اللغوية القديمة، منها:

«لحن العوام»، لأبي بكر الزبيدي (١٩٦٤)، و«قواعد الشعر»، للمبرد (١٩٦٦)، و«الحروف»، للخليل بن أحمد (١٩٦٩)، و«المذكر والمؤنث»، للمبرد (١٩٧٠)، و«البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث»، لابن الأنباري (١٩٧٠)، وكتاب «البئر»، لابن الأعرابي (١٩٧٠)، و«المذكر والمؤنث»، للفراء (١٩٧٥)، و«ما تلحن فيه العامة»، للكسائي (١٩٨٢)، و«ضرورة الشعر»، للسيرافي (١٩٨٥)، والجزء الأول من «شرح كتاب سيبويه»، للسيرافي (١٩٨٦) والجزء الثاني منه (١٩٩٠)، والجزء الأول من «الغريب المصنف»، لأبي عبيد القاسم بن سلام (١٩٨٩). كما قام الدكتور عبد التواب بترجمة عدد من الكتب من الألمانية إلى العربية، أهمها: «اللغات السامية»، لنولدكه (١٩٦٣)، والجزءان الرابع والخامس من «تاريخ الأدب العربي»، لكارل بروكلمان (١٩٧٥)، و«فقه اللغات السامية» لكارل بروكلمان (١٩٧٧)، و«العربية» ليوهان فك (١٩٨٠).

وللدكتور عبد التواب، بجانب ما تقدم، عدد كبير من البحوث والمقالات المنشورة.

٢ ـ مضمونه:

يقع كتاب الدكتور عبد التواب في ٤٥٦ صفحة، ويتألف من مقدمتين للطبعتين الأولى والثانية، وتمهيد، وخمسة أبواب.

ويشير المؤلف في مقدمة الطبعة الثانية إلى أنها تمتاز بزيادات مهمة في كل فصل من فصول الكتاب، وإفادة جَمَّة من المصادر الجديدة التي ظهرت بعد صدور الطبعة الأولى، وإعادة النظر في كثير من قضاياه، في ضوء تلك المصادر. كما يشير إلى أنه زاد على الكتاب فصلاً جديداً، خصصه لمشكلة تعليم العربية في آخر الباب الخامس، إلى جانب زيادات أخرى عن الموطن الأصلي للساميين، ومعرفة العرب القدامى باللغات السامية، والاستشهاد بالحديث الشريف، وبعض المعاجم العربية، وظاهرة العلاقة بين اللفظ والمعنى.

ويتحدث المؤلف، في مقدمة الطبعة الأولى، عن ظاهرة الازدواج اللغوي، ويريد بها الثنائية اللغوية، ويؤكد أن هذه الظاهرة الموجودة في جميع اللغات كان يمكن أن تؤدي، بالتفاعل بين العربية الفصحى وعامياتها المختلفة، إلى نشوء لغة أدبية جديدة، «تتفاعل مع العاميات مرة أخرى، لتنشأ لغة أدبية جديدة مرة أخرى، إلى ما شاء الله، غير أن ذلك يمكن أن يحدث في أية لغة من اللغات ـ وهو يحدث بالفعل ـ

فيما عدا العربية التي كان يحدث فيها مثل ذلك بالطبع، إلى أن ارتبطت بالقرآن الكريم، منذ أربعة عشر قرناً، ودون بها التراث العربي الضخم، الذي كان محوره هو القرآن الكريم، في كثير من مظاهره. هذا هو السر الذي يجعلنا لا نقيس العربية الفصحى بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة؛ فإن أقصى عمر هذه اللغات، في شكلها الحاضر، لا يتعدى قرنين من الزمان، فهي دائمة التطور والتغير، وعرضة للتفاعل مع اللغات المجاورة، تأخذ منها وتعطي، ولا تجد في ذلك حرجاً، لأنها لم ترتبط، في فترة من فترات حياتها، بكتاب مقدس، كما هو الحال في العربية»[1].

وقد أراد المؤلف بهذا الحديث أن يبين أن الدرس اللغوي عند القدماء ارتبط في أذهانهم، بقدسية العربية، وارتفاع شأنها على ما عداها من اللغات واللهجات. ولذلك انصرفوا عن الدرس المقارن للعربية باللغات السامية الأخرى وباللهجات العربية، وانهمكوا في تسجيل الظواهر اللغوية في العربية، والبحث عن أسرارها.

ويرى المؤلف أن منهج القدماء اضطرب بين الغَضّ من شأن اللهجات العربية القديمة، والخلط بينها وبين الفصحى، في متن اللغة وقواعدها، في كثير من الأحيان، مما أدى إلى كثرة الشذوذ، والالتجاء إلى التأويل، وتحكيم المنطق العقلي في كثير من الظواهر اللغوية التي تخضع كل واحدة منها لمنطق لغوي خاص. ويشير إلى أنهم كانوا يرون في العربية أمراً سحرياً، جعلهم يربطون بين الصوت ومدلوله اللغوي، ربطاً حتمياً، مع أنه في واقع الأمر ليس إلا رمزاً اصطلاحياً لما يدل عليه. وينتقد ادعاءهم عروبة ما في اللغة من ألفاظ اقترضها العرب من لغات الأمم المجاورة، كما يرى أنهم رغم عنايتهم الشديدة بالصوت اللغوي، وكشفهم الحجب عن كثير من خصائصه ومكوناته، «وقعوا في وهم الخلط بين النطق والكتابة في بعض الأحيان، وأسسوا بعض قواعدهم على هذا الوهم، ولم يفطنوا إلى الازدواج في وظيفة بعض الرموز الكتابية، وظنوا الحركة عرضاً للحرف، وغفلوا عن التطور التاريخي للخط العربي، وغير ذلك من الأمور التي زعزعت كثيراً من أسس الدرس اللغوي عند العرب»[2].

وهو ينتهي من هذه المقدمة إلى القول: «إن هذا الكتاب محاولة متواضعة للكشف عن هذه المشكلات جميعها، وتقليب وجهات النظر القديمة والحديثة فيها، والبحث عن الأسس التي تقوم عليها، في ضوء المناهج اللغوية الحديثة، والإفادة من الدرس اللغوي المقارن، كلما أمكن ذلك»[3].

---

(١) ص٦.
(٢) ص٨.
(٣) م. ن.

وأما التمهيد فيتألف من عنوانين، أولهما: «بين فقه اللغة وعلم اللغة»، تكلم تحته على المصطلحين والفرق بينهما، والثاني: «جهود علماء العربية في فقه اللغة»، وتحت هذا العنوان يعرض المؤلف في حدود ثلاث صفحات لمحة عن مؤلفات: ابن فارس، والثعالبي، وابن جني، وابن سيدة الأندلسي، والسيوطي، ويتبع هذه اللمحة قائمة بأهم المصادر العربية في الدرس اللغوي الحديث، رتبها أبجدياً على حسب أسماء أصحابها، وقد ضمت هذه القائمة عناوين كتب في فقه اللغة وعلم اللغة، بلغ عددها ١٠٢، كتابين ومئة، وبلغ عدد أصحابها ٥٦، ستة وخمسين باحثاً.

وأما أبواب الكتاب الخمسة فجاءت على النحو الآتي:

الباب الأول: «في أولية اللغة العربية». وهو ينقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: «اللغة العربية واللغات السامية». وفيه، إلى جانب الكلام على هذه اللغات، فقرات تحدث فيها المؤلف عن الموطن الأصلي للساميين، وعن علاقة اللغويين العرب باللغات السامية، وعن خصائص هذه اللغات، وأهمية الدراسات السامية العربية.

والفصل الثاني: «النقوش العربية الشمالية». وفيه عرض لهذه النقوش وخصائصها، وجهود بعض المستشرقين في جمعها ودراستها، وآراء لبعض المستشرقين والباحثين فيها.

والفصل الثالث: «مشكلة توثيق النصوص». ويتكلم المؤلف فيه على قضية الشك في الشعر الجاهلي، من مرجليوث إلى الدكتور طه حسين، وردود علماء المسلمين عليه، إلى الدكتور ناصر الدين الأسد، ورده على الدكتور طه حسين، وتصنيفه الشعر الجاهلي في ثلاثة ضروب.

الباب الثاني: «في العربية الفصحى واللهجات». وهذا الباب يبدأ بتمهيد، يبيّن فيه المؤلف الفرق بين اللغة واللهجة، وخلط اللغويين العرب بينهما، وأهمية دراسة اللهجات العربية القديمة، وصعوبة هذه الدراسة.

وينقسم هذا الباب، على غرار سابقه، إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: «ظروف تكون العربية الفصحى وخصائصها». ويتحدث فيه المؤلف عن العلاقة بين الفصحى واللهجات في نظر بعض المستشرقين، وعن اللغة الأدبية واللغة الشعبية، وعن نشأة الفصحى قبل الإسلام، والظروف التي أدت إلى تكونها، وعن صفاتها. ويذهب إلى أن لغة قريش تسهم في خصائصها بنصيب كبير، ثم يشير إلى انتماء الهمز إلى لهجة تميم، وخلو الشعر من الخصائص اللهجية. ويتكلم أيضاً على الشواهد الشاذة وموقفه منها، والأدب الشعبي، ووضع النحويين

للشواهد، والتصحيف والتحريف، والإقواء واللحن. ويخصص في هذا الفصل عنواناً لبحث السليقة اللغوية ومصادر الاحتجاج.

والفصل الثاني: «لولا القرآن ما كانت عربية». وفي هذا الفصل يؤكد أن القرآن الكريم هو محور الدراسات العربية، وأن نشأة المعاجم كانت قرآنية، وأنه لولا القرآن ما روي الشعر، وأن نشأة النحو قرآنية أيضاً، وأن علوم البلاغة كانت غايتها توضيح الأساليب القرآنية وخدمة القرآن الكريم. ويتكلم على الرسم الإملائي وضبط المصحف، وعلى إثر الإسلام في الفلك، والرياضيات، والعلوم الطبيعية.

والفصل الثالث: «ألقاب اللهجات العربية». ويشير المؤلف في هذا الفصل إلى تقديس اللغويين لغة قريش، وازدرائهم اللهجات الأخرى، وتلقيبهم إياها بألقاب مختلفة، ويذكر أن المسؤول عن هذه الألقاب رجل من جرم أطلقها في مجلس معاوية. ثم يتحدث عن هذه الألقاب، كالاستنطاء، والتضجع، والتلتلة، وسواها، بشيء من التفصيل.

والباب الثالث: عنوانه: «بين الشعر والنثر». وهو يتألف من ثلاثة فصول أيضاً:

الفصل الأول: «خصائص الكلام بين الشعر والنثر». وفيه يشير المؤلف إلى ضرورة الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر في وضع القواعد، عارضاً رأي أستاذه شبيتالر في ذلك، ويورد أمثلة لما يختص به النثر العربي ولا يجوز في الشعر، من توالي ثلاثة مقاطع قصيرة أو أكثر في كلمة واحدة، أو في كلمات متتالية. ويقول: إن كثيراً من قدامى اللغويين العرب قد فطنوا إلى اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر في بعض الأحيان، ولكنهم لم يحاولوا، مطلقاً، الفصل بين الشعر والنثر، في تقعيدهم للقواعد، بل خلطوا بينهما.

والفصل الثاني: «ضرورة الشعر والخطأ في اللغة». وفي هذا الفصل كلام على تكلف اللغويين والنحويين في تعريف الضرورة وتخريجها، ورأي أبي هلال العسكري، وموقف ابن جني من بعض الضرورات، وإشارة إلى أن الإقواء خطأ في النحو لا في الموسيقى، وحديثٌ عن ضرورة تسكين المتحرك وشواهدها، وموقف سيبويه ومن بعده من هذه الشواهد، وضرورة تحريك الساكن وشواهدها، وتكلف ابن جني في تخريجها، وضرورة تقصير الحركات الطويلة وشواهدها، وضرورة إطالة الحركات القصيرة وشواهدها، وأمثلة أخرى للضرورة الشعرية.

والفصل الثالث: «أثر الوزن الشعري في أبنية العربية». ويتكلم الدكتور عبد التواب، في مستهله، على المقطع الصوتي وأنواع المقاطع الصوتية في الفصحى، ثم يفصل القول في صيغة (افْعَالّ) والتقاء الساكنين فيها، ورأي اللغويين في ذلك، وتطور

هذه الصيغة إلى (افْعألّ)، وتطور (افْعألّ) إلى (افْعَمَلّ) وإلى (افْعَهَلّ)، ويسرد كثيراً من الشواهد في عرضه لهذا التطور.

والباب الرابع: «الثراء اللغوي في العربية». وهو يتألف من أربعة فصول:

الفصل الأول: «المعاجم العربية». وهذا الفصل يتضمن إشارة لأنواع المعاجم في العربية، ثم عرضاً تاريخياً يشمل جهود الأصمعي في رسائله اللغوية، وكتب الأضداد التي وصلت إلينا، ومؤلفات أبي الطيب اللغوي، وجهود أبي زيد الأنصاري والفراء في الرسائل اللغوية.

ويتكلم المؤلف، بعد ذلك، على معاجم المعاني، ثم على جمهرة ابن دريد، وديوان الأدب للفارابي، والبارع للقالي، وتهذيب اللغة للأزهري، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة لابن فارس، والصحاح للجوهري، والمحكم لابن سيدة، وأساس البلاغة للزمخشري، وشمس العلوم لنشوان الحميري، والتكملة للصاغاني، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، وينهي الفصل بكلام على عيوب المعاجم العربية.

والفصل الثاني: «الاشتقاق وتوليد الصيغ». ويتحدث فيه عن معنى الاشتقاق وأنواعه، وموقف البصريين والكوفيين من الاشتقاق العام، ومذاهب بعض العلماء فيه، كما يتحدث عن الاشتقاق الأكبر، وولوع ابن جني به، والفرق بينه وبين طريقة التقاليب عند الخليل، وعن نظرية الثنائية وأصحابها، ثم يضعها في ميزان النقد. ويخصص في هذا الفصل عنواناً للنحت: تعريفه، وأنواعه، ومذهب ابن فارس والخليل فيه.

والفصل الثالث: «ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد في العربية». والمؤلف يفرد كلّاً من هذه الظواهر ببحث يشمل التعريف بها، وآراء العلماء فيها، وعوامل نشوئها.

والفصل الرابع: «التعريب وألفاظ الحضارة». وقد أشار فيه المؤلف إلى اتصال العرب، منذ الجاهلية، بالأمم المجاورة، وعرض أمثلة لتأثر العربية بلغاتها. وتحدث عن رفض بعض القدماء والمحدثين لفكرة وقوع المعرَّب في القرآن الكريم، ثم عن علامات المعرب، ومنهج العرب في التعريب، والاشتقاق من المعرَّب، وتعريب مصطلحات الحضارة الحديثة، ورأي مجمع اللغة العربية في ذلك.

والباب الخامس: عنوانه: «من قضايا اللغة ومشكلات العربية». وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: «قضية الإعراب». وقد تضمن عرضاً لرأي قطرب، وآراء بعض المستشرقين، ورأي الدكتور إبراهيم أنيس في هذه القضية.

الفصل الثاني: «مشكلة الخطّ العربي وأوهام اللغويين». وقد بيّن الدكتور عبد التواب فيه خلو الخط العربي من رموز الحركات، مما أدى إلى بعض الأوهام عند اللغويين. ثم تكلّم على تاريخ الخط العربي ومشكلة الضبط بالشكل، وأكد أن رموز الحركات القصيرة الموجودة في الخط العربي حالياً هي من عمل الخليل بن أحمد. وذكر رأي ابن جني، وأبي علي الفارسي، في موضع الحركة من الحرف. وتكلم على ازدواج وظيفة الواو والياء في الخط العربي، وأثر هذا الازدواج في أوهام القدامى في الصرف والعروض، ودعا إلى وجوب تأسيس القواعد على المنطوق لا على المكتوب.

والفصل الثالث: «مشكلة تعليم العربية». وهو الفصل الذي أشار المؤلف في مقدمته إلى أنه زاده على كتابه، في طبعته الثانية، وفيه عرض لكثرة الشكوى من ضعف الدارسين في اللغة العربية، وملاحظة بعض المستشرقين لذلك، وتأكيد أن المشكلة معقدة متعددة الجوانب. ويذكر أن الازدواج اللغوي أمرٌ لا مفرّ منه. ويؤكد أن صعوبة إعراب الفصحى لا تنفرد به العربية، وأن بعض الصعوبات يعود إلى انشغال النحاة بالجدل العقيم عن وصف الظاهرة اللغوية. ويتحدث المؤلف عن كيفية انتقاء مدرّسي اللغة العربية مؤكداً أن العناية بمعلم المرحلة الابتدائية واجب وطني، لأنها أهمّ مراحل التعليم وأخطرها، وأن الطريق الأمثل إلى تعلم العربية حفظ النصوص وفهمها، لا حفظ القواعد. ويختم كلامه بعابر الإشارة إلى دور وسائل الإعلام في نشر الفصحى.

٣ ـ ملاحظات عليه:

ينم كتاب الدكتور رمضان عبد التواب، رحمه الله، عن تأثر بالمناهج الغربية في دراسة اللغة، لا سيما المدرسة الألمانية التي يبدو دورها بيّناً في ثقافته اللغوية، من خلال عرضه لآراء المستشرقين الألمان، في العديد من المسائل، وفي العديد من زوايا الكتاب، كما يبدو من خلال لائحة المراجع الأجنبية التي بلغ مجموعها ستة وعشرين مرجعاً، أكثرها بالألمانية، وبعضها بالإنكليزية، ومنها واحد بالفرنسية، وواحد بالإيطالية.

والمؤلف دقيق في استخدام المراجع في هوامش كتابه، وقد جاءت لائحة مراجعه العربية طويلة، إذ ضمت ٣١٧ كتاباً، وشملت كل ما عاد إليه المؤلف من مراجع، ولو كانت مستخدمة استخداماً عابراً.

ولعل أبرز ملاحظاتنا على الكتاب أن مؤلفه لا يراعي منهجاً متوازناً في عرضه لما هو أساسي من مسائل فقه اللغة. مثال ذلك أنه خصص الباب الثاني، بفصوله الثلاثة، للكلام على العربية الفصحى واللهجات، فتحدث عن الفصحى حديثاً وافياً،

وعندما تحدث عن اللهجات اكتفى بعرض ألقاب اللهجات العربية، أي الصفات المذمومة لبعض اللهجات، وجاء هذا العرض وافياً أيضاً، ولكن المؤلف أغفل الكلام على خصائص اللهجات العربية، من صوتية، ونحوية، وصرفية، ودلالية، إغفالاً تاماً. وجاءت طريقة تناوله موضوع هذا الباب الثاني بحيث يخشى معها أن يظن القارئ غير المتخصص أن اللغة العربية هي إما فصحى ممتازة، وإما لهجات رديئة، كما توحي ألقابها، وواقع الأمر بخلاف ذلك.

وقد يطيل المؤلف بعض فصول كتابه إطالة غير مبررة، فيكثر فيه من الأمثلة والشواهد والتفاصيل ما لا يقدم أو يؤخر في توضيح المراد، كما فعل في الفصل الثالث من الباب الثالث، وهو الفصل الذي عنوانه: «أثر الوزن الشعري في أبنية العربية»، فقد خصص في هذا الفصل حوالي ثلاثين صفحة للكلام على تطور وزن (افعالْ) فقط!

على أن مثل هذه الملاحظات لا تنتقص من الجهد الكبير الذي بذله المغفور له الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه، ولا من مكانة هذا الكتاب في مكتبة فقه اللغة العربية. فهو، بلا شك، من المراجع المهمة والرائدة، في هذا الحقل من الدراسة اللغوية.

الباب الثاني

مقارنات سامية وعربية



مقارنات سامية

تمهيد: تصنيف اللغات، وفصائلها، وموقع اللغات السامية بينها:

لعلماء اللغة أكثر من نظرية في تصنيف اللغات، أشهرها:

أ ـ نظرية شليجل Schlegel: وهي نظرية تقوم على قوانين التطور والارتقاء المتعلقة بقواعد الصرف والتنظيم، وتصنف اللغات على أساسها في ثلاث فصائل:

١ ـ اللغات التحليلية Analytiques أو المتصرفة Flexionnelles:

وهي تتميز من الناحية الصرفية بأن كلماتها تتغير معانيها بتغيُّر أبنيتها، وتتميز من ناحية التنظيم بأن أجزاء الجملة فيها يتصل بعضها ببعض بروابط مستقلة، تدل على العلاقات المختلفة.

ومن هذه اللغات لغتنا العربية، واللغات السامية عموماً، وكذلك اللغات الهندية ـ الأوروبية.

٢ ـ اللغات الإلصاقية Agglomérantes:

وهي تتميز من ناحيتي الصرف والتنظيم بأن تغير معنى الأصل وعلاقته بغيره من أجزاء الجملة يشار إليهما بحروف تلصق بهذا الأصل سابقة له Préfixes أو لاحقة Suffies ومن أشهر هذه اللغات التركية، واليابانية، والمنغولية، والمنشورية، ولغة الباسك.

٣ ـ اللغات العازلة Isolantes أو غير المتصرفة Mono - Syllabiques:

وهي تتميز من الناحية الصرفية بأن كلماتها تلازم صورة واحدة، وتدل على معنى ثابت لا يتغير، فهي غير قابلة للتصرف لا بواسطة تغيير البنية، ولا بواسطة إلصاق حروف بها.

ومن هذه اللغات اللغة الصينية وكثير من اللغات البدائية.

ويستدل أصحاب هذه النظرية على صحتها بأدلة مستمدة من لغة الطفل، ولغات الأمم البدائية. على أن ثمة أدلة تثبت خطأها، منها أن التصرف، والإلصاق، والعزل، توجد مجتمعة في كل لغة إنسانية، ونكاد لا نجد لغة من اللغات تخلو منها[1].

---

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة: ١١٨.

ب ـ **نظرية ماكس مولر Max Müller**: وهي نظرية تقوم على صلات القرابة اللغوية بحيث تتفق الفصيلة اللغوية في أصول الكلمات، وقواعد البنية، وتركيب الجمل، وغير ذلك، ويتكون من الأمم الناطقة بها مجموعة إنسانية متميزة، ترجع إلى أصول شعبية واحدة أو متقاربة، وتؤلف بينها طائفة من الروابط الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية[1].

وقد صنّف مولر جميع اللغات الإنسانية في ثلاث فصائل هي:

أولاً

فصيلة اللغات الهندية الأوروبية: Langues Indo - Européennes

وهي تشمل ثماني مجموعات هي

١ ـ مجموعة اللغات الآرية: وهي تشمل اللغات الهندية الحديثة، والفارسية القديمة، والحديثة، والكردية، والأفغانية.

٢ ـ مجموعة اللغات الإغريقية: وهي تشمل اللغات اليونانية القديمة والحديثة.

٣ ـ مجموعة اللغات الأرمنية.

٤ ـ مجموعة اللغات الألبانية.

٥ ـ مجموعة اللغات الإيطالية: وهي تشمل الأُسكية، واللاتينية، واللغات الرومانية، وهي المتفرعة من اللاتينية كالفرنسية، والإيطالية، والإسبانية، والبرتغالية، ولغة رومانيا.

٦ ـ مجموعة اللغات السُلتية أو الكلتية Langues Celtiques وهي اللغات التي طغت عليها الآن اللغات الفرنسية، والإنكليزية، والإسبانية، وبقيت آثار منها في اللهجات المحلية بإيرلندا، وويلز، وبروتاني Bretagne، غربي فرنسا.

٧ ـ مجموعة اللغات الجرمانية: وهي تشمل لغات إيسلندا، والدانمرك، والنروج، والسويد، والإنكليزية السكسونية، والحديثة، والهولندية، واللغات الألمانية.

٨ ـ مجموعة اللغات البلطيقية السلافية: وهي تشمل شعبتين:

ـ شعبة اللغات البلطيقية، وهي الليتوانية، والليتونية (لغة لاتفيا)، والبروسية القديمة.

ـ وشعبة اللغات السلافية: وهي السلافية القديمة، والروسية، والبولونية، والتشيكية، والصربية ـ الكرواتية، والبلغارية الحديثة.

---

(١) م. ن: ١٩٦.

ثانياً

فصيلة اللغات الحامية السامية
Langues Chamito - Sémitiques

وهي تشمل مجموعتين هما:

١ ـ مجموعة اللغات الحامية: وتشمل ثلاث طوائف:

إحداها: اللغات المصرية القديمة والقبطية.

والثانية: اللغات الليبية أو البربرية: وهي لغات السكان الأصليين لشمال إفريقيا، وأهمها اللغة القبيلية Kabyles، والشاوية، والتماشكية.

والثالثة: اللغات الكوشيتية: وهي لغة السكان الأصليين للقسم الشرقي من إفريقيا، ما عدا المنطقة الحبشية الناطقة بلغات سامية، وما عدا مناطق السودان، فتشمل اللغات الصومالية، ولغات الجالا، والبدجا، ودنقلة.

٢ ـ مجموعة اللغات السامية: وتشمل طائفتين:

إحداهما: اللغات السامية الشمالية: وتشمل اللغات: الأكادية أو الآشورية البابلية، واللغات الكنعانية (العبرية والفينيقية)، واللغات الآرامية.

والثانية: اللغات السامية الجنوبية: وتشمل العربية، واليمنية القديمة، واللغات الحبشية السامية.

ثالثاً

فصيلة اللغات الطورانية:
Langues Touraniennes

وهي تشمل مجموعة من اللغات المستخدمة في العالم، التي لا تدخل تحت فصيلة من الفصيلتين السابقتين. واسم «اللغات الطورانية» أطلقه على هذه اللغات ماكس مولر وبونسن Bunsen. وحقيقة الأمر أن هذه اللغات ليست فصيلة واحدة ولا تربط فيما بينها صلة قرابة. ولذلك قامت جمعية علم اللغة بباريس Société de Linguistique de Paris في موسوعتها «لغات العالم» Les Laugues du Monde بتقسيم اللغات الإنسانية التي لم تدخل في أي من الفصيلتين الهندية الأوروبية والحامية السامية إلى تسع عشرة فصيلة، هي[1]:

---

(١) انظر في تفصيلها علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي: ٢٠٧ ـ ٢١٦.

١ ـ فصيلة اللغات اليابانية.
٢ ـ فصيلة اللغات الكورية.
٣ ـ لغة الأينو وهي لغة سكان بعض الجزر التابعة لروسيا والجزر التابعة لليابان.
٤ ـ فصيلة اللغات الصينية ـ التيبتية.
٥ ـ فصيلة اللغات الأسترالية الآسيوية.
٦ ـ فصيلة اللغات الدراڤيدية، وهي لغات بعض الشعوب التي كانت تقطن جنوب بلاد الهند.
٧ ـ فصيلة اللغات القوقازية الشمالية، كالسامورية، والأرتسية، والأديغية.
٨ ـ فصيلة اللغات القوقازية الوسطى، كالجيورجية، واللازية، وغيرها.
٩ ـ فصيلة اللغات الآسيوية القديمة، ومن أهم لغات هذه الفصيلة اللغة السومرية.
١٠ ـ فصيلة اللغات التركية، والمغولية والمنشورية.
١١ ـ فصيلة اللغات الفينية والأُغرية والساموييدية، ويتكلم بها في الحوض الأوسط لنهر الفولغا.
١٢ ـ لغة الباسك، وهي لغة الشعب الذي يقطن جبال البرانس الغربية في العدوتين الإسبانية والفرنسية.
١٣ ـ اللغات الهيبربورية، وهي لغات أقصى الشمال، سيبيريا وغيرها من أقاليم المنطقة المتجمدة الشمالية.
١٤ ـ اللغات الملايوية ـ البولينيزية، ومنها الأندونيسية.
١٥ ـ لغة سكان استراليا الأصليين.
١٦ ـ اللغات الأميركية، وهي لغات سكان أميركا الأصليين كالهنود الحمر.
١٧ ـ لغات السودان وغانا، وقد قسمها بعضهم إلى ٤٣٥ لغة.
١٨ ـ اللغات البَنْطُوية، وهي لغات سكان القسم الجنوبي من أفريقيا.
١٩ ـ لغات البوشيمان والهوتنتوت والنيجريين وهي من القبائل الأفريقية الجنوبية.

الشعوب السامية وموطنها الأول:

الشعوب السامية هي الشعوب الآرامية، والفينيقية، والعبرية، والعربية، واليمنية، والبابلية الآشورية، وما انحدر منها[1].

وأول من أطلق تسمية الشعوب السامية على هذه الشعوب هو العالم الألماني شلوتزر Schlozer، وكان ذلك في تحقيقاته حول تاريخ الأمم الغابرة سنة ١٧٨١م. وقد اقتبس شلوتزر هذه التسمية من الجدول الخاص بأنساب نوح عليه السلام، الوارد

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٦.

في التوراة، الذي ذكر أن أبناء نوح هم سام، وحام، ويافث، وعدَّ بنيهم بعد الطوفان[١].

وقد شك بعض الباحثين في صحة ما جاء في هذا الجدول «بسبب عدم ذكره الكنعانيين بين أبناء سام في حين أن هناك روابط عنصرية، ودموية، ولغوية وثيقة، تربط الإسرائيليين بالكنعانيين، وقد عدّ أبناء يعقوب من بني سام فكان حتماً أن يعد الكنعانيين منهم. لكن العالم بروكلمان (Brockelmann) يقول: إن بني إسرائيل هم الذين أقصوا الكنعانيين عن جدول بني سام، لأسباب سياسية ودينية، مع أنهم كانوا يعلمون حق العلم ما بينهم وبين الكنعانيين من الصلات العنصرية واللغوية المتينة[٢].

وقد دفعت العلاقة المتينة القائمة بين اللغات السامية العلماء إلى الاعتقاد بأن هذه اللغات متفرعة عن أصل واحد، هو اللغة السامية الأم أو الأصلية، وراحوا بعد ذلك يبحثون عن الموطن الأول الذي كان مهد الشعوب السامية. وقد اختلفت آراؤهم في ذلك: فبعضهم رأى أن هذا الموطن الأول هو أرمينية بالقرب من كردستان. وبعض آخر يمثله العالم جويدي رأى أنه كان في نواحي جنوب العراق، على نهر الفرات، ورأى آخرون، منهم العالم الفرنسي ارنست رينان **Ernest Renan** والعالم الألماني بروكلمان **Brockelmann** أن هذا الموطن الأول هو القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية.

أقدم لغة سامية:

اختلف الباحثون حول أي اللغات السامية هي الأقدم اختلافهم حول الموطن الأول للشعوب السامية، فقال أحبار اليهود في العصور القديمة: إن العبرية هي أقدم لغة في العالم[٣]، ورأى بعض الباحثين أن الآشورية البابلية هي أقدم اللغات السامية. ولم يقدم أصحاب هذه النظرية دليلاً يعتد به[٤]. ورأى العالم أولسهوزن **Olshausen** في مقدمة كتابه عن اللغة العبرية أن العربية هي أقرب لغات الساميين إلى اللغة السامية القديمة، وأيد رأيه هذا بجملة أدلة ارتاح لها كثير من علماء الغرب[٥].

وهناك من رأى أن جميع هذه الآراء قائمة على أساس فاسد. «وذلك أن جميع اللغات السامية قد اجتازت مراحل كثيرة في التطور قبل أن تصل إلى الحالة التي أتيح للعلماء معرفتها، فبعدت بذلك كل لغة منها عن النقطة الأولى التي ابتدأ منها تطورها.

---

(١) سفر التكوين، الأصحاح: ١٠.

(٢) إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٠.

(٣) م. ن: ١٣.

(٤) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٥.

(٥) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٣.

فمن الخطأ إذن النظر إلى واحدة منها على أنها أول لغة تكلم بها الشعب السامي. هذا إلى أنه من المستحيل أن تحتفظ لغة بوحدتها متى تعددت مناطقها وتعددت طوائف المتكلمين بها، بل لا مناص حينئذٍ من انشعابها إلى لهجات ولغات»[١].

العلاقة بين اللغات السامية

أ ـ الخصائص المشتركة:

لاحظ علماء اللغة، وخصوصاً علماء النحو المقارن، وهم جميعاً من الغربيين، وجود خصائص مشتركة بين اللغات السامية تتصل بالمستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية.

أولاً

المستوى الصوتي

تتميز اللغات السامية عن سائر اللغات بأصوات الحلق، وهي في العربية الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، كما تتميز بأصوات الإطباق، وهي في العربية الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وأصوات الإطباق هذه تشترك في سمة واحدة تتلخص في اتخاذ اللسان شكلاً مقعراً، منطبقاً على الحنك الأعلى، ويرجع إلى الوراء قليلاً[٢]. غير أن أصوات الحلق وأصوات الإطباق ليست موجودة بالدرجة نفسها في جميع اللغات السامية، وإنما بدرجات متفاوتة. والعربية تضم عدداً أكثر من أصوات الحلق وأصوات الإطباق، بالمقارنة مع سائر اللغات السامية. و«يميل أكثر الباحثين إلى اعتبار أصوات الحلق في اللغات السامية موروثة عن اللغة السامية الأولى. واللغة العربية تعد بصفة عامة أصدق تعبيراً عن اللغة السامية الأولى»[٣].



المستوى الصرفي

يتألف أصل الكلمة السامية في الغالب من ثلاثة أصوات صامتة Consonnes غير لينة. وثمة من رأى أن الأصل السامي ثنائي، لا ثلاثي[٤]. ومن المؤكد أن ثمة أصولاً

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٥.

(٢) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: ٥١.

(٣) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية ١٤٠.

(٤) انظر كتاب «هل العربية منطقية، أبحاث ثنائية السنية» للأب مرمرجي الدومينيكي: ١٤٥.

سامية تتألف من صوتين فحسب، كبعض الحروف (مِنَ، عَنْ، هل، لم...) وبعض الضمائر (هو، هي، هم) وبعض أسماء الشرط (من، ما...) وأسماء الموصول (من، ما) وأسماء الإشارة (ذا، ذي...) وبعض أسماء الذوات (يد، دم...). وثمة أصول تتألف من صوتين صامتين وصوت صائت، صوت لين أو نصف لين، كعاد، ووقف. وهناك أصول مؤلفة من صوتين صامتين ضعِّف ثانيهما كمدَّ، وقلَّ، وكفَّ. والقائلون بثلاثية الأصل السامي يردون الرباعي إلى الثلاثي، فدحرج مثلاً أصلها «دحر» الدال على الدفع والإبعاد أو «درج».

وبعيداً عن جدل الثنائية والثلاثية، يمكن القول باطمئنان إن الأصل السامي لكلمة ما يبقى محتفظاً في تصاريفه المختلفة بمعنى أساسي يحدده وجود الأصوات الصامتة بترتيب معين. وأما التصاريف والاشتقاقات المختلفة التي تطرأ على هذا الأصل، فتزيد معنًى خاصاً على المعنى الأصلي، ويكون ذلك باستخدام أصوات المد الطويلة Voyelles (الألف، والواو، والياء) أو أصوات المد القصيرة، أي الحركات المختلفة من فتح، وضم، وكسر. وأصوات المد هذه ـ طويلة وقصيرة ـ تشكل صيغاً مختلفة داخل الإطار الدلالي الذي حدده الصوامت. وتتشكل صيغ صرفية أخرى بزيادة سوابق أو لواحق على الأصل، مثال ذلك أن هذه الكلمات: عَلِمَ، عُلِمَ، عالم، عالمون، عالمة، عالمات، معلوم، معلومة، معلومات استعلم، إلخ... تتضمن كلها معنى الأصل الثلاثي ع ل م، إلا أن كلاً منها تدلُّ على معنًى خاص زائد على معنى الأصل، فعَلِمَ دلت على الفعل الماضي المبني للمعلوم، وعُلم دلّت على الفعل الماضي المبني للمجهول، وعالم دلت على اسم الفاعل المذكر، وعالمون دلت على اسم الفاعل المذكر في حالة جمع المذكر السالم، وعالمة دلت على اسم الفاعل المؤنث، وعالمات دلت على اسم الفاعل المؤنث في حالة جمع المؤنث السالم، ومعلوم دلت على اسم المفعول إلخ... وقد جاءت هذه الدلالات الزائدة تارة عن طريق حركة (كما في عُلِمَ)، وطوراً عن طريق صوت مد (كما في عالم)، وآونةً عن طريق زيادة سابقة (كما في معلوم واستعلم)، أو زيادة لاحقة (كما في عالِمون وعالمات)، أو زيادة سابقة ولاحقة (كما في معلومة ومعلومات).

ومن الصيغ التي تميز اللغات السامية عن سائر اللغات صيغة المثنى المتوسطة بين صيغتي المفرد والجمع. فاللغات الأوروبية الحديثة تقتصر في الدلالة على العدد على صيغتي المفرد Singulier والجمع Pluriel، أما اللغات السامية فتجعل بين هاتين الصيغتين صيغة أخرى تدل على الاثنين، وهذه الصيغة قياسية في اللغة العربية، ويبدو أنها «كانت هكذا في اللغة السامية الأولى، ولكن استخدام هذه الصيغة قلّ في بعض

اللغات السامية مثل العبرية، فلم تعد صيغة المثنى تستخدم فيها إلا في الأشياء التي توجد في الواقع الخارجي مثنى مثنى، مثل: اليدين، والرجلين»[1].

ومما تتسم به اللغات السامية والحامية أيضاً أن تأنيث الاسم والصفة يحدث في الغالب بإضافة تاء إلى المذكر.

يبقى، في هذا المجال، أن نشير إلى أنه ليس للفعل في معظم اللغات السامية إلا زمنان. فالفعل فيها إما فعل انتهى زمنه، وهو الماضي، وإما فعل لم ينته زمنه وهو المضارع للحال أو الاستقبال، والأمر. ويبدو أن الأكادية ـ وحدها بين أخواتها الساميات ـ عرفت ثلاثة أزمنة للفعل.

ثالثاً

المستوى النحوي

تتعاور على الاسم في اللغات السامية حالات إعرابية ثلاث، هي الرفع والنصب والجر، بحسب موقعه في الجملة. ويبدو الإعراب الذي تتسم به اللغة العربية امتداداً للغة السامية الأولى. وقد اتسمت اللغة الأكادية أيضاً بظاهرة الإعراب كما تعرفه العربية الفصحى.

ولئن كانت اللغات السامية بمعظمها قد تخلصت من هذه الظاهرة فإن «الباحثين يرون الإعراب على نحو ما تعرفه العربية وما عرفته الأكادية ظاهرة أصيلة في اللغة السامية الأولى»[2].

ومن المؤكد أن بناء الجملة في اللغات السامية قد تطور تطوراً كبيراً عبر الأزمنة. ويرى بعض الباحثين أن اللغة السامية الأولى لم تكن، على ما يبدو، ذات جمل طويلة، بل كانت جملها قصيرة ترتبط إحداها بالأخرى باستخدام الواو. وقد أطلقوا على هذه الظاهرة «ظاهرة التوازي» Parataxe، ولاحظوا وجودها في اللغة العبرية، وفي نصوص اللغة العربية القديمة. بيد أن هذه الظاهرة تلاشت من اللغة العربية الفصحى منذ زمن طويل، فطالت الجملة العربية، وتطورت أساليبها تطوراً هائلاً مع تطور الفكر والثقافة العربيين، ولم يعد ثمة من آثار لظاهرة التوازي إلا في اللهجات العربية، وخصوصاً عند الأميين الذين لم يعرفوا الفصحى، ولم يتأثروا بأساليبها.

---

(١) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ١٤٤.

(٢) م. ن: ١٤٤.

رابعاً

المستوى المعجمي

لاحظ الباحثون في مجال الدراسات المقارنة بين اللغات السامية وجود كثير من الألفاظ المشتركة بين هذه اللغات. وقد صنفوا هذه الألفاظ المشتركة أو المتشابهة التي تحمل الدلالات نفسها في مختلف اللغات السامية، فوجدوا أن بعضها يتعلق بصلة القرابة، نحو: أب، وأم، وأخ، وأخت، وحم. فهذه الألفاظ موجودة في اللغات السامية القديمة. وهناك ألفاظ مشتركة بين هذه اللغات أيضاً، تدل على أعضاء في جسم الإنسان، ومنها: عين، وأذن، ويد، ورجل، ورأس، وشعر. وهناك أيضاً ألفاظ مشتركة دالة على أسماء بعض الحيوانات، ككلب، وليث، وعجل، وأخرى دالة على بعض النباتات، كقمح، وسنبلة، وثوم، وكمون. كذلك تشترك اللغات السامية في عدد من الألفاظ الدالة على الضمائر نحو: أنا، وهو، وهي، وتشترك في الألفاظ الدالة على الأعداد من واحد[1] إلى عشرة.

واشتراك اللغات السامية في هذه الألفاظ التي أشرنا إليها وفي غيرها، كبعض الأفعال، ومرافق الحياة الزراعية، والرعوية، وغيرها، يشير إلى أنها موروثة من اللغة السامية الأولى.

ب ـ وجوه الاختلاف:

يمكن تصنيف وجوه الاختلاف بين اللغات السامية، على غرار الخصائص المشتركة، في مستويات أربعة هي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى المعجمي.

أولاً

المستوى الصوتي

تضم العربية الشمالية والعربية الجنوبية ستة أصوات حلقية هي، كما أشرنا سابقاً، الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. أما في اللغات السامية الأخرى فيقل عدد هذه الأصوات عنهما: فصوت العين يختفي من المهرية التي هي امتداد حديث للعربية الجنوبية القديمة، وصوت الحاء العبرية يمثل الحاء والخاء العربيين، فكأنهما اندمجا في العبرية في صوت واحد. أما اللغة الأكادية فلم يَبْقَ من أصوات الحلق فيها إلا صوتا الهمزة والخاء.

(١) تختلف الأكادية والمهرية وحدهما عن سائر اللغات السامية في اللفظ الدال على العدد واحد.

وفيما يتصل بأصوات الإطباق التي وجدناها في العربية خمسة، هي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، يلاحظ أنها تقلّصت أيضاً في بعض اللغات السامية. وفي حين نجد الصاد، والطاء، والقاف، في جميع اللغات السامية القديمة، نلاحظ أن الضاد، والظاء، طرأ عليهما تغير صوتي في عدد من هذه اللغات، وهو تغير قياسي يطلق عليه مصطلح «القوانين الصوتية»، بمعنى أن التغير المشار إليه قياسي ينطبق على جميع الكلمات: «فكل ضاد، وكل ظاء، وكل صاد عربية، يقابلها صاد في العبرية، وبذلك حل صوت واحد في العبرية محل ثلاثة أصوات في العربية. ويلاحظ نفس الشيء في الأكادية، فالصاد الأكادية تقابل ثلاثة أصوات عربية، هي الصاد، والظاء، والضاد. أما اللغة الآرامية فقد كان موقفها من الضاد جديراً بالملاحظة، فقد تحولت الضاد الموروثة عن اللغة السامية الأولى، في اللغة الآرامية، مرة إلى قاف، ثم إلى عين. ويعدُّ هذا التحول من أصعب التحولات الصوتية تفسيراً»[١].

ومن وجوه الاختلاف في الأصوات أيضاً أن صوتي الذال والغين العربيين لا وجود لهما في العبرية. وبالمقابل فالصوتان العبريان P و V لا وجود لهما في العربية.

أخيراً يلاحظ على هذا المستوى أن أغلب ما يأتي في العبرية بالسين يأتي في العربية والحبشية بالشين والعكس بالعكس[٢].

ثانياً

المستوى الصرفي

تختلف اللغات السامية بعضها عن بعض في طريقة بناء الفعل للمجهول، ومن اختلافها في هذا المجال، مثلاً، أنه، في العربية، يُضم أول الماضي ويُكسر ما قبل آخره، ويضم أول المضارع ويفتح ما قبل آخره، أما في الآرامية، فيزاد على الفعل الماضي الثلاثي للغائب (إتْ) في أوله، وعلى الفعل المستقبل للغائب (نِتْ) في أوله.

كذلك تختلف اللغات السامية في أداة التعريف، ومكان دخولها. فهذه الأداة هي في العربية (أل)، وهي تدخل على أول الاسم. أما في العبرية وبعض اللهجات العربية البائدة، فأداة التعريف هي حرف (هـ) في أول الاسم، وهي في السبئية نون تزاد في آخر الاسم، وهي في الآرامية حرف (ا) يزاد في آخر الاسم، وأما الأكادية والحبشية فليس فيهما أداة تعريف مطلقاً.

---

(١) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ١٤١.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢٢.

وتختلف اللغات السامية أيضاً في علامة الجمع، ففي العربية يجمع الاسم جمع مذكر سالماً بزيادة واو ونون في آخره رفعاً، وياء ونون نصباً وجراً. أما في العبرية فيجمع الاسم هذا الجمع بزيادة حرفي (يم) في آخر الاسم، مع كسر ما قبل الياء، وأما في الآرامية فيزاد حرفا (ين) في آخر الاسم، مع كسر ما قبل الياء.

ويجمع الاسم جمع مؤنث سالماً في العربية بزيادة الألف والتاء في آخره، أما في العبرية فعلامة جمع المؤنث هي الواو والتاء في آخر الاسم.

ثالثاً

المستوى النحوي

أشرنا أثناء دراسة الخصائص المشتركة إلى أن الإعراب الذي اتسمت به اللغة العربية واللغة الأكادية، وتخلصت منه لغات سامية أخرى هو ظاهرة أصيلة في اللغة السامية الأولى.

وقد رأى بعض الباحثين أن سبب ظهور الإعراب في العربية هو خلوها وخلو اللغات السامية بعامة من الإدغام، أي وصل كلمة بأخرى، لتتكون من الكلمتين كلمة واحدة لها معنى مركب منهما، كما في اللغات الآرية[١].

والواقع أن العربية تختلف عن سائر اللغات السامية لا في «ظهور» الإعراب فيها، بل في محافظتها عليه، بعد أن ورثته من السامية الأولى.

والدليل على ذلك أن اللغة الأكادية «عرفت الحركات الثلاث في البابلية، القديمة في النصوص التي ترجع لعهد حمورابي، ثم تطورت هذه الحركات الثلاث، وانتهت إلى حركتين، هما الضمة للرفع، والفتحة للنصب والجر، ولم تلبث هذه المرحلة طويلاً حتى تطورت إلى مرحلة الحركة الواحدة، وهي الكسرة الممالة»[٢].

كذلك فإن ثمة شيئاً من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية[٣].

وقد رأى بعضهم بحق أن في احتفاظ العربية بظاهرة الإعراب، بخلاف اللغات السامية الأخرى تأييداً لمذهب القائلين بأن العربية الفصحى، وإن كانت أحدث اللغات السامية من حيث النصوص المكتوبة، هي أقربها إلى السامية الأم، لأنها عاشت في أمية العرب، محفوظة بعيدة عن التغيير والتبديل»[٤].

---

(١) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ٢٠ وإبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن: ١٢٠.

(٢) إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن: ١١٨.

(٣) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ٢٠.

(٤) حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم: ٢٤.

رابعاً

المستوى المعجمي

لا يشير اشتراك اللغات السامية في عدد من الألفاظ التي تحمل الدلالات نفسها إلى ما يتجاوز كونها موروثة من السامية الأولى، أو كون بعضها انتقل من لغة سامية إلى سائر الساميات بطريق من طرق التأثير، والاقتراض، والتبادل المعروفة في علم اللغة. فإن وضعنا تلك الألفاظ المشتركة جانباً، وجدنا أن اللغات السامية تختلف كل منها عن الأخرى، اختلافاً بيناً، على المستوى المعجمي، وهو اختلاف طبيعي، يبدأ يسيراً، ثم يكبر، ويتسع مداه، بمرور الزمن، وبالتباعد الجغرافي، وبتعاقب الظروف الاجتماعية، والحضارية، والسياسية التي مرت بها كل لغة من تلك اللغات.

وإذا كان الباحثون قد لاحظوا أن الألفاظ المشتركة بين اللغات السامية تتعلق بمعظمها بمدلولات عامة قديمة متصلة بالأسرة، كصلة القرابة، أو بأعضاء الجسم، أو مسميات الأعداد، فإنهم لاحظوا أيضاً، بعد ذلك، أن الاختلاف بين هذه اللغات في المفردات يبدو حتى في بعض الأسماء التي كانت مدلولاتها شائعة عند جميع الشعوب السامية، كصبي، وشيخ، وجبل، وخيمة[١].

تبقى في هذا المجال ملاحظة مهمة، خلاصتها أن جُلّ ما وصل إلينا من اللغات السامية القديمة إنما هو صيغ وجمل أدبية وعلمية، محفوظة في مؤلفات مختلفة، أما المفردات والعبارات التي كانت شائعة الاستعمال، عند مختلف الطبقات، فلم يصل إلينا منها شيء[٢].

وهذا يعني أن معطيات الدراسة اللغوية ومادتها الأساسية غير متوفرة بالقدر الذي يسمح بإجراء دراسة علمية مقارنة دقيقة النتائج.

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢٢.

(٢) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٨.

مقارنات عربية

تمهيد: في تقسيم العربية إلى جنوبية وشمالية، والاعتراض عليه:

أشرنا في الفصل السابق إلى أن العربية تنتمي إلى طائفة اللغات السامية الجنوبية، التي تشمل إلى جانب العربية كلًّا من اليمنية القديمة، واللغات الحبشية السامية، في حين تشمل طائفة اللغات السامية الشمالية اللغات الأكادية، والكنعانية (العبرية والفينقية)، والآرامية. وقد تعارف علماء اللغة، من عرب وغربيين، على تقسيم العربية إلى قسمين: سموا أحدهما «العربية الجنوبية»، والآخر «العربية الشمالية».

وهم يريدون بالعربية الجنوبية اليمنية القديمة، ويسمونها أحياناً السبئية أو الحميرية، من باب تسمية الكل باسم الجزء، ذلك أن السبئية هي إحدى لهجات اليمنية القديمة، أو العربية الجنوبية.

وقد اعترض العالم ولفنسون على هذا التقسيم، فقال: «إنهم لم يشرحوا لنا شرحاً وافياً السبب الذي حملهم على تقسيمهم هذا، ولم يبينوا له علة، بل لم يوجد من بينهم من يبحث على سر هذا التقسيم، فكلهم درجوا عليه دون مناقشة أو انتقاد، على حين كانت الضرورة قاضية بمناقشته أشد مناقشة، لأنه ليس تقسيماً جغرافياً صحيحاً، ولا تاريخياً دقيقاً. فليست هناك حدود واضحة، تفصل شمال الجزيرة عن الجنوب، وتبين لنا من أين وإلى أين كانت منطقة انتشار القسم الجنوبي من اللغة العربية، ومن أين وإلى أين سادت اللهجات الشمالية من العربية. وترتب على تسليم العلماء لهذا التقسيم وارتياحهم إليه بقاء مشكلة عظيمة دون حل حتى الآن، وهي كيف نشأت اللهجات العربية؟»[1].

ويقترح ولفنسون بدلاً من هذا التقسيم أن تقسم اللهجات العربية إلى بائدة وباقية.

واعترض آخرون على تقسيم العربية إلى جنوبية وشمالية، مستندين إلى اعتبار آخر، يتلخص في أن اللغة اليمنية القديمة التي يسمونها العربية الجنوبية تختلف عن

(١) تاريخ اللغات السامية: ١٤٥.

العربية اختلافاً جوهرياً، في الأصوات، والدلالة، والقواعد، والأساليب، والمفردات، واستشهدوا في هذا السياق بقول أبي عمرو بن العلاء: «ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا».

أهم لهجات اللغة اليمنية القديمة:

يتفق الباحثون، سواء أصحّ اعتبار اللغة اليمنية القديمة عربيةً جنوبية أم لم يصح، على أن هذه اللغة تؤلف مع اللغة العربية، ومع اللغات الحبشية السامية، شعبة لغوية واحدة، يطلق عليها اسم «الشعبة السامية الجنوبية». وذلك أن صلات القرابة التي تربطها بهذين الفرعين أقوى كثيراً من صلات القرابة التي تربطها بشعبة اللغات السامية الشمالية، كما يبدو ذلك من الموازنة بينها في أصول الكلمات، والأصوات، والقواعد. «وتختلف هذه الفروع الثلاثة نفسها في مبلغ قربها بعضها من بعض. فصلة القرابة بين اللغات اليمنية القديمة واللغات الحبشية السامية أقوى كثيراً من صلة القرابة بين كل منهما واللغة العربية»[١].

وأهم لهجات اليمنية القديمة خمس هي: المعينية، والسبئية، والحميرية القديمة، والقتبانية، والحضرمية. وما وصل إلينا من هذه اللهجات إنما وصل عن طريق النقوش التي عثر عليها في اليمن، وفي الواحات الواقعة شمال الحجاز، في منطقة العلا، وعثر على بعض منها في المناطق الشمالية لبلاد كنعان. وقد دونت هذه النقوش على الصخور، والقبور، والتماثيل، والأعمدة، والنقود، وجدران الهياكل، والمذابح. ولا يظهر من هذه النقوش أي أثر لتطور جوهري، رغم أن الفاصل بين أقدم النقوش وأحدثها قد يصل إلى تسعة قرون. ولا يستغرب الباحثون ذلك، لأن «لغات الكتابة تميل دائماً إلى المحافظة والجمود، أما لغات المحادثة في هذه البلاد فلا بد أن يكون قد نالها كثير من التطور»[٢].

١ ـ اللهجة المعينية:

وهي منسوبة إلى المعينيين. وقد اتفق جملة من فحول المستشرقين «على أن معين أقدم دولة في اليمن بدليل أن كرب إل وطر السبئي قضى نهائياً على عرش اليمن، وأسس ملكاً عظيماً، بقي له الحول والطول مدة طويلة من التاريخ»[٣].

عاش المعينيون على شاطئ البحر، وعرفت عاصمتهم باسم «قرنا» أو «قرنانا»، وقد سيطروا على التجارة بين الهند وبلاد العرب، فكانت قوافلهم التجارية تتجه من

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٧٤.
(٢) م. ن: ٧٨.
(٣) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ٢٠٦.

سواحل المحيط الهندي إلى شمال بلاد كنعان، مروراً بسواحل البحر الأحمر، ويبدو أنه كانت لهم مستعمرات متاخمة للبلاد الكنعانية الآرامية، مأهولة بجاليات منهم، ولعل ذلك يفسّر وجود بعض نقوشهم في مناطق قرب هذه البلاد.

وقد اجتهد العالم هومل في تعيين تاريخ دول معين، وسبأ، وحمير، وحضرموت، وقتبان، اعتماداً على النقوش القليلة التي وصلت إلينا، «ولكن هذا التاريخ لا يزال في مرحلته الأولى من البحث، حيث إن أغلب النقوش غامض، وأخبارها ناقصة، وأسماء ملوكها غير كاملة، وفوق ذلك فإن هذه النقوش لا تشتمل على تواريخ يمكننا أن نعين زمن تدوينها. من أجل ذلك فإن تاريخ اليمن يعين تعييناً تقريبياً. ويعتقد هومل أن سقوط معين كان في الفترة التي بين القرن الثامن والقرن السابع قبل الميلاد»[1].

٢ ـ اللهجة السبئية:

وهي منسوبة إلى السبئيين الذين أسسوا مملكة مهيبة هي مملكة سبأ التي قامت على أنقاض مملكة معين، وكانت عاصمتها «مأرب»[2]. وقد ورد ذكر سبأ في القرآن الكريم مرتين: الأولى في قوله تعالى في سورة «النمل» في خبر الهدهد وقصة سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ۝ إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾[3] وقد بلغت الآيات التي تحدثت عن هذه القصة ثلاثاً وعشرين آية.

والثانية في قوله تعالى في سورة «سبأ»: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ۝ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ۝ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾[4].

ويبدو أنه كان لسد مأرب دور كبير في خصب تربة مدينة مأرب وازدهار مزارعها.

ويبدو أن سبأ كانت تطلق على أمرائها، قبل تغلبها على معين، لقب «مُكَرِّب»[5]،

---

(١) م. ن.

(٢) وقبل مأرب كانت العاصمة مدينة «صِرواح». حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم: ١١١.

(٣) النمل: ٢٢، ٢٣.

(٤) سبأ: ١٥ ـ ١٧.

(٥) ويقابله في العربية الفصحى «مقرِّب» وهو أمير كاهن كان يقوم بذبح القرابين للآلهة بحسب ما نقله حسن ظاظا في كتابه «الساميون ولغاتهم» ص١١٠ عن الأستاذين «دورم» و«موسكاتي».

وكان هذا اللقب مألوفاً أيضاً عند أهل حضرموت وقتبان. ثم أبدل السبئيون لقب أميرهم، فسموه ملكاً، بعد أن تغلبوا على معين.

ويشير الباحثون في تاريخ اليمن القديم إلى أن السبئيين اشتبكوا في كثير من الحروب مع الإمارات اليمنية الأخرى، كبني حمدان، وطوائف حمير، وملوك حضرموت، وانتصروا عليها ووسعوا رقعة دولتهم. وقد امتد عصر قوة هذه الدولة زمناً طويلاً، استغرق عهود بابل، وآشور، واليهود، والفرس، واليونان، والرومان. ثم أسهمت الفتن الداخلية في إضعاف هذه الدولة وتغلب الأحباش على اليمن، سنة ٣٧٥ بعد الميلاد، ليبدأ الحكم الحبشي الأول لهذه البلاد، ويستمر حتى سنة ٤٠٠م. ويبدو أن اللهجة السبئية خاضت بدورها حروباً مع اللهجات اليمنية الأخرى، وانتصرت عليها، وظلت هذه اللهجة السبئية سائدة حتى في أثناء الحكم الحبشي الأول.

٣ ـ اللهجة الحميرية القديمة:

وهي اللهجة المنسوبة إلى جماعات حمير. ويبدو أن الحميريين حاربوا السبئين زمناً طويلاً دون جدوى، وكذلك كان حال اللهجة الحميرية في صراعها مع اللغة السبئية، إلى أن جرى طرد الأحباش للمرة الأولى سنة ٤٠٠م، وآل الحكم إلى أسرة حميرية كان ملوكها يلقبون بـ«التبابعة» جمع «تُبَّع»، وحينئذٍ بدأت تسود اللهجة الحميرية. ثم عاد الأحباش فتغلبوا على اليمن وأسقطوا آخر ملوكها، وهو «ذو نواس» الذي انهزم أمامهم سنة ٥٢٥م. ودخلت اليمن إذّاك حقبة جديدة من الاحتلال الحبشي، استمرت حتى سنة ٥٧٠م، عندما غزتها جيوش الفرس. واستمر حكم الفرس في اليمن إلى عهد الفتح الإسلامي.

٤ ـ اللهجة القتبانية:

وهي منسوبة إلى القبائل القتبانية التي أقامت دولتها في المناطق الساحلية الواقعة شمال عدن. وقد خاض القتبانيون حروباً عديدة مع السبئيين، وهي حروب انتهت بهزيمة القتبانيين واندماج قبائلهم في مملكة سبأ، في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد.

٥ ـ اللهجة الحضرمية:

وهي لهجة منسوبة إلى قبائل حضرموت، وتعني «حضرموت»: وادي الموت[١]. وقد ورد ذكر هذا المكان في سفر التكوين، الأصحاح العاشر، الآية ٢٦، وهو يقع إلى الغرب من عُمان. وأهم مدنه (شبوة). وهي معروفة باسمها إلى الآن[٢].

---

(١) موسكاتي: الحضارات السامية القديمة: ١٩٣.

(٢) حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم: ١٠٨.

وانخرطت مملكة حضرموت في نزاع مع مملكة سبأ، إلى أن ذابت في سبأ، كما ذابت معين وقتبان[1].

ويعرف الخط اليمني الذي كتبت به نقوش أهل الجنوب بالخط المسند. وهذا الخط يكتب في الغالب مستعرضاً، من اليمين إلى الشمال، وأحياناً بالطريقة الثعبانية أو ما يعرف بخط المحراث Boustrophedon، فيرسم السطر الأول من اليمين إلى الشمال، والثاني من الشمال إلى اليمين، والثالث من اليمين إلى الشمال، وهكذا. وعدد حروفه تسعة وعشرون، ترمز إلى تسعة وعشرين صوتاً ساكناً. أما أصوات المد طويلها وقصيرها فلا يرمز هذا الرسم إلى شيء منها[2].

ولم يكن صعباً على المستشرقين الذين درسوا النقوش اليمنية القديمة حل رموز المسند، لشدة تشابهها مع الكتابة الكنعانية القديمة. وقد رأى بعضهم أن المسند مشتق من الكتابة الكنعانية، كما أن أقلام الآرامية والعبرية مشتقة منها. ورأى بعض آخر أن الخط المسند هو الأصل الذي اشتق منه الخط الكنعاني، والدليل على ذلك أن نماذج من الكتابات المعينية التي وصلت إلينا هي أقدم من النماذج الكنعانية[3]. ومهما يكن من أمر أسبقية المسند على الكتابة الكنعانية، أو العكس، فإن العلماء الذين لم يجدوا صعوبة في حل رموز المسند، واجهوا الصعوبة في تعيين زمن الفعل في النقوش السبئية والمعينية، وفي تعيين ما إذا كان لازماً أو متعدياً، وذلك بسبب غياب أصوات المد الطويلة والحركات عن الخط المسند.

ومع ذلك يذهب بعض المستشرقين إلى رأي أن صيغ الفعل، سواء في السبئية أو في المعينية، كما هي في جميع اللغات السامية، تشتمل على المتكلم والمخاطب والغائب، ولكنهم في النقوش كانوا لا يستعملون إلا الغائب، كما ذكر ولفنسون الذي وجد أن هذا الرأي أقرب إلى الحقيقة، بدليل أن الضمائر في هاتين اللهجتين كانت كاملة، ففيهما ضمائر المفرد والجمع، وفيهما ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، وفيهما ضمائر المذكر والمؤنث. وهو يرجّح أيضاً أن صيغتي التعدي واللزوم في الفعل كانتا مستعملتين، «فإما أن نقول إنه كان من أساليب أهل جنوب الجزيرة عدم استعمال صيغة غير صيغة الغائب، وهذا ما لا ترتاح إليه النفس ولا يقبله العقل، وإما أن نقول إن الفعل كان يكتب بحروفه الأصلية في كل الأحوال، والقارئ أثناء القراءة يفهم الصيغة المناسبة، والزمن المطلوب، كما نفعل حين نقرأ الكلمات دون أن نظهر شكلها...»[4].

---

(١) موسكاتي: الحضارات السامية القديمة: ١٩٣.
(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٧٩.
(٣) ولفنسو: تاريخ اللغة السامية: ٢١٠.
(٤) م. ن: ٢١٣، ٢١٤.

ونحن نرى أن هذا الاحتمال الثاني يوافق ما هو ثابت لدى علماء التاريخ، والباحثين في الحضارات القديمة، من رقي الحضارة اليمنية وازدهارها، هذا مع التذكير بما أشرنا إليه آنفاً، من أن لغات الكتابة تميل دائماً إلى المحافظة والجمود، مما يحدث بينها وبين لغة المحادثة والكلام اليومي فروقاً جوهرية، تتسع بمرور الزمن.

العربية البائدة أو «عربية النقوش»:

«العربية البائدة» مصطلح اعتاد الباحثون على إطلاقه في مقابل «العربية الباقية». وقد يطلقون على هذه العربية البائدة لقب «عربية النقوش». والنقوش المقصودة في هذا السياق هي تلك النقوش التي اكتشفها عدد من الباحثين الأوروبين، في منطقة شمال الجزيرة العربية، قرب الحدود الآرامية، وفي داخل هذه الحدود، وخصوصاً في واحات تيماء، والحجر (مدائن صالح)، ومنطقة العلا في شمال الحجاز، ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر. وأول من بدأ اكتشافها Doughty (١٨٦٧ ـ ١٨٧٧م). وقد صنفت هذه النقوش في نوعين: أحدهما مكتوب بعناية وإتقان، وحروفه واضحة متميزة، وقد أطلق عليه اسم نقش Inscription. والثاني تفتقر كتابته إلى العناية ووضوح الخط، وقد أطلق عليه اسم المخربشات Graffitti. والمصطلح الأخير يرجع إلى الإيطالية.

ثم إن الباحثين قد قسموا هذه النقوش التي بلغ مجموعها عدة آلاف إلى ثلاثة أقسام، وهي: النقوش الثمودية، والنقوش الصفوية، والنقوش اللحيانية. واعتمدوا في هذا التقسيم على معايير متعددة، منها الأماكن التي وجدت فيها النقوش، والخصائص اللغوية، وخصائص الكتابة.

١ ـ النقوش الثمودية:

هي نقوش منسوبة إلى قبائل ثمود التي ذكرت في القرآن الكريم، في كثير من السور. وقد عثر على هذه النقوش في أعالي الحجاز (أرض مدين)، وتيماء، والحجر (مدائن صالح)، والعلا (ددان القديمة)، وشرق الأردن، وشبه جزيرة سيناء. ويرجع تاريخ معظم هذه النقوش التي تزيد على ألف وسبعمائة إلى القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد، وربما يرجع أقدمها إلى ما قبل منتصف القرن الأول للميلاد. ويبدو أن النقوش الثمودية في شمالي الجزيرة العربية أقدم منها في وسط الجزيرة[1].

وقد جاءت النقوش الثمودية قصيرة، موجزة إيجازاً شديداً، يجعلها غامضة، قابلة لأكثر من تفسير وتأويل. وهي في معظمها نقوش تذكارية، وبعضها جنائزية،

(١) رمزي بعلبكي: الكتابة العربية والسامية: ١٠٧.

وابتهالات للآلهة، وأخرى عقود بالملكية[1]. وتشتمل الكتابة الثمودية، كالعربية، على ثمانية وعشرين حرفاً، وتكتب خطوطها من اليمين إلى الشمال، أو من الشمال إلى اليمين، في آن واحد، ومن أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، وكذلك تأخذ شكلاً دائرياً، حسب المساحة التي نقشت عليها أحرف النقش، وذلك يتوقف على الطريقة التي يجلس بها كاتب النقش[2].

وفيما يلي صورة لنقش ثمودي[3]:

وكتابته بالحروف العربية: ل ت م ـ ي غ ث ـ ب ن ـ ج ش م ـ هـ ل.

وقراءته: لتيم يغوث بن جشم هوعل (الوعل لتيم يغوث بن جشم).

٢ ـ النقوش الصفوية:

وهي نقوش منسوبة إلى المكان الذي وجدت فيه، فقد وجد أكثرها جنوب شرق دمشق، في حرة تقع بين جبل الصفا وجبل الدروز. ووجدت نقوش كثيرة في مناطق أخرى، بعضها قريب من هذه المنطقة، وبعضها بعيد، وهي نقوش تتفق مع النقوش الصفوية في الخط، والخصائص اللغوية، فَعُدَّت منها. ويعتقد ليتمان أن النقوش الصفوية تعود إلى القرون الثلاثة الأولى بعد الميلاد، بدليل استخدامها اسم «أذينة»، زوج الزباء الذي عاش في القرن الثالث الميلادي، واسمه لم يكن متداولاً بين العرب. وثمة نقوش وردت فيها أسماء شخصيات رومانية عاشت في القرن الثالث الميلادي أيضاً.

وعدد النقوش الصفوية المكتشفة يزيد على عدد النقوش الثمودية. والخط الذي كتبت به النقوش الصفوية يشبه الخط اللحياني، ولكنه يقرأ من مختلف الاتجاهات: من اليمين إلى الشمال تارة، ومن الشمال إلى اليمين تارة أخرى. ويعتقد ليتمان الذي جمع نحو ألف وأربعمائة نقش صفوي، وعكف على دراستها زمناً طويلاً، أن أصحاب هذه النقوش كانوا من العرب، ولا توجد فروق بينهم وبين عرب الجزيرة العربية[4]. ويتضح من بعض الكتابات الصفوية أن أصحابها

(١) سيد فرج راشد: الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي: ٢٤١.

(٢) محمود محمد الدوسان: القبائل الثمودية والصفوية. دراسة مقارنة: ٣٨.

(٣) كما وردت في كتاب ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٥٨.

(٤) Littmann: Semitic Inscription, Chapter V. (New York, 1900) Safaitic Inscription, P. 106.

كان لهم اتصال بالمدنية. ومن أصنامهم: اللات، وشيع القوم، ورضو، وجد، وعوذ، وأشع، وألت دين[١].

وفيما يلي صورة لنقش صفوي[٢]:

وكتابته بالحروف العربية: ل ب ر د ـ ب ن ـ اص ل ح ـ ب ن ـ ا ب ج ر ـ وش ت ي ـ هـ ـ و ذ ب ح ـ هـ ـ س ل م.

وقراءته: لبرد بن أصلح بن أبجر وشتّى في هذا المكان وذبح ذبيحة، يا ألله أقدم لك السلام.

٣ ـ النقوش اللحيانية:

وهي نقوش منسوبة إلى قبائل لحيان. وقد وجدت مجموعات من هذه النقوش في منطقة العلا، التي كان اسمها زمن النبيّ ﷺ «وادي القرى». وقد قامت في هذه المنطقة مملكة لحيان التي بلغت ذروة انتشارها في بداية العصر المسيحي أو بعد ذلك بقليل[٣]. وأصل القبائل اللحيانية وتاريخ نقوشها أمران مختلف فيهما. ويبدو أن ظهور مملكة لحيان ارتبط بسقوط الدولة المعينية، وهي دولة عربية جنوبية كانت لها مستعمراتها في الشمال. كما يبدو أن أقدم النقوش اللحيانية لا يتجاوز القرن الثاني أو القرن الأول ق.م، وأحدثها لا يتجاوز السادس بعد الميلاد. وكثير من هذه النقوش يعرض لتعداد ملوك لحيان وألقابهم.

وخط النقوش اللحيانية مشتق من الخط المسند، ويسير مستعرضاً من اليمين إلى الشمال[٤].

---

(١) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٦٠، ١٦١.

(٢) م. ن: ١٦١.

(٣) سيد فرج راشد: الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي: ٢٥٣.

(٤) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٠٠.

وفيما يلي صورة لنقش لحياني[١]:

وكتابته بالحروف العربية:

١ ـ ل ن ت ن ب ع ل.

٢ ـ ب ن و ن ي هـ ن.

٣ ـ ق ب ر ذ هـ ح م.

٤ ـ ع ل ي ي م ن.

٥ ـ و ع ل ي ش م ل.

٦ ـ م ن ث ر ق.

وقراءته:

١ ـ ليعل ناتان.

٢ ـ بن واني هذا.

٣ ـ القبر المحمي.

٤ ـ من الناحية اليمنى.

٥ ـ والناحية اليسرى.

٦ ـ من اللصوص.

(١) سيد فرج راشد: الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي: ٢٥٧.

ملاحظات عامة حول النقوش الثمودية والصفوية واللحيانية :

يلاحظ أن الخطوط التي كتبت بها النقوش الثمودية والصفوية واللحيانية، وإن اختلفت أشكالها، فإنها مشتقة كلها من الخط المسند الذي عرفنا أنه يكتب في الغالب مستعرضاً من اليمين إلى الشمال، وأحياناً بالطريقة الثعبانية، أو خط المحراث Boustrophedon . كما يلاحظ أن هذه النقوش تتفق لغتها في كثير من مقوماتها وخصائصها، في الأصوات، والقواعد، والمفردات، مع العربية الباقية. «فهي تشتمل على معظم الأصوات التي تمتاز بها العربية الباقية عن سائر أخواتها الساميات، أو يكثر ورودها فيها دون غيرها، كأصوات الذال، والثاء، والغين المعجمة، والضاد. وتشتمل كذلك على أهم خاصة لقواعد اللغة العربية، وهي خاصة الإعراب بالحركات، أي إلحاق أصوات لين قصيرة بآخر الكلمة، لبيان وظيفتها، وعلاقتها ببقية عناصر الجملة، وتسير على الطريقة العربية في صوغ أفعل التفضيل، وحذف علامة الإعراب، أو شيء منها في حالة إضافة الاسم إلى ما عداه»[1] .

وفي هذه النقوش مجموعة أفعال نعرفها بصيغها ومعانيها في العربية، ومنها: علم، وحل، وبات، ورعى، وتشوق، وود، وقنص، وصاد إلخ... وفيها ألفاظ كثيرة معروفة في الحياة الصحراوية، منها: وعل، وجمل، وأثر، ودار، إلخ... وفيها عدد من الحروف المعروفة في العربية، نحو: إلى، ومن، ولم، والباء، والفاء، واللام. وفيها أعلام عربية معروفة، كحبيب، وذهل، وقيس، ومطر، وأعلام مركبة منسوبة إلى أصنام الجاهلية، كعبد مناة، وعبد أيل، وعبد يغوث، وتيم يغوث، وتيم اللات. «وثمة ظاهرتان جديرتان بالملاحظة في لغة هذه النقوش، وهما استخدام الاسم الموصول (ذ) واستخدام أداة التعريف (هـ)»[2]. فأما (ذ) فلا يُدرى ما إذا كانت متصرفة تصرفاً إعرابياً، رفعاً، ونصباً، وجراً، أم لا، ومن المعلوم أن قبيلة طيء استخدمت (ذو) اسم موصول، وأما (هـ) فقد يكون استخدامها أداة للتعريف نوعاً من التأثر باللغة العبرية.

يبقى أن نشير إلى أن هذه النقوش متأثرة تأثراً بيناً بالحضارة الآرامية والنبطية. فهي تؤرخ بحرب النبط، وتاريخ بصرى، وحرب الفرس والروم. وهذا ما دفع الأستاذ إسرائيل ولفنسون إلى التساؤل: أين الروح العصبية والقومية العربية في هذه النقوش؟[3].

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٩٩.

(٢) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ٢٢٣.

(٣) تاريخ اللغات السامية: ١٦٥.

نقوش أخرى:

المراد بهذه النقوش على وجه التحديد أربعة نقوش هي نقش النمارة، ونقش زبد، ونقش حرّان، ونقش أم الجمال الثاني.

وقد دونت هذه النقوش بالخط النبطي المتأخر، وهو يشبه كثيراً الخط العربي الكوفي، وفيه حروف يرتبط بعضها ببعض، وهذا الارتباط غير مألوف في الخط النبطي القديم.

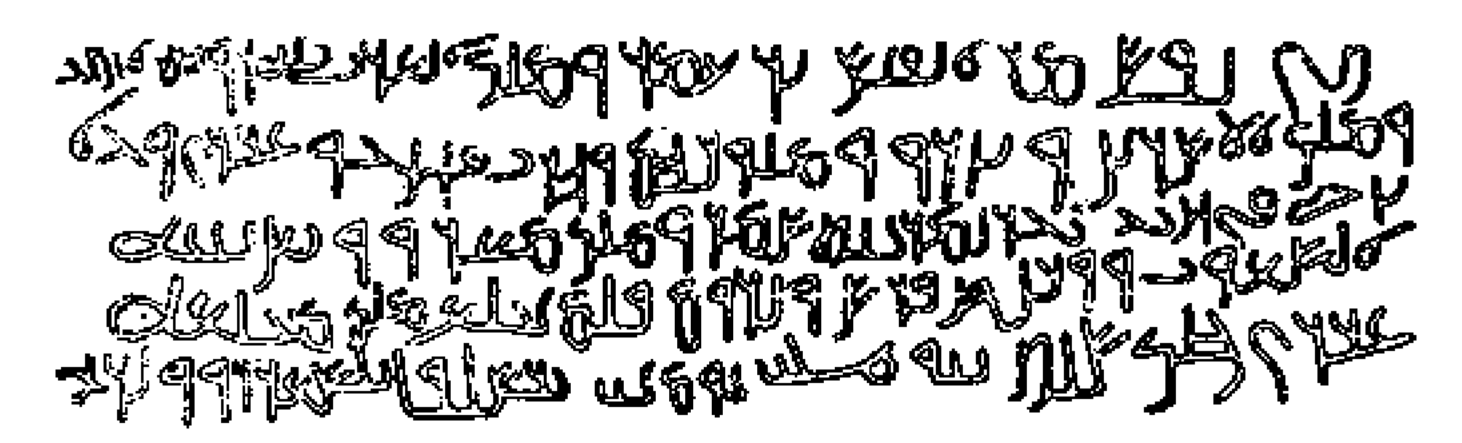
وهذه النقوش أقرب إلى العربية الباقية من النقوش الثمودية والصفوية واللحيانية، وأقل منها تأثراً بالآرامية، رغم أنها اكتشفت في منطقة لا تبعد كثيراً عن المنطقة التي اكتشفت فيها النقوش الثمودية والصفوية واللحيانية.

١ ـ نقش النمارة:

وهو يعتبر أقدم هذه النقوش، وقد اكتشفه رينيه ديسُّو **René Dussaud** وماكلر **Macler** سنة ١٩٠١م في قصر صغير للروم، يدعى النمارة، ويقع بالقرب من دمشق، جنوب منطقة الصفا، في الحرة الشرقية من جبل الدروز. والنقش يشير إلى قبر الملك امرئ القيس بن عمرو، المتوفى سنة ٢٢٣ بتاريخ بُصرى، الموافق سنة ٣٢٨م. وقد كان الملك امرؤ القيس بن عمرو من ملوك الحيرة، وامتد نفوذه إلى الشام.

دُوِّن هذا النقش بالخط النبطي المتصل الحروف، وهذا أحد أنواع الخطوط الآرامية، ومنه اشتق الخط العربي.

وفيما يلي صورة هذا النقش[١]:



وكتابته بالحروف العربية:

١ ـ تي نفس[٢] مر القيس بن عمرو ملك العرب كله ذو[٣] أسر[٤] التج

---

(١) كما وردت في كتاب ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٦٦.

(٢) نفس: قبر في العربية البائدة.

(٣) ذو: بمعنى الذي في بعض اللهجات العربية.

(٤) أسر: بمعنى حاز، أو استولى، أو ليس.

٢ ـ وملك الأسدين ونزرا وملوكهم وهرب[1] مزحجو[2] عكدي وجا

٣ ـ بزجي[3] في حبج نجران مدينة شمر وملك معد ونزل[4] بنيه

٤ ـ الشعوب ووكلهن فرسو لروم فلم يبلغ ملك مبلغه

٥ ـ عكدي. هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ بكسلول[5] بلسعد ذو ولده[6].

وقراءته بالعربية:

١ ـ هذا قبر امرئ القيس بن عمرو، ملك العرب كلهم الذي حاز التاج

٢ ـ وملك الأسدين ونزاراً وملوكهم، وهزم مزحج بقوته وجاء

٣ ـ إلى نزجي في حبج نجران مدينة شمر، وملك معدًا وأنزل بنيه

٤ ـ الشعوب. ووكله الفرس والروم فلم يبلغ ملك مبلغه

٥ ـ في القوة، هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ كسلول ليسعد الذين ولدهم.

وقد لاحظ بعض الباحثين أنه مع ظهور آثار آرامية في لغة هذا النقش، فإنه يشتمل على مفردات وجمل كثيرة، تتفق كل الاتفاق مع العربية الباقية. فمن ذلك قوله: «فلم يبلغ ملك مبلغه»، و«نزل بنيه الشعوب»، و«ملك العرب كلها»، و«هلك سنة»[7].

ولنا نحن أن نلاحظ، بحزن وألم، أن وكالة بعض ملوك العرب للأجنبي القوي ـ فارسياً كان أم رومياً ـ هي عادة قديمة «متأصلة»، هي عادة قهر القبائل (أو الشعوب)، وامتلاكها، كنزار، ومذحج، ومعد! ليت التاريخ يكف عن تكرار نفسه في مثل هذه العادات.

٢ ـ نقش زبد:

وهو لا يعدو سطرين. وقد دوّن بثلاث لغات، هي: العربية البائدة، والسريانية، واليونانية. ويرجع تاريخه المدوّن في النص السرياني، دون النصين العربي واليوناني، إلى سنة ٥١٢م. وزبد هو اسم خربة تقع بين قنسرين ونهر الفرات، إلى الجنوب الشرقي من مدينة حلب.

(١) هرب: بمعنى هزم، اضطرهم إلى الفرار.

(٢) يرى العالم ليتمان أن حرف الواو في أسماء الأعلام في هذا النقش مثل مزحجو وشمرو... وضع لينوب عن التنوين في حالة الرفع، ولعل كاتب هذا النقش أراد بإثبات حرف الواو أن يدل القارئ على النطق الصحيح للكلمة.

(٣) أو نزجي.

(٤) بمعنى: قسم بين.

(٥) كسلول: كانون الأول.

(٦) أي ليسعد نسله وذريته.

(٧) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٠٤.

والخط العربي الذي دون به هذا النقش مشتق من الخط النبطي المتصل الحروف. وفيما يلي صورة هذا النقش[١]:

وقد قرأه العالم ليتسبرسكي **Lidzbarski** على هذا النحو:

١ ـ (بســ) ــم الإله شرحو برمع... قيمو و... برمر القيس
٢ ـ وشرحو بر سعد وسترو و(شر) يحو بتميمي[٢].

وقرأه العالم ليتمان **Littmann** على النحو التالي:

١ ـ (بنصر) الإله سرجو برأمت منفو وهنئ برمر القيس.
٢ ـ وسرجو بر سعدو وسترو وسريجو بتيمي.

ويرى ولفنسون أن هذا النقش لا يشتمل على أكثر من أسماء الرجال الذين اجتهدوا في بناء الكنيسة التي فيها وضعت الكتابة[٣].

٣ ـ نقش حرّان:

وهو أربعة أسطر نقشت على حجر فوق باب إحدى الكنائس، في حرّان اللجا، الواقعة جنوب دمشق، في الجزء الشمالي من جبل الدروز. وتشير عبارته المدونة باللغتين: العربية البائدة، واليونانية، إلى مؤسس الكنيسة، وتاريخ بنائها، وهو سنة ٤٦٣ من تاريخ مدينة بصرى، الموافقة لسنة ٥٦٨ للميلاد، أي قبل مولد النبي محمد ﷺ بثلاث سنوات.

ولا تختلف اللهجة التي دُوِّن بها النص العربي من هذا النقش عن اللغة العربية الباقية إلا في أمور يسيرة، فلغته أقرب كثيراً إلى العربية الباقية من لغة النقشين السابقين[٤].

والخط الذي دوّن به هذا النقش مشتق من الخط النبطي المتصل الحروف، ولكنه أقرب إلى الخط العربي من الخط الذي دُوِّن به نقش زبد.

---

(١) راجع ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٦٧.
(٢) كلمة بتميمي كتبت بالسريانية.
(٣) م.س: ١٦٧.
(٤) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٠٦.

وقد جاء في النص اليوناني من هذا النقش:

«أسس أشرحيل بن ظالم سيد القبيلة مرطول مار يوحنا في سنة أربعمائة وثلاث وستين من الأندقطية الأولى. ليذكر الكاتب...» وأما الأندقطية فهي دائرة ٨ سنين عند الرومانيين، كانت تستعمل لتصحيح تقويم السنة[١].

وفيما يلي صورة النص العربي لهذا النقش[٢]:

وقراءته بزيادة التنقيط:

١ ـ أنا شرحيل بن ظلمو بنيت ذا المرطول

٢ ـ سنة ٤٦٣ بعد مفسد

٣ ـ خيبر

٤ ـ بعام.

ويقول ليتمان: إن مفسد خيبر إنما يشير إلى غزوة أحد أمراء بني غسان لخيبر[٣].

٤ ـ نقش أم الجمال الثاني[٤]:

وهو نقش عثر عليه العالم إنو ليتمان سنة ١٩٠٥م، في قرية أم الجمال، وهي قرية عربية مسيحية كبيرة تقع إلى الجنوب من بصرى، بالقرب من عمان. وقد تأخر

---

(١) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٦٨.

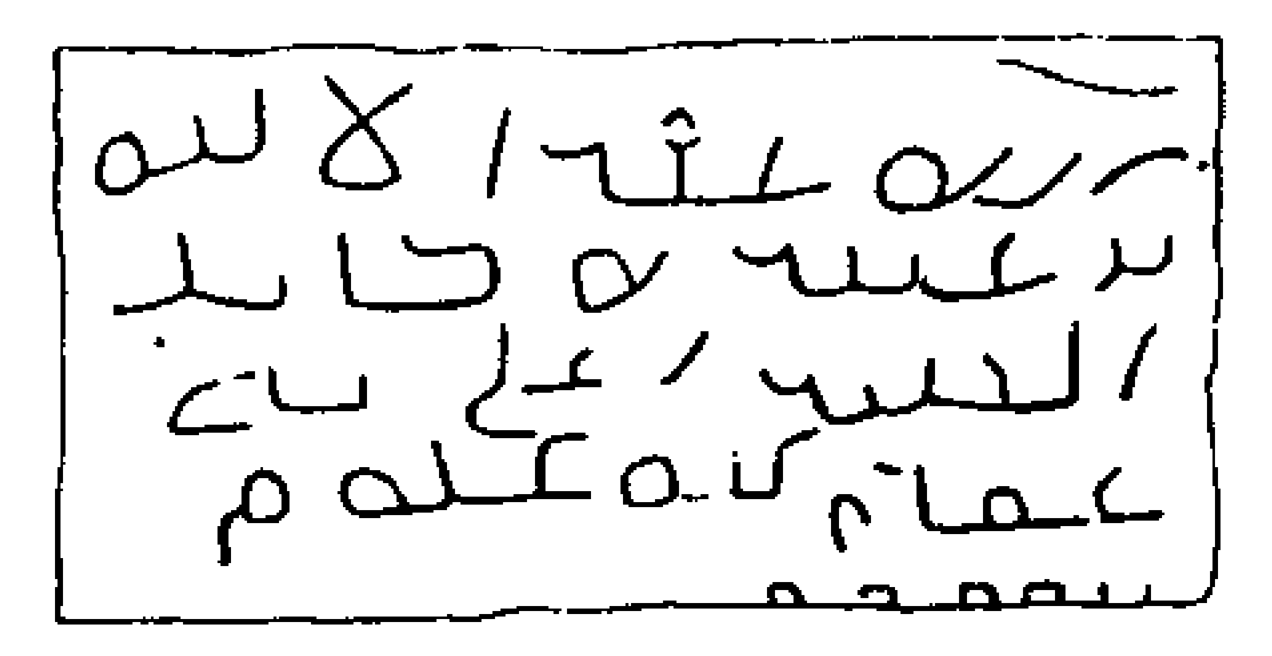
(٢) سيد فرج راشد: الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي: ٢٧٨.

(٣) يحيى نامي: أصل الخط العربي وتطوره: ٩٠ (مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد الثالث الجزء الأول، ١٩٣٥م) وخيبر هي المستعمرة اليهودية التي كانت شمالي يثرب (المدينة المنورة)، وكانت كغيرها من المستعمرات اليهودية في بلاد العرب، تتعرض دائماً للهجوم والتدمير.

(٤) سمي «الثاني» تمييزاً له عن نقش أم الجمال الأول الذي هو عبارة عن شاهد قبر يرجع إلى منتصف القرن الثالث الميلادي، كتب باليونانية والخط النبطي العربي ولكن بلغة آرامية. ويعتقد ليتمان أن كاتبه كان عربياً لم يكن يعرف النبطية معرفة صحيحة فوضع الأعلام وبعض الكلمات في قالب آرامي.

هذا العالم في نشر نتيجة دراسته لهذا النقش إلى سنة ١٩٢٩، نظراً لصعوبة قراءته، لا سيما أن السطر الخامس منه مكسور.

وفيما يلي صورة هذا النقش[1]:



وقد قرأه ليتمان على النحو التالي:

١ ـ اللّٰه غفر لأليه

٢ ـ بن عبيدة كاتب

٣ ـ العُبَيد أعلى بني

٤ ـ عمري كتبه[2] عليه من

٥ ـ يقروْه.

---

(١) الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي: ٢٨١.

(٢) تنبه في قراءة ليتمان الثانية.

العربية الباقية ولهجاتها

يراد بالعربية الباقية هذه اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم واستخدمها النبي العربي محمد ﷺ في حديثه، والتي نظم بها الشعر الجاهلي، وصيغت بها الخطب والحكم والأمثال التي وصلت إلينا من عصر الجاهلية، والتي استخدمت لغة للأدب العربي، شعراً ونثراً، ودونت بها العلوم المختلفة، بعد ظهور الإسلام حتى يومنا هذا. وهي نفسها هذه اللغة العربية الفصحى المعتمدة اليوم، في مختلف أرجاء الوطن العربي ودوله لغة رسمية أو قومية. وإليها تنصرف كلمة «العربية» عند إطلاقها.

وأقدم النصوص الأدبية التي وصلت إلينا من هذه اللغة لا يتجاوز القرن الخامس الميلادي. وهي نصوص لم تجمع وتدون على كل حال إلا بعد ظهور الإسلام، وبدءاً من القرن الثاني الهجري على وجه التحديد. غير أن هذا الأقدم الذي وصل إلينا إنما يمثل اللغة العربية وقد وصلت إلى قمة ازدهارها، بعد عهود طويلة من التطور. أما طفولة هذه اللغة فما تزال غامضة مجهولة، «إذ لم يعثر العلماء في مواطنها الأولى، بنجد والحجاز، على آثار منقوشة أو مكتوبة، تلقي ضوءاً على حالتها الأولى»[1]. يقول ولفنسون: «ومن حيث أننا لم نعثر إلى الآن على نقوش في مراكز بلاد الحجاز الأصلية، مثل الطائف، ومكة، ويثرب، فإننا أمام أمرين: إما أن نحتمل أن العرب لم يتركوا آثاراً منقوشة قبل ظهور الإسلام، وإما أن أوان كشف هذه الآثار لم يحن بعد. أما الأمر الأول فغير محتمل حسب رأينا، إذ لا يعقل أن العرب في مكة ويثرب لم يكونوا يستعملون الكتابة في عصر ظهور الإسلام. ولدينا روايات تاريخية يقينية عن وجود كتاب كانوا قد مارسوا فن الكتابة في ذلك العهد. لذلك يحتمل أن تكون هناك بعض نقوش على الأحجار والصخور، أو كتابات على الرق لم تكشف بعد، والمستقبل كفيل بحل أحد هذين الاحتمالين»[2].

هل العربية الباقية لهجات توحدت أم لغة تفرعت إلى لهجات؟

أدى غياب النقوش والنصوص المكتوبة في الجاهلية بهذه العربية الباقية إلى تردد عند علمائنا الأقدمين، في الإجابة عن هذا السؤال. وخير ما يعكس هذا التردد عندهم

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٠٧.

(٢) تاريخ اللغات السامية: ١٦٩.

قول ابن جني في «باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟». يقول: «. . . فإنها لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه، وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه، لا يخالف الثاني الأول، ولا الثالث الثاني، كذلك كان متصلاً متتابعاً. وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول: إنه يحكي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن أول، وتابع عن متبِّع. وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم، إلا أنهم أخلُّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح. وهذا رأي أبي الحسن، وهو الصواب. وذهب إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً. ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع ضرباً واحداً. ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جارٍ في الصحة مجرى الأول»[1].

ويعتقد أستاذنا الدكتور عبده الراجحي أن الرأي الغالب عندهم أن العربية كانت لهجات مختلفة، ثم توحدت بعد ذلك[2].

هل العربية الباقية لهجة قريش أم لغة مشتركة؟

يميل كثير من العلماء والباحثين، قديماً وحديثاً، إلى تمجيد لهجة قريش، وتأكيد تفوقها على سائر اللهجات العربية.

يقول ابن فارس: «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالِّهم، أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة. وذلك أن الله ـ جل ثناؤه ـ اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً ﷺ، فجعل قريشاً قُطَّان حرمه، وجيران بيته الحرام، وولاته. فكانت وفود العرب، من حجاجها وغيرهم، يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم. وكانت قريش تعلمهم مناسكهم، وتحكم بينهم. ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم، وتسميها أهل الله لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام، ولم تشبهم شائبة. . . وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى

(١) الخصائص: ٢/ ٣٠.
(٢) فقه اللغة في الكتب العربية: ١١٣.

كلامهم. فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس، مثل: تِعلمون ونِعلم، ومثل: شِعير وبِعير...»[١].

ويقول ابن جني: «حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى، ثعلب، قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجُّع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء»[٢].

وقولا ابن فارس وابن جني يمثلان ـ على ما يبدو ـ مذهب علمائنا العرب القدامى، بشكل عام، في تمجيد لهجة قريش، وهو مذهب جعلهم يؤولون قول النبي ﷺ: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»، فذهبوا إلى أن «بيد» فيه بمعنى «من أجل». وينتقد بعض الباحثين المحدثين هذا التعسف في التأويل، مؤكداً أن معنى «بيد أن» هو «غير أن»، مستدلاً بما روي عن عمر رضي الله عنه، من قوله: «يا رسول الله مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا»[٣].

وغني عن البيان أن ورود «بيد أن» بمعنى «غير أن» يقلب مسألة فصاحة لهجة قريش رأساً على عقب.

وقد تأثر كثير من الباحثين المحدثين بمذهب القدماء، في تمجيد لهجة قريش، واعتبار أنها هي التي سادت على غيرها من سائر اللهجات العربية، وتحولت إلى اللغة العربية الفصحى الباقية.

فالأستاذ مصطفى صادق الرافعي يرى أن العربية مرت بأدوار ثلاثة كان آخرها «عمل قريش وحدها، وهي القبيلة الأخيرة في تاريخ الفصاحة، بعد أن كان الثاني عمل القبائل جميعاً، وكان الأول عمل القبيلة الأولى... وذلك أن قريشاً كانوا ينزلون من مكة بواد غير ذي زرع لا يستقل أهله بتكاليف الحياة ولا يرزقون إذا لم تهو إليهم أفئدة من الناس، وكانت الكعبة ـ شرفها الله ـ وجهة العرب وبيت حجهم قاطبة في الجاهلية... وكانت تلك القبائل بطبائعها متباينة اللهجات، مختلفة الأقيسة المنطقية في غرائزها، فكان قريش يسمعون لغتهم، ويأخذون ما استحسنوه منها، فيديرون به ألسنتهم، ويجرون على قياسه... ولا يسع المتأمل في الأدوار التي تعاقبت على قريش، في تهذيبها اللغة، إلا أن يستسلم للدهشة، ويحار من أمر هذا التعاقب، فإنه كالسلم المدرجة، تنتهي الدرجة منها إلى درجة على نمط متساوق من الرقي، إن لم

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ٢٣.
(٢) الخصائص: ٢/ ١٣.
(٣) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ١١٥، وانظر المزهر للسيوطي: ١/ ٢٠٩.

يكن عجيباً في تاريخ أمة متحضرة فهو عجيب، على الخصوص في تاريخ العرب، ولا سيما إذا اعتبرنا مبدأ تلك النهضة، وأنها لا تتجاوز مئة سنة قبل الهجرة إلى مئة وخمسين على الأكثر، فلا بد من التسليم بأنها حادثة كونية من خوارق النظام الطبيعي، ظهرت نتيجتها، بعد ذلك، في نزول القرآن بلغة قريش، وهو أفصح الأساليب العربية بلا مراء»[١].

أما الدكتور طه حسين فهو يؤكد أن الإسلام فرض على العرب جميعاً لغة عامة واحدة، هي لغة قريش، «فليس غريباً أن تتقيد هذه القبائل بهذه اللغة الجديدة، في شعرها ونثرها»[٢]، ثم يعود فيسأل: أسادت لغة قريش ولهجتها في البلاد العربية وأخضعت العرب لسلطانها في الشعر والنثر قبل الإسلام أم بعده؟ ويجيب عن السؤال قائلاً: «أما نحن فنتوسط ونقول: إنها سادت قبيل الإسلام، حين عظم شأن قريش، وحين أخذت مكة تستحيل إلى وحدة سياسية مستقلة مقاومة للسياسة الأجنبية التي كانت تتسلط على أطراف البلاد العربية. ولكن سيادة لغة قريش لم تكن شيئاً يذكر، ولم تكد تتجاوز الحجاز. فلما جاء الإسلام عمت هذه السيادة، وسار سلطان اللغة واللهجة مع السلطان الديني والسياسي جنباً لجنب»[٣].

ثم يفصل القول في أسباب سيادة لغة قريش على من حولها، فيرى أن قريشاً «كان لها سلطان سياسي حقيقي، ولكنه قوي في مكة وما حولها، وهذا السلطان السياسي كان يعتز بسلطان اقتصادي عظيم، فقد كان مقدار عظيم جداً من التجارة في يد قريش، وكان هذا السلطان يعتز بسلطان ديني قوي مصدره الكعبة التي كان يحج إليها أهل الحجاز، وغير أهل الحجاز، من عرب الشمال. فقد اجتمع لقريش إذن سلطان سياسي، واقتصادي، وديني. وأخلق بمن تجتمع له هذه السلطات أن يفرض لغته على من حوله من أهل البادية...». ثم يعود فيؤكد أن «لغة قريش إذن هي هذه اللغة العربية الفصحى، فرضت على قبائل الحجاز فرضاً لا يعتمد على السيف، وإنما يعتمد على المنفعة، وتبادل الحاجات الدينية، والسياسية، والاقتصادية. وكانت هذه الأسواق التي يشار إليها في كتب الأدب، كما كان الحج، وسيلة من وسائل السيادة للغة قريش»[٤].

ويؤكد الدكتور علي عبد الواحد وافي أيضاً نظرية سيادة لهجة قريش، فيرى أنه أتيح للهجات العربية المتعددة «فرص كثيرة للاحتكاك بفضل التجارة، وتبادل المنافع،

(١) تاريخ آداب العرب: ٨٢ ـ ٨٤.
(٢) في الأدب الجاهلي: ١٠٥.
(٣) م. ن: ١٠٧.
(٤) م. ن: ١٠٩.

ومجاورة القبائل العربية بعضها لبعض، وتنقلها في طلب الكلأ، وتجمعها في الحج، والأسواق، والحروب الأهلية... وهلم جرا فاشتبكت من جراء ذلك اللهجات العربية، بعضها مع بعض، في صراع لغوي، كتب النصر فيه للهجة قريش، فطغت على جميع اللهجات الأخرى في المحادثة، واستأثرت بميادين الأدب، شعرها وخطابتها ونثرها، في مختلف القبائل العربية، فأصبح العربي، أيًا كانت قبيلته، يؤلف شعره وخطابته ونثره الأدبي بلهجة قريش»[١].

ثم يفصل عوامل تغلب لهجة قريش على غيرها من اللهجات، على غرار ما فعل الدكتور طه حسين، متحدثاً عن سلطان ديني، وسلطان اقتصادي، وسلطان سياسي، ويزيد على هذه العوامل «أن لهجة قريش كانت أوسع اللهجات العربية ثروة، وأغزرها مادة، وأرقها أسلوباً، وأدناها إلى الكمال، وأقدرها على التعبير في مختلف فنون القول. وقد تم لها ذلك بفضل ما أتيح لأهلها من وسائل الثقافة والنهوض، وما أتيح لها من فرص كثيرة للاحتكاك بمختلف اللهجات العربية، وما انتقل إليها من هذه اللهجات من عناصر زادتها ثروة، وسدت ما كان يعوزها في بعض مناحي التعبير»[٢].

على أن الدكتور وافي يعتقد أن تغلُّب لهجة قريش على اللهجات الأخرى قد تم لها قبل بعثة الرسول ﷺ بزمن غير قصير[٣].

ولا يختلف رأي الدكتور صبحي الصالح عن آراء الباحثين المحدثين السابقة، فهو يرى «أن الإسلام صادف حين ظهوره لغة مثالية مصطفاة موحدة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لا عامتهم، فزاد من شمول تلك الوحدة، وقوّى من أثرها، بنزول قرآنه بلسان عربي مبين، هو ذلك اللسان المثالي المصطفى، وكان تحديه لخاصة العرب وبلغائهم أن يأتوا بمثله، أو بآية من مثله، أدعى إلى تثبيت تلك الوحدة اللغوية، على حين دعا العامة إلى تدبر آياته وفقهها وفهمها، وأعانهم على ذلك بالتوسعة في القراءات، ومراعاة اللهجات في أحرفه السبعة المشهورة. والوحدة اللغوية التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقوّاها قرآنه بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات عملياً قبل الإسلام وبقاءها بعده، بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة، وإنما كانوا يعبرون بلهجاتهم الخاصة، وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم وخصائص ألحانهم»[٤].

(١) فقه اللغة: ١٠٨.

(٢) م. ن: ١٠٩.

(٣) م. ن: ١١٢.

(٤) دراسات في فقه اللغة: ٥٩.

وعلى الجهة المقابلة لهذه الآراء التي يجمع بينها اعتبار أن لهجة قريش هي التي سادت على غيرها من اللهجات العربية الأخرى، وتحولت إلى اللغة العربية الفصحى الباقية، نجد آراء أخرى يعتقد أصحابها أن اللغة العربية الفصحى ليست لهجة قريش.

ومن هذه الآراء رأي الأستاذ ولفنسون الذي يعتقد أن ما يقال من أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش إن كان المقصود منه أن الرسول ﷺ كان ينطق الكلمات بلهجة قريش التي هي لهجة جميع أهل مكة فصحيح. وأما إن كان المراد منه أن قريشاً كانت لها لغة علمية خاصة بأصحاب الخطابة، والكهانة، والشعر، دون سواهم من القبائل الأخرى، فليس بصحيح، لأنه يضيق من دائرته ويقلل عدد الذين كانوا يفهمونه من العرب، والواقع يخالف ذلك. وهو ينقل عن العالم نولدكه قوله إن هذه الفكرة نشأت في العصر الأموي، لإظهار تفوق قريش على بقية البطون العربية في كل شيء لعلاقتهم بالنبوة[1].

ومن هذه الآراء أيضاً رأي الدكتور إبراهيم أنيس الذي اعتبر أن اللهجات العربية القديمة هي نتيجة انعزال القبائل أولاً، ونتيجة التطور المستقل لكل قبيلة ثانياً، فهي «لهجات مستقلة ذات صفات خاصة، تميزت بها القبائل العربية قبل ظهور تلك العوامل السياسية التي أدت آخر الأمر إلى ظهور الإسلام، فلما دعت الحاجة إلى اتصال تلك القبائل في مواسم الحج، قبل الإسلام، وإلى عقد تلك المؤتمرات الثقافية التي سميت بالأسواق، بدأت الحاجة إلى وسيلة للتفاهم تجمع بين تلك القبائل... لهذا توحدت القبائل في لغة أدبية ممتازة مختارة الألفاظ، يعمد إليها الشاعر والخطيب كلما عنَّ له القول. وتلك كانت اللغة النموذجية، لغة الخاصة من الناس، اللغة التي استحقت أن تروى آثارها، ويحتز بها طويلاً. وظلت مع هذا كل قبيلة تتمسك بلهجة كلامها في الخطاب العادي، بين أفراد القبيلة بعضهم مع بعض. فالوحدة اللغوية بدأت قبل ظهور الإسلام، بل نمت وازدهرت... ولما جاء الإسلام، ونزل القرآن بتلك اللغة الأدبية قوّى من تلك الوحدة اللغوية التي كانت قد نمت وازدهرت قبل نزوله»[2].

من هذه الآراء أيضاً رأي الدكتور عبده الراجحي الذي يعتبر أن الأسباب التي ساقها مؤيدو فكرة سيادة لهجة قريش، لتعليل هذه السيادة، «لا تقوى دليلاً على تمكين لهجة قريش من السيطرة والسيادة. ألم يكن في شبه الجزيرة العربية أسواق غير عكاظ يلتقي الناس فيها للتجارة؟ وأين ذهبت دومة الجندل، والمشقر، وهجر، وعمان، وصحار والشحر، وغيرها من أسواقهم في الجاهلية؟ وأين كانت حروبهم

(١) تاريخ اللغات السامية: ١٨٠.
(٢) في اللهجات العربية: ٣٨ وما بعدها.

التي كانت تستمر سنوات ذوات عدد؟ وهل كانوا يتحاربون صامتين؟ ثم أين هجراتهم المستمرة بحثاً عن الرزق؟ وأين أحلافهم التي كانت تجمع بينهم؟ ونحن لا نستطيع أن نتصور أن القبائل العربية كانت تعيش منعزلة، تقبع كل قبيلة منها في منازلها، ولا تبرحها إلا للحج أو لمكاظ...»[١].

وبعد أن يرفض الدكتور الراجحي هذه الآراء التي تذهب إلى أن لهجة قريش هي اللغة المشتركة الفصحى، لأنها آراء مبنية على أقوال الرواة الذين يجب أن نأخذ أقوالهم بكثير من الحيطة والحذر، ولأنها لم تصدر إلا عن تمجيد لقبيلة الرسول ﷺ، ولأنه لا نصوص لغوية متوافرة لدينا تتيح لنا أن نحكم بأن لهجة قريش هي التي سادت على غيرها من اللهجات، وبعد أن يشير إلى أن شعراء المعلقات الذين اعتبر العرب قصائدهم نماذج عليا للغة العربية لم يكن بينهم شاعر قرشي، يتساءل قائلاً: «أليس لافتاً أن تكون قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، ولا يكون منها شاعر واحد يكون رمزاً لهذه الإبانة وتلك الفصاحة؟».

ثم يوضح رأيه فيقول: «والرأي بعد هو ما نحسبه موافقاً لطبيعة التطور اللغوي، وهو أن شبه الجزيرة العربية كانت بها لهجات كثيرة مختلفة، تنتسب كل منها إلى أصحابها، وإلى جانب هذه اللهجات كانت هناك لغة عربية مشتركة، تكونت على مر الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبينها، وهذه اللغة المشتركة لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها، لكنها تنتسب إلى العرب جميعاً، ما دامت النصوص الشعرية والنثرية لا تكاد تختلف فيما بينها. وهذه النصوص ـ كما نعلم ـ ليست قرشية أو تميمية أو هذلية فقط، بل هي من قبائل مختلفة، مما يدل على أن هذه اللغة المشتركة هي التي كان الأدباء يصطنعونها في فنهم القولي. ونحن لا نستطيع أن نتصور أنهم كانوا يتحدثون في بيعهم وشرائهم وهزلهم باللغة ذاتها التي ينظمون بها شعرهم، أو يضعون فيها خطبهم. ومع وجود هذه اللغة المشتركة احتفظت اللهجات ببعض خصائصها، فقريش لها خصائصها اللهجية، كما أن لتميم، أو لطيء، أو لغيرها، خصائصها اللهجية، ولقد دخل كثير من هذه الخصائص اللغة الفصحى. ومع دخول بعض هذه الخصائص إلى اللغة الفصحى نقول إن خصائص لهجة قريش ليست هي الغالبة على غيرها، وليس أدل على ذلك من ظاهرة الهمز في العربية، فالمعروف أن أهل الحجاز ـ ومنهم قريش ـ يجنحون إلى تخفيف الهمزة، وغيرهم من قبائل العرب يحققها، فالهمز إذن ليس قرشياً، وتحقيق الهمزة أكثر من تسهيلها في الشعر الجاهلي، وهو السائد في

(١) فقه اللغة في الكتب العربية: ١١٨.

القراءات القرآنية، حتى إن ابن كثير، وهو قارئ مكة، كان أكثر القراء ميلاً إلى الهمزة»[1].

ومن هذه الآراء أيضاً رأي الدكتور رمضان عبد التواب الذي يعتقد أن اللغة العربية الفصحى هي لغة مشتركة، نمت وازدهرت قبل مجيء الإسلام، وكان نشوؤها في مكة لظروف دينية، وسياسية، واقتصادية، «وهناك نبتت البذرة الأولى للغة المشتركة بين هؤلاء القبائل جميعاً، ونمت وازدهرت بتوالي وفود القبائل إلى هذه الأسواق. وقد حملت هذه الوفود تلك اللغة المشتركة إلى مواطن قبائلها، فانتشرت بين أنحاء الجزيرة العربية، ولكنها لم تنتشر ـ على ما نرجح ـ إلا بين الخاصة فقط، من أبناء القبائل المختلفة، وهم أولئك الشعراء والخطباء. وقد ازدادت هذه اللغة نمواً وازدهاراً بنزول القرآن الكريم بها».

وهو، وإن كان يقر بأن اللهجة القرشية من أقوى اللهجات أثراً في تكوين اللغة العربية الفصحى، لا يتوانى عن تأكيد أن هذه اللغة المشتركة «لا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها، بمعنى أن الخطيب باللغة المشتركة لا يكاد السامع يكشف عن بيئته المحلية، ومعنى هذا أن اللغة المشتركة ليست لغة قبيلة بعينها، أو بعبارة أخرى: أن اللغة المشتركة لا تتضمن شيئاً من خصائص اللهجات المحلية، فهي لغة منسجمة، موحدة، لا يمكن أن تنتمي إلى بيئة خاصة من بيئات الجزيرة العربية، فلا يحق لنا أن نقول مثلاً: إن اللغة المشتركة هي لغة قريش، أو تميم، أو غيرها من قبائل العرب، بل هي مزيج من كل هذا، تكونت له شخصيته وكيانه، وأصبح مستقلاً عن اللهجات»[2].

مناقشة هذه الآراء:

تتخذ الآراء المعارضة لفكرة أن تكون لهجة قريش هي اللغة العربية الفصحى التي استخدمها الشعراء والخطباء في الجاهلية، ثم نزل بها القرآن الكريم، من فكرة الحاجة إلى الاتصال والتفاهم بين القبائل العربية ذريعة لمعارضتها تلك، ولافتراضها أن هذه الحاجة أدت إلى نشوء لغة عربية مشتركة.

ونحن نرى أنه لا تعارض بين مسألة سيادة لهجة قريش ومسألة الاتصال بين القبائل العربية، وهو اتصال تمّ حقاً بطرق مختلفة كالتجارة، ورحلاتها، وأسواقها المتعددة، والأحلاف، والحروب، فضلاً عن الحج، وسوق عكاظ التي لا خلاف على أنها نهضت بدور مميز بين سائر الأسواق.

---

(١) م. ن: ١٢٠.

(٢) فصول في فقه العربية: ٧٨ وما بعدها.

ونستطيع أن نقول ـ بعبارة أخرى ـ إن قريشاً قد اضطلعت بدور القبيلة ـ المركز بين سائر القبائل العربية بسبب حقائق الدين، والجغرافيا، والاقتصاد، والسياسة.

فالكعبة محج العرب، ومستودع أصنامهم، وإليها تتقاطر الوفود، فتتولى قريش حمايتها، والسهر على خدمتها، ورعايتها، وفق نظام تتقاسم فيه البطون القرشية تبعات ولاية الحج. ثم إن الحجاز، موطن قريش، هو قلب الجزيرة العربية البعيد سياسياً وثقافياً عن التأثيرات الخارجية، والمتمتّع بنوع من الاستقلال السياسي لم يُتح لسواه.

وفوق ذلك كانت قريش قبيلة متحركة أكثر من غيرها من القبائل، من خلال الرحلتين الاقتصاديتين المنتظمتين المهمتين: رحلة الشتاء ورحلة الصيف اللتين جاءت الإشارة إليهما في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ • إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ • فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ • ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾[1]. وهذا الأمر قوّى صلاتها بالقبائل الأخرى، ووثّقها، وعزز دورها المركزي.

وقريش، قبل ذلك وبعده، قبيلة متفتحة الذهن، مهيأة للتفاعل مع غيرها من القبائل، طموحة إلى دور مرموق متفوق بينها.

فلا غرابة إذاً أن تتطور لهجة قريش أكثر من غيرها من لهجات العرب، آخذة من جميع هذه اللهجات ما أعجبها، وفق مقاييس الفصاحة والذوق، متحولةً شيئاً فشيئاً إلى لغة جامعة موحّدة، يستخدمها الشعراء والخطباء على اختلاف قبائلهم، محتفظين أحياناً ببعض خصائص لهجاتهم.

أخيراً نرى أن استغراب بعض الباحثين نهضة لهجة قريش وسيادتها على سائر اللهجات يبدو استغراباً في غير موضعه، عندما نضع في الحسبان أن اللهجات العربية لم تكن لغاتٍ أجنبية تحتاج إلى ترجمان. فهذه اللهجات، على الرغم من الاختلافات فيما بينها، ظلت مفهومة من العرب جميعاً، فالتميمي يفهم لهجة القرشي، والقرشي يفهم لهجة الهذلي، وهذا يفهم لهجة الطائي وهكذا... تماماً كما هو حال العرب ولهجاتهم الدارجة اليوم، فالسوري يفهم لهجة المصري، والحجازي يفهم لهجة العراقي وهكذا...

ومما لا شك فيه أن الإسلام قد ضاعف اهتمام العرب بلهجة قريش، وأكد سيادتها، فالوحي نزل بها، والرسول ﷺ قرشي ونطق حديثه بها، وكذلك خلفاؤه الراشدون، رضوان الله عليهم. على أنه ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن لهجة قريش هذه التي نزل بها الوحي إنما هي اللهجة القرشية المتطورة التي تفاعلت، عبر تاريخ

(١) قريش: ١ ـ ٤.

طويل، مع سائر اللهجات العربية، وتأثرت بها، وليست بلهجة قريش الأولى الخاصة.

وأما الآراء التي جنحت إلى القول إن القرآن الكريم نزل بلغة عربية أدبية مشتركة كانت قد تكونت قبل الإسلام لا بلهجة قريش، فهي آراء نحسبها تجانب الصواب. ويمكن الرد عليها ـ ببساطة ـ بنصوص قرآنية واضحة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[2]. فالخطاب الموجه من الله تعالى إلى رسوله ﷺ واضح في دلالته على تيسير القرآن، وتسهيله بلسان هذا النبي، وهو لسان عربي قرشي بلا جدال، وليس لساناً منتمياً إلى أي قبيلة أخرى غير قريش، وليس لساناً منتمياً إلى لغة أدبية كما قال بعضهم، فالمعروف أن النبيّ ﷺ، على فصاحته رجل أمي لم يعرف قراءة ولا كتابة، ولم يكن أديباً خطيباً أو شاعراً. يقول تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾[3].

وأما التذرع في رفض أن تكون لهجة قريش هي اللغة العربية الفصحى بأن هذه اللهجة يجنح أهلها إلى تسهيل الهمزة، في حين يجنح أكثر العرب إلى تحقيقها، والتحقيق هو السائد في القرآن الكريم، وفي الشعر الجاهلي، فهو تذرع يمكن قبوله والاحتجاج به في وجه من يزعم أن لهجة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، ونظم بها الشعر الجاهلي، هي لهجة قرشية محضٌ، بحت، لم تخالطها اللهجات العربية الأخرى، ولم تتأثر هي بهذه اللهجات، ونحن قد أسلفنا القول إن هذه اللهجة هي حصيلة تطور وتفاعل مع لهجات العرب الأخرى، أخذت منها وأعطتها، وكان من جملة ما أخذته ظاهرة تحقيق الهمز في فصيح الكلام.

أثر الإسلام في اللغة العربية:

ذكرنا في تمهيدنا للباب الأول[4] أن الاهتمام بدراسة اللغة قد بدأ في حقبة مبكرة بعد ظهور الإسلام، وأن الباحثين يتفقون على أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين اهتمام القدماء بالدراسات اللغوية وبين النص القرآني. كما أشرنا إلى أن التأثر بالنص القرآني لم يقتصر على علوم اللغة وحدها، بل إن معظم العلوم العربية الأخرى كعلم الفقه، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وعلم الكلام، وغيرها، ارتبطت بالنص القرآني، وتأثرت به، كما تأثر بعضها ببعض.

(١) مريم: ٩٧.
(٢) الدخان: ٥٨.
(٣) الحاقة: ٤١.
(٤) ص ٣٧.

وحسبنا في مجال الإشارة، على سبيل الإجمال، إلى أثر الإسلام في اللغة العربية أن نذكر قول المستشرق الألماني نولدكه: «إن العربية لم تصر عالمية حقاً إلا بسبب القرآن والإسلام، إذ تحت قيادة قريش فتح البدو سكان الصحراء نصف العالم لهم وللإيمان، وبهذا صارت العربية لغة مقدسة كذلك»[١].

لقد كان من أهم نتائج نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين، هو لسان النبي العربي القرشي محمد ﷺ، تأكيد سيادة لهجة قريش على سائر اللهجات العربية، وتحولها نهائياً إلى لغة فصحى، مرجعية، رسمية، يحرص الناس على تعلمها، ومحاكاتها. ثم إن الإسلام، بعد ذلك، نقل هذه اللغة من حالتها الإقليمية المحصورة في شبه الجزيرة العربية إلى حالة عالمية بعيدة الآفاق، فراحت شعوب كثيرة، بعد أن اعتنقت الإسلام، تحرص على تعلم اللغة العربية وإتقانها. وهكذا انتقلت العربية في مدة وجيزة نسبياً، بمقياس الأمم واللغات، من لغة مغمورة معزولة، تسير في ركاب العرب الفاتحين، متحولة إلى لغة مشهورة عالمية. وقد استطاعت العربية، إبان تحوُّلها هذا، وبفضل الإسلام العظيم، أن تخوض حروباً عديدة في مواجهة لغات أخرى قوية، وأن تنتصر عليها، ومن هذه اللغات اليونانية، والفارسية، والعبرية، والسريانية.

والإسلام الذي حرص رعيل علماء عصر الفتوحات على حفظ قرآنه الكريم من تسرُّب اللحن والخطأ إلى مفرداته وتراكيبه كان عاملاً حاسماً في تقوية العربية، وصيانتها، وتوجيه أولئك العلماء، ومن جاء بعدهم، إلى الاهتمام بالدراسة اللغوية، ووضع قواعدها.

وهكذا «اتصل الدين باللغة اتصالاً وثيقاً في العصور الإسلامية كلها، وكان الباعثُ على اهتمام علماء اللغة بجمع الشواهد اللغوية وتقعيد اللغة باعثاً دينياً، هو ضبط نصوص القرآن الكريم، وتعليم الطلاب لغة القرآن. وجرت مناهج التعليم، منذ أقدم العصور الإسلامية على المزج بين المعارف الدينية واللغوية، في الكتاتيب، والمساجد، والمجتمعات، ثم في المدارس المنظمة فيما بعد، ومن ثم كان اللغوي غالباً رجل دين، ولا ترى عالماً من علماء اللغة القدامى إلا كان مقرئاً، أو مفسراً، أو محدثاً، أو متكلماً، أو فقيهاً»[٢].

والإسلام فوق ذلك هو الذي نقل اللغة العربية من مجرد لغة أدبية لقوم بعينهم، هم العرب، إلى لغة علمية، قادرة على مواكبة العلوم المختلفة، والتعبير عنها.

---

(١) اللغات السامية: ٧٩.

(٢) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: ١٠٢.

لقد كان الشعر في الجاهلية، كما قال أحد نقادنا القدامى، علم قوم لم يكن لهم علم غيره، وجاء الإسلام، فبعث الاهتمام الثقافي والفكري عند العرب، وساعد على تكوين نخبة عربية علمية، مهتمة بمسائل الفكر والثقافة. فأخذت تظهر علوم متمحورة حول القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كالتفسير، والفقه، وعلوم الحديث. وتطور الأمر بعد الاحتكاك بثقافات الشعوب التي اعتنقت الإسلام، والاطلاع على آثارها الفكرية، فأخذت اللغة العربية تلج حقولاً معرفية جديدة لم يكن لها عهد بها من قبل، وظهرت مؤلفات بهذه اللغة في هذه الحقول من فلك، ورياضيات، وطبيعة، وكيمياء، ومنطق، وفلسفة، وعقائد دينية، وقضاء، ومعاملات، وتشريع، وغير ذلك.

وقد كشف هذا التوجه الجديد عند النخبة العلمية الطليعية العربية عن طاقات كامنة في اللغة العربية، فاتسعت أساليبها، وحقلها المعجمي، ودلالاتها، وراحت تتخذ طابعاً علمياً جديداً، موازياً لطابعها الأدبي الموروث.

ويمكن إيجاز أثر الإسلام في حقل المفردات ودلالتها بالمسائل الآتية:

أ ـ نقل ألفاظ من معانيها القديمة إلى معان جديدة، تتعلق بشؤون العبادة، والسياسة، والإدارة، والحرب، والعلوم، والفنون، وغيرها. وتعد هذه الألفاظ بالآلاف، ومنها مثلاً:

١ ـ الإيمان والمؤمن، وقد عرفتهما العرب من الأمان والإيمان، وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً.

٢ ـ الإسلام والمسلم، وقد عرفت العرب منهما إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع من أوصاف المسلم ما جاء.

٣ ـ الكفر والكافر، وكانت العرب لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر.

٤ ـ النفاق والمنافق، والمنافق اسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نافقاء اليربوع، فسمي المنافق منافقاً، لأنه نافق كاليربوع، وهو دخوله نافقاءه.

٥ ـ الفسق والفاسق، ولم يعرف العرب في الفسق إلا قولهم: فَسَقت الرُّطَبة، إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأن الفسق هو الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى.

٦ ـ الصلاة، وأصل هذا اللفظ في العربية هو الدعاء.

٧ ـ الركوع والسجود، وقد عرفهما العرب ولكن على غير هذه الهيئة التي جاء بها الإسلام، قال أبو عمرو: أَسْجَدَ الرجل: طأطأ رأسه وانحنى. وأنشد:

فَقُلْنَ له: أَسْجِدْ لليلى فأسجدا

يعني البعير إذا طأطأ رأسه لتركبه[1].

٨ ـ الصيام، وأصله عندهم الإمساك، ثم زادت الشريعة النية، وحظرت الأكل، والمباشرة، وغيرهما من شرائع الصوم.

٩ ـ الحج، ومعناه عندهم في الأصل هو القصد، ثم زاد الإسلام ما زاده من شروط الحج وشعائره.

١٠ ـ الزكاة، ومعناها عندهم النماء، ثم زاد الإسلام في هذا المعنى ما زاده.

١١ ـ ٦٣: «الخليفة، والإمام، وأمير المؤمنين، والوالي، والقاضي، والكاتب، والمشير، والشرطة. . .، والوظيفة[2]، والقطائع[3]. . .، والجريدة[4]، والصائفة، والشاتية[5]، والمرتزقة، والمتطوعة، والشحنة[6]، والثغور[7]، والعمارة[8]، ودار الصنعة[9]، وديوان الجند. . .، وديوان الرسائل، وديوان الخاتم، والسرير، والسكة[10]، والطراز[11]، والمقصورة. . .، والتعجب والتوكيد. . .، والحد، والتعزير، والشبهة، والقياس. . .، والتعريف، والقضية، والسالبة، والموجبة، والمقدمة، والنتيجة. . .، والصرع، والاستسقاء، والذبحة، والربو، والأمزجة. . .، والمثلث، والمربع، والدائرة. . .، والكون، والحدوث، والقدم، والوجود، والعرض، والجوهر. . .»[12].

ب ـ إلغاء ألفاظ وتراكيب جاهلية، لعلاقتها بنظم وعادات حرمها الإسلام. ومن هذه الألفاظ والتراكيب:

١ ـ المرباع، وهو ربع الغنيمة الذي كان يأخذه الرئيس في الجاهلية.

٢ ـ النشيطة، وهي ما يغنمه الغزاة في الطريق قبل أن يصلوا إلى الجبهة.

---

(١) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٩٥.

(٢) الوظيفة: رزق العامل، أي مرتبه.

(٣) القطائع: ما يمنحه السلطان من الأرض لاستغلاله والانتفاع به.

(٤) الجريدة: الجيش المجرد من الرجالة.

(٥) الصائفة: هي الكتيبة التي تغزو صيفاً، والشاتية: هي الكتيبة التي تغزو شتاءً.

(٦) الشحنة: اسم لمن يقيم في الثغور من الجند.

(٧) الثغور: هي الأماكن التي يخاف دخول العدو منها.

(٨) العمارة: السفن الحربية.

(٩) دار الصنعة: الموضع الذي تصنع فيه السفن على مقربة من شاطئ البحر.

(١٠) السكة: في الأصل الطابع الذي ترسم به الدراهم والدنانير، ثم صارت تطلق على نفس الدراهم والدنانير.

(١١) الطراز: سمة خاصة توسم بها الثياب التي تحاك للخليفة ليلبسها أو ينعم بها على سواه.

(١٢) نقلاً عن علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١١٩.

٣ ـ الفضول، وهي ما يبقى من الغنيمة بعد قسمتها، مما لا يصح قسمته على عدد الغزاة كالبعير، والفرس.

٤ ـ الصفيّ والصفية، والصفي أن يصطفي الرئيس لنفسه بعد الربع شيئاً كالناقة، والفرس، والسيف، والجارية، وقد اصطفى الرسول ﷺ في بعض غزواته، وخُصَّ بذلك، وزال اسم الصفي لما توفي ﷺ(١).

٥ ـ الإتاوة، وهي الرُشوة والخراج، وكل ما أخذ بكره، أو قُسِمَ على موضع من الجباية، وغيرها(٢).

٦ ـ المَكْس، وهي دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق الجاهلية. وفي الحديث: «لا يدخل صاحب مَكْسٍ الجنة».

٧ ـ الحُلْوان، وهو الرشوة(٣).

٨ ـ الصرورة، وهو من لم يحج، وقيل: معناه الذي يدع النكاح تبتلاً، أو الذي يحدث حدثاً، ويلجأ إلى الحرم.

٩ ـ النوافج، وهي الإبل التي تساق في الصَّداق.

١٠ ـ أسماء الأيام(٤)، شِيار وهو السبت، وأوّل وهو الأحد، وأَهْون وهو الاثنين، وجُبارِ وهو الثلاثاء، ودُبارِ وهو الأربعاء، ومؤنس وهو الخميس، وعَروبة وهو الجمعة.

١١ ـ قولهم: «حِجْراً محجوراً»، وقد استعملوه لمعنيين، أحدهما: عند الحرمان، إذا سُئل الإنسان قال: حجراً محجوراً، فيعلم السامع أنه يريد أن يحرمه، والثاني: الاستعاذة، كان الإنسان إذا سافر فرأى ما يخافه قال: حجراً محجوراً، أي حرام عليك التعرُّضُ لي، وعلى هذا فُسِّر قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾(٥). يقول المجرمون ذلك كما كانوا يقولونه في الدنيا.

١٢ ـ قولهم: «خَبُثَتْ نفسي»، للنهي عن ذلك في الحديث، وهذا مما كره في الإسلام.

---

(١) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٩٧.

(٢) وجمع إتاوة: أُتى وهو نادر، وقد كُسِّر على أتاوى. انظر: لسان العرب: ١٤/ ١٨.

(٣) وحلوان المرأة مهرها، وقيل: هو ما كانت تعطى على متعتها بمكة، والحلوان أيضاً أجرة الكاهن، وفي الحديث: أنه نهى عن حُلوان الكاهن، والحلوان أيضاً أجرة الدلّال خاصة. لسان العرب: ١٤/ ١٩٣.

(٤) أما أسماء الشهور فالمستعمل منها الآن ليس في الحقيقة من وضع الإسلام، وإنما وضعت في عهد كلاب بن مرة أحد أجداد النبيّ ﷺ، وكان ذلك قبل الإسلام بقرنين تقريباً. أما أسماؤها القديمة فليست معروفة على وجه اليقين. انظر فقه اللغة: ١٢١ هـ٤.

(٥) الفرقان: ٢٢.

١٣ ـ قولهم: «استأثر الله بفلان»، وكره هذا أيضاً في الإسلام.

ج ـ استحداث ألفاظ وتراكيب جديدة للدلالة على بعض المعاني، ومن هذه الألفاظ والتراكيب:

١ ـ الجوائز، للعطايا، ومفردها جائزة. يقول ابن دريد: «وزعم بعض أهل اللغة أنها كلمة إسلامية محدثة، وأصلها أن أميراً من أمراء الجيوش واقف العدوّ وبينه وبينهم نهر فقال: من جاز هذا النهر فله كذا وكذا، فكان كل من جازه أخذ مالاً. فيقال: أخذ فلان جائزة، فسميت جوائز»[1].

٢ ـ المحرّم، وهو أول أشهر السنة، ولم يكن معروفاً في الجاهلية، وإنما كان يقال له ولصفر: الصَّفرين، وكان أول الصفرين من الأشهر الحُرُم، فكانت العرب تارةً تحرمه، وتارة تقاتل فيه، وتحرّم صفر الثاني مكانه، فلما جاء الإسلام وأبطل ما كانوا يفعلونه من النسيء سماه النبيّ ﷺ شهر الله المحرم، كما في الحديث: «أفضل الصيام بعد رمضان شهرُ الله المحرم»[2].

٣ ـ الجاهلية، وهو اسم حَدَث في الإسلام للزمن الذي كان قبل البعثة.

٤ ـ الضّراح، ولم يعرف تفسيره إلا من الحديث، قال: هو بيت في السماء بإزاء الكعبة[3].

٥ ـ التَّفث، وهو في المناسك ما كان من نحو قَصّ الأظفار والشارب، وحلق الرأس والعانة، ورمي الجمار، ونَحْر البُدْن، وأشباه ذلك.

٦ ـ الصِّير، وهو شَقّ الباب، ولم يسمع قبل حديثه ﷺ: «من نظر في صير باب فعينه هدر».

٧ ـ الزَّمّارة، وهي الزانية، جاءت في حديث عن أبي هريرة أن النبيّ ﷺ نهى عن كسب الزمارة. قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا الحرف إلا في الحديث، ولا أدري من أي شيء أخذ[4].

٨ ـ ١٣ ـ «مات حتف أنفه»[5]، و«لا ينتطح فيها عنزان»، و«الآن حميَ الوطيس»،

---

(١) جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٤٠.

(٢) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٠٠.

(٣) م. ن: ٣٠١.

(٤) م. ن: ١/ ٣٠٢.

(٥) إذا مات الإنسان من غير قتل، ومعنى حتف أنفه أن روحه تخرج من أنفه بتتابع نَفَسه، لأن الميت على فراشه من غير قتل يتنفس حتى ينقضي رمقه، فخص الأنف بذلك، لأنه من جهته ينقضي الرمق.

و«لا يلدغ المؤمن من جُحْر مرتين»، و«الحرب خَدْعة»[1]، و«إياكم وخضراء الدِّمَن» وهي تعابير جاءت في الحديث، ولم تُسمع من عربي قبل النبي ﷺ.

د ـ اقتباس ألفاظ أعجمية للدلالة على بعض المعاني: وقد اقتبس العرب هذه الألفاظ «من لغات كثيرة، وخاصة من الفارسية، والسريانية، واليونانية، بعد أن عربوها وصقلوها بمناهج اللسان العربي. ومن ذلك ألفاظ: الديوان، والعسكر، والبند (العلم الكبير)، والصهريج، والقيروان (القافلة)، والطنبور...، والبابونج، والزرنيخ، والمنلخويا...، والاصطرلاب (آلة يعرف بها الوقت)، والبنكام (آلة رملية تعرف بها الساعة النجومية)، والطلسم، والمغنطيس، والقانون، والأسطول، والفلسفة، والهيولى...»[2].

(١) خدعة: بفتح الخاء وضمها، والفتح أفصح.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٢٠.

الباب الثالث

بحث في اللهجات العربية القديمة

تمهيد

أولاً

في نشوء اللهجات، وصعوبة دراسة اللهجات العربية، ومصادر هذه الدراسة

ذكرنا من قبل[1] أن اللهجة هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة.

وأشرنا إلى أن الصفات اللغوية المقصودة في هذا التعريف هي، في أكثر الأحيان، صفات صوتية، تتعلق بتدقيق مخارج الحروف، وكيفية نطقها، ووضع أعضاء النطق مع بعض الأصوات، ومقياس بعض أصوات اللين، وكيفية إمالتها، وكيفية التفاعل بين الأصوات . المتجاورة حين يتأثر بعضها ببعض. وغني عن البيان أن الصفات اللغوية المشار إليها قد تشمل صفات نحوية، أو صرفية، أو دلالية محدودة غير واسعة، وإلا تحولت اللهجة إلى لغة.

ولا بأس من التذكير بأن علماءنا العرب القدامى قد أطلقوا مصطلح «اللغة» وهم يعنون به «اللهجة»، كما استخدموا مصطلح «اللحن» أحياناً وهم يعنون به «اللهجة» أيضاً. غير أن من المتفق عليه الآن أن «العلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة التي بين العام والخاص. وبيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات»[2].

ويرد علماء اللغة نشوء اللهجات في العالم إلى عاملين رئيسين:

أحدهما: الانعزال الجغرافي والاجتماعي بين بيئات الشعب الواحد، وذلك عندما تفصل العوامل الطبيعية من جبال، أو أنهار، أو صحارى، أو نحوها، بين بيئات

---

(١) ص ١٤.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١٦.

اللغة الواحدة، فتنعزل إحداها عن الأخرى، وتتطور كل بيئة في ظروف بيئية واجتماعية مختلفة عن ظروف البيئة الأخرى، فتتكون بيئة زراعية هنا، وبيئة صناعية هناك، وبيئة رعوية أو تجارية هنالك، وتختلف الظروف الاجتماعية في كل من هذه البيئات عن البيئة الأخرى تبعاً لذلك. «وخير مثل يمكن أن يضرب لهذا الانعزال الذي يشعب اللغة الواحدة إلى لهجات، تلك اللهجات العربية القديمة في جزيرة العرب قبل الإسلام»[(١)].

والثاني: الصراع اللغوي الناجم عن الغزو، أو الهجرة، أو التجاور. وهو صراع لا تكاد تنجو منه لغة من اللغات. يقول فندريس: «إن تطور اللغة المستمر في معزل عن كل تأثير خارجي يعد أمراً مثالياً لا يكاد يتحقق في أية لغة. بل على العكس من ذلك فإن الأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها كثيراً ما يلعب دوراً هاماً في التطور اللغوي»[(٢)].

واللهجات العربية التي انتشرت في العالم الإسلامي بعد الفتح مثال من أمثلة هذا الصراع اللغوي.

ويصادف دارس اللهجات العربية القديمة صعوبات متعددة أهمها:

١ ـ أن القدماء من علمائنا اللغويين لم يولوا عنايتهم إلا لهجة قريش، وأما سائر اللهجات فقد مروا عليها مرور الكرام، ولم يلتفتوا إلى ما يتجاوز ملاحظة الفروق بين هذه اللهجات التي داخلت العربية الفصحى.

٢ ـ أن هؤلاء العلماء أغفلوا في أثناء تناولهم لهذه اللهجات عزوها إلى قبائلها في كثير من الأحيان، مكتفين بعبارة «وهي لغة».

٣ ـ أننا لا نجد في المكتبة اللغوية العربية القديمة كتاباً واحداً متخصصاً في دراسة اللهجات العربية القديمة، فعلى من يحاول دراسة هذه اللهجات أن يجمع مادته من المعاجم، وكتب الأدب، والنحو، بل «إن هذه الدراسة تتطلب تصفح جميع المؤلفات العربية، لأن اهتمام العرب بالمسائل اللغوية لم يقتصر على اللغويين والنحويين، فإننا نجد هذا الاهتمام عند الجغرافيين والمؤرخين، بل عند الفلاسفة والأطباء، والرياضيين، بمناسبة وغير مناسبة، ولذلك فإننا كثيراً ما نعثر على ملاحظات مهمة عن اللهجات العربية في غير كتب اللغويين»[(٣)].

ومع أخذ هذه الصعوبات في الاعتبار يمكن القول إن أهم مصادر دراسة

---

(١) م. ن: ٢٣.

(٢) فندريس: اللغة: ٣١٥.

(٣) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٧٤.

اللهجات العربية هي: القراءات القرآنية، والمعاجم، وكتب النوادر، وكتب الأمثال، وكتب النحو واللغة.

أ ـ فأما القراءات القرآنية فلعلها أهم هذه المصادر على الإطلاق، وأهميتها مستمدة من المنهج الذي اتبعه أصحاب القراءات، وهو منهج يمتاز بدقته عن المناهج التي اعتمدت في سائر المصادر، واشتراطه التلقي والعرض في عملية النقل، ذلك أن أصحاب القراءات «لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقط في التحمل، وإن اكتفوا به في الحديث، قالوا: لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء، أي فلا بد من قراءة الطالب على الشيخ»[1].

زد على ذلك ما اشتهر به أصحاب القراءات كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، وابن كثير، وحمزة بن حبيب، وعاصم، من الفصاحة وعلو الكعب في علوم العربية. وحسبنا في هذا السياق أن نشير إلى أن أبا عمرو بن العلاء كان إمام مدرسة البصرة، والكسائي كان إمام مدرسة الكوفة.

ب ـ وأما المعاجم، في مجال دراسة اللهجات، فهي عدة أنواع:

النوع الأول: كتب اللغات. فعنوان «كتاب اللغات» هو عنوان مشترك لعدة كتب، ضاعت جميعها، ولم يصل إلينا منها إلا ما نقله بعض اللغويين، كابن دريد في جمهرته. وأصحاب هذه الكتب التي حمل كل منها عنوان «كتاب اللغات» هم يونس بن حبيب (المتوفى سنة ١٨٣هـ)، والفراء (المتوفى سنة ٢٠٧هـ)، وأبو عبيدة (المتوفى سنة ٢١٠هـ)، والأصمعي (المتوفى سنة ٢١٣هـ)، وأبو زيد (المتوفى سنة ٢١٥هـ)، وابن دريد (المتوفى سنة ٣٢١هـ).

والنوع الثاني: كتب لغات القرآن. و«لغات القرآن» هو أيضاً عنوان مشترك لعدة كتب، أصحابها هم الفراء، وأبو زيد، والأصمعي، والهيثم بن عدي، ومحمد بن يحيى القطيعي، وابن دريد[2].

وإذا كانت كتب لغات القرآن نوعاً من المعاجم الخاصة بلهجات القبائل في القرآن الكريم، فإن مما يؤسف له أن أكثرها قد ضاع أيضاً، ولم يصل إلينا منها إلا كتابان، أحدهما رسالة لأبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢١٤هـ) عنوانها: «ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل»[3]، والثاني «كتاب اللغات في القرآن»[4]، أخبر به إسماعيل بن عمرو المقرئ (المتوفى سنة ٤٢٩هـ).

---

(١) البنا الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: ٣.

(٢) ابن النديم: الفهرست: ٥٣.

(٣) وهي مطبوعة على هامش تفسير الجلالين.

(٤) وقد حققه ونشره صلاح الدين المنجد (ط. الرسالة ١٩٤٦م).

والنوع الثالث: المعاجم اللغوية العامة ومنها: «لسان العرب» لابن منظور، و«الجمهرة» لابن دريد، و«شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» لنشوان بن سعيد الحميري.

والنوع الرابع: المعاجم اللغوية الخاصة، وهي تلك المعاجم التي أُلفت في موضوع واحد، من نحو: «كتاب النخل والكرم» للأصمعي، و«كتاب المطر» لأبي زيد، و«كتاب الرحل والمنزل» لأبي عبيد. ومن قبيل هذه المعاجم الخاصة ما جاء في «المشترك»، و«المترادف»، و«الأضداد».

ج ـ وأما كتب النوادر[1] فمن أشهرها نوادر أبي زيد (المتوفى سنة ٢١٥هـ)، ونوادر ابن الأعرابي (المتوفى سنة ٢٣١هـ)، ونوادر أبي عمرو الشيباني (المتوفى سنة ٢٠٥هـ). وفي آخر جمهرة ابن دريد أبواب معقودة للنوادر[2].

ويمتاز كتاب أبي زيد بأنه «كثيراً ما يعزو اللهجات إلى أصحابها، فإذا فقدنا هذا العزو وجدناه في تحديده لقبيلة الشاعر، حيث يقول مثلاً: قال فلان من تميم، أو فلان الهذلي، أو راجز من حمير الخ...»[3].

د ـ وأما الأمثال فإن دراستها تفيد الدرس اللهجي أيما إفادة، لأن الأمثال لغة الشعب التي يطلقها فور الحدث دون تصنع، وهي لذلك تعتبر مرآة صادقة للهجة[4].

هـ ـ وأما كتب النحو واللغة ففيها مادة لهجية طيبة، وكان يمكن أن تكون أوفى وأدقّ لو أن النحاة أولوا دراسة اللهجات اهتماماً خاصاً يوازي اهتمامهم باستنباط القوانين والتأويلات. وإذا كان سيبويه في كتابه يعين أصحاب اللهجات في بعض الأحيان، فإنه في كثير من الأحيان يغفل مثل هذا التعيين، ومعظم لهجاته، عندما يعين، «تكاد تكون محصورة في هاتين الوحدتين الكبيرتين: الحجاز وتميم. وهو يطلق على اللهجات أحكاماً لا نعرف تماماً الأساس الذي تبنى عليه، فهو يصف اللهجة مثلاً بأنها «لغة رديئة» أو «رديئة جداً» أو «ضعيفة» أو «قليلة خبيثة» لكننا نعرف أنه حين يصف اللهجة بالجودة إنما يفعل ذلك لأنها لهجة أهل الحجاز، بل كثيراً ما يقرن الحجازية بالجودة... ولهجة تميم أيضاً تحظى باحترامه»[5].

ومن الملاحظ أن النحاة المتأخرين، كابن مالك وشراح ألفيته، والرضي الاستراباذي، والسيوطي في همع الهوامع، كانوا أكثر اهتماماً باللهجات من النحاة المتقدمين.

---

(١) وهي جمع نادرة.
(٢) جمهرة اللغة: ٣/ ١٢٧٤ ـ ١٣٣٧.
(٣) عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٥٦.
(٤) م. ن.
(٥) م. ن: ٥٩.

ويعتبر أستاذنا الدكتور عبده الراجحي ابن جني أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي، «فهو يعقد في خصائصه باباً بعنوان «باب اختلاف اللغات وكلها حجة» يرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى. . . ويدرك أبو الفتح ما للمصدر البشري من قيمة كبيرة في استقاء اللغة، هذا المصدر الذي يعتمد عليه دارسو اللهجة في المقام الأول، والذي يسمونه The Informer، ففرق كبير بين أن تسمع الظاهرة اللغوية من أصحابها الناطقين بها، وبين أن تروى لك هذه الظاهرة رواية من طريق غيره، إذ لا بد من معرفة الملابسات التي تحيط بالمتكلم عند الكلام، وما قد يصحب ذلك من إشارات تضيف إلى طريقة النطق معاني أخرى لا تفيدها الرواية»[١].

خلاصة القول في هذا السياق أننا إزاء دقة المنهج الذي التزمه أصحاب القراءات في علمهم، وغياب مثل هذه الدقة عن المصادر الأخرى للدراسة اللهجية، كعدم عزو بعض اللهجات إلى أصحابها، والتناقض بين الرواة أحياناً في مثل هذا العزو، ووضع بعض الشواهد في كتب النحاة، لا نرى مصدراً لدراسة اللهجات، لا سيما مسائلها الصوتية، أهم من القراءات القرآنية.



القبائل العربية

تقتضي طبيعة البحث في لهجات القبائل العربية، أول ما تقتضي، التعرّف على هذه القبائل وتحديد منازلها، تعرفاً وتحديداً موجزين. إذ ليست غاية هذا البحث التعمق في تاريخ القبائل العربية، وأنسابها، وأحوالها، بل معرفة سمات لهجات هذه القبائل، وأثرها في اللغة العربية الفصحى. ولذلك سنقتصر حديثنا على القبائل التي لها علاقة بموضوع البحث.

وقد اعتاد المؤرخون وعلماء الأنساب على تقسيم العرب إلى عرب بائدة، وعرب عاربة، وعرب مستعربة. كما قسموا العرب الباقية إلى عرب الجنوب، وعرب الشمال، وبعبارة أخرى إلى عرب قحطانيين، ينتسبون إلى قحطان أبي اليمن كلها[٢]، وعرب عدنانيين، ينتسبون إلى عدنان الذي هو شَعْب نسب العرب المستعربة.

غير أنه لا بد من التنبيه، منذ البدء، إلى أن العرب، من قحطانيين وعدنانيين، لم يستقروا في موطن واحد في أغلب الأحيان، فقد حدثت هجرات يمنية عديدة إلى

---

(١) م. ن: ٦٠، ٦١.

(٢) المسعودي: مروج الذهب: ١/ ٢٧٦.

مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية بعد سيل العرم، كما حدثت هجرات معاكسة باتجاه اليمن، وأخرى باتجاه العراق وبلاد الشام.

واعتاد النسابون أيضاً على تصنيف الأنساب في ست طبقات:

الطبقة الأولى: الشَّعب، وهو النسب الأبعد كعدنان مثلاً. وهو أبو القبائل الذي ينسبون إليه، ويجمع على شعوب. وسمي شعباً لأن القبائل تتشعب منه.

الطبقة الثانية: القبيلة، وهي ما انقسم فيه الشعب كربيعة ومضر. وسميت قبيلة لتقابل الأنساب فيها، وتجمع القبيلة على قبائل، وربما سميت القبائل جماجم أيضاً.

الطبقة الثالثة: العِمارة، وهي ما انقسم فيه أنساب القبيلة، كقريش، وكنانة، وتجمع على عمارات وعمائر.

الطبقة الرابعة: البطن، وهي ما انقسم فيه أنساب العمارة كبني عبد مناف، وبني مخزوم، ويجمع على بطون وأبطن.

الطبقة الخامسة: الفخذ، وهو ما انقسم فيه أنساب البطن، كبني هاشم، وبني أمية، ويجمع على أفخاذ.

الطبقة السادسة: الفصيلة، وهي ما انقسم فيه أنساب الفخذ كبني العباس، وبني عبد المطلب، وليس دون الفصيلة إلا الرجل وولده.

هذا، وزاد بعضهم العشيرة قبل الفصيلة، وعشيرة الرجل رهطه الأدنون.

وسنلقي فيما يلي نظرةً على القبائل[1] التي لها علاقة بموضوع بحثنا في اللهجات، مرتبة أبجدياً:

١ ـ الأزد: وهم عمارة من قبيلة كهلان القحطانية. وينقسمون إلى ثلاثة أقسام: أزد شنوءة، وأزد السراة، وكانت منازلهم السراة، وأزد عمان، وكانت منازلهم بعمان.

٢ ـ أسد: وهم قبيلة كبيرة من العدنانية، وهي ذات بطون كثيرة، وكانت منازلهم فيما يلي الكرخ من أرض نجد، وفي مجاورة طيء، ثم تفرقوا من بلاد الحجاز بعد الإسلام على الأقطار، فنزلوا العراق، وسكنوا الكوفة منذ سنة ١٩هـ[2].

٣ ـ أشعر: قبيلة يمنية بقيت في اليمن ولم تهاجر. وكانت منازلهم في غور تهامة باليمن.

---

(١) لاحظ أن مصطلح «القبائل» هنا إنما أُطلق مجازاً، فإذا كان بعض هذه الأعلام قبيلة فإن بعضاً آخر قد يكون عمارة أو بطناً أو فخذاً.

(٢) عمر رضا كحالة: معجم قبائل العرب: ١/ ٢١.

٤ ـ أنمار: وهم بطن من الأزد. غير أن كثيرين ذكروا أنهم ليسوا يمانيين بل عدنانيون، إذ إنه «لما تكاثر بنو إسماعيل عليه السلام فصارت رياسة الحرم لمضر، مضى أنمار بن نزار بن معد بن عدنان إلى اليمن، فأقام بالسروات، وتناسل بنوه، فعدوا في اليمانية»[١].

٥ ـ أهل الشحر: وهم من قبائل حضرموت. وكانوا يقيمون في الجبال المشرفة على ظفار.

٦ ـ الأوس: وهم بطن من الأزد، وكانوا يسكنون يثرب (المدينة المنورة). وهم والخزرج أنصار النبيّ ﷺ.

٧ ـ بكر بن وائل: بكر بن وائل هو واحد من بطنين مشهورين من عمارة وائل، من قبيلة ربيعة العدنانية. والبطن الثاني هو تغلب. أما بكر فكانت ديارهم من اليمامة إلى البحرين فأطراف سواد العراق، وقد تقدمت شيئاً فشيئاً في العراق، فقطنت على دجلة، في المنطقة المدعوة باسم ديار بكر[٢]. وأما تغلب فديارها الجزيرة بين بلد بكر وبلد قضاعة[٣].

٨ ـ بلحارث: بلحارث بن كعب فخذ من القحطانية، يرجعون بنسبهم إلى مذحج، منهم بنو الأوبر[٤].

٩ ـ تميم: وهم قبيلة كبيرة من العدنانية، ينسبون إلى تميم بن مرة بن مضر بن نزار، كانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة، حتى البحرين، ثم تفرقوا في الحواضر.

١٠ ـ ثقيف: قبيلة كبيرة من هوازن من قيس عيلان ومن العدنانية، تسكن بين مكة والطائف، وكانت غزوة حنين ضدهم. وقد أسلموا سنة تسع للهجرة[٥].

١١ ـ بنو الحارث: من قبائل اليمن، تقع ديارهم بين صنعاء ومأرب، كانت منازلهم في شعوب مما يلي صنعاء، وتمتد أراضيها إلى طرف بلاد بني حشيش[٦].

١٢ ـ جذام: هي عمارة من قبيلة كهلان اليمانية. هاجرت إلى الشمال. ويذكرها الهمداني فيمن تشاءم من العرب، ومنازلهم بين مدين إلى تبوك[٧].

---

(١) المسعودي: مروج الذهب: ١/ ٢٣٤.
(٢) الهمداني: صفة جزيرة العرب: ١٦٩، وعمر رضا كحالة: معجم قبائل العرب: ١/ ٩٣.
(٣) الهمداني: صفة جزيرة العرب: ١٧٠.
(٤) عمر كحالة: معجم قبائل العرب: ١/ ١٠٢.
(٥) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب: ٤٨٢.
(٦) عمر كحالة: معجم قبائل العرب: ١/ ٢٢٥.
(٧) الهمداني: ١٢٩.

١٣ ـ حمير: قبيلة قحطانية كبيرة. منازلهم الأولى بأرض سبأ من اليمن. وقد تفرعت منها بطون أهمها شيبان وقضاعة.

١٤ ـ خثعم: بطن من أنمار من قبيلة كهلان القحطانية. وكانوا يسكنون السراة بجوار مذحج.

١٥ ـ خزاعة: بطن من الأزد، كانوا ينزلون مكة ونواحيها، وكانوا حلفاء لقريش، ولعل ذلك هو ما جعل بعضهم ينسبهم إلى العدنانيين.

١٦ ـ الخزرج: وهم بطن من الأزد، كالأوس، وكانوا يسكنون يثرب (المدينة المنورة). وهم والأوس أنصار النبيّ ﷺ.

١٧ ـ ربيعة: قبيلة عدنانية كبيرة. كانت ديارهم من بلاد نجد وتهامة، فكانت بقرن المنازل، وعكاظ، وحنين. ثم وقعت الحرب بين بني ربيعة، فتفرقت في تلك الحرب، فارتحلت بطونها إلى بقاع مختلفة، فاختار بعضهم البحرين، وهجر، ونجد، والحجاز[١].

١٨ ـ زبيد: زبيد بن ربيعة بطن من زبيد الأكبر من القحطانية، ويعرف هذا بزبيد الأصغر، أما زبيد الأكبر فهو زبيد بن صعب، من بلادهم وقراهم: زغان، ومن حصونهم باليمن «العصم»[٢].

١٩ ـ بنو سعد بن بكر: بطن من هوازن من قيس عيلان، من العدنانية. هم أظآر النبيّ ﷺ، فقد أرضعته السيدة حليمة السعدية. وكانوا مع ثقيف يوم حنين ضد الرسول ﷺ. من أوديتهم: قرن الجبال، وهو واد يجيء من السراة.

٢٠ ـ سليم: فصيلة من قيس عيلان من نزار العدنانية. وهم أكثر قبائل قيس عدداً. وكانت مساكنهم في عالية نجد بالقرب من خيبر، ومن منازلهم حرة سليم، وحرة النار بين وادي القرى وتيماء.

٢١ ـ طيء: عمارة كبيرة من كهلان القحطانية، كانت منازلهم باليمن فخرجوا منها على أثر خروج الأزد، ثم ملأوا السهل والجبل حجازاً، وشاماً، وعراقاً، ومصراً.

٢٢ ـ غسان: بطن مشهور من الأزد، كان لهم ملك بالشام قبل الإسلام بما يزيد عن أربعمائة سنة. ومنازلهم بالشام صيداء، وحارب، وجلق، وإيلياء[٣].

٢٣ ـ فزارة: وهم من بطون غطفان، من العدنانية، كانت منازلهم بنجد، ووادي

---

(١) عمر كحالة: ٢/ ٤٢٤.

(٢) عمر كحالة: ٢/ ٤٦٥.

(٣) الهمداني: ١٧٩.

القرى، ثم تفرقوا، فنزلوا بصعيد مصر، وضواحي القاهرة، في قليوب مصر وما حولها، وفي المنطقة الواقعة بين برقة، وطرابلس، والمغرب الأقصى[1].

٢٤ ـ قريش: وهم بنو فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. وقريش قبيلة عظيمة، حسبها شرفاً أن سيدنا رسول الله ﷺ ينتمي إليها. وكانت قريش تنزل مكة وما حولها. ومن مناطقها المراغة وتبالة. وقد اشتهرت بالتجارة، وكان لها رحلتا الشتاء إلى اليمن، والصيف إلى الشام. وقريش على قسمين: قريش البطاح، وقريش الظواهر. فقريش البطاح ولد قصي بن كلاب وبنو كعب بن لؤي، وقريش الظواهر من سواهم[2].

٢٥ ـ قضاعة: بطن من قبيلة حمير القحطانية. وذهب بعضهم إلى أن قضاعة من العدنانية، ويقولون: هو قضاعة بن معد بن عدنان. كانت منازلهم في الشِّحْر، ثم في نجران، ثم في الحجاز، ثم في الشام، فكان لهم ملك ما بين الشام والحجاز، إلى العراق في أيلة، وجبل الكرك، إلى مشارف الشام[3].

٢٦ ـ قيس عيلان: فخذ من مضر من نزار العدنانية، ولكثرة البطون المتفرعة عنه جعل في مقابل اليمانية بأسرها إدراجاً لسائر العدنانية، فيقال: قيس ويمن. والمشهور من فصائل قيس عيلان: غطفان، وهوازن، وسليم، وعدوان.

٢٧ ـ كنانة: قبيلة كبيرة من العدنانية، وهم بنو كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. ومنهم قريش، كانت منازلهم بجهات مكة، وفي العرب قديماً عدة قبائل تحمل اسم كنانة، أشهرها: بنو كنانة بن بكر بن عذرة بن كلب، من قضاعة، من القحطانية، وبنو كنانة أيضاً من تغلب بن وائل، ويقال لهم قريش تغلب، وهم من العدنانية[4].

٢٨ ـ كندة: عِمارة من كهلان القحطانية، كانت ديارها مفترشة في أعراض اليمن، وسكنت في حضرموت بعد أن أجلت عن البحرين، والمشقر، وغمر ذي كندة، في الجاهلية بعد قتل ابن الجون، وكان الذي نقل منهم عن هذه البلاد إلى حضرموت نيفاً وثلاثين ألفاً، وبلدها مرتفع كأنه سراة، وتصب أوديته في حضرموت.

٢٩ ـ لخم: عمارة من كهلان القحطانية، وكان لهم ملك بالحيرة من العراق.

---

(١) عمر كحالة: ٣/ ٩١.

(٢) القلقشندي: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: ٢٢٢.

(٣) عمر كحالة: ٣/ ٩٥.

(٤) لسان العرب: ١٣/ ٣٦٢، وابن حزم: جمهرة أنساب العرب: ٤٦٤، وعمر كحالة: معجم قبائل العرب: ٣/ ٩٩٦.

والمناذرة ملوك الحيرة عن الأكاسرة، وأول من ملك منهم عمرو بن عدي، وآخرهم المنذر بن النعمان بن المنذر، فبقي حتى انتزعها منه خالد بن الوليد في الإسلام[١].

٣٠ ـ مذحج: وهي أيضاً عمارة من كهلان القحطانية، ظلت مستقرة في اليمن، وهي تسكن سرواً عرف بسرو مذحج، في المنطقة الواقعة شمال مأرب.

٣١ ـ مضر: قبيلة كبيرة تفرعت عنها أكثر القبائل العدنانية، وكانت منازلهم حيز الحرم إلى السروات وما دونها من الغور، وكانوا من أهل الكثرة والغلب بالحجاز، وكانت لهم رياسة مكة[٢].

٣٢ ـ هذيل: قبيلة عدنانية مشهورة، كانت ديارهم بالسروات، وسرواتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف، ولهم مياه وأماكن في جهات نجد وتهامة، بين مكة والمدينة.

٣٣ ـ همدان: عمارة من كهلان القحطانية، بقيت في اليمن ولم تهاجر. تقع منازلهم شمالي صنعاء[٣].

٣٤ ـ هوازن: فصيلة من فصائل قيس عيلان المضرية العدنانية. وإلى هوازن ينتسب بنو كلاب في جهات المدينة، وفدك، والعوالي، وإليها أيضاً تنتسب عقيل، وكانت تنزل الطائف.

---

(١) الهمداني: صفة جزيرة العرب: ٨٨.

(٢) عمر كحالة: معجم قبائل العرب: ٣/ ١١٠٧.

(٣) الهمداني: صفة جزيرة العرب: ١٠٩، وعمر كحالة: ٣/ ١٢٢٤.

أهم الخصائص الصوتية للهجات العربية كما تبدو في القراءات القرآنية

تمهيد: في القراءات القرآنية:

القراءات ـ لغة ـ جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ يقرأ قراءة وقرآناً.

وقرأت الشيء قرآناً: جمعتُه وضممتُ بعضه إلى بعض. وسمي القرآن قرآناً لأنه جمع القصص، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والآيات، والسور، بعضها إلى بعض. وهو مصدر كالغفران والكفران. وقد يطلق على الصلاة، لأن فيها قراءة، تسميةً للشيء ببعضه، وعلى القراءة نفسها[1].

والقراءات ـ اصطلاحاً ـ علمٌ يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم، في اللغة، والإعراب، والحذف، والإثبات، والفصل، والوصل، من حيث النقل، أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو[2] الناقلة[3].

أ ـ حديث الأحرف السبعة ومنطق التيسير:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: أقرأني جبريل على حرف فراجعتُه، فلم أزل أستزيدُه ويَزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف[4].

وفي صحيح البخاري أن المِسْوَر بن مَخْرمة وعبد الرحمٰن بن عبد القاري سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقْرِئنيها رسول الله ﷺ، فكدتُ أساورُه في الصلاة، فتصبَّرتُ حتى سلَّم، فلبَّبْتُه[5] بردائه فقلت: من أقرأكَ هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبْتَ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروفٍ لم

(١) لسان العرب: ١/ ١٢٨، ١٢٩.

(٢) عزو الخبر إلى فلان: إسناده إليه.

(٣) الإمام القسطلاني: لطائف الإشارات: ١/ ١٧٠.

(٤) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن: ٤/ ١٦١١.

(٥) لبَّبت فلاناً: إذا جمعت ثيابه عند صدره ونحره ثم جررته. لسان العرب: ١/ ٧٣٣.

تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام». فقرأ عليه القراءة التي سمعتُه يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلَتْ». ثم قال: «اقرأ يا عمر». فقرأتُ القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزِلَتْ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه»(١).

وعن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي. فقرأ قراءةً أنكرتها عليه. ثم دخل آخر، فقرأ سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتُها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ. فحسَّنَ النبيّ ﷺ شأنهما... فقال لي: «يا أُبَيّ، أُرسل إليَّ أن أقرأ القرآن على حرف. فرددت إليه: أنْ هوِّن على أمتي. فرَدَّ إلى الثانية: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه أن هوّن على أمتي. فرَدَّ إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف. فلك بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها. فقلت: اللهم اغفر لأمتي. اللهم اغفر لأمتي. وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليَّ الخلقُ كلُّهم، حتى إبراهيم ﷺ»(٢).

وقد اختلف العلماء في تحديد المراد بالأحرف السبعة، فمنهم من رأى أنها اللغات أي اللهجات التي نزل بها القرآن الكريم، وهي لغات قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن. أو هي لغات قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر.

ومنهم من ذهب إلى أن الأحرف هي الأوجه اللفظية التي نزل بها القرآن، ولكنهم اختلفوا في تعيينها وحصرها. ومنهم من ذهب إلى أنها الأوجه المعنوية التي نزل بها القرآن، واختلفوا أيضاً في تعيينها وحصرها(٣).

وثمة مذهب «يرى أصحابه أن المراد بالسبعة ليس حقيقة العدد، وإنما المراد التعدد والكثرة من أجل التيسير والتسهيل والتوسعة. فهم يرون أن القرآن نزل بلغات العرب بأوجه متعددة. وممن ذهب إلى هذا الرأي من السابقين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما، والقاضي عياض»(٤).

وفي اعتقادنا أن هذا المذهب ينسجم مع منطق التيسير والتسهيل الذي هو من طبيعة الشريعة السمحاء، والذي سار عليه رسول الله ﷺ في مختلف شؤون العبادات والمعاملات.

---

(١) صحيح البخاري: ٤/ ١٦١١.

(٢) صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين: ١/ ٥٦١.

(٣) نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل: علم القراءات: ١٩ ـ ٢٣.

(٤) م. ن: ٢٣.

وقد لاحظ ابن قتيبة صعوبة إلزام الناس بلهجة واحدة في القراءة، فقال: «ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتدَّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة»[1].

ولاحظ الأمر نفسه ابن الجزري عندما قال: «وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتُهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً، كما أشار إليه ﷺ. فلو كلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع، ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة بلغة أخرى غير العربي على أقوال ثالثها: إن عجز عن العربي جاز وإلا فلا»[2].

ويرى بعض المحدثين أن الأمر لا يقتصر على لهجات العرب، «أي أن قصد التيسير والتسهيل يشمل جميع المسلمين على اختلاف ألسنتهم وأزمانهم، في الماضي والحاضر والمستقبل. فليست تلك الحروف السبع التي أجيز قراءة القرآن بها مقصورة على اللهجات العربية، بل تشمل جميع لهجات المسلمين في جميع بقاع الأرض. فإذا قرأ الهندي المسلم القرآن أمامنا، ولاحظنا بعض الخلافات الصوتية في نطقه وجب ألا ننكر عليه قراءته، فهي غاية جهده، ولا يقدر على غيرها. ويجب ألا تعدو تلك الأحرف النواحي الصوتية، من اختلاف في مخرج الصوت، وتباين في صفته، بين جهر وهمس أو شدة ورخاوة، أو تباين في موضع النبر من الكلمة، أو مقاييس أصوات اللين»[3].

ب ـ القراءات السبع:

لاحظنا أن اختلاف الناس في القراءة بدأ في عهد رسول اللّه ﷺ، وبين صحابته. وقد استمر هذا الاختلاف فيما بعد. ثم بدأت تظهر كتبٌ في القراءات لعدد من العلماء، كمقاتل بن سليمان (المتوفى سنة ١٥٠هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (المتوفى سنة ١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (المتوفى سنة ١٨٩هـ)، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (المتوفى سنة ٢٠٥هـ)، وأبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤هـ)، وأبي حاتم السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥هـ)، وغيرهم.

ويبدو أن عبارة «القراءات السبع» بدأت تظهر على رأس المئتين، لسبعة من

---

(١) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: ٣٠.

(٢) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٢.

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٥٦.

القراء اشتهروا بالثقة، والأمانة، والضبط، وملازمة القراءة[١]، وهم:

١ ـ عبد الله بن كثير في مكة، وقد لقي من الصحابة أنس بن مالك، وعبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومي، وعلى مجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وتوفي سنة ١٢٠هـ.

٢ ـ نافع بن عبد الرحمٰن في المدينة، وقد أخذ القراءة عن سبعين من التابعين، أخذوا عن أبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وقرأ عليه الإمام مالك، وإسماعيل بن جعفر، والواقدي، وقالون، وورش وغيرهم، وتوفي سنة ١٦٩هـ.

٣ ـ عبد الله اليحصبي، المشهور بابن عامر، في الشام، وقد أخذ القراءة عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان، ولقي من الصحابة النعمان بن بشير، وواثلة بن الأسقع، وتوفي سنة ١١٨هـ.

٤ ـ أبو عمرو بن العلاء[٢] في البصرة، وقد روى عن مجاهد بن جبر، وعطاء، وابن كثير، وعن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب. وتوفي سنة ١٥٤هـ.

٥ ـ يعقوب بن إسحاق الحضرمي، في البصرة أيضاً، قرأ على سلام بن سليمان الطويل عن عاصم، وأبي عمرو. وتوفي سنة ٢٠٥هـ.

٦ ـ حمزة بن حبيب الزيات، في الكوفة، قرأ على الأعمش، وحُمْران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، وأبي إسحاق، وقرأ أيضاً على طلحة بن مصرِّف، والإمام جعفر الصادق، وقرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى، وآخرون، وتوفي سنة ١٥٦هـ.

٧ ـ عاصم بن أبي النجود، في الكوفة أيضاً، قرأ على أبي عبد الرحمٰن السُّلمي، وزرّ بن حبيش الأسدي. وهو معدود من التابعين. وقرأ عليه كثيرون منهم الأعمش، والمفضَّل بن محمد الضبي، وحفص بن سليمان، وتوفي سنة ١٢٧هـ.

والإمام أبو بكر بن مجاهد[٣] (المتوفى سنة ٣٢٤هـ) هو من سبّع القراءات

---

(١) عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٧٣.

(٢) واسمه زبّان بن عمّار التميمي المازني (٧٠ ـ ١٥٤هـ = ٦٩٠ ـ ٧٧١م)، ويلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر. وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية. الأعلام: ٣/ ٤١.

(٣) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي.

السبع[1] وشذذ ما عداها، مهتماً بضبط الروايات، وتحرير أوجه الخلاف، والتمييز بين الطرق، ووضوح العبارة، والتلخيص. غير أنه حذف اسم يعقوب بن إسحاق، قارئ البصرة، وأثبت مكانه علي بن حمزة الكسائي (المتوفى سنة ١٨٩هـ) الذي كان إمام أهل الكوفة، وسمع من الإمام جعفر الصادق، والأعمش، وجماعة، وقرأ على حمزة الزيات وعيسى بن عمر الهمداني.

وبذلك يكون للكوفة ثلاثة من القراء السبعة، ولكل من مكة، والمدينة، والبصرة، والشام، قارئ واحد.

وقد اشتهرت إلى جانب هذه القراءات السبع ثلاث أخرى تمت بها عشراً: إحداها قراءة يعقوب بن إسحاق كما أشرنا، والثانية قراءة خلف بن هشام البزار الأسدي البغدادي الذي قرأ على سُليم بن عيسى عن حمزة بن حبيب، وتوفي سنة ٢٢٩هـ، والثالثة قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني الذي قرأ على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وروى عنهم، وتوفي سنة ١٣٠هـ.

ولا بد من إشارة، ولو سريعة، إلى الوهم الذي وقع فيه بعض الناس عندما ظنوا أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة الواردة في أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف. والأمر بخلاف ذلك.

يقول مكي بن أبي طالب متحدثاً عن اختيار القراء السبعة: «والسبب في اشتهار هؤلاء السبعة دون غيرهم أن عثمان رضي الله عنه لما كتب المصاحف، ووجهها إلى الأمصار، وكان القراء في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر واحدٍ وجّه إليه عثمانُ مصحفاً إماماً هذه صفته وقراءاته على مصحف ذلك المصر... ولم يترك الناس مع هذا نقل ما كان عليه أئمة هؤلاء من الاختلاف، ولا القراءة بذلك، وأول من اقتصر على هؤلاء ـ أي القراء السبعة ـ أبو بكر بن مجاهد»[2].

فالقراءات السبع اختيرت حسب شروط معينة، لا على أن كلّاً منها حرف من

---

(١) في كتابه المسمى «كتاب السبعة في القراءات»، وقد حققه شوقي ضيف.

(٢) مكي بن أبي طالب: الإبانة عن معاني القراءات: ٩٧ ـ ٩٩.

الأحرف السبعة، ولا على أنها وحدها القراءات المتواترة، فالعشر متواترة أيضاً[1].
وبذلك تكون القراءات السبع والعشر جزءاً من الأحرف السبعة، وليست القراءات السبع هي الأحرف السبعة.

ج ـ تقسيم القراءات وأنواعها:

ليس من أغراض هذا البحث التعمق في علم القراءات، وإنما الذي يعنينا منه ما يتصل بدراسة اللهجات، ولذلك سنحاول أن نلم سريعاً بتقسيم القراءات وفقاً لاعتبار القبول والرد، ثم نعرض أنواعها باختصار.

فقد قسموها من حيث القبول والرد إلى قسمين: مقبولة ومردودة.

فالقراءة المقبولة هي كل قراءة صح سندها، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، ووافقت العربية، ولو بوجه.

وهذا يعني أن للقراءة المقبولة ثلاثة ضوابط:

أحدها: ضابط السند: أي أن تكون ثابتة، مع صحة سندها عن الرسول ﷺ.

والثاني: ضابط الرسم: أي موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[2]، فقد قرئت «ملك» بغير ألف، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف موافقة صريحة ظاهرة، وقرئت بالألف، وهذه القراءة موافقة له موافقة محتملة مقدرة[3].

والثالث: ضابط العربية: أي موافقة العربية، ولو بوجه، وسواء أكان هذا الوجه فصيحاً أم أفصح، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾[4]، فقد قرأ ابن كثير، ونافع وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، كلمة «بارئكم» بكسر الهمزة، وهذا الوجه هو المشهور في العربية. وقرأها أبو عمرو بإسكان الهمزة، أو باختلاس الحركة فيها، وهذا الوجه أقل شهرة من ذاك. ولكنَّ كلتا القراءتين صحيحة ومقبولة.

ويرى أستاذنا الدكتور عبده الراجحي أن المهم في هذه الضوابط أنها تصل «بالنص القرآني إلى مرتبة الوثاقة التي تنشدها فيه حين تتخذه مصدراً لدراسة اللهجات العربية»[5].

---

(١) نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل: علم القراءات: ٢٥.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) حسن ضياء الدين عتر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ٣١٩. ومعجم القراءات القرآنية لأحمد مختار عمر وعبد الله سالم مكرم: ١/١٠٦.

(٤) البقرة: ٥٤.

(٥) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٧٥.

والقراءة المردودة هي كل قراءة فقدت أحد الضوابط السابقة:

فمثال القراءة المردودة لعدم صحة السند قراءة أنس بن مالك «مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ» بدل ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[١].

ومثال المردودة لمخالفتها رسم المصحف قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، «إن كانت إلا زقية واحدة» بدل ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾[٢]. ومثال المردودة لمخالفتها العربية ما رواه ابن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر من فتح ياء «أدري أقريب» في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[٣].

أما أنواع القراءات فهي ستة:

١ ـ القراءة المتواترة: وهي التي نقلها جمع، لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه[٤]. وأكثر القراءات القرآنية من هذا النوع.

٢ ـ القراءة المشهورة: وهي التي صح سندها، ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدّوها من الغلط أو الشذوذ[٥]. وذلك كقراءة: «ما أشهدنْهم خلق السموات والأرض» بدل ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٦].

٣ ـ القراءة الآحادية: وهي التي صح سندها وخالفت رسم المصحف أو العربية، أو كليهما، ولم تشتهر الاشتهار المذكور آنفاً[٧].

فمما صح سنده وخالف الرسم قراءة الجحدري وابن محيصن «متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان» بدل ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾[٨] ومما صح سنده وخالف العربية قراءة «ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائش» بالهمز بدل الياء في «معايش» من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾[٩] ومما صح سنده ولم يشتهر الاشتهار المذكور آنفاً قراءة «لقد جاءكم رسولٌ من أنفَسِكم» بفتح الفاء وكسر السين بدلاً من ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[١٠] بضم الفاء وكسر السين. ومما صح سنده ووافق العربية بوجه، ولكنه خالف رسم المصحف قراءة «وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا» بدل ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[١١].

---

(١) الفاتحة: ٤.
(٢) يس: ٥٣.
(٣) الأنبياء: ١٠٩.
(٤) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٤١.
(٥) م. ن.
(٦) الكهف: ٥١.
(٧) الإتقان: ١/ ٢٤٢.
(٨) الرحمن: ٧٦.
(٩) الأعراف: ١٠.
(١٠) التوبة: ١٢٨.
(١١) الكهف: ٧٩.

٤ ـ القراءة الشاذة: وهي القراءة التي لم يصح سندها، أو خالفت الرسم، أو لا وجه لها في العربية[١].

ومن أمثلتها ما نقله غير ثقة، كقراءة ابن السَّمَيْفع وأبي السمال «فاليوم نُنَحّيكَ ببدنك» بالحاء المهملة المكسورة بدل ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾[٢].

وقد سبق ذكر أمثلة أخرى لهذه القراءة، مما لم يصح سنده، أو خالف العربية، أو الرسم.

٥ ـ القراءة المدرجة: المدرجة هي العبارة التي زيدت في القراءة على وجه التفسير[٣]. وذلك كقراءة سعد بن أبي وقاص «وله أخ أو أخت من أم» بزيادة «من أم» في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ﴾[٤] وكقراءة، «ليس عليكم جُناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج» بزيادة لفظ «في مواسم الحج» مدرجاً من كلام ابن عباس رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾[٥].

٦ ـ القراءة الموضوعة: هي القراءة المنسوبة إلى قائلها من غير أصل، أو المكذوبةُ المختلقة المصنوعة المنسوبة إلى قائلها افتراء[٦].

وهذا النوع أيضاً لا يعتبر قراءة، وإنما اعتبر كذلك نسبة إلى راويه.

ومن أمثلته قراءة «إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ» برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾[٧].

وهي قراءة منسوبة إلى الإمام أبي حنيفة زوراً.

أحكام القراءات:

القراءات المتواترة والمشهورة قرآن باتفاق، يقرأ بها في الصلاة ويُتعبد بها، ويتمثل فيها الإعجاز والتحدي، ويكفر جاحدها.

أما القراءات الآحادية التي وافقت العربية، وصح سندها، وليس فيها علة أو شذوذ، وخالفت الرسم فهي مقبولة، ولكن لا يقرأ بها، لكونها آحاداً، ولأنها مخالفة لما قد أُجمع عليه. وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر من جحده[٨].

---

(١) الإتقان: ١/٢٤٢.
(٢) يونس: ٩٢.
(٣) الإتقان: ١/٢٤٣.
(٤) النساء: ١٢.
(٥) البقرة: ١٩٨.
(٦) الإتقان: ١/٢٤٣.
(٧) فاطر: ٢٨.
(٨) مكي بن أبي طالب: الإبانة عن معاني القراءات: ٥٧ ـ ٥٩.

أما القراءة الآحادية التي لا وجه لها في العربية، والقراءة الشاذة، والقراءة المدرجة، والقراءة الموضوعة فهي قراءات مردودة، و«القرارة المردودة لا تعد قرآناً، ولا يقرأ بها في الصلاة، أو في غيرها، تعبداً، على الرأي الصحيح، ويجوز قبولها، على رأي جمهور العلماء، في تفسير النصوص، واستنباط الأحكام، والعمل بمدلولها، إذا كانت مقبولة من حيث السند، ولكن كان ردها من جهة المتن. ويجوز قبولها أيضاً في القضايا اللغوية، فهي تعد أو تستعمل شواهد يصح استنباط القواعد اللغوية منها، لأنها أوثق من أبيات شعر مجهولة القائل»[1].

د ـ القراءات التي تصلح لدراسة اللهجات من خلالها:

ما من شك في أن علماء القراءات بمنهجهم الدقيق في علمهم، وبالضوابط الثلاثة التي اصطلحوا عليها لقبول القراءات أوردها، وبتصنيفهم القراءات وفق تلك الضوابط إلى هذه الأنواع التي ذكرناها قد قدّموا للدراسة اللغوية خدمة جليلة، وقدموا لعلماء اللغة مادة طيبة، قد تعوّض بعضاً من تقصير اللغويين والنحاة الأقدمين في الاهتمام باللهجات ودرسها. وإذا كان من المسلم به أن القراءة المتواترة والقراءة المشهورة تستوفيان الضوابط الثلاثة المشار إليها، التي تسمُ النص القرآني بالوثاقة التي لا نجدها في أي نص آخر قبله أو بعده، فلا مراء في أن هذين النوعين من القراءات عليهما المعوّل في دراسة اللغة العربية ولهجاتها.

وإذا كان من المسلم به أيضاً أن القراءة المدرجة والقراءة الموضوعة ليستا من القراءات حقيقةً، ولم تسمْ كل منهما قراءة إلا نسبة إلى راويها، فضلاً عن أن الموضوعة هي إما منسوبة من غير أصل، أو مكذوبة مختلقة، فلا مراء في أن هذين النوعين اللذين يفتقدان عنصر الوثاقة ينبغي استبعادهما من حيز الدراسة اللغوية، كما استبعدا من مجال علم القراءات.

وقد رأينا أن من القراءة الآحادية ما صحّ سنده، ووافق العربية، ولكنه خالف رسم المصحف. وإذا كان لعلماء القراءات حجتهم في عدم تجويز القراءة به، رغم قبوله، فإنه في اعتقادنا صالح لأن ينظر فيه عند دراسة اللهجات.

ويشبه هذا النوع من القراءة الآحادية القراءةُ الشاذة التي صح سندها ووافقت العربية ولكنها خالفت الرسم. ولا غرابة في ذلك، فقد نقل ابن الجزري في النشر عن ابن دقيق العيد أن الشواذ نقلت نقل آحاد، ورأى الدكتور عبده الراجحي أن القراءة الشاذة هي التي تفتقد موافقة المصاحف العثمانية، موافقاً في ذلك ما ذهب إليه ابن الجزري في النشر والمنجد[2].

---

(١) نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل: علم القراءات: ٤١.
(٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٧٩، ٨٠، ٨١.

ومهما يكن من أمر هذا التداخل بين الآحاد والشواذ، وأمر اختلاف علماء القراءات أصلاً في تحديد الشواذ، فإننا نرى أن تلك القراءات التي صح سندها ووافقت العربية، سواء أسميت آحاداً أم شواذ، صالحة لأن ينظر إليها في دراسة اللهجات، ما دامت قد استوفت ضابطين اثنين من الضوابط الثلاثة، أحدهما هو الأصل الذي لا غنى عنه وهو صحة السند.

يقول الدكتور الراجحي معللاً قبول القراءات الشاذة في مجال دراسة اللهجات، معتمداً على رأي ابن جني في كتابه «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» ومستشهداً به:

«فالقراءات الشاذة إذن هي التي تفتقد موافقة المصاحف العثمانية. والذي يهمنا هنا ـ في هذا البحث ـ هو أن هذه القراءات يتصل سندها بالرسول ﷺ، وهو ما يجعلها مصدراً لدراسة اللهجات العربية. يقول ابن جني: إلا أنه ـ أي الشاذ ـ مع خروجه عنها ـ أي الصحيحة ـ نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه»... و«أنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه... والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[1]، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه هو الآخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونجتنبه؟»[2].

ونحن نميل إلى تطبيق هذا المعيار الذي أشار إليه ابن جني على كل قراءة صح سندها، ولكنها خالفت العربية، كما في نحو «ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائش» بدل «معايش». فصحة السند إلى رسول الله ﷺ كافية في رأينا لتوثيق هذه القراءة، وجعلها مقبولة في مجال الدراسة اللغوية بعامة، ودراسة اللهجات بخاصة.

أخيراً، نرى من المفيد، ونحن ننهي هذا الكلام على القراءات القرآنية وننتقل إلى الكلام على الخصائص الصوتية للهجات في هذه القراءات، أن نشير إلى ما لاحظه الدكتور إبراهيم أنيس من أنه «إذا كان علماء القراءات أنفسهم يعترفون بأن ما روي لنا منها ليس كل القراءات التي قرئ بها في العصور الإسلامية الأولى، وإنما هي طرف منها فقط، فليس من التجني أن نحكم بأن بعض تلك القراءات التي تنوسيت وأهمل أمرها، كانت تشتمل على صفات صوتية للهجات غير التي رويت لنا في كتب القراءات. فانظر مثلاً إلى ما يقرره ابن الجزري في كتابه النشر، الجزء الأول صفحة

---

(١) الحشر: ٧.

(٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨١، ٨٢.

٣٣، «فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة، والعشرة، والثلاثة عشر، بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأُوَل، قل من كثر، ونزر من بحر، فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين». فما روته القراءات القرآنية من صفات اللهجات العربية القديمة ليس إلا المشهور منها، الكثير الشيوع الذي تأصل في النطق»[1].

أهم الخصائص الصوتية في القراءات:

تشتمل القراءات على خصائص وصفاتٍ وظواهر صوتية كثيرة، يتصل أهمها: بتحقيق الهمز وعدمه، وفتح أصوات الحلق وإسكانها، والاختلاف في الإسكان والتحريك، والاختلاف في أصوات اللين القصيرة، وأصوات الضمير، والإظهار والإدغام، والفتح والإمالة. بيد أنه لا بد قبل الشروع في دراسة هذه الخصائص من الإشارة إلى أن القراءات لا تمثل في بعض الأحيان لهجات قرائها، أو قبائلهم، أو بيئاتهم، ذلك أن هؤلاء القراء ليسوا إلا مجرد ناقلين للقراءات التي تلقوها ثم عرضوها على شيوخهم. وقد يكون لكل قارئ عدد من الشيوخ، ينتمي كل منهم إلى قبيلة. ثم إن بعض هؤلاء القراء قد روي عنهم أكثر من قراءة، وربما اختلفت هذه القراءات في انتمائها إلى هذه اللهجة أو تلك.

ولعل خير دليل على عدم تمثيل القراءات أحياناً لهجات قرائها وبيئاتهم أن ابن كثير، قارئ مكة، كان أكثر الهامزين، رغم ما هو معروف من أن البيئة المكية، ومنها قريش، تسهّل الهمزة ولا تحققها. وكذلك خالف عاصم في الإمالة والإدغام، رغم أنه كوفي. وكذلك فإن على دارس اللهجات في القراءات القرآنية أن يحقق التكامل في دراسته، ضماناً لدقتها، بين كتب القراءات، وكتب الاحتجاج لها، وكتب التفسير، ومصادر اللغة والأدب.

أولاً

تحقيق الهمزة وعدمه

تتصف الهمزة ـ عند المحدثين ـ بأنها صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة[2]. ولذلك عد بعض العلماء الهمزة أشق

---

(١) في اللهجات العربية: ٥٩.

(٢) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: ٩٠. وقد اعتبر بعض الأقدمين الهمزة حرفاً مجهوراً شديداً من أقصى الحلق (سيبويه: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، ٤٣٤، وابن يعيش: شرح المفصل: ٩/ ١٠٧).

الأصوات[١]، ولذلك مالت بعض اللهجات العربية إلى التخلص منها، تارة بإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، وطوراً بحذفها دون تعويض، وآونة بتسهيلها بين بين[٢]، وغير ذلك.

ويميز العلماء عادةً بين الهمزة المفردة، والهمزتين المتواليتين في كلمة، أو كلمتين.

أ ـ الهمزة المفردة:

الهمزة المفردة إما أن تكون ساكنة وإما أن تكون متحركة.

فإن كانت ساكنة فإن ما قبلها إما أن يكون مضموماً نحو: «يؤمنون»، و«مؤتفكة»، و«يقول ائذن لي»، أو مكسوراً نحو: «بئس»، و«جئت»، و«الذي ائتمن»، أو مفتوحاً، نحو: «فأذنوا»، و«آتوا»، و«الهدى ائتنا».

وقد قرأ أصحاب القراءات العشر ذلك كله بتحقيق الهمزة إلا أبا جعفر، فقد قرأ بإبدال الهمزة حرف مد بحسب حركة ما قبله، واستثنى من ذلك كلمتين وهما «أنبئهم» في البقرة، و«نبئهم» في الحجر والقمر[٣].

وإن كانت متحركة كان ما قبلها إما متحركاً وإما ساكناً، فإن كانت متحركة وكان ما قبلها متحركاً، فإن كانت مفتوحة بعد ضم، نحو «يؤاخذ» و«يؤلف»، أبدلها أبو جعفر واواً، وحققها سائر العشرة. وإن كانت مفتوحة بعد كسر، نحو: «رئاء الناس» و«شانئك» أبدلها أبو جعفر ياءً، وحققها سائر العشرة.

وإن كانت مفتوحة بعد فتح، نحو: «أرأيت»، قرأها ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، وابن عامر، بالتحقيق، وقرأ نافع بألف من غير همز: «أرايت» على مقدار ذوق الهمزة، وقرأ الكسائي بغير همز ولا ألف: أريت.

وإن كانت مضمومة بعد فتح، نحو: «لم تطؤوها»، قرأ أبو جعفر بحذفها، وقرأ الباقون بتحقيقها.

وإن كانت مضمومة بعد كسر وبعدها واو، نحو: «مستهزئون» و«الصابئون»، قرأ أبو جعفر بحذفها وضم ما قبلها من أجل الواو[٤]: «مستهزون»، «الصابون»، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة. وإن كانت مكسورة بعد كسر، نحو: «متكئين» و«الصابئين»، قرأ أبو جعفر بحذفها، وقرأ سائر العشرة بتحقيقها.

---

(١) م. ن.

(٢) أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها. انظر اللسان: ١/ ١٨.

(٣) ابن الجزري: النشر: ١/ ٣٩٠.

(٤) م. ن: ١/ ٣٩٧.

وإن كانت متحركة وكان ما قبلها ساكناً، فإن كان صامتاً غير الزاي نحو: «شطأه» قرأها كلهم بالتحقيق، وإن كان الزاي نحو: «ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً»، و«جزء مقسوم»، قرأ أبو جعفر بحذفها وتشديد الزاي.

وإن كان قبل الهمزة المتحركة ألف، نحو: «إسرائيل» قرأ أبو جعفر بتسهيلها، وحققها سائر العشرة.

وإن كان قبلها ياء نحو: «هنيئاً» و«بريء» قرأ أبو جعفر في بعض الروايات بإبدالها ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها، وروى آخرون عنه الهمز في مثل ذلك. وقرأ الباقون بالهمز[1].

ب ـ الهمزتان المتواليتان:

قد تتوالى الهمزتان في كلمة واحدة، وقد تتواليان في كلمتين.

وقد اختلف أصحاب القراءات العشر في تحقيق الهمزة وتسهيلها في الحالتين: ففي الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة، قرأ الكوفيون «حمزة، وعاصم، والكسائي» بتحقيقها في «أأنذرتهم»، وسهّل الثانية منهما بين الهمزة والألف ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وفصل بين الهمزتين بألف أبو عمرو، وأبو جعفر.

وقرأ نافع، وابن كثير، وعاصم ـ في رواية ـ وأبو عمرو، بتخفيف الهمزة الثانية في «أأعجمي»، وقرأ عاصم ـ في رواية ـ وحمزة، والكسائي، بتحقيق الهمزتين.

وقرأ الكوفيون، وابن عامر، بتحقيق الهمزتين في «أئنكم» و«أئن لنا لأجراً»، و«أإله»، في حين قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، وفصل بين الهمزتين في جميع الباب أبو عمرو، وأبو جعفر. وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، بتسهيل الهمزة الثانية في «قل أؤنبئكم بخير من ذلكم»، وفي «أأنزل عليه الذكر»، وفصل بينهما بألف أبو جعفر، مختلفاً عن أبي عمرو، أما سائر العشرة فحققوا الهمزتين.

وفي الهمزتين المتواليتين في كلمتين، قد تتفق الهمزتان في الحركة وقد تختلفان فيها:

والمتفقتان متفقتان في الكسر، نحو: «ومن وراء إسحاق»، أو في الضم، نحو: «أولياءُ أُولئك»، أو في الفتح، نحو: «جاء أحدكم». وقد قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، بتحقيق الهمزتين في ذلك كله، وقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى، وقرأ أبو جعفر بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية.

---

(١) م. ن: ٤٠٥.

والمختلفتان هما: إما مفتوحة ومضمومة، نحو: «جاءَ أُمةً رسولها»، أو مفتوحة ومكسورة، نحو: «وجاءَ إخوة يوسف»، أو مضمومة ومفتوحة، نحو: «ويا سماءُ أقلعي»، أو مكسورة ومفتوحة، نحو: «من وعاءِ أخيه»، أو مضمومة ومكسورة، نحو: «ولا يأب الشهداءُ إذا». وقد قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بتحقيق الهمزتين في ذلك كله، وقرأ نافع، وابن كثير وأبو عمرو، وأبو جعفر، بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية.

يصوِّر هذا الاختلاف بين القراء حول تحقيق الهمزة وعدمه اختلاف اللهجات العربية حول هذه المسألة، فالهمز كان إحدى خصائص لهجات قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها، وخصوصاً لهجات تميم، وقيس، وبني أسد، وما جاورها. وأما أهل الحجاز، وهذيل، وأهل مكة، فلا ينبرون كما قال أبو زيد[1]، أي أنهم يتخلصون من الهمزة بتسهيلها، أو نقلها، أو إبدالها، أو حذفها[2].

ويبدو أن بعض اللهجات قد بالغ في تحقيق الهمزة. وهم بنو أسد، وبعض بني قيس، وبعض بني كلب.

فيذكر الفراء أن همز «يأجوج» و«مأجوج» لغة بني أسد. ولا وجه له إلا اللغة العربية المحكية عن العجاج أنه كان يهمز العألم والخأتم[3].

ويذكر أبو زيد أنه سمع رجلاً من غنيّ يقول: «هذه قسمةٌ ضئزى» بالهمز[4]. وبنو غني حي من غطفان، وغطفان من قيس.

ويذكر أبو زيد أيضاً أنه سمع رجلاً من بني كلب يقول: «هذه دأبة»، و«هذه امرأة شأبة»، فهمز الألف فيهما، وذلك أنه ثقل عليه إسكان الحرفين معاً، وإن كان الحرف الآخر منهما متحركاً[5].

ويبدو بالمقابل أن بعض اللهجات قد بالغ في التخلص من الهمزة، بإبدالها حرف مد، إذ يقول أبو زيد نفسه: وسمعت بعض بني عجلان من قيس يقول: «رأيت غلاميْبيك»، و«رأيت غلاميْسَد»، تحوِّل الهمزة التي في أسد وفي أبيك إلى الياء، ويدخلونها في الياء التي في الغلامين». وقد يبدو هذا الأمر غريباً للوهلة الأولى، لأن الظاهرة المنسوبة إلى قيس، أو بعضها، هي ظاهرة النبر، أي تحقيق الهمزة، لا ظاهرة تسهيلها.

---

(١) انظر اللسان: ١/ ٢٢.
(٢) محمد سالم محيسن: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: ٨٥.
(٣) أبو حيان: البحر المحيط: ٦/ ١٦٣.
(٤) ابن سيدة: المخصص: ١٢/ ٢٠٩.
(٥) اللسان: ١/ ٢٢.

وتزول هذه الغرابة إذا لاحظنا أن اللهجات ظواهر اجتماعية تتأثر بظروف المجتمع والبيئة، «وإذا نظرنا إلى اللهجات على أنها من المظاهر الاجتماعية، وأنها تخضع في قواعدها وأصولها لظروف المجتمع والبيئة، لم يقلقنا وجود ظاهرة لغوية قد تبدو غريبة أو شاذة عما عرف عن لهجة من اللهجات»[١].

ومما يؤكد ذلك أن التخلص من الهمزة لم يكن شائعاً في كل القبائل الحجازية، بل منها من كانوا يؤثرون تحقيقها. ويدل على هذا قراءة ابن كثير الذي التزم تحقيق الهمزة[٢]. ويرجح بعض الباحثين أن القبائل الحجازية التي كانت تجنح إلى تحقيق الهمزة هي تلك القبائل التي كانت تسكن أطراف الحجاز مجاورة لأهل البادية، من وسط شبه الجزيرة وشرقيها[٣].

وقد ذهب بعض الباحثين في تعليل ظاهرة تحقيق الهمزة وعدم تحقيقها مذهباً اجتماعياً، فلاحظ أن الهمز كان من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، أي تميم وما جاورها، في حين أن التسهيل كان من الخصائص الحضرية التي امتازت بها لهجات القبائل في شمال الجزيرة وغربها، ثم رأى أنه «إذا كانت القبائل البدوية التي تميل إلى السرعة في النطق، وتسلك أيسر السبل إلى هذه السرعة، فإن تحقيق الهمز كان في لسان الخاصة التي تخفف من عيب هذه السرعة، أي أن الناطق البدوي تعود النبر في موضع الهمز، وهي عادة أملتها ضرورة انتظام الإيقاع النطقي، كما حتمتها ضرورة الإبانة عما يريد نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابعة السريعة الانطلاق على لسانه، فموقع النبر في نطقه كان دائماً أبرز المقاطع، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضغطه. أما القبائل الحضرية فعلى العكس من ذلك، إذ كانت متأنية في النطق متئدة في أدائها، ولذا لم تكن بها حاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة، فأهملت همز كلماتها، أعني المبالغة في النبر، واستعاضت عن ذلك بوسيلة أخرى، كالتسهيل، والإبدال، والإسقاط»[٤].

ورجح آخرون ألا يكون تحقيق الهمزة من خصائص اللهجات، بل هو من خصائص اللغة الأدبية النموذجية، وهي لغة الخاصة التي التزمت في الشعر والخطب. «فظاهرة الهمز من تحقيق أو تسهيل كانت في أصلها من الأمور التي فرقت بين لهجات وسط الجزيرة وشرقيها وبين لهجات البيئة الحجازية، فلما نشأت اللغة النموذجية الأدبية، قبل الإسلام، اتخذت تحقيق الهمزة صفة من صفاتها، وشاع هذا بين الخاصة

---

(١) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٧٧.

(٢) م. ن.

(٣) عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٠٦.

(٤) محمد سالم محيسن: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: ٨٥.

في جميع القبائل العربية، ولما جاء الإسلام وجد تحقيق الهمز صفة من صفات الفصاحة، يلتزمها الخاصة من العرب، في الأسلوب الجدي من القول، وإن ظلت في نفس الوقت شائعة بين اللهجات البدوية كلهجة تميم. . . ولهذا يعد تحقيق الهمز من أبرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية»[١].

ثانياً

فتح أصوات الحلق وإسكانها

أصوات الحلق في العربية ستة هي الهمزة والهاء[٢]، وهما أقصاها مُخْرجاً، والعين والحاء، ومخرجهما من أوسط الحلق، والغين والخاء، ومخرجهما أدناه.

وتبين القراءات القرآنية اختلاف اللهجات العربية في هذه الأصوات إسكاناً وتحريكاً بالفتح.

فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، «من المعَز» بفتح العين، وقرأ نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، بإسكانها.

وقرأ ابن كثير «يدا أبي لهْب» بإسكان الهاء، وقرأ الباقون بفتحها.

وقرأ حمزة، والكسائي، قوله تعالى: «ويأمرون الناس بالبخَل» بفتح الباء والخاء، وقرأ الباقون بضم الباء وإسكان الخاء.

ونجد كذلك في القراءات الشاذة تحريكاً لأحرف الحلق بالفتح، كقراءة خارجة عن نافع «السُّحَت»، وقراءة سهيل بن شعيب «جَهَرة» و«زهَرة» بفتح الهاء، وقراءة كلمة «الضَّأن» بفتح الهمزة، وقراءة الحلواني «حملته أمه وهناً على وهن» بفتح الهاء.

وفتح أصوات الحلق هو لهجة بني عُقَيل. يقول ابن جني: «وسمعت الشجري أبا عبد الله غيرَ دَفْعَةٍ يفتح الحرف الحلقي في نحو: «يعدو»، و«هو محموم» ولم أسمعها من غيره من عُقيل، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به، ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظن الشجري إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم، على مذهب البغداديين، نحو قول كثيِّر:

له نَعَلٌ لا تَطَّبي الكلبَ ريحُها وإن جُعلت وسطَ المجالس شُمَّتِ[٣]

(١) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٧٨.

(٢) ويزيد سيبويه الألف بعدهما على أنها من أقصى أصوات الحلق مخرجاً. الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(٣) اطَّباه: دعاه واستماله. يريد أنها من جلد مدبوغ، فلا يطمع فيها الكلب، وذلك أن الكلب إذا ظفر بجلد غير مدبوغ أكله لما فيه من فضلة اللحم. والبيت من قصيدة في رثاء عبد العزيز بن مروان، يصفه برقة نعله وطيب ريحها.

وقول أبي النجم:

وجبلاً طال معدًّا فاشمخر   أشمَّ لا يسطيعه الناس الدَّهَرْ

وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياساً»[١].

ويبدو أن تحريك أصوات الحلق بالفتح، سواء أقاسه ابن جني أم لم يره قياساً، لم يقتصر على بني عُقيل، وإنما كان لهجة أيضاً لبعض بني بكر بن وائل، كما يشير إلى ذلك أبو حيان[٢]. ويعلل الدكتور إبراهيم أنيس ظاهرة ميل أصوات الحلق إلى الفتح بقوله: «وقد فطن الأقدمون من علماء اللغة إلى ميل الأصوات الحلقية إلى الفتحة، وأقرّهم على هذا المستشرقون. وقد ظهر هذا الميل بصورة أوضح في اللغة العبرية. أما السرُّ فيه فهو أن كل أصوات الحلق، بعد صدورها من مخرجها الحلقي، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً، وتلك هي الفتحة»[٣].

ثالثاً

الإسكان والتحريك

تختلف القراءات، فيما بينها، في إسكان عدد من الكلمات وتحريكها، منها:

١ ـ «القُدس»، قرأها ابن كثير بإسكان الدال للتخفيف، كيلا تتوالى ضمتان. وقرأها الباقون بالضم، على الأصل.

٢ ـ «قدَرُه»، قرأ ابن ذكوان[٤]، وحفص[٥]، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر، بفتح الدال، على الأصل، وقرأ الباقون بالإسكان.

٣ ـ «جزءاً»، قرأ شعبة بضم الزاي على الأصل، وقرأ الباقون بالإسكان.

٤ ـ «والأذُنَ بالأذن»، قرأ نافع وحده بسكون الذال، وقرأ الباقون بضمها.

---

(١) الخصائص: ١١.

(٢) البحر المحيط: ٣/٢٤٦.

(٣) في اللهجات العربية: ١٧٠.

(٤) ابن ذكوان: عبد الرحمٰن بن أحمد، أبو عمر، عالم بالقراءات. كان شيخ الإقراء في الشام. ولم يكن بالمشرق والمغرب في زمانه أعلم بالقراءة منه. توفي سنة ٢٠٢هـ = ٨١٨م. (الزركلي: الأعلام: ٣/٢٩٣).

(٥) هو حفص بن سليمان الأسدي، قرأ على عاصم وكان ابن امرأته، وهو في القراءة ثقة ثبت ضابط لها. توفي سنة ١٨٠هـ = ٧٩٦م.

٥ ـ «أُكُلها»، قرأها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، بإسكان الكاف للتخفيف، وقرأ الباقون بالضم.

٦ ـ «رسلنا»، قرأ أبو عمرو بإسكان السين، والباقون بالضم.

٧ ـ «السُّحت»، قرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وخلف البزّار، بإسكان الحاء، والباقون بالضم على الأصل.

٨ ـ «عقبا»، قرأ عاصم، وحمزة، وخلف العاشر، بسكون القاف للتخفيف، والباقون بضمها على الأصل.

٩ ـ «عُسرا»، قرأ أبو جعفر بضم السين على الأصل، والباقون بالإسكان.

١٠ ـ «نكرا»، قرأ نافع، وابن ذكوان، وشعبة[1]، وأبو جعفر، ويعقوب، بضم الكاف والباقون بالإسكان.

١١ ـ «خطوات»، قرأ نافع، وأبو عمرو، وشعبة، وحمزة، وخلف العاشر، بإسكان الطاء، والباقون بالضم.

والإسكان في ذلك كله إنما هو لهجة تميم وأسد، أما التحريك فيه كله فلهجة أهل الحجاز[2]. والفرق بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين أن الأولى «إما ينحبس الهواء معها انحباساً محكماً، فلا يسمح له بالمرور لحظة من الزمن، يتبعها ذلك الصوت الانفجاري، أو يضيق مجراه، فيحدث النفس نوعاً من الصفير أو الحفيف. وترتب على اختلاف كيفية مرور الهواء، في حالتي النطق بالأصوات الساكنة وأصوات اللين أن المحدثين لاحظوا أن الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين... وليست كل أصوات اللين ذات نسبة واحدة في الوضوح السمعي، بل منها الأوضح. فأصوات اللين المتسعة أوضح من الضيقة، أي أن الفتحة أوضح من الضمة والكسرة. كما أن الأصوات الساكنة ليست جميعها ذات نسبة واحدة فيه، بل منها الأوضح أيضاً، فالأصوات المجهورة أوضح في السمع من الأصوات المهموسة»[3].

وبهذا التفسير العلمي يتبين أن لهجة أهل الحجاز، وهم قوم سكان حواضر كمكة، والمدينة، والطائف، كانت أحرص على وضوح أصواتها، باستعمال

(١) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي، أبو بكر، من مشاهير القراء. كان عالماً فقيهاً في الدين توفي في الكوفة سنة ١٩٣هـ = ٨٠٩م.

(٢) محمد سالم محيسن: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها: ٦٤ ـ ١١٨. وانظر: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: ١٠٢ ـ ١٠٥ للمؤلف نفسه.

(٣) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: ٢٦، ٢٧.

التحريك، أي أصوات اللين، من لهجات القبائل البدوية التي مالت إلى استعمال الأصوات الساكنة، كلهجتي تميم، وأسد.

رابعاً

الاختلاف في أصوات اللين القصيرة

أصوات اللين القصيرة في اللغة العربية ثلاثة هي الفتحة، والكسرة، والضمة. وأخف هذه الأصوات هي الفتحة، تليها الكسرة، فالضمة التي هي أثقلها.

وتصور القراءات اختلاف اللهجات العربية في استعمال هذه الأصوات. وهو اختلاف قد يكون في الفتح والكسر، أو في الفتح والضم، أو في الكسر والضم، أو في كسر حرف المضارعة وعدمه.

أ ـ الاختلاف في الفتح والكسر:

من مظاهر هذا النوع من الاختلاف اختلافهم في الكلمات الآتية:

١ ـ «يحسبهم»، قرأها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي، بكسر السين في القرآن كله، وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، بفتح السين فيه كله.

٢ ـ «عسيتم»، قرأها نافع بكسر السين، وفتحها الباقون.

٣ ـ «للسِّلْم»، قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر بكسر السين، والباقون يفتحون.

٤ ـ «فنعما»، قرأ ابن كثير، وورش[١] عن نافع، وحفص عن عاصم، بكسر النون والعين. وقرأ حمزة والكسائي بفتح النون وكسر العين، وقرأ أبو عمرو، ونافع، في سائر الروايات، وعاصم في رواية أبي بكر، بكسر النون وإسكان العين[٢].

٥ ـ «نَعَم»، قرأ الكسائي بكسر العين، وقرأ الباقون بفتحها.

٦ ـ «حج البيت»، قرأ حمزة، والكسائي، وعاصم، بكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتحها.

٧ ـ «أف»، قرأ نافع، وحفص، وأبو جعفر، بكسر الفاء منونة، وقرأ ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، بفتح الفاء بلا تنوين، والباقون بكسرها بلا تنوين.

٨ ـ «وقرن في بيوتكن»، قرأ عاصم، ونافع، بفتح القاف، وقرأ الباقون بالكسر.

---

(١) ورش هو عثمان بن سعيد بن عدي، أصله من القيروان ومولده ووفاته بمصر. من كبار القراء وإليه انتهت رئاسة الإقراء بمصر في زمانه، وهو مؤسس المدرسة المصرية في القراءات، وورش لقب له أطلقه عليه أستاذه نافع لشدة بياضه. توفي سنة ١٩٧هـ = ٨١٢م. انظر الأعلام: ٤/ ٢٠٥.

(٢) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٠١.

٩ ـ «والوتر»، قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، بكسر الواو، وقرأ الباقون بفتحها.

ويلاحظ أن قراءات القراء لا تمثل ههنا، مجدداً، بيئاتهم، ذلك أن من المعلوم أن أهل الحجاز كانوا يميلون إلى الفتح، في حين مالت قيس، وتميم، وأسد، إلى الكسر. وقد عرفنا أن الفتحة أخف من الكسرة.

ب ـ الاختلاف في الفتح والضم:

ومن مظاهر هذا النوع من الاختلاف اختلافهم في الكلمات الآتية:

١ ـ «غرفة»، قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، بفتح الغين، وقرأ الباقون بالضم.
٢ ـ «فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرة»، قرأ نافع وحده بضم السين، وقرأ الباقون بفتحها.
٣ ـ «قرح»، قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، بفتح القاف، وقرأ عاصم وحمزة، والكسائي، بضمها.
٤ ـ «كرها»، قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، بفتح الكاف، وقرأ حمزة، والكسائي بضمها.
٥ ـ «الرهب»، قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، بفتح الراء، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر بضمها.
٦ ـ «بزعمهم»، قرأ الكسائي بضم الزاي، والباقون بفتحها.
٧ ـ «وعلم أن فيكم ضَعْفاً»، قرأ عاصم، وحمزة، بفتح الضاد، وقرأ الباقون بضمها.
٨ ـ «ربوة»، قرأ ابن عامر، وعاصم، بفتح الراء، والباقون بضمها.

والفتح كما علمنا من سمات لهجة أهل الحجاز، ومنهم قريش، والفتح أخف أصوات اللين الثلاثة، كما رأينا، ولذلك مال إليه الحجازيون سكان البيئة المتحضرة، أما الضم فهو أثقل هذه الأصوات، وقد شاع في كلام القبائل ذات البيئة البدوية، ومنها تميم، وأسد.

ج ـ الاختلاف في الكسر والضم:

من مظاهر هذا النوع اختلافهم في عدد من الكلمات بين أسماء وأفعال:

فمن الأسماء:

١ ـ «ورضوان»، قرأ عاصم، وشعبة، بضم الراء، والباقون بكسرها.
٢ ـ «خفية»[1]، قرأ عاصم وحده بكسر الخاء، والباقون بضمها.

---

(١) قال ابن خالويه: «وفيها لغة ثالثة ما قرأ بها أحد لخلاف المصحف، غير أن ابن مجاهد خبّرني عن السُّمَّري عن الفراء قال: يقال: خُفية وخِفية وخُفْوة وخِفوة بالواو، مثل حَبوة وحِبوة. انظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٥٩.

٣ ـ «جذوة»، قرأ حمزة، وخلف العاشر، بضم الجيم، وعاصم بفتحها، والباقون بكسرها.

٤ ـ «أسوة»، قرأ عاصم بضم الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

٥ ـ «في بيوتكم»، قرأ ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، بضم الباء، وقرأ الباقون بكسرها.

٦ ـ «والرجز»، قرأ حفص، وأبو جعفر، ويعقوب، بضم الراء، والباقون بكسرها.

٧ ـ «ومن حليهم»، قرأ حمزة، والكسائي، بكسر الحاء، والباقون بالضم على أصل الكلمة.

وضم الفاء من هذه الكلمات وأمثالها كرُحلة، وثُمرة، ورُفقة، وزُعم، وصُنوان، وغُلظة، وقُدوة، ورُبيون، وقُرح، وغُشوة، ومُرية، وقُثاء، إنما هو من لهجة تميم، وأما الكسر فلهجة أهل الحجاز.

ومن الأفعال:

١ ـ «لا يعزب عنه»، قرأ الكسائي وحده بكسر الزاي، وقرأ الباقون بالضم.

٢ ـ «فيحِلَّ عليكم غضبي»، و«من يحلِلْ»، قرأ الكسائي وحده «فيحُلَّ» بضم الحاء، و«من يحلُل» بضم اللام، وقرأ الباقون بالكسر فيهما.

٣ ـ «لم يطمثهن»، قرأ الكسائي وحده بضم الميم، وقرأ الباقون بالكسر[(١)].

٤ ـ «يعرشون»، قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابنُ عامر بضم الراء، وقرأ الباقون بالكسر.

٥ ـ «يعكفون»، قرأ حمزة والكسائي بكسر الكاف، وقرأ الباقون بالضم[(٢)].

٦ ـ «ولم يَقْتُروا»، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، بكسر التاء من قتر يقتر مثل ضرب يضرب، وقرأ نافع، وابن عامر «لم يُقْتِروا» من أَقْتر يُقْتِر مثل أكرم يُكرِم، وقرأ الباقون: «ولم يقتُروا» بضم التاء من قَتَر يقتُر مثل قَتل يَقْتُل.

٧ ـ «فصرهن إليك»، قرأ حمزة وحده بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمها.

٨ ـ «وإذا قيل انشُزوا فانشزوا»، قرأ نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم، والأعمش عن أبي بكر عن عاصم، بضم الشين، وقرأ الباقون بكسرها.

٩ ـ «خذوه فاعتلوه»، قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، بضم التاء، وقرأ الباقون بكسرها.

---

(١) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٢٣٩.

(٢) م. ن: ١/ ٢٠٤.

د ـ الاختلاف في كسر حرف المضارعة (التلتلة) وعدمه:

أحرف المضارعة الأربعة الهمزة، والنون، والياء، والتاء، مضمومة في مضارع الرباعي، ومفتوحة في مضارع الثلاثي، والخماسي، والسداسي، كما نعلم.

وقد عرفنا أن الفتحة التي تسود حرف المضارعة، في معظم صيغ الفعل المضارع، هي أخف أصوات اللين القصيرة وأوضحها.

ويبدو أن كثيراً من القبائل العربية مالت في لهجاتها إلى كسر حرف المضارعة، في حين امتنع أهل الحجاز عن ذلك، وحافظوا على الفتحة.

وإذا كان بعض المصادر ينسب هذه الظاهرة التي سموها بالتلتلة إلى بهراء[1] التي هي عمارة من قضاعة اليمنية، فإن بعضاً مهماً منها ينسبها إلى جميع العرب إلا أهل الحجاز، يقول سيبويه في «باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرتَ ثاني الحرف حين قلت فَعِلَ»: «وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعلم، ونحن نِعلم، وكذلك كل شيء فيه فَعِلَ من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين، والمضاعف. وذلك قولك: شقيتَ فأنت تِشقى، وخشيتُ فأنا إخشى، وخلنا فنحن نِخال، وعَضِضْتن فأنتن تِعْضَضْن وأنت تِعضين»[2]. ويقول الرضي الأستراباذي[3]: «واعلم أن جميع العرب، إلا أهلَ الحجاز، يجوزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على فعِلَ بكسر العين، فيقولون: أنا إعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وكذا في المثال، والأجوف، والناقص، والمضاعف، نحو: إيجَلُ، وإخالُ، وإشقى، وإعض... وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيهاً على كسر عين الماضي»[4].

ويقول صاحب اللسان: «وتِعلم بالكسر: لغة قيس، وتميم، وأسد، وربيعة، وعامة العرب، وأما أهل الحجاز، وقوم من أعجاز هوازن، وأزدِ السراة، وبعض هذيل، فيقولون: تَعلم، والقرآن عليها. قال: وزعم الأخفش أن كل من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلا تِعلم بالكسر»[5].

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ٨١، والخصائص: ٢/ ١٣.

(٢) الكتاب: ٤/ ١١٠.

(٣) هو محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (... ـ ٦٨٦هـ = ... ـ ١٢٨٧م) عالم بالعربية من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب، و«شرح مقدمة ابن الحاجب» وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٤١.

(٥) لسان العرب: ١٥/ ٤٠٢.

وقد لاحظ بعض الباحثين المحدثين أن هذه الظاهرة سامية قديمة، توجد في العبرية، والسريانية، والحبشية، وقال: «والفتح في أحرف المضارعة، حادث في رأيي في العربية القديمة، بدليل عدم وجوده في اللغات السامية الأخرى، وبدليل ما بقي من الكسر في بعض اللهجات العربية القديمة. وهناك دليل ثالث على أصالة الكسر في حروف المضارعة، وهو استمراره حتى الآن في اللهجات العربية الحديثة كلها»[١].

ويوافق الدكتور عصام نور الدين على هذا الرأي، ويذهب إلى أبعد من ذلك فيقول: «إن فتح أوائل الأفعال المضارعة ربما كان نتيجة تطور فريق من العرب، وهم أهل الحجاز ومن وافقهم. وأما بقية العرب الذين ينطقون الأفعال المضارعة مكسورة الأوائل فهم «المحافظون»، مما يعني أنه ليس هناك ـ في هذه القضية ـ «لهجة» أو «لهجات» و«لغة فصحى»، بل هناك تطور أصاب نطق أصوات من اللغة العربية نتيجة تطور الناطقين بها. فالتلتلة إذاً قد تكون هي الأصل، وفتح أوائل الأفعال المضارعة هو الحالة المتطورة التي أنزل بها القرآن الكريم، والتي ساد استعمالها»[٢].

ونعتقد أن هذا الرأي واقع في محله الصحيح، ومما يؤكده أنك لا تعثر في القراءات المقبولة على قراءة بالتلتلة. وهذا ما أشار إليه أستاذنا الدكتور عبده الراجحي أثناء درسه لظاهرة كسر حرف المضارعة قائلاً: «والقراءات التي وجدناها كلها من القراءات الشاذة»[٣]، ومن هذه القراءات قراءة عبيد بن عمير الليثي، وزر بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي، والأعمش «نِستعين» بكسر النون، وقراءة يحيى بن وثاب، وأبي رزين العقيلي، وأبي نهيك «تِبيض» و«تِسود» بكسر التاء فيهما، وقراءة يحيى بن وثاب «ثم إِضطرهم» بكسر الألف، وقراءات مماثلة أخرى ليست بكثيرة.

ويقول الدكتور الراجحي إن «هذه القراءات تضع أمامنا الحقائق التالية:

١ ـ أن يحيى بن وثاب يكاد يشترك في كل القراءات التي تذهب إلى كسر حرف المضارعة، وهو تابعي كوفي من موالي بني أسد.

٢ ـ أن القراءات التي وجدناها بكسر حرف المضارعة ليس من بينها الياء.

٣ ـ أن هذه القراءات موجودة في الفعل المضارع سواء كان ثلاثياً أم غيره»[٤].

وكان الدكتور إبراهيم أنيس قد ذهب إلى رأي مضاد لهذا الرأي الذي قبلناه، عندما قال: «نرجح أن الأصل في شكل حروف المضارعة هو ما شاع في لهجات الحجاز من

---

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٥.

(٢) محاضرات في فقه اللغة: ١٢٨.

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١١٤.

(٤) م. ن: ١١٥.

الفتح في كل الحالات. وقد انحدر هذا الأصل إلى هذه اللهجات من السامية الأولى، ثم تطور إلى كسر في معظم اللغات السامية، غير أن تطوره في لهجات العرب لم يشمل حالة الياء، لأن الياء المشكلة بالكسر نادرة الشيوع في النطق العربي، ولأن الياء مع الكسر أشق منها مع الفتح، مما قد يتعارض مع حكمة التطور إلى الكسر. لذلك احتفظت معظم القبائل التي تطور في لهجتها شكل حرف المضارعة بفتحِهِ حين يكون ياء»[1].

وفي اعتقادنا أن الصواب قد جانب رأي هذا الباحث العالم هذه المرة، إذ ليس ثمة دليل على أن الفتح منحدر من السامية الأولى، ثم إن القبائل التي شاع فيها كسر حرف المضارعة، وهي كثيرة، كانت منازلها إما بالشام كبهراء، وكلب، وإما بالعراق كربيعة، وفرعها أسد، وإما بنجد شرقي الجزيرة العربية كتميم. وهذه المنازل متاخمة للمناطق التي كانت تتكلم الآرامية والعبرية أو واقعة فيها. وهاتان اللغتان اطرد فيهما كسر حرف المضارعة كما أشار إلى ذلك الدكتور أنيس نفسه[2]، متسائلاً عما إذا كانت بهراء قد تأثرت بهاتين اللغتين المجاورتين. وأما لهجة أهل الحجاز التي شاع فيها فتح حرف المضارعة فكانت بعيدة عن تأثير هاتين اللغتين، فأتيح لها أن تتطور وفقاً لظروف أخرى، فكان أن اختارت فتح حرف المضارعة، والفتح ـ كما نعلم ـ أخف أصوات اللين وأوضحها سمعاً.

ولعل العنصر الحاسم في هذه المسألة، كما نرى، أن خط التطور إنما يتجه من البداوة إلى الحضارة، وليس العكس. ومعلوم أن أهل الحجاز الذين اختاروا الفتح كانوا قوماً متحضرين استوطنوا مدناً مشهورة كمكة، ويثرب، والطائف، بخلاف تلك القبائل التي شاع فيها الكسر، والتي عاشت في البادية.



خامساً

أصوات الضمير

الضمير أو المضمر، ويسميه الكوفيون الكناية، والمكني، هو أعرف المعارف على الصحيح[3] وهو اسم جامد مبني يدل على متكلم كـ أنا، ونحن، أو مخاطب كـ أنت، وأنتما، أو غائب كـ هو، وهما.

ولا يعنينا في هذا المبحث أحكام الضمير النحوية، ولا تصريفه مع الأفعال، وإنما الذي يعنينا هو الناحية المتعلقة بأصواته.

---

(١) في اللهجات العربية: ١٤٠.

(٢) م. ن: ١٣٩.

(٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب: ١٣٤. والسيوطي: همع الهوامع: ١/ ٥٥.

وطريف قبل البدء في هذه الناحية أن نشير إلى ما لاحظه ابن هشام من أن الضمير «سمي مضمراً من قولهم: أضمرت الشيء، إذا سترتَه وأخفيته، ومنه قولهم: أضمرتُ الشيء في نفسي، أو من الضمور والهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ـ وهي التاء والكاف والهاء ـ والهمس هو الصوت الخفي»[١].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في الأحرف التي يتكون منها الضمير، فذهب البصريون إلى أن الضمير المنفصل الدال على المتكلم المفرد هو «أنَ» بفتح النون بلا ألف، «ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة، كهاء السكت، ولذلك تعاقبها... وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً... ومذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك، أن الضمير هو المجموع، بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة. قالوا: والهاء في «أنَه» بدل من الألف. وفي الألف لغات: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، وبها قرأ نافع... وحذفُها وصلاً فيهما، وحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً، وهي الفصحى ولغة الحجاز. وإذا أريد الخطاب زيدت عليه تاء، وهي حرف خطاب لا اسم، وهي كالتاء الاسمية لفظاً، فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث، فيقال أنتَ وأنتِ، وتصرفاً، فتوصل بميم في جمع المذكر كأنتم، وبميم وألف في المثنى كأنتما؛ وبنون في جمع الإناث، كأنتن، وتضم التاء في الثلاثة لما تقدم، هذا مذهب البصريين، وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع «أن» والتاء، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط، وهي تاء «فعلت»، وكثرت بـ«أن» وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث. ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم، وهو منافٍ للخطاب. وذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنا» مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، و«أنت» مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، وتاء تقوم. وردها أبو حيان»[٢].

واختلفوا أيضاً في ضمائر الغيبة «هو» و«هي» و«هما» و«هم» و«هن»، «فعند البصريين أن «هو» و«هي» أصلان. فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع، وقال أبو علي[٣]: الكل أصول، ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد. وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان: الضمير من «هو» و«هي» الهاء فقط، والواو والياء زائدان كالبواقي. لحذفهما في المثنى والجمع»[٤].

---

(١) شرح شذور الذهب: ١٣٤.

(٢) السيوطي: همع الهوامع: ١/ ٦٠. وانظر شرح التصريح: ١/ ١٠٣.

(٣) هو أبو علي الفارسي.

(٤) الهمع: ١/ ٦٠، وشرح التصريح: ١/ ١٠٣.

١ ـ ضمير المفرد المتكلم «أنا»:

اختلف القراء العشرة في إثبات الألف من «أنا» وحذفها إذا أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فقرأ المدنيان (نافع وأبو جعفر) بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة، نحو: «أنا أُحيي، أنا أول، أنا أنبئكم، أنا آتيك» واختُلف عن قالون[١] عند المكسورة نحو: «إن أنا إلا» فروى بعضهم إثباتها عندها، وروى بعضهم حذفها. أما سائر العشرة فقرأوا بحذف الألف وصلاً في الأحوال الثلاثة. ولا خلاف في إثباتها وقفاً.

وقد ذكر النحاة أن في ألف الضمير «أنا» خمس لغات: فصحاهن إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلاً، وهي لغة الحجاز كما ذكر السيوطي[٢]، والثانية إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم، والثالثة «هَنَا»، بإبدال همزته هاء، والرابعة «آنَ»، بمد بعد الهمزة، والخامسة «أنْ»، كمن، حكاها قطرب[٣].

يستنتج من هذا أن قراءة المدنيَّين الحجازيين مخالفة للهجة الفصحى، وهي لهجة الحجاز، فيما يتصل بضمير المفرد المتكلم «أنا»، وموافقة للهجة تميم، وهو الأمر الذي استغربه الدكتور عبده الراجحي قائلاً: «المشهور عن تميم أنها قبيلة بادية تميل إلى السرعة في الكلام، حتى نسب إليها حذف بعضه... لكننا إذا نظرنا إلى هذه الظاهرة من ناحية أخرى، وهي أن الروايات التي تثبت الألف في (أنا) وردت في قراءات بعدها همزة، فقد يكون محتملاً أن تميماً ـ وهي من القبائل المشهورة بالهمز ـ كانت تثبت هذه الألف توصلاً إلى تحقيق الهمزة. إلا أنه وردت على هذه اللهجة شواهد بثبوت ألف (أنا) في الوصل دون أن يكون بعدها همزة، من نحو قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ... حميد قد تذريت السناما

وفي اعتقادنا أن الأمر لا يدعو إلى الاستغراب، إذا ما أدخلنا في الحسبان ما أشرنا إليه آنفاً من أن القراء لم يمثلوا، في بعض الأحيان، في قراءاتهم لهجات قبائلهم أو بيئاتهم، ذلك أنهم كانوا مجرد ناقلين للقراءات التي تلقوها ثم عرضوها على

---

(١) قالون: هو أحد راويين رويا عن نافع، والثاني هو ورش، وقالون هو عيسى بن مينا بن وردان، مولى بني زهرة، أبو موسى، الملقب بقالون. قارئ المدينة ونحويُّها. وهو ربيب نافع، وقد اختُص به كثيراً، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته، فإن قالون بلغة الروم: جيد. كان قالون أصم لا يسمع البوق، وكان إذا قرأ عليه قارئ فإنه يسمعه. وقال ابن أبي حاتم: كان أصمّ يقرئ القرآن، ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة. توفي سنة ٢٢٠هـ = ٨٣٥م. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٥١٥.

(٢) الهمع: ٦٠.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ١١٤.

شيوخهم. زد على ذلك أن بعضهم روي عنه أكثر من قراءة، كما هي حال رواية قالون عن نافع ههنا.

ثم إن القراء الثمانية الآخرين، ومنهم ابن كثير قارئ مكة، قد قرأوا بلهجة الحجاز، فحذفوا الألف من الضمير «أنا» وصلاً كما حذفوها، هم وغيرهم، وقفاً. وفي هذا دليل على أن اللهجة الحجازية ، وهي الفصحى كما ذكر النحاة، كانت محترمة حتى عند القراء غير المنتمين إلى البيئة الحجازية، وهم قراء العراق والشام.

ونحن نرى أن قراءة الثمانية القراء على هذا النحو إنما تعزز رأي البصريين من النحاة، الرأيَ القائل بأن الضمير المنفصل الدال على المتكلم المفرد هو «أن» بفتح النون بلا ألف، وأن الألف إنما زيدت في الوقف لبيان حركة النون، وهي الفتحة. أي أن الألف ليست من بنية الضمير «أنا».

٢ ـ ياء المتكلم:

ياء المتكلم ضمير يتصل بالاسم والفعل والحرف، وهي من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والجر. فهي مع الفعل منصوبة المحل، ومع الحرف منصوبته أو مجرورته بحسب عمل الحرف، وهي مع الاسم مجرورة المحل، نحو: «فطرني» و«ليحزنني»، و«إني»، و«لي»، و«نفسي»، و«ذكري».

وقد تعود مؤلفو القراءات أن يبحثوا في اختلافات القراء بشأنها في باب سموه «مذاهبهم في ياءات الإضافة» رغم أنها تأتي أحياناً منصوبة المحل غير مضاف إليها نحو: «إني»، و«آتاني»، وذلك على سبيل التجوز. وتعودوا كذلك أن يخصصوا بعد هذا الباب باباً لمذاهبهم في «ياءات الزوائد» نحو: «إذا يسر»، و«يوم يأتِ»، و«الداع»، و«دعان»، و«يهدين».

والفرق بين هذين النوعين من الياءات أمران: أحدهما: أن ياءات الإضافة هي ياءات زائدة على الكلمة وليست من الأصول، وعلامتها صحة إحلال الكاف أو الهاء محلها، فتقول في نحو: فطرني: فطرك أو فطره. أما ياءات الزوائد فقد تكون أصلية، فتجيء لاماً من الكلمة كما في نحو: «إذا يسر»، و«الداع»، وقد تكون زائدة، كما في نحو: «دعان»، و«يهدين». والثاني: أن اختلافهم في ياءات الإضافة جارٍ بين الفتح والإسكان، أما اختلافهم في ياءات الزوائد فجارٍ بين حذفها وإثباتها. ولذلك فسوف نقصر كلامنا هنا على ما سموه بياءات الإضافة.

وياءات الإضافة في القرآن الكريم ثلاثة أنواع[1]:

النوع الأول: ما أجمعوا على إسكانه، وهو الأكثر لمجيئه على الأصل نحو:

(١) انظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٦٢ وما بعدها.

«إني جاعلٌ»، و«أني فضلتكم»، و«يميتني»، و«لي عملي»، و«يعبدونني»، وجملة هذا النوع ٥٦٠ ياء.

والنوع الثاني: ما أجمعوا على فتحه، وذلك لموجب: إما أن يكون بعد الياء ساكن لام تعريف أو شبهه، وجملته ١١ كلمة نحو: «نعمتيَ التي»، و«مسنيَ السوء»، و«ربيَ اللّه»، حركت بالفتح حملاً على النظير، فراراً من الحذف، أو يكون قبلها ساكن ألف أو ياء، فما قبله ألف ست كلمات، نحو: «هدايَ»، و«إيايَ»، و«رؤيايَ»، و«عصايَ». وما قبله ياء تسع كلمات، نحو: «إليّ»، و«عليّ»، و«لديّ»، و«يا بنيّ»، و«والديّ»، و«مصرخيّ». وحركت الياء في ذلك فراراً من التقاء الساكنين، وكانت فتحة حملاً على النظير، وأدغمت الياء في «إليّ» و«عليّ» للتماثل، وجاز الكسر في «مصرخيّ» لغة. والكلمات المشار إليها قد تقع إحداها في كثير من المواضع في القرآن الكريم. وجملة هذين النوعين المجمع عليهما ٦٦٤ ياء.

والنوع الثالث: ما اختلفوا في إسكانه وفتحه. وجملة هذا النوع ٢١٢ ياء. وتوزع كتب القراءات اختلافهم فيها على ستة فصول:

الأول: الياءات التي بعدها همزة مفتوحة، وجملة ذلك في القرآن الكريم ٩٩ ياء، نحو: «إني أعلم»، «فاذكروني أذكركم»، «معي أبداً». ففتح الياء في هذه المواضع نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون. إلا أنهم اختلفوا في ٣٥ ياء على غير هذا الاختلاف.

والثاني: الياءات التي بعدها همزة مكسورة، وجملة ذلك في القرآن الكريم ٥٢ ياء، نحو: «مني إلا»، و«أنصاري إلى اللّه»، و«إني إذاً»، و«ستجدني إن شاء اللّه». ففتح الياء نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلا أنهم اختلفوا في ٢٤ ياء على غير هذا الاختلاف.

والثالث: الياءات التي بعدها همزة مضمومة، وجملة ذلك ١٠ ياءات، نحو: «وإني أُعيذها»، «عذابي أُصيب». ففتح الياء نافع، وأبو جعفر. واختُلف عن أبي جعفر في قراءة «إني أوفي» واتفقوا على إسكان ياءين من هذا الفصل وهما «بعهدي أوفِ» و«آتوني أُفرغْ» قيل لكثرة حروفهما[1].

والرابع: الياءات التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف، وجملة ذلك ١٤ ياء، نحو: «لا ينال عهدي الظالمين»، «حرم ربي الفواحش». فاختص حمزة بإسكان ياءاتها كلها، ووافقه ابن عامر، والكسائي، ويعقوب، وخلف في بعضها على اختلاف فيما بينهم.

---

(١) م. ن: ١٧٠.

والخامس: الياءات التي بعدها همزة وصل مجردة عن اللام، وجملة ذلك ٧ ياءات، نحو: «إني اصطفيتك»، «أخي اشدد»، «من بعدي اسمه». ففتح نافع، وابن كثير وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب بعضها، دون اتفاق بينهم مجتمعين على مواضع الفتح هذه.

والسادس: الياءات التي لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل حرف من باقي حروف المعجم، وجملة ذلك ثلاثون ياء، نحو: «بيتي للطائفين»، «وجهي لله»، و«محياي ومماتي لله»، «معي بني إسرائيل»، «ولي دين». ففتح نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وابن كثير، بعضها دون اتفاق بينهم، مجتمعين على مواضع الفتح.

يستنتج من ذلك، على الإجمال، ميل بعض القراء، وهم خصوصاً قراء البيئة الحجازية: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، ومعهم أبو عمرو قارئ البصرة، إلى فتح ياء المتكلم في المواضع المختلف على فتحها وإسكانها، وميل الباقين من قراء البيئة العراقية إلى الإسكان. وقد سبق أن أشرنا، عند درس اختلاف القراءات بين الإسكان والتحريك، إلى أن الإسكان هو لهجة تميم وأسد، والتحريك لهجة أهل الحجاز. وقبل ذلك أشرنا إلى أن الفتح عموماً، هو من سمات لهجة أهل الحجاز. ويبدو أن قراء البيئة الحجازية هم، في هذا المجال، مجال ياءات الإضافة المختلف على فتحها وإسكانها، معبرون عن لهجة بيئتهم. والواقع أن النحاة أجازوا فتح ياء المتكلم وإسكانها، وإن اختلفوا في أيهما أصل. إذ قال قوم: إنه الفتح وقال غيرهم: إنه الإسكان، وأشاروا إلى أنه يُجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول، لأنه أصل كل مبني، والياء مبنية. والفتح أصل ثان، لأنه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد. وعلى القولين الإسكان أكثر[1].

غير أنهم استثنوا من قاعدة وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء وإسكانها أربع مسائل، هي: المقصور كفتى، والمنقوص كقاض، والمثنى وشبهه كغُلامَيْن، واثنين، وجمع المذكر السالم وشبهه كمسلمين، وعشرين، فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وآخر المنقوص والمثنى المنصوب والمجرور وجمع المذكر السالم ياء مدغمة في ياء المتكلم، وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلاً للتحرك، والياء معها واجبة الفتح للخفة، والتحرك لالتقاء الساكنين.

وقد ندر إسكان الياء بعد الألف، كقراءة نافع «ومحيايْ ومماتي» في الوصل بسكون ياء محياي. وكذلك ندر إسكان الياء بعد الألف، كما في قراءة الأعمش،

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ٦٠.

والحسن البصري، «هي عصايِ» بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين.

وقد ذكروا أن الكسر مطرد في لغة بني يربوع، وهم من تميم، في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة، والأعمش، ويحيى بن وثاب، «وما أنتم بمصرخيِّ إني» بكسر الياء في الوصل، كما ذكروا أن هذه اللغة حكاها الفراء، وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ولعل الذين كسروا لغتُهم إسكان ياء الإضافة، فالتقى معهم ساكنان[1].

وذكروا أيضاً أن قبيلة هذيل يجيزون في ألف المقصور قلبها ياء عوضاً عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء، كقول أبي ذؤيب الهذلي يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعاً في طاعون واحد:

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهمُ   فتخرموا ولكل جنب مصرع[2]

فهويّ أصله «هواي»، فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم.

ويبدو أن قلب ألف المقصور ياء لا يختص بلهجة هذيل، وإنما هو لغة حكاها عيسى بن عمر عن قريش، وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء في قوله تعالى: «فمن اتبع هداي»، وبها قرأ أبو عاصم الجحدري، وابن إسحاق، وعيسى بن عمر «وهديّ» و«هي عصيّ» ورويت عن النبيّ ﷺ[3].

ويتفق معظم اللهجات العربية على قلب الألف ياء مع ياء المتكلم في عليَّ، ولديّ، وإن كان بعضهم يقول: لداي، وعلاي.

٣ ـ ضمير الغيبة:

يمكن ههنا تلخيص اختلافاتهم على النحو الآتي:

أ ـ قرأ ابن كثير، وابن عامر، وحمزة «وهُو، فَهُو، لَهُو، ثم هُوَ، فهي، وهي» بتحريك الهاء المسبوقة بلام أو واو أو فاء أو ثم، وقرأ أبو عمرو، والكسائي، وأبو جعفر بإسكان الهاء، واختلف عن نافع.

ويبدو أن إسكان الهاء من «هو» و«هي» يقتصر على هذه الحالة التي يسبق الهاء فيها أحد الحروف المذكورة وما أشبهها، كالهمزة في مثل قول الشاعر:

فقمت للزور مرتاعاً فأرقني   فقلت أَهْي سرت أم عادني حلم

كما يبدو أن هذا الإسكان لهجة وليس ضرورة شعرية كما ذكر أصحاب

(١) م. ٥.

(٢) أعنقوا: تبع بعضهم بعضاً في الموت. وتخرموا: خرمتهم المنية واحداً بعد واحد.

(٣) شرح التصريح: ٢/ ٦١.

الضرائر، بدليل هذه القراءات التي جاء فيها الإسكان[1]. أما تعليل هذا الإسكان فهو توالي أحرف اللين القصيرة.

ب ـ قرأ ابن عامر، ونافع باختلاس حركة الهاء في قوله تعالى: «بقنطار يؤدّه إليك»، وقوله: «نولّه ما تولى ونصله جهنم»، وما شاكل ذلك.

وقرأ ابن كثير، والكسائي بإشباع الكسرة، ولفظه كالياء بعد الهاء.

وقرأ عاصم برواية أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة «نولّهْ» و«نصلِهْ» بالإسكان[2].

ويذكر النحاة أن هاء الغائب أصلها الضم كضربه، وله، وعنده، وتكسر بعد الكسرة، نحو: مر به، ولم يعطه، وبعد الياء الساكنة، نحو: فيه، وعليه، ويرميه، ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تضم، نحو: يعطيهمو، ولم يعطهمو، فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها، ومنه قراءة ابن ذكوان «أرجئهِ وأخاه». وكسرها في هاتين الصورتين هو لهجة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، وبها قرأ حفص «وما أنسانيهُ» و«بما عاهد عليهُ اللّه». كما يذكرون أن الهاء إذا وقعت بعد ساكن فالأفصح اختلاس حركتها سواء كان الساكن صحيحاً، نحو: منه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علة، نحو: فيه، وعليه. وهذا رأي المبرد. وقد صححه ابن مالك. أما سيبويه فخص ذلك بحرف العلة، وقال: الأفصح بعد غيره الإشباع. أما بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً. ومن غير الأفصح قوله:

لـــه زَجَـــلٌ كـــأنّـــهُ صـــوتُ حـــادٍ

وقد ذكروا أيضاً أن إسكان الهاء لغة قليلة، قرئ بها «إن الإنسان لربهْ لكنود» وإذا كان قبل الهاء ساكن، وحذف لعارضٍ من جزم أو وقف، جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة، والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن، والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً. مثال ما حذف جزماً: «يؤده إليك» و«نصله جهنم»، ووقفاً «فألقه إليهم»[3].

ج ـ اختلفوا في ضم الهاء وكسرها من ضمير التثنية والجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: عليهم، وإليهم، ولديهم، وعليهما، وإليهما، وفيهما، وعليهن، وإليهن، وفيهن، وأبيهم، وترميهم، وبين أيديهن وشبه ذلك. فقرأ يعقوب جميع ذلك بضم الهاء، ووافقه حمزة في عليهم، وإليهم، ولديهم فقط.

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٦٤.

(٢) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١١٤.

(٣) السيوطي: الهمع: ١/ ٥٨، ٥٩.

واختلفوا في صلة ميم الجمع بواو وإسكانها إذا وقعت قبل محرك نحو: «أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم»، «ومما رزقناهم ينفقون»، «عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون»، «على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب»، فضم الميم من جميع ذلك ووصلها بواو في اللفظ وصلاً ابنُ كثير وأبو جعفر، وقرأ الباقون بإسكان الميم في جميع القرآن، وأجمعوا على إسكانها وقفاً[1].

واختلفوا في كسر ميم الجمع وضمها، وضم ما قبلها وكسره، إذا كان بعد الميم ساكن، وكان قبلها هاء، وقبلها كسرة أو ياء ساكنة، نحو: «قلوبهم العجل»، و«بهم الأسباب»، و«يغنيهم الله»، و«يريهم الله»، و«عليهم القتال»، و«من يومهم الذي». فكسر الميم والهاء في ذلك كله أبو عمرو، وضم الميم وكسر الهاء نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وضم الميم والهاء جميعاً حمزة، والكسائي، وخلف[2].

وتذكر كتب النحاة أن كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز بعد الكسرة وبعد الياء عند غير الحجازيين، ويضم فيما عدا هاتين الصورتين، ويضم عند الحجازيين مطلقاً. قال أبو عمرو: والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة[3].

وكسر الهاء هو لغة بكر بن وائل. وقد حكى سيبويه عن ناس من بكر بن وائل كسر كاف المثنى والجمع بعد الكسرة والياء الساكنة، نحو: بِكِمْ، وفيكِمْ، وبِكِما، وفيكِما، وقال إنها رديئة جداً. وقد ذكر السيوطي أنه إذا كسرت الهاء في الجمع كسرت الميم إتباعاً، وهو الأقيس، ويجوز ضمها على الأصل، وسكونها، وقرئ بهما «أنعمت عليهم»، والضم أشهر إن وليها ساكن، والسكون أشهر إن وليها متحرك، ولذا قرأ الأكثر بالضم في «بهم الأسباب» وبالسكون في «ومن يولهم»[4].

سادساً

الإظهار والإدغام

الإظهار في الاصطلاح هو إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة[5] في الحرف المظهر.

---

(١) ابن الجزري: النشر: ١/ ٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) م. ن.

(٣) السيوطي: الهمع: ١/ ٥٩.

(٤) م. ن.

(٥) يقول إبراهيم أنيس في «الأصوات اللغوية»: ٧٠: «الغنة التي حالت بين النون وفنائها في غيرها من الأصوات هي وسيلة لجأ القراء إليها احترازاً من أن يقرأ القرآن كما يتكلم الناس في أحاديثهم الدارجة... وليست الغنة إلا إطالة لصوت النون مع ترديد موسيقي محبب=

والإدغام، في اصطلاح القدماء، رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة، بعد إدخال أحدهما في الآخر[١]. أو هو «اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً»[٢].

وقد قسموه إلى:

١ ـ إدغام كبير، وهو ما كان فيه الحرفان المدغم والمدغم فيه متحركين، سواء أكانا مثلينَ، أم جنسين، أم متقاربين، أي أن ثمة صوت لين قصيراً يفصل بين الصوتين الساكنين، نحو: «شهر رمضان».

٢ ـ وإدغام صغير، وهو ما كان فيه الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً، أي أن الصوتَين الساكنين يتجاوران فيه دونما فاصل من أصوات اللين، نحو: «فما ربحت تجارتهم».

وقد سمي الكبير كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أقوى من السكون، وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين، والجنسين، والمتقاربين.

والإدغام عند المحدثين نوع من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلة، أو متجانسة، أو متقاربة.

فالتماثل: هو اتفاق الصوتين في المخرج والصفات معاً، كالباء والباء في نحو: «اضرب بعصاك الحجر». والتجانس: اتفاق الصوتين في المخرج دون جميع الصفات، كالدال والتاء في نحو: «قد تبين الرشد من الغي». والتقارب: تقارب الصوتين في المخرج، واتفاقهما في بعض الصفات، كالذال والزاي في نحو: «وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم».

«ويقسم المحدثون تأثر الأصوات إلى نوعين:

١ ـ رجعي Regressive، وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني.

٢ ـ تقدمي Progressive وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول...

وقد اشتملت اللغة العربية على هذين النوعين من التأثر، وإن كان النوع الأول أكثر شيوعاً فيها»[٣].

= فيها، فالزمن الذي يستغرقه النطق بالغنة هو في معظم الأحيان ضعف ما تحتاج إليه النون المظهرة، وليس هذا إلا للحيلولة بين النون والفناء في غيرها. فالفرق بين النون المظهرة ونون الغنة فرق في الكمية من ناحية، وتطور النون وميلها إلى مخرج الصوت المجاور من ناحية أخرى».

(١) الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٨.

(٢) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٧٤.

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٧٠.

ومن نماذج التأثر التقدمي قراءة أبي جعفر «ثم اجعل على كل جبل منهن جزًّا» و«جزٌّ مقسوم» بحذف الهمزة وتشديد الزاي.

ومن نماذجه في اللهجات ما روي عن التميميين من قولهم «محّم» بدلاً من «معهم»، و«محّاؤلاء»، يريدون: «مع هؤلاء»[1]، بقلب العين المجهورة إلى نظيرها الحلقي المهموس وهو الحاء، لمجاورتها الهاء المهموسة، ثم إدغام الهاء في الحاء إدغاماً تقدمياً.

وفي كتب الأقدمين من النحاة والمؤلفين في علم القراءات كلام على الإدغام، بنوعيه الكبير والصغير، كثير، يتناول رواته، وأحكامه، ومسائله، وغير ذلك، مما لا يعنينا ههنا الخوض فيه.

وحسبنا في هذا المبحث أن نشير إلى ما ذكروه من أن المشهور بالإدغام الكبير، والمنسوب إليه، والمختص به، من القراء الأئمة العشرة، هو أبو عمرو بن العلاء، وإن لم يكن منفرداً به، بل قد ورد هذا الإدغام أيضاً عن الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله الفهري، ومسلمة بن محارب السدوسي، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم. وقالوا: إن «وجهه طلب التخفيف. قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره»[2].

ومن شواهده في كلام العرب قول عدي بن زيد:

وتَـذَكَّـرَ[3] ربُّ الـخَـوَرْنَـقِ إذ فـكـ ـر يـومـاً ولـلـهـدى تـفـكـيـر

وقال غيره:

عـشـيّـةَ تـمـنـى أن تـكـون حـمـامـة بـمـكـة يـؤويـك الـسـتـار الـمـحـرم

وأما الإدغام الصغير فيمكن تلخيص أهم اختلافات القراء فيه على النحو الآتي:

١ ـ ذال «إذ» عند ستة أحرف هي التاء، نحو: «إذ تأتيهم» والجيم، نحو: «وإذ جئتم» والدال، نحو: «إذ دخلت جنتك» والسين، نحو: «إذ سمعتموه»، والصاد نحو: «وإذ صرفنا»، والزاي، نحو: «وإذ زين لهم» فأدغمها في الحروف الستة أبو عمرو، وهشام. وأظهرها عندها نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وأدغمها في التاء والدال فقط حمزة، وخلف، وأدغمها في غير الجيم الكسائي، وخلاد.

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٥٠.

(٢) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٧٥.

(٣) قوله: تذكر فعل ماض، ورب فاعله.

٢ ـ دال «قد» عند ثمانية أحرف هي الذال، نحو: «ولقد ذرأنا»، والظاء، نحو: «لقد ظلمك»، والضاد، نحو: «قد ضلوا»، والجيم، نحو: «لقد جاءكم»، والشين، نحو: «قد شغفها»، والسين، نحو: «قد سألها»، والصاد، نحو: «ولقد صرفنا»، والزاي، نحو: «ولقد زينا»، فأدغمها في الحروف الثمانية أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

٣ ـ تاء التأنيث عند ستة أحرف هي: الثاء، نحو: «كذبت ثمود»، والجيم، نحو: «نضجت جلودهم»، والظاء، نحو: «وكانت ظالمة»، والسين نحو: «وجاءت سيارة»، والصاد، نحو: «حصرت صدورهم»، والزاي، نحو: «خبت زدناهم»، فأدغمها في هذه الحروف أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأظهرها ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

٤ ـ لام «هل» و«بل» عند ثمانية أحرف هي: التاء، نحو: «هل تعلم» و«بل تؤثرون»، والثاء، نحو: «هل ثُوِّب الكفار»، والزاي، نحو: «بل زعمتم». والسين، نحو: «بل سولت لكم»، والضاد، نحو: «بل ضلوا»، والطاء، نحو: «بل طبع»، والظاء، نحو: «بل ظننتم...»، والنون، نحو: «هل ننبئكم»، و«بل نقذف»، ويلاحظ أن خمسة من هذه الأحرف الثمانية تختص ببل، وهي الزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، وأن واحداً يختص بهل، وهو الثاء، أما التاء والنون فيشتركان فيهما معاً. وقد أدغم اللام من «هل» و«بل» في الأحرف الثمانية الكسائي، ووافقه حمزة في التاء، والثاء، والسين. وأظهر الباقون اللام عند هذه الأحرف إلا أبا عمرو فإنه يدغم اللام من «هل ترى» في «الملك» و«الحاقة»[1].

٥ ـ الباء الساكنة عند الفاء، وذلك في خمسة مواضع، هي قوله تعالى: «أو يغلب فسوف»، وقوله: «وإن تعجب فعجب»، وقوله: «قال اذهب فمن»، وقوله: «فاذهب فإن لك»، وقوله: «ومن لم يتب فأولئك» أدغم الباء في الفاء فيها أبو عمرو، والكسائي.

٦ ـ الباء عند الميم في قوله تعالى: «يعذب من يشاء»، أدغم أبو عمرو، والكسائي، وخلف. وأما ابن كثير، وحمزة، فروي لهما الإدغام والإظهار. وقرأ الباقون من الجازمين بالإظهار وجهاً واحداً.

٧ ـ الباء عند الميم في قوله تعالى: «اركب معنا»، أدغم أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، واختُلف عن ابن كثير، وعاصم. وقرأ الباقون بالإظهار.

٨ ـ الفاء عند الباء في قوله تعالى: «نخسف بهم» فأدغم الكسائي، وأظهر الباقون.

---

(١) ابن الجزري: النشر: ٢/ ٨.

٩ ـ الراء عند اللام، نحو: «واصطبر لعبادته» ونحو: «أن اشكر لي»، فأدغم أبو عمرو من إحدى الروايات، واختلف عنه من رواية أخرى. فروى بعض عنه بالإدغام، وروى آخرون بالإظهار.

١٠ ـ الدال عند الثاء، في قوله تعالى: «ومن يرد ثواب الدنيا» وقوله: «ومن يرد ثواب الآخرة»، فأدغم أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهر الباقون.

١١ ـ الثاء في الذال، في موضع واحد «يلهث ذلك» فأظهر نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وعاصم، على اختلاف عنهم فيه، وأدغم الباقون.

١٢ ـ الذال في التاء إذا وقع قبل الذال خاء، نحو: «اتخذتم العجل»، ونحو: «قل أفاتخذتم»، فأظهر الذال ابن كثير، وحفص.

١٣ ـ الذال في التاء في «فنبذتها»، فأدغم أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف.

١٤ ـ الذال في التاء في «عذت بربي»، فأدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف.

١٥ ـ الثاء في التاء في «لبثتم ولبثت» كيف جاء، فأدغمه أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وأظهره الباقون.

١٦ ـ الثاء في التاء أيضاً من «أورثتموها» فأدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي وأظهر الباقون.

١٧ ـ الدال في الذال من «كهيعص ذكر» في أول سورة مريم، فأدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون بالإظهار.

١٨ ـ النون في الواو من «يس والقرآن» ومن «ن والقلم» فأدغمها الكسائي، ويعقوب، وخلف، واختلف عن نافع وعاصم. وقرأ بالإظهار كل من أبي عمرو، وحمزة، وأبي جعفر.

١٩ ـ النون عند الميم من «طسم» أول «الشعراء» و«القصص»، فأظهر النون عندها حمزة، وأبو جعفر، وقرأ الباقون بالإدغام.

ويلاحظ أن الاختلافات التي عرضناها في البنود الأربعة الأولى تتصل بإدغام حرف من كلمة، في حروف متعددة، من كلمات متفرقة. أما الاختلافات المشار إليها في سائر البنود فتتعلق بإدغام حرف في حرف، من كلمتين، حيث وقع، وهو ما يسمونه بحروف قربت مخارجها[١].

(١) انظر في تفاصيل هذه الاختلافات والروايات المختلفة: النشر: ٢/٢ ـ ٢١.

ويلاحظ أيضاً، بعد التدقيق في هذه الاختلافات، أنه يمكن تصنيف القراء بحسب ميلهم إلى الإدغام أو الإظهار إلى فئتين: إحداهما فئة الذين مالوا إلى الإدغام، وهم: أبو عمرو، والكسائي، وحمزة، وابن عامر، وخلف، والثانية فئة الذين مالوا إلى الإظهار، وهم: ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وعاصم، ويعقوب.

وهذا التصنيف ليس دقيقاً تماماً، إذ قد نجد من الفئة الأولى من مال إلى الإظهار في بعض الأحيان، والعكس صحيح أيضاً.

وواقع الأمر أن قراء هاتين الفئتين لا يمثلون بشكل دقيق ميل بيئاتهم وقبائلها إلى الإظهار والإدغام، ففي الفئة الأولى بصري هو أبو عمرو، وكوفيون هم الكسائي، وحمزة، وخلف، وشامي هو ابن عامر، وفي الفئة الثانية حجازيون هم ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وبصري هو يعقوب، وكوفي هو عاصم.

ومع ذلك فقد رأى بعض الباحثين أن من الممكن أن نعزو الإدغام بصفة عامة إلى البيئة العراقية، والإظهار بصفة عامة إلى البيئة الحجازية[1].

ومعلوم أن البيئة العراقية قد تأثرت بالقبائل التي كانت تنزل وسط الجزيرة وشرقيها ومنها تميم، وبكر بن وائل، وتغلب، وطيء، وأسد، وعبد القيس، وقد نزح عدد من هذه القبائل إلى العراق، وخصوصاً الكوفة والبصرة. وهذه القبائل بدوية أو هي أقرب إلى البداوة من تلك القبائل التي عاشت في البيئة الحجازية كقريش، وثقيف، وهذيل.

وهذا يعني أن الإدغام كان من خصاص اللهجات البدوية، في حين كان الإظهار من خصائص لهجات القبائل المتحضرة التي استقرت في الحجاز.

ويعلل بعض الباحثين هذه الظاهرة تعليلاً اجتماعياً، فيرون أن القبائل البدوية تميل إلى «السرعة في نطقها، وتلمس أيسر السبل، فتدغم الأصوات بعضها في بعض، وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه، دون إخلال بفهم السامع. ولا شك أن حياة السكينة والهدوء في البادية لا تتطلب نشاطاً كذلك الذي قد تحتاج إليه حياة الحضر، لما بها من صخب وأمور دنيوية معقدة... فالحضري يعنى بتخير لفظه، وحسن أدائه، ويعمد إلى نطق كل صوت دون تداخل بين الأصوات. فالمجهور يظل مجهوراً، والمهموس يحافظ على همسه، لأن من مظاهر التحضر اللباقة في القول وحسن النطق ومراعاة قواعده، وذلك هو ما شاع في البيئة الحجازية على العموم، وفي مكة بصفة خاصة»[2].

---

(١) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٧٢.

(٢) م. ن: ١٣٢، ١٣٧.

سابعاً

الفتح والإمالة[1]

يراد بالفتح هنا فتح المتكلم لفيه بلفظ الحرف، وهو في ما بعده ألف أظهر. ويقال له أيضاً «التفخيم»، و«النصب»، و«الترقيق»[2]. وهو ضد الإمالة.

والإمالة هي أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة[3]. ولذلك سماها بعضهم «الكسر». ومن أسمائها أيضاً «البطح»، و«الإضجاع». وهي ثلاثة أنواع[4]:

أحدها: إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، مع إمالة الألف نحو الياء، نحو: عِالم، ومِساجد، وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، فلا تمال فتحة «إلا» ولا «على» ولا «إلى»، مع تحقق سببها، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، والكسرة والرجوع إلى الياء في الثالث.

وقد استثنَوْا من هذا الشرط ضميرَيْ «ها» و«نا»، فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء لكثرة الاستعمال.

والثاني: إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف خاصة إلى الكسرة، كـ«رحمة» و«نعمة»، وذلك لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطرف، والاختصاص بالأسماء.

والثالث: إمالة الفتحة قبل الراء إلى الكسرة، بشرط أن تكون الراء مكسورة، وأن تكون الفتحة في غير ياء، وأن تكونا متصلتين، نحو: من الكِبِرِ، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: من عِمرٍو، بخلاف نحو: تطاير الشَّرر، وأحب قراءة سِيَرِ الأبطال.

والواقع أن الإمالة في اللهجات العربية لم تقتصر على النحو بالفتحة نحو الكسرة، وإن كان النحاة والقراء قد قصروا اهتمامهم على هذا النوع من الإمالة لشهرته وانتشاره. فقد أشارت بعض المصادر إلى ثلاثة أنواع أخرى من الإمالة.

أحدها: إمالة الفتح إلى الضم، وقد أشار إليها ابن جني بقوله: «وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سلام عليه، وقام زيد. وعلى هذا كتبوا الصلوة، والزكوة، والحيوة، بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو»[5].

---

(١) أشرنا إلى الإمالة بهذه العلامة « » فوضعناها تحت الحرف الذي نُحي بفتحه نحو الكسرة.

(٢) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ٢٠/٢٩، ٣٠.

(٣) الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/٤.

(٤) محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية: ٢٩٦.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١/٥٥ ـ ٥٦.

والثاني: هو الكسرة المشوبة بالضمة. يقول ابن جني: «وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قيل، وبيع، وغيض، وسيق، وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو»[١].

والثالث: الضمة المشوبة بالكسرة، «كأن يمال بمثل «بوع» نحو الكسرة. وهذه اللهجة أقل اللهجات شهرة وشيوعاً، وإن رويت بين لهجات العرب»[٢].

ويجبرنا عدم اهتمامهم بهذه الأنواع على متابعة بحثنا هذا في الإمالة انطلاقاً من تعريفهم إياها ذلك التعريف الذي يهتم بأشهر أنواعها وهو أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة.

أسباب الإمالة:

للإمالة تسعة أسباب:

أحدها: أن تكون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقةً كـ فتى، ومرمى، أو تقديراً، كـ فتاة لتقدير انفصال تاء التأنيث.

والثاني: أن تؤولَ إلى الياء في بعض التصاريف نحو: ملهى، وحبلى، ومعزى، فإنك تقول في تثنيتها: ملهيان وحبليان ومعزيان، ونحو: تلا، ودحا وسطا، فإنك تقول في بنائها للمجهول: تُلي، ودُحي، وسُطي.

والثالث: أن تكون مبدلةً من عين ما يقال فيه «فِلْتُ»، نحو: خاف، وزاد، وجاء، فإنك تقول عند إسنادها إلى التاء: خفت، وزدت، وجئت. بخلاف نحو: قال، وعاد، وراح.

والرابع: أن تقع قبل الياء، نحو: بايع، وساير، وتمايل.

والخامس: أن تقع بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو: عيان، وشيبان، ودخلَتْ بيتها.

والسادس: أن تكون متقدمة على كسرة تليها، نحو: عالم، ومساجد، أو متأخرة عنها بحرف نحو: كتاب، أو بحرفين متحركين ثانيهما هاء وأولهما غير مضموم، نحو: يريد أن يضربها، أو أولهما ساكن، نحو: شملال[٣]، وسربال[٤]، أو بثلاثة أحرف أحدها الهاء، نحو: درهماك.

---

(١) م. ن: ١/٥٩.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٦٦.

(٣) شملال: سريع.

(٤) السربال: القميص أو الدرع.

ولا تجوز الإمالة في نحو: كل عنباً، لأن بين الكسرة والألف حرفين ليس ثانيهما هاء.

ولا تجوز في نحو: هو يضربها مع أن بينهما حرفين ثانيهما هاء، وذلك لأن أول الحرفين مضموم. ولا تجوز في نحو: ابنتا زيد لأن بينهما ثلاثة أحرف، وليس أحدها الهاء.

وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أقوى، فكِتاب أَوْلى من جلباب، وإذا تتابعت كسرتان كـ جِلِبْلاب[1]، أو كسرة وياء، كـ ميزان، كان مقتضى الإمالة أقوى[2].

والسابع: مجاورة الممال، وذلك بأن تُمال فتحةٌ في كلمة لإمالة فتحة أخرى فيها أو في ما هو كالجزء لها، نحو: رأيت عِمادا، أميلت فتحة الدال وقفاً لإمالة فتحة الميم.

والثامن: مراعاة الفواصل، كما في قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[3]: أميلت فتحة «الضحى»، في بعض القراءات، لمراعاة «قلى» وما بعده من رؤوس الآي، والقياس فيها ألا تمال، لأن الألف بعدها منقلبة عن واو.

وقد سموا الإمالة للسببين السابقين: الإمالة للإمالة[4].

والتاسع: كثرة الاستعمال: كإمالة الأعلام، نحو: الحجاج، والعجاج.

ما يمنع الإمالة:

يمنع الإمالة مانعان:

أحدهما: الراء، بشرط ألا تكون مكسورة، وأن تتصل بالألف قبلها، نحو: راشد، وفراش أو بعدها، نحو: هذا جدار.

فإن كانت الراء مكسورة نحو: مارِد، ومِن حِمارك، أو كانت غير متصلة بالألف نحو: هذا عامِر، لم تمنع الإمالة.

وعلة ذلك أن الراء حرف مكرر، فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين، فلما وجدت مضمومة في نحو: هذا جدار، ومفتوحة في نحو: راشد، وفراش، غلبت سبب الإمالة وهو الكسرة المتقدمة أو المتأخرة. ولما وجدت مكسورة

(١) الحلبلاب: نبت ينبسط على الأرض، وتدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف.

(٢) شرح الشافية: ٣/ ٥.

(٣) الضحى ١ ـ ٣.

(٤) شرح الشافية: ٣/ ١٣. والهمع: ٢/ ٢٠٣.

في نحو مارد، ومن حمارك كانت أشد اقتضاء للإمالة، لأن كسرتها إذاك ككسرتين[1].

والثاني: حروف الاستعلاء: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، سواء أتقدمت على الألف أم تأخرت عنها[2].

غير أنه يشترط في المتقدم منها أربعة شروط:

١ ـ ألا يكون مكسوراً، فإن كسر لم يمنع كـ الصِّحاب، والضِّعاف، والطِّعان، والظِّماء، والخِداع، والغِلاب، والقِباب. وإن كان غير مكسور منع، كما في: صُمات[3]، وخُفاف[4] وغوالب، إلخ..

٢ ـ أن يكون متصلاً بالألف كـ صاعد، وضامر، وطالب، وظالم، وخالد، وقاسم، وغائب، أو منفصلاً عنها بحرف واحد كـ صواحب، وضواحك، وطلاسم، وظواهر، وخواطر، وغمائم، وقوائم.

٣ ـ ألا يكون ساكناً بعد كسرة، فإن سكن لم يمنع كـ المِصباح، والمِطعان، والمِخدام، والمِقلاع.

٤ ـ ألا تجاور الألف راءً مكسورة، فإن جاورتها الراء لم يمنع حرف الاستعلاء الإمالة، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[5]، وقوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[6]. وعلة ذلك أن كسرة الراء في اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها لأنها ككسرتين، فتمنع المستعليَ المتقدم في نحو: ضارب، وطارد وغارم، وقارب، ولا تمنعه كسرةُ نحوِ: ضامن، وطالب، وغالب، وقابض.

ويشترط في المتأخر أن يكون متصلاً كـ عاصم، وعاضد، وعاطل، وكاظم، وساخر، وواغل[7]، وناقد، أو يكون منفصلاً بحرف، كـ فاحص، وناهض، ولابط، وغائظ، ونافخ، ونابغ، وناعق، أو بحرفين، كـ مناشيط، ومواعيظ، ومنافيخ، ومعاليق.

وحروف الاستعلاء لا تغلب الإمالة في باب الألف المبدلة من عين ما يقال فيه

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٣٦، وشرح الشافية: ٣/ ٢٠.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل: ٩/ ٥٩.

(٣) الصمات: الصمت.

(٤) الخفاف: الخفيف.

(٥) التوبة: ٤٠.

(٦) البقرة: ٧.

(٧) الواغل: الداخل على القوم في شرابهم من غير أن يدعى إليه.

«قلت»، لأن سبب الإمالة هنا إما كسرة مقدرة كـ خاف، فألفه منقلبة عن واو مكسورة، وإما ألفٌ منقلبة عن ياء، سواء أكانت في الأصل مكسورة كـ هاب، أم لا، كـ غاب. وهذا السبب المقدر أقوى من السبب الظاهر، لأن السبب الظاهر إما أن يكون متقدماً على الألف، كالكسرة في عِماد، والياء في بيان، أو متأخراً عنها، كالكسرة في عالِم. وأما السبب المقدر فهو كائن في نفس الألف، وهذا يجعله أقوى من السبب المتقدم والسبب المتأخر، ولذلك غلب حرفَ الاستعلاء، وجعل الإمالة جائزة، مع وجوده متقدماً في نحو: خاف، وطاب، وغاب، ومتأخراً في نحو: حاص، وخاض، وحاق.

وقد رأى علماء النحو أن الإمالة جائزة لا واجبة، لأن العرب مختلفون فيها، فمنهم من أمال، وهم تميم، وقيس، وأسد، وعامة أهل نجد، ومنهم من لم يُمل إلا في مواضع قليلة، وهم أهل الحجاز[1].

ويشير ابن الجزري إلى اختلاف أئمة القراء في كون الإمالة فرعاً من الفتح أو أن كلّا منهما أصل برأسه، مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن[2].

ويستنتج من كتب القراءات أن أصحاب القراءات العشرة لم يكونوا سواءً في الإمالة وعدمها، فمنهم من أمال فأكثر، كأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، ومنهم من كان مقلّاً كابن عامر، وعاصم، أما الآخرون فلا يشار إليهم في هذا المنحى إلا نادراً، أو يذكرون على أنهم قرأوا بالفتح.

وسنحاول فيما يأتي أن نلقي نظرة سريعة على مذاهبهم في الإمالة كما عرضها ابن الجزري على امتداد حوالي ٦٠ صفحة[3]:

١ ـ أمال حمزة، والكسائي، وخلف، كل ألف منقلبة عن ياء، حيث وقعت في القرآن، سواء كانت في اسم نحو: الهدى، والهوى، والعمى، والزنا، ومأواه، ومأواكم، ومثواه، ومثواكم، والأدنى، والأزكى، والأعلى، والأشقى، وموسى، وعيسى، ويحيى، أو كانت في فعل، نحو: أتى، وأبى، وسعى، ويخشى، ويرضى، وفسوّى، واجتبى، واستعلى.

وكذلك يميلون كل ألف تأنيث جاءت من «فعلى» مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها، نحو: موتى، ومرضى، والسلوى، والتقوى، وشتى، وطوبى، وبشرى،

---

(١) السيوطي: همع الهوامع: ٢/ ٢٠٠ والرضي الأسترابادي: شرح الشافية: ٣/ ٤، وقارن بالنشر لابن الجزري: ٢/ ٣٠.

(٢) النشر: ٢/ ٣١.

(٣) م. ن: ٢/ ٢٩ ـ ٦٠.

وقصوى، والدنيا، والقربى، والأنثى، وإحدى، وذكرى، وسيما، وضيزى. وألحقوا بذلك يحيى، وموسى، وعيسى.

وكذلك يميلون منها ما كان على وزن «فعالى» مضموم الفاء أو مفتوحها، نحو: أسارى، وكسالى، وسكارى، وفرادى، ويتامى، ونصارى، والأيامى، والحوايا.

وكذلك أمالوا ما رسم في المصاحف بالياء، نحو: متى، وبلى، ويا أسفى، ويا ويلتى، ويا حسرتى، وأنى، واستثنوا من ذلك: حتى، وإلى، وعلى، ولدى، وما زكى منكم، فلم يميلوه.

وكذلك أمالوا أيضاً من الواوي ما كان مكسور الأول أو مضمومه، وهو «الربا» كيف وقع، و«الضحى» كيف جاء، و«القوى» و«العلى». فقيل: لأن من العرب من يثني ما كان كذلك بالياء وإن كانت من ذوات الواو، فيقول: ربيان، وضحيان، فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخف.

واختص الكسائي دون حمزة وخلف مما تقدم بإمالة «أحياكم» و«فأحيا به» و«أحياها»، حيث وقع، إذا لم يكن منسوقاً، أو نسق بالفاء حسب. كما اختص بإمالة «خطايا» حيث وقع، بنحو: خطاياكم، وخطاياهم، وخطايانا، وبإمالة «مرضات»، و«مرضاتي» حيث وقع، وبإمالة «حق تقاته»، و«قد هدان»، و«من عصاني» و«أنسانيه»، و«آتاني الكتاب»، و«أوصاني بالصلاة»، و«آتاني الله»، و«محياهم»، و«دحاها»، و«تلاها»، و«طحاها»، و«سجى» وبإمالة «رؤياي».

واتفق الكسائي، وخلف، على إمالة «الرؤيا».

ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة، بأي وزن كان، نحو: ذكرى، وبشرى، وأسرى، والقرى، والنصارى، وأسارى، وسكارى، وفأراه، واشترى، ووارى، ويرى. فقرأه كله بالإمالة.

٢ ـ روى كثيرون عن أبي عمرو إمالة رؤوس الآي، من الإحدى عشرة سورة الممالِ رؤوسُ آيها للبناء على نسق، وهي «طه»، و«النجم»، و«سأل سائل»، و«القيامة»، و«النازعات»، و«عبس»، و«الأعلى»، و«الشمس»، و«الليل»، و«الضحى»، و«العلق» وإن لم يكن الممال من ذوات الراء. واختلف عنه في إمالة هاء التأنيث من فعلى كيف أتت مما لم يكن رأس آية، وليس من ذوات الراء، فذهب الجمهور منهم إلى إمالته بين بين. واختلف عنه أيضاً في سبعة ألفاظ هي «بلى»، و«متى»، و«عسى»، و«أنى» الاستفهامية، و«يا ويلتى»، و«يا حسرتى»، و«يا أسفى».

٣ ـ اتفق أبو عمرو من روايتيه، والكسائي من رواية الدوري، على إمالة كل ألف

بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة عنه نحو: «الدار، والغار، والقهار، والغفار، والنهار، والديار، والكفار، والفجار، والأبكار، وبدينار، وبقنطار، وبمقدار، وأنصار، وأوبارها، وأشعارها، وآثارها، وآثارهم، وأبصارهم، وديارهم». وقرأ الباقون الباب كله بالفتح. وخرج من هذا الباب تسعة ألفاظ خالف بعض القراء فيها أصولهم، وهذه الألفاظ هي: «الجار» في موضعي سورة «النساء»، و«حمارك» في «البقرة»، و«الحمار» في «الجمعة»، و«الغار» في «التوبة»، و«هار» في «التوبة» أيضاً، و«البوار» في «إبراهيم»، و«القهار» حيث وقع، و«جبارين» في «المائدة» و«الشعراء»، و«أنصاري» في «آل عمران»، و«الصف»، ويعنينا من هذه المخالفة ما يتصل بالقراء العشرة: فأما «الجار» فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، ورفعه أبو عمرو.

وأما «الغار» فاختلف فيه عن الكسائي، فرواه عنه بعضهم بالإمالة على أصله، ورواه غيره بالفتح فخالف أصله فيه.

وأما «هار» من قوله تعالى: ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾[1]، فقد كانت راؤه لاماً فجعلت عيناً بالقلب، وذلك أن أصله: «هاير» أو «هاور» من هار يهير أو يهور، وهو الأكثر، فقدمت اللام إلى موضع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في «قاض».

فالراء حينئذٍ ليست بطرف، ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن[2].

وقد اتفق على إمالته أبو عمرو، والكسائي. وروى بعضهم إمالته أيضاً عن خلف، وعن حمزة.

وأما «البوار» و«القهار» فاختلف فيهما عن حمزة، فروى بعضهم عنه الفتح وروى غيرهم الإمالة.

وأما «جبارين» فاختص بإمالته الكسائي من رواية الدوري، وانفرد بعضهم عن أبي عمرو بإمالته.

وأما «أنصاري» فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه الباقون.

وأما ما وقعت فيه الراء مكررة من هذا الباب، أي باب إمالة كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة، نحو: «الأبرار»، و«الأشرار»، و«قرار» فقد أماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، واختُلف فيه عن حمزة.

---

(١) التوبة: ١٠٩.
(٢) النشر: ٢/ ٥٧.

٤ ـ أمال حمزة الألف التي هي عين من الفعل الماضي الثلاثي، من عشرة أفعال، هي: زاد، وشاء، وجاء، وخاب، وران، وخاف، وزاغ، وطاب، وضاق، وحاق، حيث وقعت، وكيف جاءت، نحو: «فزادهم»، و«زادوهم»، و«جاءتهم رسلهم»، و«جاؤوا أباهم»، و«جاءت سيارة» إلا «زاغت» فقط، وهي في سورتي «الأحزاب» و«صّ»، فإنه لا خلاف عنه في استثنائه. ووافقه خلف في «جاء» و«شاء». واتفق حمزة، والكسائي، وخلف، على إمالة «ران» من قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾[1] وفتحه الباقون[2].

٥ ـ أمال بعض القراء العشرة في واحد وعشرين لفظاً، غير ما تقدم، وهذه الألفاظ هي: «التوراة» حيث وقع، و«الكافرين» حيث وقع بالياء مجروراً كان أو منصوباً، و«الناس» حيث وقع مجروراً، و«ضعافاً» في سورة «النساء»، و«آتيك» في موضعي سورة «النمل»، و«المحراب» كيف وقع، و«عمران» حيث أتى، و«الإكرام» و«إكراههن» و«الحواريين» في سورتي «المائدة» و«الصف»، و«للشاربين» في «النحل»، و«الصافات»، و«القتال»، و«مشارب» في «يسّ»، و«آنية» في «الغاشية»، و«عابدون» و«عابد» في «الكافرين»، و«النصارى» و«أسارى» و«كسالى» و«اليتامى» و«سكارى» حيث وقع، و«تراءى الجمعان» في «الشعراء».

فأمال «التوراة» أبو عمرو، والكسائي، وخلف. واختُلف عن حمزة.

وأمال «الكافرين» أبو عمرو، والكسائي من رواية. وفتحه الباقون.

واختلف في «الناس» عن أبي عمرو، فروى بعضهم إمالته. وذكر عبد الله بن داود الحربي عن أبي عمرو أن الإمالة في «الناس» في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يميله.. وروى آخرون عن أبي عمروٍ الفتح.

وأمال «ضعافاً» حمزة من رواية خلف.

وأمال «آتيك» خلف في اختياره عن حمزة.

وأمال «تراءى الجمعان» الراء دون الهمزة حال الوصل حمزةُ، وخلف. وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعاً، ومعهما الكسائي في الهمزة فقط. وأما سائر الألفاظ فرويت إمالتها عن بعض القراء المتقدمين من غير العشرة.

٦ ـ أمالوا أحرف الهجاء في أوائل السور كما يأتي:

أ ـ أمال الراء من «الۤر» ومن «الۤمۤر» أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

---

(١) المطففين: ١٤.

(٢) النشر: ٢/ ٦٠.

ب ـ أمال الهاء من «كٓهيعٓصٓ» أبو عمرو، والكسائي، وأمالها من «طه» أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف.

جـ ـ أمال الياء من «كٓهيعٓصٓ» ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف. واختُلف عن نافع من روايتيه.

وأمال الياء أيضاً من «يسٓ» حمزة، والكسائي، وخلف.

د ـ أمال الطاء من «طه» حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون بالفتح.

وأمال الطاء أيضاً من «طسٓمٓ» و«طسٓ» حمزة، والكسائي، وخلف.

هـ ـ أمال الحاء من «حمٓ» حمزة، والكسائي، وخلف.

بعد هذه النظرة السريعة على مذاهب القراء في الإمالة، نستطيع أن نلاحظ بيسر أن القراء الذين أكثروا من الإمالة، هم قراء البيئة العراقية، وهم بالتحديد: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف. وهم أنفسهم الذين وجدناهم يميلون إلى الإدغام، ومال إليه معهم ابن عامر قارىء الشام.

ولا يختلف الأمر كثيراً عندما نقارن القبائل التي أمالت بالقبائل التي أدغمت، فهي في الحالين تلك القبائل البادية التي نزلت وسط الجزيرة وشرقيها في نجد، وقد نزح عدد منها إلى العراق.

ومن الطبيعي أن نستنتج هنا، مثلما استنتجنا أثناء دراسة الإدغام، أن الإمالة كانت من خصائص اللهجات البدوية، في حين كان الفتح من خصائص لهجات القبائل المتحضرة التي استوطنت الحجاز والتي لم تُمل إلا في مواضع قليلة.

ويتفق المحدثون من الباحثين مع القدامى في تحديد فائدة الإمالة من الناحية الصوتية.

يقول ابن الجزري: «وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع. فلهذا أمال من أمال. وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل»[١].

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: «ولا شك أن الانتقال من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض، بأن تصبح متشابهة، لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة»[٢].

ويقول الدكتور عبده الراجحي: «إن أهل البادية كانوا يميلون في كلامهم إلى

(١) النشر: ٢/ ٣٥.

(٢) في اللهجات العربية: ٦٧.

الاقتصاد في المجهود العضلي، والإمالة تحقق لهم ذلك بما فيها من انسجام بين الأصوات»[١].

يبقى أن نلاحظ أن الإمالة بما فيها من اقتصاد في المجهود العضلي، وتحقيق للانسجام بين الأصوات، والفتح بما فيه من مجهود عضلي أكبر، إنما هما في الواقع عادتان صوتيتان أصيلتان لدى الناطقين بهما، بمعنى أن الذين تعودوا أن يميلوا أو يفتحوا منذ طفولتهم، بحسب البيئة التي نشأوا فيها، يصعب عليهم صعوبة لا يستهان بها أن يفتحوا وهم قد تعودوا الإمالة، أو أن يميلوا وهم قد تعودوا الفتح.

ونلاحظ أخيراً أن الإمالة والفتح كليهما قد انتقلا إلى لهجاتنا العربية الحديثة، فلم تعد الإمالة لهجة البدو، ولا الفتح لهجة الحضر، بعد أن غابت البداوة أو كادت، في الشكل على الأقل، عن حياتنا العربية العصرية، وإنما أصبح كل منهما من الخصائص والعادات الصوتية التي تشيع لدى أهل هذه المدينة أو تلك، وتلك القرية أو غيرها.

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٤١.

أوجه الاختلاف
بين لهجتي الحجاز وتميم

يلاحظ أولاً أن ما درجت عليه كتب اللغة والنحو والقراءات وغيرها من مقابلة لهجة الحجاز بلهجة تميم إنما هو مقابلة بين لهجتين إحداهما تنتمي إلى منطقة جغرافية هي الحجاز، والثانية تنتمي إلى قبيلة عربية كبيرة هي تميم.

وفي اعتقادنا أن المقابلة يمكن أن تقع في محلها الصحيح لو أنها كانت بين لهجتي قريش وتميم، أو بين لهجتي الحجاز ونجد، فتكون إذّاك بين لهجتي قبيلتين، أو بين لهجتي منطقتين جغرافيتين يقطن كلّاً منهما عدة قبائل.

وسوف نسير على منهجهم في المقابلة بين لهجتي الحجاز وتميم، ملاحظين أن أوجه الاختلاف التي سنعرضها ههنا لم تبحثها كتبهم مجموعةً منسقة، وإنما جاءت مبثوثة متفرقة في ثنايا مصادر اللغة والأدب والنحو وغيرها.

ولعلّ من المفيد، على سبيل التمهيد، أن نعرّف باختصار بكل من «الحجاز» و «تميم».

فأما الحجاز فهو قسم من أقسام جزيرة العرب الخمسة المعروفة قديماً، والأقسام الأربعة الأخرى هي: تهامة، ونجد، والعروض، واليمن. ويقع الحجاز بين نجد وتهامة، ويحده من الجنوب بلاد عسير، ومن الشرق صحراء نجد، ومن الشمال الشام، ومن الغرب البحر الأحمر.

وأهم مدن الحجاز مكة، وسكانها من قريش البطاح والظواهر، ويثرب (المدينة المنورة) التي سكنها الأوس والخزرج، وجدة، والحجر، وخيبر، والطائف.

وقد تعددت الأقوال في سبب تسمية الحجاز بهذا الاسم، فقيل: سميت بذلك من الحجز، أي الفصل بين الشيئين؛ لأنه فصل بين الغور والشام والبادية. وقيل: لأنه حجز بين نجد والسراة، وقيل: لأنه حجز بين تهامة ونجد، وقيل: سميت بذلك لأنها حجزت بين نجد والغور، وقال الأصمعي: لأنها احتُجِزَت بالحرار؛ حرة شوران، وحرة ليلى، وحرة واقم، وحرة النار، وعامة منازل بني سليم إلى المدينة، فذلك الشق كله حجاز. وقال الأزهري: سمي حجازاً لأن الحرار حجزت بينه وبين عالية نجد[1].

---

(١) اللسان: ٥/ ٣٣١، وقارن بمعجم البلدان: حجاز.

وأما تميم، فهي، كما ذكرنا سابقاً[١]، قبيلة كبيرة من العدنانية، ينسبون إلى تميم بن مرة بن مضر بن نزار. كانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة، حتى البحرين، ثم تفرقوا في الحواضر. ولكثرة تميم واتساع رقعة أراضيها قال فيهم ابن حزم: إنهم أكبر قواعد العرب[٢] وتميم بعد ذلك قبيلة بادية مشهورة بالفصاحة، قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم[٣].

ومما يؤكد فصاحة تميم ومكانتها الأدبية العالية أن عدداً من بنيها عرفوا بين الفحول من الشعراء في الجاهلية والإسلام، منهم: أوس بن حَجَر، وعبدة بن الطبيب، وعلقمة الفحل، وسلامة بن جندل، والسُلَيك بن السُلَكة، ومالك ومتمم ابنا نويرة، والعجّاج، وابنه رؤبة، وجرير، والفرزدق. كما اشتهر من خطبائها أكثم بن صيفي، وحاجب بن زرارة، والأحنف بن قيس، والأقرع بن حابس.

وأوجه الاختلاف بين لهجتي الحجاز وتميم، كما جاءت متفرقةً مبثوثة في مصادر اللغة والأدب والنحو، يمكن تصنيفها في مستويات الدرس اللغوي الأربعة: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي.

أ ـ المستوى الصوتي:

رأينا، على هذا المستوى، كثيراً من أوجه الاختلاف بين لهجتي الحجاز وتميم، في المبحث الذي خصصناه لدراسة «أهم الخصائص الصوتية للهجات العربية كما تبدو في القراءات القرآنية»[٤]. وسنحاول فيما يأتي استكمال هذه الأوجه بذكر أهم ما لم يرد في ذلك البحث.

فمن ذلك أن الثاء عند تميم تقابلها الفاء عند أهل الحجاز، فاللثام، والأثاثي، وثُم عند التميميين هي اللفام، والأثافي، وفُمّ عند الحجازيين. وقد جاء أن العرب تبدل الفاء ثاء، فيقولون: جَدَف وجَدَث للقبر، ووقع في عافور شر وعاثور شر[٥].

ومن ذلك أيضاً عنعنة تميم التي سندرسها في موضعها عند الحديث عن الصفات اللغوية المذمومة.

ومنه أيضاً إلحاق تميم القاف باللهاة حتى تغلظ كثيراً، فيقولون للقوم: الكُوم،

(١) ص١٥٩.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ٢٠٧.

(٣) السيوطي: المزهر: ١/ ٢١١.

(٤) ص ١٥٥.

(٥) اللسان: فوم: ١٢/ ٤٦٠. وانظر: المزهر: ١/ ٤٦٥.

فتكون القاف بين الكاف والقاف، وهذه لغة معروفة في بني تميم[1]. قال الشاعر:

ولا أكول لكدر الكوم كد نضجت ولا أكول لباب الدار مكفول

ومن ذلك أيضاً اختلاف لهجتي الحجاز وتميم في الصوتين الصامتين: الضاد والظاء، فأولهما صوت شديد، وقد نسب إلى بني تميم، والثاني صوت رخو، وقد نسب إلى الحجاز. وفي اللسان أن فاضت نفسه تفيض فيضاً: خرجت، لغة تميم، وأنشد:

تجمع الناس وقالوا عرسٌ ففُقئت عينٌ وفاضت نفسُ

وحكى المازني عن أبي زيد، قال: كل العرب تقول: فاظت نفسه، إلا بني ضبة فإنهم يقولون: فاضت نفسه بالضاد، وأهل الحجاز وطيء ويقولون: فاظت نفسه، وقضاعة، وتميم، وقيس، يقولون: فاضت نفسه مثل فاضت دمعته[2].

وقال المفضل: من العرب من يقول: الضهر، ويبدل الظاء ضاداً، فيقول: قد أشتكي ضهري.

ويبدو أن الفرق بين صوتي الضاد والظاء شغل بعض النحاة إلى درجة أنهم ألفوا فيه، ومن ذلك كتاب ابن مالك «الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد»[3]، وقد ذكر فيه متى تتعين الظاء، ومتى تشترك الظاء والضاد.

أما الحريري[4] فينظم في مقامته الحلبية شعراً تعليمياً يسهل حفظ الظاءات، يقول في مطلعه:

أيها السائلي عن الظاء والضا د لكيلا تضله الألفاظُ

إن حفظ الظاءات يغنيك، فاسمعـ ـها استماع امرئ له استيقاظُ

هي ظمياء، والمظالم، والأظـ ـلامُ، والظلم، والظبى، واللحاظُ

والعظا، والظليم، والظبي، والشيـ ـظم، والظلُّ، واللظى، والشواظُ . .

ومن أوجه الاختلاف على هذا المستوى أيضاً إبدال التميميين التاء طاء، قال ابن

---

(١) ابن دريد: جمهرة اللغة: ٤٢.

(٢) لسان العرب: فيض: ٧/ ٢١١.

(٣) المزهر: ٢/ ٢٨٢.

(٤) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (٤٤٦ ـ ٥١٦هـ = ١٠٥٤ ـ ١١٢٢م) صاحب المقامات. ومن كتبه: «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب»، و«صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور» في التاريخ، و«توشيح البيان». كان دميم الصورة غزير العلم. مولده بالمشان (بليدة فوق البصرة) ووفاته بالبصرة. ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه.

سيدة: «وقد أبدلت الطاء من التاء في «فعلت» إذا كانت بعد حرف من حروف الإطباق.. وهي لغة تميم، قالوا: فحصط برجلك، يريدون: فحصت، وحصطُ؛ يريدون: حصتُ»[1].

وكذلك إبدالهم التاء دالاً، فقالوا: «فزدُ» بدلاً من «فزتُ»، فكل من الدال والتاء حرف نطعي، ولكن الأول مجهور والثاني مهموس، وقد فضلوا الأول على الثاني.

ويلاحظ أن الإبدال في هذه المواضع وأشباهها يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه في أكثر من مناسبة، من ميل تميم إلى الأشد والأفخم من الأصوات، وهو أمر ينسجم مع بداوتها.

ومن أوجه الاختلاف في هذا المجال الصوتي أيضاً ما عُرف بظاهرة الإتباع التي لم تقتصر على تميم وحدها، بل شاركتها فيها قيس، وأسد، والمراد بالإتباع أن تتبعَ حركةُ الفاءِ حركةَ العين في الكلمة، كما في شِهِيق، وبِعِير، ورِغِيف ونِحِيف، وضِحِك ضِحِكاً. ويبدو أن هذا الإتباع يحدث أكثر ما يحدث مع أصوات الحلق. والإتباع فاشٍ عموماً في بعض لهجاتنا العربية الحديثة، وخصوصاً اللهجة المصرية.

ومن تلك الأوجه أيضاً ميل التميميين إلى الإدغام، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الإدغام كان من خصائص اللهجات البدوية، في حين كان الإظهار من خصائص لهجات القبائل المتحضرة التي استقرت في الحجاز.

فالحجازيون يفكون إدغام المثلين في الماضي عند إسناده إلى ضمير الرفع، فيقولون: شددت وظللت، وتميل بعض اللهجات الأخرى كبني عامر من قيس عيلان، وسُليم من ربيعة، إلى حذف أحد المثلين، فيقولون: شَدْتُ وظَلْتُ، ويحافظ آخرون كبكر على التشديد فيقولون شَدّتُ، وظَلّتُ.

والحجازيون يفكون الإدغام أيضاً في المضارع، فيقولون «لم يحلل»، بينما يدغم بنو تميم، فيقولون «لم يحل».

والحجازيون يفكون الإدغام في الأمر في جميع أحواله، فيقولون «أعددْ» و«أعدده» إلخ... أما التميميون فيبقون الإدغام على حاله إذا خاطبوا ولم يتصل بالفعل ضمير، فيقولون: «أعدّ» و«شدّ»، فإن اتصل الضمير بالفعل فكوا الإدغام موافقين أهل الحجاز، فقالوا: «أعدده»، و«اشدده».

قال جرير، وهو من بني تميم، معيّراً الراعي النميري:

فغضَّ الطرف إنك من نمير ... فلا كعباً بلغت ولا كلابا

---

(١) المخصص: ١٣/ ٢٧٠.

وجدير بالذكر أن القرآن الكريم جاء بلهجة قريش الحجازية في مثل هذه المواضع، قال تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾(١)، ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾(٢)، ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾(٣)، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾(٤).

ب ـ المستويان الصرفي والنحوي(*):

من أوجه الاختلاف على هذين المستويين ما يأتي:

أولاً

في الملحق بجمع المذكر السالم

أن «بنين» و«سنين»، وبابه، من كل ثلاثي حذفت لامه وعُوض عنها تاء التأنيث ولم يكسَّر، نحو: «ثُبة وثبين»(٦)، و«مئة ومئين»، و«عِزة وعِزين»(٧)، تلحق عند أهل الحجاز، وعلياء قيس، بجمع المذكر السالم، فتعرب إعرابه بالحروف، فتقول مثلاً: مضت سِنونَ كثيرةٌ، وإن السنينَ خيرُ مدرسة للمرء، ولم ألتق بوليدٍ منذ سنينَ. أما بنو تميم، وبنو عامر فيجرون «بنين» وباب «سنين» مُجرى «غسلين»(٨) و«يقطين»، ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يسقطون هذه النون للإضافة. إلا أن بني عامر ينونون في الحركات الثلاث، فيقولون: هؤلاء بنينٌ بررة، وما رأيت بنيناً بررةً كبنينِ فلان، ولقد أعجبت ببنينٍ بررةٍ رأيتهم عند فلان، كما يقولون: هذا يقطينٌ، وأكلتُ يقطيناً، وهذه شجرة يقطينٍ. ولا ينون بنو تميم أمثال ذلك(٩).

ومن هذه اللهجة قول الشاعر:

وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ   أباً بَرًّا ونحن له بنينُ

---

(١) آل عمران: ١٢٠.   (٢) طه: ٣١.

(٣) طه: ٨١.   (٤) المدثر: ٦.

(٥) آثرنا دمج المستويين الصرفي والنحوي تسهيلاً للدراسة، وجرياً على اقتناعنا بأن النحو والصرف جناحا علم واحد تتكامل قواعدهما فيه. انظر مقدمة كتابنا نحو اللغة العربية: ٦.

(٦) الثبة: الجماعة من الناس، أصلها: ثُبي. وقال بعضهم: الذاهب من ثُبة واو.

(٧) العِزَة: الجماعة والفرقة من الناس، والهاء عوض من الياء.

(٨) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار كالقيح وغيره، كأنه يغسل عنهم. انظر: اللسان: غسل: ١١/٤٩٥.

(٩) شرح التصريح: ١/٧٦. وقارن بالهمع: ١/٤٧، وانظر كتابنا نحو اللغة العربية: ٣٧، ٣٨، ٣٩.

ثانياً

في العدد

١ ـ أن «اثنتين» في لهجة الحجاز تصبح «ثِنْتين» في لهجة تميم، بدون ألف وبكسر الثاء.

٢ ـ وأن «عشرة» إذا كان مركباً مختوماً بالتاء، نحو: ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[١] تسكن شينه عند الحجازيين، كراهة توالي أربع متحركات في ما هو كالكلمة الواحدة. أما أكثر بني تميم فيكسرون الشين، وبعض التميميين، وهم الأقلون، يفتحونها[٢].

ثالثاً

في الموصول

أن التميميين يشددون النون في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة المثناة، فيقولون: اللذانّ واللتانّ، وهذانّ، وهاتانّ، في حين يخفف الحجازيون وسائر العرب هذه النون[٣].

رابعاً

في أسماء الإشارة

١ ـ أن الحجازيين وقيساً يقولون: «هذِهِ» وصلاً ووقفاً، أما التميميون فيقولون: «هذه» في الوقف و«هذي فلانة» بالياء في الوصل.

٢ ـ وأن الحجازيين يمدون اسم الإشارة «أولاء»، أما التميميون فيقصرون، فيقولون: «أولى»، ويلحق به اللام والكاف جماعة من العرب منهم: أسد، وقيس، وربيعة، والحجاز، وتميم، فيقولون: «أولالك».

٣ ـ وأن الحجازيين يقولون «ذلك» و«تلك»، والتميميين يقولون «ذاك» و«تيك».

---

(١) البقرة: ٦٠.

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٢٧٤.

(٣) م. ن: ١/ ١٣٢.

خامساً

في النواسخ

١ ـ أن التميميين يرفعون خبر «ليس» إذا اقترن بعدها بإلا نحو «ليس الطيبُ إلا المسكُ» حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها. حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال له: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغني عنك؟ ثم ذكر له ذلك، فقال له أبو عمرو: نمتَ وأدلجَ الناسُ، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجَهَدا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو، وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ الناس[١].

٢ ـ أن الحجازيين يعملون «ما» عمل ليس بشروط أربعة هي: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، وألا تقع بعدها «إن» الزائدة، وألا ينتقض نفي خبرها بـ «إلا». ومن إعمالها بهذه الشروط قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢]، وقوله جل وعلا: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٣]. أما التميميون فيهملون «ما». ولذلك تسمّى العاملةُ ما الحجازية[٤].

٣ ـ أن الحجازيين يعملون «لا» بأربعة شروط، هي شروط «ما» السابق ذكرها إلا شرط عدم وقوع «إنْ» بعدها، لأن «إنْ» لا تزاد بعدها. والرابع هو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا طالبٌ غائباً، ومنه قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ... ولا وَزَرٌ مما قضى اللّه واقيا[٥]

٤ ـ أن الحجازيين يعملون «لات» عمل «ليس» بشروط إعمال «ما» إلا شرط عدم وقوع «إنْ» بعدها، لأن «إنْ» لا تزاد بعدها، فهذه ثلاثة شروط، ويزاد عليها شرطان:

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها من الأسماء الدالة على الزمان كالحين، والأوان، والساعة.

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب: ١/ ٢٩٤.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) المجادلة: ٢.

(٤) نحو اللغة العربية: ٣٩٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٨ والإنصاف: ١/ ٣٦٧.

والثاني: أن يكون أحدهما محذوفاً. والغالب حذف اسم لات، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] ومن إعمالها قول الشاعر:

ندم البغاةُ ولات ساعةَ مندم ... والبغي مرتعُ مبتغيه وخيمُ

٥ ـ أن أهل العالية، ومنهم أهل الحجاز[2]، يعملون «إنْ» عمل «ليس» بشروط إعمال «ما» إلا شرط عدم وقوع «إن» الزائدة بعدها، لأنها لا تقع بعدها. ومن شواهد إعمالها قول الشاعر:

إنِ المرءُ مَيْتاً بانقضاءِ حياته ... ولكنْ بأن يُبغى عليه فيُخْذَلا

٦ ـ أنَّ مضارع حسِب عند قريش، وكنانة، ومضر هو يحسِبُ بكسر السين، وعند تميم «يحسَب» بفتحها.

٧ ـ أن الحجازيين يقولون تَخِذْتُ ووخذْتُ، والتميميين يقولون اتَّخذت[3].

٨ ـ أن التميميين يضمرون في «عسى» ـ إذا تقدم عليها اسمٌ ـ ضميراً يعود على هذا الاسم فيقولون: هندعست أن تقوم، والزيدان عَسَيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن. أما الحجازيون فيجردونها عن الضمير، فيقولون: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن[4].

٩ ـ أن حذف خبر«لا» النافية للجنس غالب في لهجة أهل الحجاز، ملتزَمٌ في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً نحو: لا ضير، ولا ضرر ولا ضرار، ولا عدوى ولا طيرة، ولا بأس.

وإنما كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين لأن «لا» وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ نعم ولا ويحذفون الجملة بعدهما.

ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين مع «إلا» نحو: لا إله إلا اللّٰه: أي لا إله موجودٌ إلا اللّٰه، ولا حول ولا قوة إلا باللّٰه، أي: لا حول موجودٌ ولا قوةَ موجودةً إلا باللّٰه.

---

(١) ص: ٣.

(٢) العالية ما فوق نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها. انظر اللسان: علا: ١٥/٨٧.

(٣) المزهر: ٢/٢٧٦.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/٣١٥.

وإن لم يُعلم الخبر بقرينة لم يجز الحذف عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب، كحديث: «لا أحد أغيرُ من الله»[1].

سادساً

في المصدر بعد «أمّا»

أن التميميين يرجحون نصب المصدر النكرة بعد «أمّا» نحو: أما عِلْماً فعالمٌ، ويجيزون الرفع نحو: أما علمٌ فعالم. وهم يوجبون رفع هذا المصدر إذا كان معرفة نحو: أما العلمُ فعالمٌ. أما الحجازيون فينصبون مطلقاً في المصدر النكرة فيقولون: أما علماً فعالمٌ، ويرجحون رفع المصدر المعرفة، فيقولون: أما العلمُ فعالمٌ، ويجيزون نصبه. والتقدير في المنصوب: إذا ذكرت علماً أو العلم، وفي المرفوع: إذا ذُكر علمٌ أو العلمُ.

سابعاً

في العلم على وزن «فعالِ»

أن التميميين يمنعون ما جاء على وزن فعالِ علماً لمؤنث من الصرف، وذلك كحذامِ وقطامِ ورقاشِ وغلابِ وسجاحِ أعلامَ نسوة.

وإن خُتم بالراء كظفارِ[2] ووبارِ[3] فأكثر بني تميم يبنيه على الكسر مطلقاً، وبعضهم يمنعه من الصرف. وقد اجتمعت اللهجتان في قول الأعشى:

ومـــرَّ دهـــرٌ عـــلـــى وبـــارِ فـــهـــلـــكـــت جـــهـــرةً وبـــارُ

أما أهلُ الحجاز فيبنون الباب كله، ما خُتم منه بالراء وما خُتم بغيرها، على الكسر[4]، كقول لجيم بن صعب في امرأته:

إذا قـــالـــت حـــذامِ فـــصـــدِّقـــوهـــا فـــإن الـــقـــول مـــا قـــالـــت حـــذامِ

ثامناً

في اسم الفعل

١ ـ أن التميميين يصرفون اسم فعل الأمر «هلمّ»، فيقولون هلمّا، وهلمّوا، وهلمي، وهلما، وهلممن. أما الحجازيون فلا يتصرفون فيه. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ

(١) الهمع: ١/١٤٦.

(٢) علم بلدة في اليمن.

(٣) علم قبيلة عربية قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضاً بين اليمن ورمال يبرين.

(٤) شرح التصريح: ٢/٢٢٥. ونحو اللغة العربية: ٥٤.

﴿الَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾[١] وتصريفه ليس بالفصيح[٢]. وقد ذكر سيبويه أن التميميين قد يدخلون نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في هلمَّ لأنها عندهم بمنزلة ردَّ وردًا وردّي واردد، كما تقول: هلمَّ، وهلمّا، وهلمي، وهلمُمْن، والهاء فضل، إنما هي ها التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم[٣].

٢ ـ أن اسم الفعل الماضي «هيهاتَ»[٤] عند التميميين هو «أيهات» عند الحجازيين[٥].

تاسعاً

في الظرف

١ ـ أن بعض بني تميم يمنع لفظ «أمس» من الصرف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجراً، إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك، ولم يُضَف، ولم يقرن بأل، ولم يصغَّر، ولم يقع ظرفاً.

وعلة منعهم إياه من الصرف أنه علمٌ على اليوم الذي يليه يومك، معدول عن الأمس المعرف بأل. فيقولون: مضى أمسُ، وكرهتُ أمسَ، وما رأيت سعيداً مذ أمسَ. ومنه قول الراجز:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا
عجائزاً مثل السعالي خمسا[٦]

وجمهور بني تميم يخصُّ إعرابه ممنوعاً من الصرف بحالة الرفع، ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر، فيقولون: مضى أمسُ، وكرهتُ أمسِ، وما رأيت سعيداً مذ أمسِ. ومن ذلك قول الشاعر:

اعتصم بالرجاءِ إن عنَّ بأسُ ... وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ

وأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً، في الرفع والنصب والجر[٧]، فيقولون: مضى أمسِ، وكرهت أمسِ، وما رأيت سعيداً مذ أمسِ. ومن ذلك قول الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به ... ومضى بفصل قضائه أمسِ

---

(١) الأنعام: ١٥٠.
(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٣.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٢٩.
(٤) هيهات معناه بَعُد مع التعجب، أي: ما أبعد.
(٥) المزهر: ٢/ ٢٧٥.
(٦) البيتان من مشطور الرجز، والسعالي جمع سعلاة وهي الغول.
(٧) شرح التصريح: ٢/ ٢٢٦، والهمع: ١/ ٢٠٩.

٢ ـ أن أهل الحجاز يقولون: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، وبني تميم يقولون: مذ يومين ومذ يومان. فيتفق أهل الحجاز وتميم على الإعراب ويختلفون في مذ ومنذ، كما ذكر السيوطي، فيجعلها أهل الحجاز بالنون وتميم بلا نون[١].

ومذ ومنذ هما ظرفا زمان مبنيان متصرفان، وقد يقع بعدهما جملة إسمية نحو: ما زلتَ كريماً مُذ أو منذ أنت صغيرٌ، أو فعلية فعلها ماض، نحو: ما سافرت مذ أو منذ بدأت الحرب، فتكون الجملة في الحالين في محل جر بالإضافة إليهما.

وقد يقع بعدهما مفرد فيفقدان الظرفية ويكونان اسمين أو حرفي جر. فإن كان المفرد بعدهما مرفوعاً أعربا مبتدأ والمفرد خبره، أو خبراً مقدماً والمفرد بعدهما مبتدأ مؤخر، نحو: ما زرت أهلي مذ أو منذ أسبوع. وإن كان المفرد بعدهما نكرة كما في المثال السابق كان معناهما الأمد، والتقدير في المثال: أمد انقطاع الزيارة أسبوع. وإن كان المفرد بعدهما معرفة كما لو قلت: ما زرت أهلي مذ أو منذ يومُ الاثنين كان معناهما أولَ الوقت، والتقدير عندئذٍ: أولُ انقطاع الزيارة يومُ الاثنين.

ويرى أكثر الكوفيين أن الاسم المرفوع بعدهما فاعل لفعل محذوف، وأن الجملة المكونة من هذا الفعل مع الفاعل في محل جر بالإضافة إليهما.

وإن كان المفرد بعدهما مجروراً اعتبرا حرفي جر. ويشترط في عاملهما أن يكون فعلاً ماضياً، سواء أكانا ظرفين أم اسمين مجردين من الظرفية أم حرفي جر[٢].

عاشراً

في الاستثناء

١ ـ أن الحجازيين يوجبون نصب المستثنى إذا وقع في كلام تام غير موجب[٣]، وكان الاستثناء منقطعاً[٤]، نحو: ما نزل الركاب من الطائرة إلا الأمتعةَ، وما اقتربت من المسافرين إلا الحقائبَ. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٥]. أما التميميون فيختارون النصب في هذا الموضع، ولكنهم يجيزون الإتباع، كقول جِران العَوْد:

وبـلـدةٍ لـيـس بـهـا أنـيـسُ   إلا الـيـعـافـيـرُ وإلا الـعـيـسُ[٦]

---

(١) المزهر: ٢/ ٢٧٦.

(٢) انظر المغني: ١/ ٣٣٥، واللسان: منذ: ٣/ ٥٠٩، ونحو اللغة العربية للنادري: ٤٦٥.

(٣) الاستثناء التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وغير الموجب ما اشتمل على نفي أو شبهه.

(٤) الاستثناء المنقطع ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) البيتان من مشطور الرجز، واليعافير جمع يعفور بفتح الياء أو ضمها، وهو الظبي الأعفر أي الذي لونه لون التراب، والعيس: الإبل.

٢ ـ وإذا كان الاستثناء في هذا الموضع بالأداة الاسمية «غير» فالحكم عند التميميين هو الإتباع، فيقولون: ما قام أحدٌ غيرُ حمار، برفع غير، ويقول غيرهم: ما قام أحدٌ غيرَ حمار بالنصب[١].

حادي عشر

في تمييز «كم» الخبرية

أنَّ التميميين يجيزون نصب تمييز «كم» الخبرية إذا كان الخبر مفرداً، وقياس الفصحى جرُّه.

وروي قول الفرزدق:

كـم عـمـةٍ لـك يـا جـريـر وخـالـةٍ   فـدعـاءَ قـد حـلـبـت عـلـيَّ عِـشـاري

بالجر على قياس تمييز كم الخبرية، وبالنصب على لهجة تميم، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته! وعليهما فكم مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم[٢].

ثاني عشر

في صيغ الأسماء

١ ـ أن الصيغة الدالة على أسماء الزراعة هي «فِعال» عند الحجازيين، بكسر الفاء، و«فَعال» عند التميميين بفتحها. قال الحجازيون: «حِصاد» و«قِطاف» وقال التميميون: «حَصاد» و«قَطاف». وقد جاءت بالفتح في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[٣].

٢ ـ أن الحجازيين يبدلون، في أوزان الصفة المشبهة، الفيعال بالفيعول، فيقولون في القيوم: «القيّام» ويقولون للصوّاغ: «الصياغ».

٣ ـ أن الحجازيين يحذفون واو «مفعول» مما عينه ياء، ويحذفون حركة الياء ويكسرون ما قبلها لتصح الياء، فيقولون: «مبيع، ومدين، ومعيب» والأصل: «مبيوع، ومديون، ومعيوب».

أما التميميون فيلتزمون الأصل في «مفعول» ذي الفعل الأجوف الذي عينه

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٥٥٥.
(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٨٥.
(٣) الأنعام: ١٤١.

ياء، فيثبتون واو «مفعول»، ويقولون: «مبيوع، ومديون، ومعيوب».

٤ ـ أن الحجازيين قالوا: «مِرية» بالكسر، والتميميين قالوا: «مُرية»بالضم، وقال الحجازيون: «كراهة»، وقال التميميون: «كراهية»، وقال الحجازيون: «قلنسية» بالياء، وقال التميميون: «قلنسوة» بالواو، وقال الحجازيون: «الوِكاف» بالواو، وقال التميميون: «الإكاف» بالهمزة، وقال الحجازيون «الهدْي» مخففاً كالرمي، وقال التميميون «الهديّ» مشدداً كالعشي.

وقد مر بنا، أثناء دراسة الخصائص الصوتية للهجات العربية كما تبدو في القراءات القرآنية كثير من النماذج الأخرى لاختلافهم في صيغ الأسماء، فلتراجع في موضعها.

ثالث عشر

في التذكير والتأنيث

١ ـ أن أهل الحجاز قالوا: هي التمر، وهي البُرّ، وهي الشعير، وهي الذهب، وهي البُسْر، وتميم تذكر هذا كله[1].

٢ ـ أن أهل الحجاز أنثوا أعضاء جسم الإنسان كالعنق، والعضد، والتميميين جعلوها من المذكر.

٣ ـ أن أهل الحجاز أنثوا أسماء الأماكن كالطريق، والسبيل، والسوق، والصراط، والتميميين جعلوها من المذكر.

رابع عشر

في صيغ الفعل

١ ـ أن ما كان على وزن «فَعِلَ» من الأفعال الماضية هو على وزن «فَعْل» عند تميم، فقد ورد عنهم في «علِم»: «عَلْمَ».

٢ ـ أن الواو الواقعة فاء للفعل الماضي في لهجة الحجاز تقلب همزة في لهجة تميم، فيقول الحجازيون: «وكّد» والتميميون: «أكّد»، ويقول الحجازيون: «وكف» و«أوكف» والتميميون: «أكف» و«آكف». «قال اللحياني: آكف[2] البغلَ لغة بني تميم وأوكفه لغة أهل الحجاز»[3].

(١) المزهر: ٢/ ٢٧٧.

(٢) آكف الدابة: وضع عليها الإكاف وهو شبه الرحال والأقتاب. اللسان: أكف: ٩/ ٨.

(٣) اللسان: ٩/ ٩.

٣ ـ أن التميميين يميلون غالباً إلى كسر عين الماضي المفتوحة عند الحجازيين، فيقول الحجازيون: زهَد وحقَد، ويقول التميميون: زهِد وحقِد.

٤ ـ أن الحجازيين يقولون بَرَأتُ من المرض ويقول التميميون بَرِئتُ، ويقول الحجازيون: أنا منك براء، وسائر العرب أنا منك بريء. واللغتان في القرآن[1].

٥ ـ أن أهل الحجاز يقولون قَلَوْتُ البُرّ وكل شيء يُقلى فأنا أقلوه قلواً، وتقول تميم: قليت البُرّ فأنا أقليه قلياً[2].

٦ ـ أن أهل الحجاز يقولون لاتَهُ[3] عن وجهه يليته، والتميميين يقولون: ألاته يُليته وقد جاءت اللهجتان في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾[4]. وقال: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾[5].

٧ ـ أن أهل الحجاز يقولون أوصدت الباب، إذا أطبقت شيئاً عليه، والتميميين يقولون: آصدتُ.

وقد لاحظ بعض الباحثين «أن المسائل النحوية نفسها قد شغلت تميماً والحجاز، واتخذت كل واحدة منهما موقفاً معاكساً للآخر. ولم تحاول إحداهما أن تستقل مثلاً في معالجة قضية من القضايا النحوية التي لم يعالجها غيرها من سائر اللغات، محاولة بذلك تفجير طاقاتها الفكرية والعقلية في زاوية من زوايا اللغة لتَنْفَخَ فيها حياةً جديدة، وروح منفتحة على التطور»[6].

وفي اعتقادنا أن هذه المطالبة تحمل في ثناياها دعوة لكل من هاتين اللهجتين العربيتين الكبيرتين: لهجة الحجاز، ولهجة تميم، للخروج من إطار اللهجة والتحول إلى لغة. وهي دعوة لا تستقيم بحال من الأحوال، لأنها دعوة للخروج من حقائق الانتماء والتاريخ والجغرافية.

فاللهجتان ما هما إلا فرعان من لغة واحدة، وقد خضعتا عبر تطورهما لتاريخ واحد، والناطقون بهما عاشوا في منطقة جغرافية واحدة متجاورين عبر هذا التاريخ، متواصلين بطرق مختلفة، ولذلك كانت الصفات اللغوية الداخلة في تعريف اللهجة، والتي تميز لهجة عن أخرى صفات صوتية في أكثر الأحيان، وأما الصفات النحوية والصرفية والدلالية فظلت محدودة غير واسعة، كما أسلفنا في التمهيد الذي عقدناه في مستهل هذا الباب.

---

(١) المزهر: ٢/٢٧٦.

(٢) م. ن. فإن كان قلى بمعنى البغض كانوا فيه سواء فقالوا جميعاً: قليت الرجل فأنا أقليه قِلَى.

(٣) لاته: نقصه حقه.

(٤) الحجرات: ١٤.

(٥) الطور: ٢١.

(٦) أمين ألبرت الريحاني: لغات عربية: ٢٤.

ج ـ المستوى الدلالي:

يلاحظ على هذا المستوى أن ما تميزت به كل من لهجتي الحجاز وتميم من دلالات خاصة للمفردات والعبارات ليس بالشيء الكثير.

فمما يتعلق بلهجة تميم:

١ ـ أن الكِشَاف في لهجة تميم، وربيعة، وأسد، هي الإبل التي إذا نتجت ضربها الفحل بعد أيام فلقحت. وهي في لغة كنانة، وهذيل، وخزاعة، الإبل التي لم تحمل عامين.

٢ ـ أن الجِذ عند التميميين معناها الكثير، وعند بكر بن وائل معناها الماء القليل.

٣ ـ أن البغي يعني الحسد في لهجة تميم، ومنه قوله تعالى: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[1].

٤ ـ أن الأمة تعني النسيان في لهجة تميم وقيس عيلان. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[2].

٥ ـ أن «خشع» يعني اقشعرَّ في لهجة تميم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾[3].

٦ ـ أن خرص بمعنى كذب في لهجة تميم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[4].

٧ ـ أن التميميين قالوا: جل الشيء أي: معظمه.

٨ ـ وقالوا: بع لي تمراً بدرهم أي اشتر لي، فاستعملوا باع بمعنى اشترى.

٩ ـ وقالوا: «مِطْرَف» أي كساء من خز أو صوف.

١٠ ـ وقالوا: «الرَّقوة»، وهي شبيهة بالرابية.

١١ ـ وقالوا: «الأعفك» أي الأعسر.

١٢ ـ وقالوا: «الجبيء»، وهو ما حول البئر.

١٣ ـ وقالوا: «الجبذ» بمعنى الجذب، فأبدلوا مكان الحرفين.

ومما يتعلق بلهجة الحجاز:

١ ـ أن الحجازيين قالوا: «فصُرهن إليك» بضم الصاد، وذلك من قول القائل: صرت هذا الأمر، إذا ملت إليه، أصور صوراً[5].

٢ ـ وقالوا: الفِرْسك، أي: ثمر الخوخ.

---

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) يوسف: ٤٥.

(٣) فصلت: ٣٩.

(٤) الزخرف: ٢٠.

(٥) الطبري: تفسير القرآن: ٣/ ٣٣.

٣ ـ وقالوا: الذُّجر، أي اللوبياء.

٤ ـ وقالوا: العتلة، أي المجثاث، وهي الحديدة التي يقلع بها فسيل النخل، والجمع عَتَل.

٥ ـ وسموا الأسد السِّرحان.

٦ ـ وقالوا: أَزحضه أي: اغسله.

٧ ـ وقالوا: المِسطح بكسر الميم، وهو الموضع الذي يبسط فيه التمر.

٨ ـ وقالوا: التقردة، وهي تعني الكروياء.

٩ ـ وقالوا: الضال الأشكل، أي: السِّدْر الجبلي.

١٠ ـ وقالوا: خوافي النخل، وهي ما دون القِلْبة من السعفة.

خلاصة القول، ههنا، أن الباحث في مصادر اللغة والمعاجم القديمة عن شيء يتجاوز هذا النزر اليسير من الاختلاف على الصعيد الدلالي لن يظفر بطائل. فالقاعدة العامة أن دلالات الألفاظ والتعابير مشتركة عامة في اللهجات العربية كلها لا في لهجتي الحجاز وتميم فحسب، وأما التمايزات والاختلافات البسيطة مما أشرنا إلى بعضه أعلاه فلا تنهض حدًا فاصلاً بين لهجة وأخرى.

الصفات اللغوية المذمومة في بعض اللهجات العربية

أشرنا، من قبل، إلى أن لهجة قريش تطورت أكثر من غيرها من لهجات العرب، وأخذت من جميع هذه اللهجات ما أعجبها، وفق مقاييس الفصاحة والذوق، متحولة شيئاً فشيئاً إلى لغة جامعة موحَّدة، يستخدمها الشعراء والخطباء، على اختلاف قبائلهم، محتفظين أحياناً ببعض خصائص لهجاتهم.

كما أشرنا إلى أن الإسلام قد ضاعف اهتمام العرب بلهجة قريش، وأكد سيادتها، وأن كثيراً من العلماء مالوا إلى تمجيد لهجة قريش، وتأكيد تفوقها على سائر اللهجات العربية، فابن فارس يذكر أن «قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة» مؤكداً أن هذا ما أجمع عليه «علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم». ومن أسباب هذه الفصاحة عنده «أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل: تِعلمون ونِعلم، وشِعير وبِعير»[1].

وإلى مثل هذا يذهب ثعلب في قوله الذي نقله عنه ابن جني والسيوطي: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء»[2].

وإلى مثله أيضاً ذهب الفراء، فيما رواه عنه السيوطي، وهو قوله: «كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ»[3].

وإلى مثله أيضاً ذهب أبو نصر الفارابي عندما قال: «كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس»[4].

---

(١) الصاحبي: ٢٣.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٨٠، والخصائص: ٢/ ١٣، والمزهر: ١/ ٢١١.

(٣) المزهر: ١/ ٢٢١.

(٤) م. ن: ١/ ٢١١.

يستنتج من ذلك أن أحد أهم أسباب فصاحة لهجة قريش، إذا ما قورنت باللهجات الأخرى، هو خلوها من هذه الصفات اللغوية التي لحقت ببعض اللهجات العربية كالعنعنة، والكشكشة، والتلتلة، وسواها.

وإذا كان بعض علماء اللغة قد تحدثوا عن هذه الصفات حيناً تحت ما سموه «باب اللغات المذمومة» كما فعل ابن فارس، وحيناً تحت عنوان «معرفة الرديء المذموم من اللغات»، فإن ما يجب أن ينصرف إليه فهمنا هو أن المذموم أو الرديء إنما هو تلك الصفة اللغوية التي لحقت بهذه اللهجة أو تلك، وليس اللهجة كلها، ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما استقام مطلقاً مع ما نعرفه من أن هذه اللهجات التي تنتسب إليها هذه الصفات ضاربة في الفصاحة بسهم وافر، وببعضها نزل بعض القرآن الكريم، وعنها نقلت اللغة العربية، وأخذ اللسان العربي.

فقد نقل عن ابن عباس أنه قال: «نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العَجُز من هوازن، وهم الذين يقال لهم عليا هوازن»[1]. وهوازن هذه قد نسبت إليها الكسكسة في النص الذي رواه ابن جني عن ثعلب.

وقال الفارابي: «والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[2]. وقد نسب التضجع إلى قيس، والعنعنة إلى تميم، والكشكشة والكسر إلى أسد.

ومما يؤكد أن المراد باللغات المذمومة والرديئة صفة لغوية معينة اتصفت بها لهجة ما، وليس اللهجة نفسها بأكملها ما سبق أن أشرنا إليه من أنهم كثيراً ما عنوا بكلمة «لغة» طريقة نطق كلمة من الكلمات، كاستبدال فتحة بسكون، وإبدال حرف من حرف، أو عنوا بها حكماً من الأحكام النحوية أو الصرفية، ومن ذلك مثلاً قول سيبويه: «وكذلك تترى، فيها لغتان، وأما معزى فليس بها إلا لغة واحدة»[3]، وقوله: «كما قالوا: في خراسان: خرسي، وخراساني أكثر، وخراسي لغة»[4].

ومنه أيضاً قول السيوطي نقلاً عن ديوان الأدب للفارابي: «وأنبذ نبيذاً لغة ضعيفة في نبذ، وانتقع لونه لغة ضعيفة في امتُقع، وتمندل بالمنديل لغة ضعيفة في تندّل»[5]

(١) م. ن: ١/ ٢١٠.

(٢) م. ن: ١/ ٢١١.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢١١.

(٤) م. ن: ٣/ ٣٣٦.

(٥) المزهر: ١/ ٢١٤.

وقوله: «وفي الصحاح: المرزاب لغة في الميزاب، وليست بالفصيحة. ولَغِبَ بالكسر يلغَب لغة ضعيفة في لَغَبَ يلغُبُ. والإعراس لغة قليلة في التعريس، وهو نزول القوم في السَّفر من آخر الليل»[1].

أما أن تكون هذه الصفات اللغوية التي اتسمت بها بعض اللهجات مذمومة، أو رديئة، أو مستهجنة، أو مستهزأً بها، عند بعض علماء اللغة، وحتى عند عامة العرب من غير المتكلمين باللهجة المعنية، فأمر شائع في كل الشعوب والأمم، ولا يقتصر على العرب. فكثيراً ما نجد أهل هذه المدينة يسخرون من أهل تلك المدينة ويعيبون عليهم صفات لهجية معينة، أو استخدام مفردات وتعابير معينة. ومن المعروف عند علماء اللغة أن كل جماعة لغوية تظن أن لغتها أفصح من سائر اللغات، وأرقى، وأجمل، وأعذب. ولدى كل جماعة لغوية ميل فطري إلى انتقاد لغات الجماعات الأخرى، أو لهجاتها، والسخرية منها.

غير أن لهجة قريش ظلت بمنأى عن الانتقاد، بل إنها حظيت منذ الجاهلية بمكانة أدبية رفيعة، وجاء الإسلام ونزول الوحي الشريف بها، فتعززت مكانتها تلك عند العرب، خاصتهم وعامتهم على السواء.

ويبدو أن أول نص يشير إلى تلك الصفات اللغوية المذمومة، التي اتصفت بها بعض اللهجات العربية، هو ما ذكره الجاحظ، تحت عنوان «أخلاط من شعر ونوادر وأحاديث»، قال: «قال معاوية يوماً: من أفصح الناس؟ فقال قائل: قوم ارتفعوا عن لَخلخانية الفرات، وتيامنوا عن عنعنة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست لهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانية حِمْيَر. قال: من هم؟ قال: قريش. قال: ممن أنت؟ قال: من جَرْم. قال: اجلس»[2].

ويرد خبر الرجل الجرمي بعد ذلك في «العقد الفريد»، مختلفاً بعض الاختلاف عن النص السابق، ففيه أن الأصمعي «قال: قال معاوية: أي الناس أفصح؟ فقال رجل من السماط: يا أمير المؤمنين، قومٌ ارتفعوا عن رُتّة العراق، وتياسروا عن كشكشة بكر، وتيامنوا عن شنشنة تغلب، ليست فيهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانية حمير، قال: من هم؟ قال: قومك يا أمير المؤمنين (قريش)، قال: صدقت! فممن أنت؟ قال: من جَرْمٍ. قال الأصمعي: جرم فصحاء العرب»[3].

ويروي المبرد الخبر نفسه بطريقة ثالثة، تختلف عما سبق في أن الجرمي ينسب الفصاحة إلى قومه، يقول المبرد: «وحدثني من لا أحصي من أصحابنا عن الأصمعي

---

(١) م. ن: ١/ ٢١٥.

(٢) البيان والتبيين: ٣/ ٢١٢.

(٣) ابن عبد ربه: العقد الفريد: ٣/ ٢٤٣.

عن شعبة عن قتادة، قال: قال معاوية يوماً: من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط فقال: قومٌ تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانية حمير، فقال له معاوية: من أولئك؟ فقال: قومي يا أمير المؤمنين. فقال له معاوية: من أنت؟ قال: أنا رجل من جرم. قال الأصمعي: وجرم من فصحاء الناس»[1].

وقد لاحظنا أن هذه الروايات المتعددة للخبر الواحد قد اختلفت فيما بينها في نسبة الصفات اللغوية المذمومة إلى القبائل الواردة في الخبر. ويفسر بعض الباحثين هذا الأمر بقوله: «إن نسبة هذا اللقب أو ذاك إلى قبيلة من القبائل، في أحد المراجع العربية، ونسبته إلى قبيلة أخرى في مرجع آخر، لا تعني بالضرورة أن هناك تعارضاً بين المرجعين في هذه النسبة، إذ قد تنتشر الظاهرة اللغوية أحياناً بين مجموعة من القبائل، فيروي كل لغوي ما بلغه منها، تماماً كما لو قلت الآن: إن ظاهرة الكشكشة موجودة في بعض قرى محافظة الشرقية في مصر، لأنني سمعت ذلك بنفسي. وقال مؤلف آخر: إن هذه الظاهرة توجد في جنوبي العراق والكويت، لأنه سمع ذلك بنفسه هناك، فلا تعارض بين قولي وقوله، بل إن كل واحد منهما يكمل الآخر»[2].

ونحن إذ نسلّم بفكرة أن الظاهرة اللغوية الواحدة قد توجد في أكثر من قبيلة، نعتقد أن هذا التفسير غير دقيق، وذلك أن الأمر، ههنا، يتعلق بخبر واحد، وشخص واحد أطلق تلك الصفات لا شخصين، وهو ذلك الرجل الجرمي. وإذا بالروايات المتعددة التي ذكرنا بعضاً منها، وثمة غيرها، تختلف في عدد القبائل المذكورة في ذلك الخبر، والصفات اللغوية المنسوبة إلى كل منها، على لسان ذلك الجرمي المسكين.

ونرى أن مسؤولية هذا الاختلاف تقع على عاتق الرواة والنقلة الذين غابت عن رواياتهم وتقولهم الدقة المطلوبة.

وقد يصلح التحريف سبباً آخر لتعليل هذا الاختلاف، وخصوصاً في نسبة الكسكسة، في إحدى الروايات، والكشكشة، في رواية أخرى، إلى قبيلة واحدة هي بكر، وكذلك في قول الجرمي «قومك» في رواية، و«قومي» في رواية أخرى.

ولا بد من الإشارة إلى أن اضطراب الروايات في عزو هذه الصفة أو تلك، إلى هذه القبيلة أو تلك، قد أدى إلى اضطراب مماثل في كتب النحاة واللغويين الذين تحدثوا عن هذه الصفات اللغوية كسيبويه، والخليل، وثعلب، وابن فارس، والثعالبي، والمبرد، وابن دريد، والسيوطي، والرضي، وغيرهم.

---

(١) الكامل: ١/ ٣٧٠. وعنه نقل البغدادي في خزانة الأدب: ١١/ ٤٦٤.

(٢) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٠.

ومهما يكن من أمر خبر الرجل الجرمي في مجلس معاوية فإن هذا الخبر ـ على ما يبدو ـ لم يذكر جميع الصفات اللغوية المذمومة وإن كان قد ذكر أهمها، وتكفلت كتب اللغويين والنحاة بذكر الباقي.

وهذه الصفات مرتبة ترتيباً هجائياً[(١)] هي:

١ ـ الاستنطاء

وهو، كما ذكروا، أن تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، كأنطى في أعطى[(٢)]. غير أن المصادر لا تذكر لهذا الاستنطاء من مثال إلا أنطى ومشتقاتها كما سنرى.

وهو في لهجة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار. وفي لهجة أهل اليمن عموماً.

والاستنطاء ما زال شائعاً حتى اليوم في عدد من الأقاليم العربية كالعراق، وفلسطين، وصحارى مصر.

وقد ذكر بعضهم أن «التوزيع الجغرافي لمواطن النطق بالصيغة: «أنطى» قديماً وحديثاً، يبيّن أنها كانت توجد على طرق القوافل، من الجنوب إلى الشمال، ومن ثم فإن احتمال انتقال هذه الصيغة من الجنوب، أي من بلاد اليمن، على طول طريق رحلتي الشتاء والصيف، احتمال مقبول»[(٣)].

ومن شواهده قراءة الحسن وطلحة بن مصرف: ﴿إِنَّآ أَنطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[(٤)].

وفي الحديث روى الشعبي أن رسول الله ﷺ قال لرجل: «أنطه كذا وكذا»، أي أعطه.

وفي حديث الدعاء: «لا مانع لما أنطيتَ ولا منطيَ لما منعت». وفيه: «اليد المنطية خير من اليد السفلى»، وفي كتابه ﷺ لوائل: «وأنطوا الثَّبَجَة»[(٥)].

ومن شواهده شعراً ما أنشده ثعلب:

من المنطياتِ الموكبَ المَعْجَ بعدما ... يُرى، في فروعِ المقلتينِ، نضوبُ

---

(١) اتبعنا في هذا الترتيب ما سار عليه الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه «فصول في فقه العربية»: ١٢٠.

(٢) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٢٢.

(٣) عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها: ٥١.

(٤) الكوثر: ١.

(٥) اللسان: نطو: ١٥/ ٣٣٣، وانظر الكشاف للزمخشري: ٤/ ٢٩٠.

ومعنى أنطوا الثبجة: أعطوا الوسط في الصدقة، لا من خيار المال ولا من رُذالته.

وقول الأعشى[١]:

جِيادُكَ في القيظ في نَعْمةٍ ... تُصان الجِلالَ وتُنطى الشَّعيرا

وانحصار هذه الصفة اللغوية في «أعطى» ومشتقاته يجعلها محدودة، بمعنى أن جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء ليس قاعدة مطردة في كل عين ساكنة تجاور الطاء، فلا يقال «أنطب» في «أعطب»، ولا «ينطش» في «يعطش».

وقد فسَّر الدكتور إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة بقوله: «وملاك الأمر في هذه النون أنها لم تكن مقابلة للعين في أعطى، وإنما جاءت من أن الفعل كان آتى، بمعنى: أعطى، ثم ضعف الفعل، فصار «أتّى» بتشديد التاء، ومعلوم أن فك الإدغام في العربية، وفي غيرها من اللغات السامية يقتضي إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين، كما تقول في العربية «جندل»، وهي من «جدّل» بتشديد الدال، وهذا كثير معروف»[٢].

ويزيد الكاتب نفسه الأمر تفسيراً في كتاب له آخر، فيقول: «والإنطاء بمعنى الإعطاء لغة فاشية في كثير من بلاد العرب، وليست هي خاصة ببلد. وإني لأرى فيها أن بين الفعل «أعطى» و«آتى» قرابة، والفعلان هما هما في الدلالة، قال تعالى: «وآتى المال على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيرا»[٣]، وأنا أفترض أن الثلاثي «أتى» بزيادة الهمزة يؤدي هذا المعنى. وإذا ضاعفنا التاء كان عندنا «أتّى»، والمضاعف يصبح «أنتى» حين يفك التضعيف ويبدل النون من إحدى التاءين، على غرار طائفة من الأفعال غير هذا الفعل، وكأن «أنتى» صار «أنطى» بإبدال الطاء من التاء. ولنا أن نقول إن «أعطى» جاء من «آتى» المضاعف، بإبدال الهمزة الثانية عيناً، والتاء طاء»[٤].

ولهذه الظاهرة تفسيرات أخرى، منها أن النون جاءت إلى الفعل أعطى من الفعلين المقابلين له في العبرية والسريانية وهما يبدآن بالنون، فأخذت فاء الفعل من العبرية والسريانية، وبقيت عينه ولامه كما هما في العربية[٥].

ومنها «أن العين قد تغيرت إلى نون ـ أو بالأدق إلى نون مفخَّمة ـ وذلك بتأثير الطاء، وهذا يقتضي أن يكون نطق العين أنفياً في بعض المواقع، وأن الأنفية

---

(١) أبو الطيب اللغوي: الإبدال: ٢/ ٣١٨، ووردت «تنطى» في ديوان الأعشى «تعطى»، انظر الديوان: ١/ ١٣٥.

(٢) دراسات في اللغة: ٢١٧، والهامش ٨، ص ٧٧.

(٣) أخطأ الكاتب في نص الآية، والصحيح: «وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين» وهي الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٤) في اللهجات العربية القديمة: ٨٠.

(٥) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٢.

قد بقيت في «أنطى» للإشارة إلى صوتين: العين الأصلي، وصفة الأنفية»[١].

ورأى بعضهم أن «أنطى» تمثل تغييراً صوتياً خالصاً، حيث كانت صفة الأنفية أصلية في العين السامية القديمة. ومع هذا فهناك ما يدعو لاحتمال أن يكون هناك سبب غير صوتي لوجود «أنطى»، لأن هذا اللفظ مستعمل الآن في بغداد، وجنوب العراق، ونابلس بفلسطين، وعند قبيلة عنيزة في الصحراء السورية، أما في اليمن ذاتها فلا يوجد سوى «أعطى» بالعين»[٢].

٢ ـ التضجُّع

التضجُّع لغة مصدر تضجَّعَ في الأمر، إذا تقعَّد ولم يقم به.

والإضجاعُ في القوافي: الإقواء، وخصَّص به الأزهري الإكفاء خاصة ولم يذكر الإقواء، وقال: وهو أن يختلف إعراب القوافي، يقال: أكفأ وأضجعَ بمعنىً واحد.

والإضجاع في باب الحركات مثلُ الإمالة والخفض[٣].

وقد نسب ثعلب ـ كما رأينا ـ التضجع إلى قيس. ونقل ذلك عنه ابن جني، والسيوطي، وغيرهما، غير أننا لم نجد أحداً منهم يفسر المراد بالتضجع. فلم تبق إلا المعاني اللغوية نستنجد بها لمعرفة ما هو التضجع.

وقد استبعد بعض الباحثين أن يكون التضجع من الإضجاع بمعنى الإمالة، لأن الإمالة لا تعزى في كتب اللغة إلى قيس وحدها حتى يمكن تفسير تضجع قيس بإضجاع الحركات، وإنما يشاركها فيها تميم، وأسد، وعامة أهل نجد. وقالوا: «لعل المراد بتضجع قيس على هذا: تباطؤها أو تراخيها في الكلام، وتقعدها فيه، كما يفهم من المعنى اللغوي لكلمة التضجع»[٤].

وسمي بعضهم التضجع بالتراخي الصوتي[٥].

ونحن إذ نميل إلى هذا الرأي الذي يجعل التضجع بمعنى التراخي في الكلام، أو التراخي الصوتي، نستبعد أن يكون التضجع مأخوذاً من الإضجاع في القوافي الذي خصص به الأزهري الإكفاء خاصة، وهو أن يختلف إعراب القوافي، لأن نقل هذا المعنى إلى لهجة قيس بافتراض أن هذه القبيلة تهاونت في الإعراب تهاون بعض الشعراء في إعراب قوافيهم يناقض ما عرفت به قيس من الفصاحة. وقد أشرنا من قبل

---

(١) شام رابين: اللهجات العربية الغربية: ٦٩.

(٢) م. ن.

(٣) اللسان: ضجع: ٨/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٤) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٣.

(٥) شام رابين: اللهجات العربية الغربية: ١٨٩.

إلى قول الفارابي: «والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد...».

٣ ـ التلتلة

التلتلة هي كسر حرف المضارعة، نحو: أنا إعلم، وأنت تِعلم، وهي تِعْلم، ونحن نِعْلم.

وقد سبق أن درسنا هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في مبحث «أهم الخصائص الصوتية للهجات العربية كما تبدو في القراءات القرآنية». ولن نكرر ههنا ما ذكرناه هناك، فليراجع في موضعه.

وحسبنا هنا أن نذكّر بما وافقنا فيه بعض الباحثين من أن الفتح في أحرف المضارعة حادث، والأصل هو الكسر، وليس العكس، وأهل الحجاز الذين فتحوا حرف المضارعة كانوا قوماً متحضرين بخلاف القبائل البادية التي بقيت على الكسر.

أما الشواهد الشعرية على التلتلة، مما لم نورده في ذلك الموضع، فهي على نوعين:

النوع الأول: هو الشواهد المنسوبة إلى بعض اللهجات العربية التي اتصفت بالتلتلة، ومن ذلك ما جاء في رجز لحكيم بن معيّة الرَّبَعي[1]، وهو قوله:

لو قلتَ ما في قومها لم تِيثَم
يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَم

أي: «لم تأثم»، كُسِر حرف المضارعة فصار الفعل «لم تِئثم»، وخُففت الهمزة فصار «لم تيثم». ومنه ما رواه ابن جني عن عُقَيلي فصيح[2]:

فقومي هم تميمٌ يا مماري ... وجُوثةُ ما إخاف لهم كِثارا

ومنه بيت المرّار الذي رواه ابن الأنباري:

قد تِعلمُ الخيلُ أياماً تُطاعنُها ... من أي شنشنةٍ[3] أنت ابنَ منظور

وقال: «قال أبو بكر: قال أبي: أنشدنيه أبو جعفر: قد تِعلم بكسر التاء، وقال: هي لغة بني أسد، يقولون: تِعْلم وإِعلم ونِعلم، ومثله كثير»[4].

(١) من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. وهو راجز إسلامي كان في زمن العجاج وحُميد الأرقط. ونسب ابن يعيش البيت الشاهد للأسود الحِمّاني. انظر خزانة الأدب: ٥/ ٦٢، ٦٣، ٦٤، والكتاب: ٢/ ٣٤٥، والخصائص: ٢/ ٣٧٢، ونسب إلى الأسود الجمالي في شرح التصريح: ٢/ ١١٨ ولعله تصحيف.

(٢) المنصف: ١/ ٣٢٢.

(٣) الشنشنة: الطبيعة، والخليقة، والسجية. انظر اللسان: شنن: ١٣/ ٢٤٣.

(٤) المفضل الضبي: المفضليات: ٢٠.

والنوع الثاني: هو الشواهد الواردة في كسر حرف المضارعة في الفعل «إخالُ» بمعنى «أظُن». فكسر حرف المضارعة من هذا الفعل ليس لهجة، وإنما هو الأفصح على ما ذكروا. «وفي الحديث: «ما إخالُك سرقت» أي ما أظنك، وتقول في مستقبله: إخالُ، بكسر الألف، وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون «أَخالُ»، بالفتح، وهو القياس، والكسر أكثر استعمالاً»[1].

ومن الغريب حقاً أن نجد بني أسد، وهم من القبائل التي اشتهرت بكسر حرف المضارعة، يفتحون هذا الحرف من «إخال»، خلافاً للفصحى، وخلافاً للهجتهم التي هي الكسر.

ومن هذه الشواهد الواردة في كسر حرف المضارعة في «إخال» قول أبي ذؤيب الهذلي[2]:

فَغَبِرْتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصِبٍ ... وإخالُ أنّي لاحقٌ مستتبِعُ

ومنها قول عباس بن مِرْداس[3]:

قد كان قومك يحسبونك سيداً ... وإخالُ أنك سيدٌ معيونُ

وقول زهير بن أبي سُلمى[4]:

وما أدري وسوف، إخال، أدري ... أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

وقول ابنه كعب[5]:

أرجو وآملُ أن تدنو مودتُها ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

٤ ـ الرُّتَّة

في لسان العرب أن الرُّتَّة «عجلةٌ في الكلام، وقلةُ أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياءً، وقد رتَّ رَتَّةً، وهو أرتُّ». وينقل صاحبه عن أبي عمرو أن الرُّتَّة رَدَّة قبيحة في اللسان من العيب. وقيل: هي العُجمة في الكلام، والحُكْلَةُ فيه[6].

ويعد الجاحظ جعلَ اللام ياء نوعاً من أنواع اللُّثغة، فيقول: «وأما اللُّثغة التي تقع في اللام فإن من أهلها من يجعل اللام ياءً، فيقول بدل قوله: «اعتللت»: «اعتييت»، وبدل «جَمَلْ»: «جَمَيْ»[7].

(١) اللسان: خيل: ١١/٢٢٦.
(٢) ديوان الهذليين: ١/٨.
(٣) اللسان: عين: ١٣/٣٠١، والمعيون: الذي فيه عين.
(٤) ديوانه: ١٧.
(٥) ديوانه: ٩.
(٦) اللسان: رتت: ٢/٣٣.
(٧) البيان والتبيين: ١/٣٥.

ومقارنة ما جاء في اللسان بما ذكره الجاحظ تفيد أن الرُّتَّة إما أن تعني العجلة في الكلام، وإما أن تعني عيباً من عيوب النطق هو بالتحديد جَعْلُ اللام ياء، وقد أطلق عليه الجاحظ اسم اللُّثْغَة التي تدخل عنده أربعة حروف هي: القاف، والسين، واللام، والراء.

ونحن نميل إلى استبعاد أن تكون الرُّتَّةُ هي اللُّثْغة، لأن اللثغة ـ كما هو ثابت عندهم ـ عيب من عيوب اللسان والكلام[1]، ولأن الجاحظ نفسه يذكر الرُّتة في جملة عدد من عيوب الكلام منها اللثغة، وهذا يعني أن الرُّتَّة شيء واللثغة شيء آخر. يقول الجاحظ: «وليس اللجلاج والتمتام، والألثغ، والفأفاء، وذو الحُبْسَة والحُكْلة[2]، والرُّتَّة، وذو اللَّفَف[3]، والعجلة، في سبيل الحَصِر في خطبته، والعَيِيِّ في مناضلة خصومه، كما أن سبيل المُفْحَم عند الشعراء، والبكيء عند الخطباء، خلاف سبيل الثرثار، والخَطِل المكثار»[4].

وإذا كان الأمر كذلك، فلا يبقى أمامنا، في حدود هذه المعلومات القليلة، إلا أن نظن أن هذه الرُّتّة التي جاءت في خبر الجرمي الذي رواه صاحب «العقد الفريد» مختلفاً بعض الاختلاف عن رواية الجاحظ، إنما تعني العجلة في الكلام وقلة الأناة، وهي صفة مذمومة تجعل الكلام غير واضح ولا مفهوم. وقد نسبها الجرمي، في رواية ابن عبد ربه، كما رأينا، إلى العراق.

٥ ـ الشنشنة

رأينا أن الشنشنة قد نسبت في خبر الجرمي الذي رواه صاحب «العقد الفريد» إلى تغلب، وقد نسبها السيوطي إلى اليمن، قال: «الشنشنة في لغة اليمن، تجعل الكاف شيناً مطلقاً كلبيش اللهم لبيش، أي لبيك»[5].

وقد أشار بعضهم إلى أن «قلب الكاف شيناً ليس نتيجة لسبق الكاف المكسورة كما في العربية الشرقية، ولكنها صيغة تشيع في العربية الجنوبية الحديثة التي تقلب الكاف شيناً من دون شروط. ومن المحتمل أن يكون مثل هذا التغير الصوتي لم يحدث في اليمن. وينسبه المسعودي إلى قبيلة «شِحْر» في حضرموت»[6].

---

(١) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية: ١٢٥.

(٢) الحكلة: شبه العجمة، لا يبين صاحبها الكلام.

(٣) رجلٌ ألفّ: أي عيي بطيء الكلام، إذا تكلم ملأ لسانه فمه.

(٤) البيان والتبيين: ١/ ١٢.

(٥) المزهر: ٢٢٢، وانظر الاقتراح للمؤلف نفسه: ١٨٤.

(٦) شام رابين: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٩٨.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن هذه الظاهرة تتفق من بعض الوجوه مع ظاهرة الكشكشة[١].

٦ ـ الطُمْطُمانية

نسبت الطمطمانية في خبر الجرمي إلى حِمْيَر. قال صاحب اللسان «وفي صفة قريش: ليس فيهم طمطمانية حِمير لما فيه من الألفاظ المنكرة بكلام العُجْم، يقال أعجم طِمطِمي، وقد طمطم في كلامه»[٢].

والطمطمة في اللغة هي العجمة، والطُمطِم، والطُمطِمي، والطُماطم، والطمطماني هو الأعجم الذي لا يفصح. ومما يؤكد هذا المعنى قول عنترة[٣]:

تبري له حولُ النعامِ كأنها ... حِزَقٌ يمانيةٌ لأعجمَ طِمطِم

غير أن الأمثلة التي أوردوها عن الطمطمانية نحو «طاب امهواء وصفا امجوُّ» تبين أن هذه الصفة اللغوية تعني إبدال لام التعريف ميماً[٤].

ويبدو أن هذه الصفة لا تقتصر على لهجة حمير وحدها، وإنما كانت منتشرة أيضاً في قبائل يمنية أخرى كالازد[٥]، وطيء[٦]، وأشعر، وعَكّ[٧]، ودوس[٨].

وقد جاءت لهذه الصفة شواهد عديدة:

منها الحديث الذي رواه النمر بن تولب أن رسول الله ﷺ قال: «ليس من امبرّ امصيام في امسفر»[٩].

ومنها حديث «من زنى من امبكر فاصعقوه مئة»، أي اضربوه، قال صاحب اللسان: وقوله من امبكر لغة أهل اليمن، يبدلون لام التعريف ميماً[١٠].

ومنها قول بجير بن عَنْمَةَ الطائي أحد بني بَوْلان[١١]:

وإن مولاي ذو يعاتبني ... لا إحنةٌ عنده ولا جَرِمَةْ

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٨.
(٢) اللسان: طمم: ١٢/ ٣٧١.
(٣) المبرد: الكامل: ١/ ٣٧٢.
(٤) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية: ١٢٧، والسيوطي: المزهر: ١/ ٢٢٣، ومجالس ثعلب: ١/ ٥٨.
(٥) مجالس ثعلب: ١/ ٥٨.
(٦) الرضي الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢١٥، وابن هشام: مغني اللبيب: ١/ ٤٨.
(٧) الهمداني: صفة جزيرة العرب: ١٣٥.
(٨) مقدمتان في علوم القرآن: ٢٢٢.
(٩) الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص: ١١٤، والخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية: ١٨٣، وابن هشام: مغني اللبيب: ١/ ٤٨.
(١٠) اللسان: صقع: ٨/ ٢٠١.
(١١) م. ن: ذو وذوات: ١٥/ ٤٥٩، والمغني: ١/ ٤٨ وفيه «ذو يواصلني» بدل «ذو يعاتبني».

ذاك خـلـيـلـي وذو يـعـاتـبـنـي   يـرمـي ورائي بـامْـسَـهْـم وامْـسَـلِـمَـهْ

ومنها أن الأخفش سمع من يقول: «قام امْرجل، يريد: الرجل، قال أبو العباس (ثعلب): هذه لغة للأزد مشهورة»[١].

ومنها قول ذي الكلاع الحميري: «عليك امرأيُ وعلينا امفِعال»[٢].

ومنها ما رواه الهمداني في قوله: «مَرْوُ حمير وجعدة ليسوا بفصحاء، وفي كلامهم شيء من التحمير، ويجرون في كلامهم ويحذفون، فيقولون: يا ابنَ امْعَمّ في: يا ابن العم»[٣].

وفي قوله: «وبلد سفيان بن أرحب فصحاء، إلا في مثل: أمْرجل، وقيّد بميراك، ورأيت أخواك، ويشركهم في إبدال الميم من اللام في الرجل والبعير وما أشبهه الأشعر، وعَكّ، وبعض أهل تهامة»[٤].

ومنها ما جاء في بعض أمثال حمير: «لولا امْعباب لم تنفق امْكَعاب»[٥] أي: لولا العباب لم تنفق الكعاب[٦].

وقد قال ابن هشام: «وقيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تُدغم لام التعريف في أولها (يريد أل القمرية) نحو: غلام وكتاب، بخلاف رجل، وناس، ولباس، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرُّمْحَ واركب امْفرس، ولعل ذلك لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق (يريد: «يرمي ورائي بامسهم وامْسَلِمه») وأنها في الحديث (يريد: ليس من امبر امصيام في امسفر) دخلت على النوعين»[٧].

وقد رأى بعض الباحثين أن «التفسير الصوتي لهذه الظاهرة هو أن اللام والميم من فصيلة واحدة، وهي فصيلة الأصوات المتوسطة أو المائعة Liquida وهي مجموعة «اللام، والميم، والنون، والراء». وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض كثيراً في اللغات السامية.

ولا تزال هذه الظاهرة شائعة في بعض جهات اليمن، كما أن منها كلمة في

(١) مجالس ثعلب: ١/ ٥٨.
(٢) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة: ٣/ ٩٦.
(٣) صفة جزيرة العرب: ١٣٤.
(٤) م. ن: ١٣٥.
(٥) المنتقى من كتابات المستشرقين: ١/ ٦٨.
(٦) عُباب كل شيء: أوله. والكَعاب: المرأة حين يبدو ثديها للنهود، ونَفَق البيع نَفاقاً: راج، ونفقت السلعة تنفُق نفاقاً: غلت ورغب فيها.
(٧) المغني: ١/ ٤٩.

اللهجة المصرية، وهي كلمة «البارحة» التي ينطقها المصريون: «امبارح»[1].

ونزيد على ملاحظته أن «امبارح» و«امبارحة» شائعتان في لهجات لبنان وسوريا وفلسطين.

٧ ـ العَجْرَفية

العجرفة ـ لغةً ـ ركوبك الأمرَ لا تُرَوّي فيه. والعجرفةُ والعَجْرَفية كما في اللسان[2]: الجفوةُ في الكلام، والخُرْقُ في العمل، والسرعة في المشي.. قال ابن سيدة: وعجرفية ضبة أراها تقعُّرهم في الكلام».

وقد رأينا أن صفة العجرفية وردت في نص ثعلب[3] مرتبطة بضبّة. ولم يذكر ثعلب ولا الذين نقلوا عنه كابن جني[4]، والسيوطي[5]، والبغدادي[6] ما المراد بالعجرفية، إلا الراغب الأصفهاني[7] الذي ذكر أنها جفاء في الكلام.

وربما كان سبب عدم اهتمامهم بشرح هذه الصفة اللغوية أنها كانت محصورة في حي من أحياء العرب، هم ضبة، ولم تكن واسعة الانتشار.

٨ ـ العجعجة

العجعجة صفة لغوية منسوبة إلى قبيلة قضاعة[8].

والعجعجة ـ لغةً ـ مصدر عجعج أي صوّت، ومضاعفته دليل على تكريره، ورجلٌ عجعاج بجباج إذا كان صياحاً[9].

والمراد بالعجعجة في اصطلاح اللغويين، إبدال الياء جيماً في الوقف[10].

وما يسوغ هذا الإبدال أن الياء والجيم متحدثان في المخرج، وهو الغار، أو سقف الحنك الصلب. وأنهما مجهورتان، أي أن الأوتار الصوتية تهتز معهما. «وإنما يختلف الجيم عن الياء في أنّ الأول صوت أقربُ إلى الشدة منه إلى الرخاوة، في حين أن الياء من الأصوات المتوسطة الشبيهة بأصوات اللين، وليست بشديدة ولا

---

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٩.
(٢) عجرف: ٩/ ٢٣٤.
(٣) مجالس ثعلب: ١/ ٨٠.
(٤) الخصائص: ٢/ ١٣.
(٥) المزهر: ١/ ٢١١.
(٦) الخزانة: ١١/ ٤٦٧.
(٧) محاضرات الأدباء: ١/ ٦٣.
(٨) الأزهري: تهذيب اللغة: ١/ ٦٨، والسيوطي: المزهر: ١/ ٢٢٢، واللسان: ٢/ ٣٢٠.
(٩) اللسان: عجج: ٢/ ٣١٨.
(١٠) سيبويه: الكتاب: ٤/ ١٨٢.

رخوة، أو فيها بعض الرخاوة. وربما قد التجأت تلك القبائل إلى الانتقال بالصوت من صفة اليسر إلى صفة العسر قصد التفخيم في الكلام، وهو ما لا نستطيع تصوره إلا بين قبائل البدو»[١].

وقد أشار سيبويه إلى سبب هذا الإبدال بقوله: «وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمج، يريدون: تميمي، وهذا عَلِج يريدون: علي. وسمعت بعضهم يقول: عَرَبانِجّ، يريد: عَرَباني.

وحدثني من سمعهم يقولون:

خـالـي عُـوَيـفٌ وأبـو عَـلِـجّ المـطـعـمـان الـشَّـحْـمَ بـالـعَـشِـجّ

وبـالـغـداة فِـلَـقَ الـبَـرْنِـجّ[٢]

يريد: بالعَشّي، والبَرْنِي. فزعم أنهم أنشدوه هكذا»[٣].

ويبدو، كما يستنتج من نص سيبويه السابق ومن نصوص أخرى، أن العجعجة ليست محصورة في قضاعة. يقول البغدادي في شرحه لشواهد شافية ابن الحاجب:

«وأنشد بعده، وهو الشاهد الخامس بعد المئة، وهو من شواهد سيبويه:

خـالـي عـويـفٌ وأبـو عَـلِـج المـطـعـمـان الـلـحـمَ بـالـعَـشِـج

وبـالـغـداةِ فِـلَـقَ الـبـرنِـج يُـقْـلَـعُ بـالـوَدِّ وبـالـصِّـيـصِـج[٤]

على أن بعض بني سعد يبدلون الياء، شديدة كانت أو خفيفة، جيماً في الوقف، كما في قوافي هذه الأبيات. فإن الجيم في أواخر ما عدا الأخير بدل من ياء مشددة، وأما الأخير فالجيم فيه بدل من ياء خفيفة»[٥].

وقال أبو عمرو: «وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضاً إلى الجيم، قال الفراء: وذلك في بني دبير، من بني أسد خاصة»[٦].

وروي عن أبي عمرو أنه قال: «قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال:

---

(١) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١٢٧.

(٢) فِلَق جمع فِلقة وهي ما قطع من التمر بعد تكتله في جلله، أي قفاف تعبيته. والبرني: ضرب من التمر أصفر مدوّر، وهو أجود التمر، قيل: أصله فارسي.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٨٢.

(٤) الصِّيصِية بكسر الصادين وتخفيف الياء: القرن، واحد الصّيصي، والجمع الصياصي، وصياصي البقر قرونها، وكان يقلع التمر المرصوص بالوتد وبالقرن.

(٥) شرح شواهد شافية ابن الحاجب: ٤/ ٢١٢.

(٦) أبو الطيب اللغوي: الإبدال: ١/ ٢٦٠.

فُقَيْمِجّ. قال: فقلت: من أيهم؟ فقال: مُرِّجّ، يريد: فُقيمي، ومُرّي»[1].

وروي عن الفراء قوله: إنها «لغة لطيء. وأنشد:

نـعـمـا وَلَـدَتْ رَضْـوى لِـزَبَّـانَ بـنِ كِـنْـدِجّ
وخَـوْصَـاة ورألان الـلْـذَجّ دَلّا عـلـى الـحـجّ

أراد: ابن كندي، واللذي يريد: اللذين. دلّا على الحجّ أي: على الحيّ، أي: بشرفهما نبّها على حَيّيهما»[2].

وهكذا فالعجعجة ليست صفة مختصة بقضاعة وحدها، بعد أن وجدناها في لهجات بعض بني سعد، وبني أسد، وبني حنظلة، وطيء. بل ثمة ما يشير إلى وجودها في لهجة الحجاز نفسها. ذلك أنها وردت في حديث للصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، إذ قال: «فلما وضعتُ رجلي على مُذَمّرِ[3] أبي جهل، قال: أَعْلِ عَنْجْ، أي: أعلِ عني»[4].

وقال سليمان بن المغيرة: «عَنْج حجازية، يريد: عني»[5].

وقد استغرب بعض الباحثين تقييد الباحث «حفني ناصف»[6] إبدالَ الياء جيماً بوقوعها بعد العين، فقال: «ولست أدري من أين نقله؟ على أن هذا القيد ليس له ما يبرره من الناحية الصوتية، اللهم إلا تبرير اللقب الذي وصفت به تلك الظاهرة: العجعجة»[7].

ولعلّ الباحث المستغرب قد فاته أن يقرأ ما أورده صاحب اللسان مقيداً ذلك الإبدال بالقيد نفسه، قال: «والعجعجة في قضاعة كالعنعنة في تميم، يحوّلون الياء جيماً مع العين، يقولون: هذا راعجٌ خرج مَعِجْ، أي: راعيٌ خرج معي، كما قال الراجز:

خـالـي لـقـيـطٌ وأبـو عـلـجّ الـمـطـعـمـان الـلـحـمَ بـالـعَـشِـجّ
وبـالـغـداةِ كِـسَـرَ الـبَـرْنِـجّ يُـقْـلَـعُ بـالـوَدِّ وبـالـصـيـصِـجّ

(١) م. ن: ١/ ٢٥٩، وانظر اللسان: حرف الجيم: ٢/ ٢٠٥.
(٢) الإبدال: ١/ ٢٥٨.
(٣) المذمر: القفا، وقيل: هما عظمان في أصل القفا. وقيل: الكاهل. انظر اللسان: ذمر: ٤/ ٣١٢.
(٤) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٢٩٤.
(٥) أبو حاتم السجستاني: فعلت وأفعلت: ١٩٨.
(٦) في كتابه «مميزات لغة العرب»: ١٠.
(٧) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٣٤.

أراد: علي، والعشي، والبرني، والصِّيصي»[1].

ولئن كان في هذا النص جواب عن سؤال الباحث المستغرِب: «ولست أدري من أين نقله؟» فإن فيه تناقضاً بين تقييد تحويل الياء جيماً بوقوعها مع العين وبين الرجز الذي جاء به ابن منظور شاهداً، والذي أبدلت فيه الياء جيماً في كلمتين لم تسبق الياء فيهما عين، وهما: البَرْنِجّ، والصِّيصِجّ.

زد على هذا تناقض ذلك القيد مع الشواهد العديدة الأخرى التي مرّت والتي وجدناها خالية من العين.

ولعلّ ذلك القيد يقتصر على حال الوصل، كما في كلمة «راعجّ» في قولهم: «هذا راعجّ خرج مَعِجّ»، وقد أغفل من أشار إلى قيد العين أن يذكر أنه مخصوص بحال الوصل. وأما في حال الوقف فلا يشترط عند أصحاب العجعجة أن تسبق الياء بعين أو لا تسبق بها حتى تبدل جيماً.

وقد رأينا بعض العلماء يشير إلى قيد آخر وهو أن تكون الياء المبدلة مشدَّدة. قال السيوطي: «العجعجة في لغة قضاعة، يجعلون الياء المشددة جيماً، يقولون في تميميّ: تميمجّ»[2].

وقد وجدنا في النصوص المقتبسة سابقاً أن سيبويه، وأبا عمرو بن العلاء، والبغدادي، لا يذكرون هذا القيد، بل إن بعضهم قد أشار صراحة إلى أن الياء الخفيفة أيضاً تقلب إلى الجيم.

ومن شواهد إبدال الجيم من الياء الخفيفة قول الراجز[3]:

يـا ربِّ إن كـنـت قـبـلـت حِـجَّـتِـجْ فـلا يـزال شـاحـجٌ يـأتـيـكَ بِـجْ[4]
أقـمـرُ نـهّـاتٌ يُـنَـزِّي وَفْـرَتِـجْ[5]

يريد: حجتي، ويأتيك بي، ويُنَزّي وفرتي.

(١) اللسان: ٢/ ٣٢٠.

(٢) المزهر: ١/ ٢٢٢، والاقتراح: ٨٣.

(٣) أبو الطيب اللغوي: الإبدال: ١/ ٢٦٠، ونوادر أبي زيد: ١٦٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٤/ ٢١٥.

(٤) الشاحج: البغل والحمار.

(٥) الأقمر: الأبيض، النهّات: النهّاق، ينزّي: يحرك، الوَفْرة: الشعر إلى شحمة الأذن. يقول: اللهم إن قبلت حجتي هذه فلا تزال دابتي تأتي بيتك وأنا عليها محرك وفرتي أو جسدي في سيرها إلى بيتك، أي: إن علمتُ أن حجتي هذه مقبولة فأنا أبداً أزور بيتك. انظر: شرح الشافية: ٤/ ٢١٧، ٢١٨.

٩ ـ العنعنة

نسبت العنعنة في خبر الجرمي الذي رواه الجاحظ[١] إلى تميم، كما رأينا. ويبدو أن تميماً هي التي اشتهرت بهذه الصفة اللغوية، وإن لم تكن هذه الصفة منحصرة فيها، وإنما يشركها فيها قيس، وأسد، ومن جاورهم[٢].

وقد اختلف اللغويون العرب القدامى في تحديد المقصود بهذه الصفة: أهو إبدال العين من الهمزة مطلقاً، أم إبدال العين من الهمزة المبدوء بها فحسب، أم إبدال العين من الهمزة المفتوحة؟

أ ـ يقول ابن فارس: «أما العنعنة التي تذكر عن تميم فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عيناً، يقولون: سمعت عَنَّ فلاناً قال كذا، يريدون: أنَّ. ورُوي في حديث قيلةَ: تحسبُ عَنّي نائمة، قال أبو عبيدة: أرادت: تحسب أني، وهذه لغة تميم، قال ذو الرمة:

أعن تَرَسَّمْتَ من خرقاء منزلةً ماءُ الصبابة من عينيكَ مسجوم

أراد: أأن، فجعل مكان الهمزة عيناً»[٣].

ونجد مثل ذلك في اللسان. قال: «وعنعنة تميم إبدالهم العين من الهمزة، كقولهم: عَنْ يريدون: «أن»، وأنشد يعقوب:

فلا تلهك الدنيا عن الدين، واعتمِلْ لآخرة لا بد عَنْ ستصيرها»[٤]

ب ـ وقال السيوطي: «العنعنة، وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتميم، تجعل الهمزة المبدوء بها عيناً، فيقولون في أنك: عَنّك، وفي أَسْلم: عَسْلم، وفي أُذُن: عُذُن»[٥].

ج ـ وقال الفراء: «لغة قريش ومن جاورهم: أنَّ، وتميم، وقيس، وأسد، ومن جاورهم، يجعلون ألف أنَّ إذا كانت مفتوحة عيناً، يقولون: أشهد عَنَّك رسولُ الله، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف»[٦].

وقال ثعلب: «فأما عنعنة تميم فإن تميماً تقول في موضع أنَّ: عَنَّ، تقول:

---

(١) البيان والتبيين: ٣/ ٢١٢.

(٢) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٢١، والاقتراح: ١٢٨، ولسان العرب: عنن: ١٣/ ٢٩٥، وحفني ناصف: مميزات لغة العرب: ٨.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ٥٣.

(٤) لسان العرب: عنن: ١٣/ ٢٩٥.

(٥) المزهر: ١/ ٢٢١، والاقتراح: ٨٣.

(٦) أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة: ١/ ١١١، واللسان: عنن: ١٣/ ٢٩٥.

ظننتُ عَنَّ عبد الله قائم. قال (الأصمعي): وسمعت ذا الرمة ينشد عبد الملك:

أعن ترسَّمتَ من خرقاء منزلةً ماءُ الصبابة من عينيكَ مسجومُ

قال: وسمعت ابن هرمة ينشد هرون، وكان ابن هرمة رَبِّي في ديار تميم:

أَعن تغنت على ساقٍ مطوّقةٌ ورقاءُ تدعو هديلاً فوق أعوادِ»[1]

ومن أمثلة قلب همزة أنَّ المفتوحة عيناً أيضاً قول جِران العَوْد[2]:

فما أُبْنَ حتى قُلْنَ: يا ليت عَنَّنا ترابٌ وعَنَّ الأرضَ بالناس تُخسفُ

وقد رأى بعض الباحثين المحدثين في هذا الاختلاف نوعاً من الاضطراب في الرواية، وقال: «ومثل هذا الاضطراب في الرواية ليس له من سبب سوى أن استقراء الرواة لأمثلة هذه الظاهرة الصوتية كان ناقصاً، وأن الأمر في كل رواية لا يعدو أن يكون حكماً خاصاً مبنياً على مثلٍ خاص سمعه الراوي دون استقراء لباقي الحالات، فاشتراط البدء بالهمزة، أو أن تكون مفتوحة ليس له ما يبرره من الناحية الصوتية. وإنما الذي يبدو أن يكون أقرب إلى الاحتمال هو أن هذه القبائل، وكلها من البدو، كانت تميل إلى الجهر بالأصوات لتجعلها واضحة في السمع، أياً كان موضعها من الكلمة، وبأية حركة تحركت»[3].

ورأى باحث آخر أن أغلب الظن أن تخصيص هذا اللقب بأن المفتوحة «تبرير لهذا اللقب الذي وصفت به الظاهرة: العنعنة. والحقيقة أن هذا الإبدال عام في كل همزة، عند تميم ومن جاورهم، والدليل على هذا قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: «والخَبْعُ: الخَبْءُ، في لغة تميم، يجعلون بدل الهمزة عيناً»[4].

١٠ ـ الغمغمة

نسبت الغمغمة في خبر الجرمي الذي رواه الجاحظ وغيره كما رأينا إلى قضاعة.

غير أن اللغويين لم يقدموا لنا تحديداً دقيقاً لهذه الصفة، بل جاء تفسيرهم عاماً أشبه بالتفسير اللغوي.

قال المبرد: «وأما الغمغمة فقد تكون من الكلام وغيره، لأنه صوت لا يفهم تقطيع حروفه»[5].

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ٨١، والخصائص: ٢/ ١٣.

(٢) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة: ١/ ١١١، واللسان: عنن: ١٣/ ٢٩٥.

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١١٠.

(٤) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٣٦.

(٥) الكامل: ١/ ٣٧٠.

وقد نقل البغدادي هذا الكلام بالحرف في «الخزانة»[1]. ونجد مثل ذلك في «درة الغواص»[2].

والغمغمة في اللسان هي الكلام الذي لا يبين، «وقيل: أصوات الثيران عند الذعر، وأصوات الأبطال في الوغى عند القتال، قال امرؤ القيس:

وظلَّ لنيران الصَّريم غماغمٌ ... يداعسُها بالسمهريِّ المعلَّبِ

.. وفي صفة قريش ليس فيهم غمغمة قضاعة، الغمغمة والتغمغم كلام غير بيّن.. وجعله عبد مناف بن ربع الهذلي للقسيّ فقال:

وللقِسِيِّ أزاميلٌ وغمغمةٌ ... حسُّ الجنوبِ تسوقُ الماء والبردا»[3]

وإذا كانت الغمغمة مما يوصف به الكلام الذي لا يبين، وتوصف به أيضاً أصوات الأبطال في الوغى، وأصوات الثيران عند الذعر، وبكاء الأطفال[4] فما معنى أن توصف بها لهجة قبيلة بعينها هي قضاعة؟!

لذلك قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة[5] حذف الغمغمة من ألقاب اللهجات، وجاء في قراره: «لعل الغمغمة المنسوبة لقضاعة هي عجعجة قضاعة عينها، أصابها التحريف، في خبر الرجل الجرمي. وبناء على ذلك تحذف الغمغمة من ألقاب اللهجات، بحيث لا ينسب لقضاعة إلا العجعجة»[6].

١١ ـ الفحفحة

الفحفحة ـ لغةً ـ تردد الصوت في الحلق، شبيه بالبُحَّة.

والفحفحة اصطلاحاً جعل الحاء عيناً[7]، وهي من الصفات التي لم ترد في خبر الجرمي، ولكن اللغويين يتفقون على نسبتها إلى هذيل. وقد قرىء بها فقيل: «عتى حين» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[8].

«روي عن عمر أنه سمع رجلاً يقرأ: «عتى حين»، فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن، فجعله عربياً، وأنزله بلغة

---

(١) ١١/ ٤٦٥.

(٢) الحريري: درة الغواص: ١١٥.

(٣) لسان العرب: غمم: ١٢/ ٤٤٤.

(٤) م. ن: ١٢/ ٤٤٥.

(٥) في دورته الخامسة والأربعين، سنة ١٩٧٩، بناء على اقتراح من الدكتور رمضان عبد التواب.

(٦) فصول في فقه العربية: ١٣٨.

(٧) المزهر: ١/ ٢٢٢، والاقتراح: ٨٣، ومميزات لغة العرب: ١١.

(٨) يوسف: ٣٥.

قريش، فأقرىء الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام»[1].

وقد رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن «هذه الرواية عن عمر بعيدة الاحتمال لأنها تناقض التيسير في القراءات القرآنية، كما تخالف ما رمى إليه الحديث الشريف: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» إلا إذا أراد عمر أن ينهى ابن مسعود عن إرغام القرشيين على القراءة بغير ما يستطيعون، وما تميل إليه ألسنتهم، وذلك بإملاء لهجة من اللهجات عليهم كلهجة هذيل في هذه القراءة»[2].

مهما يكن من أمر فإن صفة الفحفحة تنحصر على ما يبدو في قلب حاء حتى عيناً عند هذيل، ولا تصل إلى حد قلب كل حاء عيناً، بدليل أن حاء «حين» لم تقلب في تلك الرواية إلى عين، وبدليل أن أبا عبيدة يقول: «قوم يحولون حاء حتى، فيجعلونها عيناً، كقولك: قم عتّى آتيك»[3].

ويقول أبو الطيب اللغوي: «ويقال: اصبر حتى آتيك، وعتى آتيك»[4].

وأما ما نسبه بعضهم إلى هذيل من قولهم: «اللّعَم الأعمرُ أعسن من اللّعَم الأبيض» أي: «اللحم الأحمر أحسن من اللحم الأبيض»، فمشكوك فيه، لعدم ذكر مصادره[5].

وانحصار الفحفحة في قلب حاء كلمة «حتى» عيناً دفع بعض الباحثين إلى نفي أن تكون هناك ظاهرة عامة تدعى الفحفحة، «بل إن الأمر لا يعدو أن يكون مثلاً واحداً، أو كلمة واحدة رويت بصورتين»[6].

١٢ ـ الفراتية

الفراتية صفة للهجة أهل العراق، جاءت في خبر الجرمي كما رواه المبرد ونقله عنه آخرون.

وقد ذكر ابن يعيش أن «الفراتية لغة أهل الفرات، الذي هو نهر أهل الكوفة. والفراتان: الفرات ودجيل»[7].

ولم تشر كتب اللغة إلى مثال واحد ـ فيما نعلم ـ من أمثلة الفراتية. ولذلك

(١) ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ٣٤٣.
(٢) في اللهجات العربية: ١٠٨.
(٣) ابن السكيت: القلب والإبدال: ٢٣.
(٤) الإبدال: ١/ ٢٩٥.
(٥) مميزات لغة العرب: ١١، واللهجات العربية الغربية القديمة: ١٥٣، وفي اللهجات العربية: ١٠٨. وفصول في فقه العربية: ١٣٩، الهامش: ٩٧.
(٦) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١٠٩.
(٧) شرح المفصل: ٩/ ٤٩.

نظن أنها مرادفة للرُّتَّة واللخلخانية اللتين وصفت بهما لهجة العراق في خبر الجرمي برواياته المختلفة.

١٣ ـ القُطْعة

يَنسب الخليل بن أحمد هذه الصفة اللغوية إلى قبيلة طيء، فيقول: «والقطعة في طيء كالعنعنة في تميم، وهي أن يقول: يا أبا الحكا، وهو يريد: يا أبا الحكم، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة»[١].

ويلاحظ أن هذه الصفة تشارك الترخيم في أنها حذف آخر الكلمة، إلا أن الحذف في الترخيم وارد على آخر الاسم المنادى، أما هنا فقد يرد على أي كلمة، اسماً كانت أو فعلاً، منادى أو غير منادى[٢].

وقد انتقد ابن جني هذا الحذف عندما قال: «وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً، حذفاً يُخِلّ بالبقية، ويعرّض لها الشبه، ألا ترى إلى قول علقمة:

كأن إبريقهم ظبيٌ على شرفٍ   مفدمٌ بسبا الكتّان ملثومُ[٣]

أراد: بسبائب[٤]. وقول لبيد:

درسَ المنا بمتالعٍ فأبانِ

أراد: المنازل»[٥].

وفي لهجاتنا العربية المعاصرة شيء من آثار هذه القطعة، من ذلك قولهم في كثير من أنحاء بلاد الشام: تعا، يريدون: تعالَ، وقولهم: عَ المكتب، وعَ الطاولة، بدلاً من: على المكتب وعلى الطاولة، وقولهم في مصر: يا وَلَ، يريدون: يا ولد. ومما ينبز به في بني سويف في مصر قولهم: «العَيّ والبَيّ والبَلَا لَحْمر»، والمراد: العيش والبيض والبلح الأحمر[٦].

وما إسقاط تاء التأنيث من الموصوف في مثل «الدورة الدموية» و«الثقافة العربية» في حديث المثقفين العرب، وتلاوة المذيعين، إلا بعض من آثار هذه القطعة في اللغة العربية الفصحى في أيامنا.

---

(١) العين: ١/١٥٦.
(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١٣٤.
(٣) المفدم: الذي على فمه خرقة، وملثوم: ملتفف بها، من تلثم بعمامته، إذا شدها على فمه.
(٤) واحدها سبيبة، وهي الشقة البيضاء من الثوب.
(٥) الخصائص: ١/٨١، وعجز بيت لبيد قوله: فتقادمت بالحبس والسُّوبان.
(٦) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٤٠.

١٤ ـ الكسكسة

يحيط بالكسكسة حيّز من الغموض واسع. وبعض هذا الغموض يتصل بتعريف هذه الصفة اللغوية وماهيتها، وبعضه يتصل بتحديد القبائل التي تسبت إليها.

فالكسكسة عند سيبويه هي إلحاق كاف المخاطبة سيناً في الوقف، لإظهار كسرة التأنيث، يقول: «واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ليبيّنوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل. وذلك أعطيتكِسْ. وأُكرِمُكِسْ. فإذا وصلوا لم يجيئوا بها، لأن الكسرة تَبين»[١].

أما المبرد فيشير إلى اختلاف بني بكر في الكسكسة، «فقوم منهم يبدلون من الكاف سيناً، كما يفعل التميميون في الشين، وهم أقلهم، وقوم يبيّنون حركة كاف المؤنث في الوقف بالسين، فيزيدونها بعدها، فيقولون: أعطيتكِسْ»[٢].

وأما الفراء، فيزيد مساحة الغموض حول هذه المسألة عندما يزعم أن الكسكسة هي إلحاق كاف المذكر سيناً في لغة ربيعة ومضر، فرقاً بين خطابي المذكر والمؤنث عند الوقف[٣].

وقد رأينا سيبويه ينسب الكسكسة إلى ناس من العرب دون أن يسميهم، في حين نسبها المبرد إلى بني بكر، وأما الفراء فجعلها في لغة ربيعة ومضر، وأما الزبيدي فيؤكد أن الكسكسة «لغة لتميم لا لبكر، كما زعمه ابن عباد، وإنما لهم الكشكشة بإعجام الشين، وهو إلحاقهم بكاف المؤنث سيناً عند الوقف دون الوصل، يقال: أكرمتكس، ومررت بكس، أي أكرمتك ومررت بك، ومنهم من يبدل السين من كاف الخطاب فيقول: أبوس وأمس. أي أبوك وأمك»[٤].

وأما ثعلب[٥]، وابن جني[٦]، وابن منظور[٧]، فينسبون الكسكسة إلى هوازن.

١٥ ـ الكشكشة

لاحظ بعض المحدثين أن روايات اللغويين قد عزت ظاهرتي الكسكسة والكشكشة أحياناً إلى قبيلة واحدةً، كنسبة الفراء الكسكسة إلى ربيعة ومضر، والشائع هو نسبة الكشكشة إليهما.. كما أن ابن دريد والبلوي ينفردان بنسبة الكشكشة إلى

(١) الكتاب: ١٩٩/٤.
(٢) الكامل: ١/ ٣٧١.
(٣) السيوطي: الاقتراح: ٨٣، والمزهر: ١/ ٢٢١. وانظر مميزات لغة العرب: ٢٨.
(٤) تاج العروس: كــس: ٤/ ٢٣٤.
(٥) مجالس ثعلب: ١/ ٨١.
(٦) الخصائص: ٢/ ١٢.
(٧) لسان العرب: كسس: ٦/ ١٩٦.

بكر، والشائع هو نسبة الكسكسة إليها. ويبدو أن المسؤول عن هذا الخلط هو قبول الكلمة للتصحيف في السين والشين»[١].

غير أن هذه الملاحظة لا ينبغي لها أن تدفعنا إلى الظن بأن الكشكشة والكسكسة شيء واحد.

فقد رأينا أن هاتين الصفتين وردتا عند ثعلب[٢] الذي نسب أولاهما إلى ربيعة والثانية إلى هوازن. كما وردتا في خبر الجرمي، برواية المبرد، وفي هذه الرواية ينسب الجرمي الكشكشة إلى تميم، والكسكسة إلى بكر.

والغموض الذي يحيط بالكشكشة، ماهيتها والقبائل التي نسبت إليها، لا يقل عن ذلك الغموض الذي يحيط بالكسكسة.

يقول سيبويه: «فأما ناس كثير من تميم، وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف، لأنها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل، لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون، حين قالوا: ذهبوا وذهبن، وأنتم وأنتن. وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها، لأنها مهموسة، كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مهموساً من الحلق لأنها ليست من حروف الحلق، وذلك قولك: إنشِ ذاهبةٌ، ومالشِ ذاهبةً، تريد: إنكِ، ومالكِ»[٣].

ويلاحظ من كلام سيبويه أن الكشكشة هي إبدال كاف المؤنث شيناً في الوقف، غير أن المثالين اللذين قدمهما وقعت الكشكشة فيهما وصلاً لا وقفاً.

أما أستاذ سيبويه، الخليل بن أحمد، فالكشكشة عنده زيادة شين بعد كاف التأنيث، كقولهم: عليكش، وإليكش، ومن شواهدها قول رؤبة[٤]:

تضحك مني أن رأتني أحترش
ولو حَرَشْتِ لكشفتِ عن حِرِش
عن واسع يغرق فيه القَنْفَرِش

---

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٤٥.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٨٠، والخصائص: ٢/ ١٣، والمزهر: ١/ ٢١١.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٩٩.

(٤) العين: ٥/ ٢٦٩، واللسان: كشش: ٦/ ٣٤٢. وشرح شواهد الشافية: ٤/ ٤١٩، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٣٠.

والشاهد فيه قوله: «عن حرش»، يريد: «عن جِرِكِ»، ومن الواضح أن الشاهد لا يوافق تعريف الخليل للكشكشة، إذ لم تزد الشين فيه بعد الكاف، بل أبدلت الكاف شيناً في الوقف.

وأما المبرّد فيوضح بلا لبس أن الكشكشة هي إبدال كاف المؤنث شيناً في الوقف، يقول: «فإن بني عمرو بن تميم إذا ذكرتْ كاف المؤنث فوقفت عليها أبدلتْ منها شيناً، لقرب الشين من الكاف في المخرج، وأنها مهموسة مثلها، فأرادوا البيان في الوقف، لأن في الشين تفشياً، فيقولون للمرأة: جعل الله لك البركة في دارشْ، ويحكِ مالشْ. والتي يُدرجونها يدَعونها كافاً، والتي يقفون عليها يبدلونها شيناً»[1].

ومن شواهد إبدال كاف المؤنث شيناً في الوقف قول الراجز[2]:

هــل لــك أن تــنــتــفــعــي وأنــفــعَــشْ

فــتــدخــلــيــن الــلّــذْ مــعــي فــي الــلّــذْ مَــعَــشْ

والواقع أن في كتب الأدب كثيراً من الشواهد التي لا تقف الكشكشة فيها عند حدود إبدال كاف المؤنث شيناً في الوقف، وإنما تبدل فيها هذه الكاف شيناً في الوصل أيضاً، ومنها قول مجنون ليلى[3]:

فعيناشِ عيناها وجيدش جيدها ولكنَّ عظم الساق منشِ دقيقُ

وقول الراجز[4]:

يــا دار حُــســيــبــتِ ومــن أَلَــمَّ بِــشْ

عــهــدي ومــن يــحــلُــلْ بــواديــشِ يــعــشْ

ومن شواهد إبدال الكاف شيناً في الوصل قراءة بعضهم «قد جعل ربُّشِ تحتش سريا»[5] بدلاً من: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[6] وقراءة «إن الله اصطفاش وطهرش»[7] بدلاً من: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾[8].

---

(١) الكامل: ١/ ٣٧١.

(٢) ابن عبد ربه: العقد الفريد: ٢/ ٤٧٧.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢١٦، ودرة الغواص: ١١٥، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٣٠، واللسان: كشش: ٦/ ٣٤٢.

(٤) أبو الطيب اللغوي: الإبدال: ٢/ ٢٣١.

(٥) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية: ١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٤٨.

(٦) مريم: ٢٤.

(٧) ألف باء للبلوي: ٢/ ٤٣١.

(٨) آل عمران: ٤٢.

ويزداد الغموض المحيط بالكشكشة أكثر فأكثر عندما نقع على شواهد للكشكشة أبدلت فيها الكاف شيناً، وهي ليست بكاف المؤنث، كقول الراجز[1]:

عـلـيَّ فـيـمـا أبـتـغـي أبـغـيـشِ
بـيـضـاءَ تـرضـيـنـي ولا تـرضـيـشِ
وتـطَّـبـي وُدَّ بـنـي أبـيـشِ
إذا دَنَـوْتِ جـعـلَـتْ تـنـئـيـشِ
وإن نـأيْـتِ جـعـلَـتْ تـدنـيـشِ
وإن تـكـلَّـمْـتِ حَـثَـتْ فـي فـيـشِ
حـتـى تَـنِـقِّـي كـنـقـيـقِ الـديـشِ

يريد: كنقيق الديك.

ولا يجد الباحث في كتبهم شيئاً من شواهد زيادة الشين بعد الكاف، ولا يعدو ما ورد من هذه الزيادة أن يكون نوعاً من التمثيل نحو: بكِشْ، وعليكِش، ورأيتكِشْ.

وقد تعددت الروايات حول نسبة هذه الصفة اللغوية إلى هذه القبيلة أو تلك، فنسبها بعضهم إلى ربيعة ومضر[2]. وعزاها بعضهم إلى بكر[3]، وآخرون إلى بني عمرو بن تميم[4]، وغيرهم إلى ناس من بني أسد[5].

وقد رأى أحد الباحثين العرب المحدثين أنه يظهر أن الكسكسة التي تنسب لربيعة ليست إلا الكشكشة بالشين، وقد رويت مصحفة، فلا يعقل أن كلاً من الكشكشة والكسكسة يمكن أن ينسب إلى قبيلة واحدة هي ربيعة[6].

ولاحظ هذا الباحث نفسه أنه لا بد في الكشكشة أو الكسكسة أن تحل الشين أو السين محل الكاف، ليمكن أن تعد هذه الظاهرة من ظواهر اللهجات. إذ ليس هناك ما يبرر أن تتصل الكاف بصوت آخر في حالة الوقف، بل الأقرب إلى القوانين الصوتية وطبيعة اللهجات أن يحل صوت محل آخر.

وربط هذا الباحث ظاهرتي الكشكشة والكسكسة بقانون الأصوات الحنكية الذي

---

(١) مجالس ثعلب: ١/ ١٦ وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢١٦، واللسان، كشش: ٦/ ٣٤٢، وألف باء للبلوي: ٢/ ٤٣٢.

(٢) الخصائص: ٢/ ١٣، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٣٥. والاقتراح: ٨٣، والمزهر: ١/ ٢٢١، واللسان: كشش: ٦/ ٣٤٢.

(٣) ألف باء للبلوي: ٢/ ٤٣١، والجمهرة: ١/ ٢٠٧.

(٤) الكامل: ٢/ ٣٧١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/ ٤٠٩.

(٥) الكتاب: ٤/ ١٩٩، والصاحبي: ٥٣.

(٦) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ١٢٢.

وصل إليه العلماء في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال مقارنتهم اللغة السنسكريتية باللغتين اليونانية، واللاتينية.

فقد لاحظوا أن أصوات أقصى الحنك كالكاف والجيم الخالية من التعطيش تميل بمخرجها إلى نظائرها من أصوات أمامية، حين يليها صوت لين أمامي كالكسرة. وهو لذلك يعتبر أن ظاهرة الكشكشة أو الكسكسة مقيدة بكاف مكسورة. وصوت اللين الأمامي في مثل هذه الحالة يجتذب إلى الأمام قليلاً أصوات أقصى الحنك، فتنقلب إلى نظائرها من أصوات وسط الحنك أو أصول الثنايا العليا. ولهذا وجدت بعض الكلمات الهندية الأوروبية التي كانت تشتمل على الكاف، قد تطورت فيها هذه الكاف فيما بعد إلى صوت وسط الحنك الذي ينطق به كما ينطق الصوت الأول في الكلمة الإنكليزية Chicken، أي «تشّ». و«هذا الصوت الذي قد يخيل إلى بعض السامعين أنه مكون من صوتين، ليس في الحقيقة إلا صوتاً واحداً، كما برهنت التجارب الحديثة في علم الأصوات. ويتكون هذا الصوت الواحد من عنصرين: أولهما ينتمي إلى الأصوات الشديدة، وهو ما يشبه التاء، وثانيهما إلى الأصوات الرخوة، وهو ما يشبه الشين. وهذا الصوت هو نفس ما سمعه القدماء في تلك الظاهرة التي سموها «الكشكشة».

ولذلك يرى هذا الباحث أن الذين رووا هذه الظاهرة بين اللهجات العربية القديمة، وقصروها على قلب كاف المؤنثة إلى شين، كانوا أقرب الجميع إلى الصواب، لأن الكسرة في كاف المؤنثة هي العامل الأساسي في هذا الانقلاب. أما جعلها في آخر الكلمة، وقصرها على كاف الخطاب في حالة الوقف، فليس له ما يبرره من الناحية الصوتية[١].

١٦ ـ اللخلخانية

اللخلخانية ـ لغةً ـ هي العجمة في المنطق، فيقال: رجل لخلخاني، وامرأة لخلخانية، إذا كانا لا يفصحان.

وفي الحديث: «فأتانا رجل فيه لخلخانية»، قال أبو عبيدة: اللخلخانية: العجمة. قال البعيث بن بشر[٢]:

سيتركها، إن سلّم اللّه جارّها بنو اللخلخانيات، وهي رُتُوع

أراد: بني العجميات.

(١) م. ن: ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤.

(٢) اللسان: لخخ: ٣/ ٥١، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٤٨٨.

وترد اللخلخانية في إحدى روايات خبر الجرمي في مجلس معاوية بدلاً من الفراتية والرُّتة، وكأنها مرادفة لهما. قال صاحب اللسان: «وفي حديث معاوية قال: أي الناس أفصح؟ فقال رجل: قوم ارتفعوا عن لخلخانية العراق، وهي اللكنة في الكلام والعجمة، وقيل: هو منسوب إلى لخلخان، وهي قبيلة، وقيل: موضع»[١].

ولا نجد تفسيراً محدداً للخلخانية إلا عند الثعالبي الذي قال: «اللخلخانية تعرض في لغات أعراب الشِّحر وعُمان، كقولهم: مَشَا اللّهُ كان، يريدون: ما شاء اللّه كان»[٢].

١٧ ـ الوتم

الوتم صفة لغوية يراد بها إبدال السين تاءً، كقولهم «النات» يريدون: «الناس». وقد ذكروا أنها في لغة اليمن[٣]. ومن شواهدها قول علباء بن أرقم[٤]:

يا قبَّح اللّه بني السعلاةِ
عمرَو بن يربوع شرار النات
ليسوا أعفاء ولا أكياتِ

أراد بالنات: الناس، وبالأكيات: الأكياس.

ويبدو أن هذه الصفة اللغوية كانت محدودة الانتشار، بدليل أنه لم يرد ذكر لها في خبر الرجل الجرمي.

والتفسير الصوتي لهذا الإبدال أن السين والتاء متفقتان في المخرج، وهو الأسنان واللثة، ومتفقتان في صفتي الهمس والترقيق. أما الفرق بينهما فهو أن السين رخوة احتكاكية، والتاء شديدة انفجارية.

١٨ ـ الوكم:

يراد بالوكم كسر الكاف من ضمير المخاطبين المتصل «كم» إذا سبق بكسرة، نحو: «بِكِمْ» في: «بِكُمْ»، أو بياء، نحو: «عليكِمْ» في: «عليكُمْ».

وقد نسبت هذه الصفة إلى ربيعة، وقوم من كلب[٥]، وناس من بني بكر بن وائل[٦].

---

(١) م. ن. وانظر الخزانة: ١١/ ٤٦٥.
(٢) فقه اللغة وسر العربية: ١٧٣، والمزهر: ١/ ٢٢٣.
(٣) السيوطي: الاقتراح: ٨٤، والمزهر: ١/ ٢٢٢.
(٤) ابن السكيت: القلب والإبدال: ٤٢.
(٥) الاقتراح: ٨٣، والمزهر: ١/ ٢٢٢.
(٦) سيبويه: الكتاب: ٤/ ١٩٧، والمبرد: المقتضب: ١/ ٤٠٤.

ويقدم سيبويه تفسيراً لهذا الوكم فيقول: «وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكِمْ، وبِكِم، شبهها بالهاء لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرةَ الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفَّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر. وهي رديئة جداً. سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحطيئة:

وإن قـال مـولاهـم عـلـى جُـلِّ حـادثٍ   من الدهر: رُدوا فضل أحلامِكِمْ، ردّوا»[1]

ويخطِّىء المبرّد الناطقين بالوكم فيقول: «وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مجرى الهاء، إذ كانت مهموسة مثلها، وكانت علامة إضمار كالهاء. وذلك غلط منهم فاحش، لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته، فيقولون: مررت بِكِم»[2].

وأما تعليل هذه الظاهرة عند المحدثين فيخضع لقانون المماثلة بين الأصوات المتجاورة، إذ تأثرت ضمة الكاف بما قبلها من كسرة أو ياء، فقلبت كسرة، لتنسجم مع ما قبلها[3].

١٩ ـ الوهم

الضم هو الحركة الأصلية لضمير الغائبين المتصل «هُم»، وضمير الغائبات «هُنَّ»، وضمير المثنى للغائبين والغائبتين «هُما»، وضمير الغائب المذكر «ـهُ». غير أن هذه الضمائر تكسر في الفصحى إذا وقعت بعد كسرة أو ياء، فتقول: «من كتابِهِم» و«من كتابِهِنَّ» و«من كتابِهِما» و«من كتابِهِ»، و«ناديهِم» و«ناديهِنَّ» و«ناديهِما» و«ناديهِ»، و«عليهِم» و«عليهِن» و«عليهِما» و«عليهِ».

وعلة هذا الكسر هو قانون المماثلة بين الحركات، وهو قانون لا يجري عليه الحجازيون، فيقولون: «عليهُ مالٌ» و«مررتُ بهو قبل»، ويقرأون: «فخسفنا بهُو وبدارهُو الأرض»[4].

والوهم هو كسر الهاء من ضمير الغائبين المتصل وإن لم يكن قبل الهاء كسرة أو ياء.

وهو ينسب إلى بني كلب[5]، وإلى ربيعة[6]، يقولون: «منهِم»، و«عنهِم»، و«بينهِم».

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٩٧.

(٢) المقتضب: ١/ ٤٠٤.

(٣) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية: ١٥٢.

(٤) القصص: ٨١. انظر المقتضب للمبرد: ١/ ١٧٥، والكتاب: ٤/ ١٩٥.

(٥) الاقتراح: ٨٣، والمزهر: ١/ ٢٢٢.

(٦) الكتاب: ٤/ ١٩٦.

فهم يجرون على قانون المماثلة هذا، رغم عدم تحقق شرطه، وهو أن تسبق الهاء بكسرة أو ياء.

وقد ذمّ سيبويه هذه اللغة فقال: «واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: منهِم، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكَّنُ حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة، إذا فَصلتَ بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة»[1].

(١) م. ٥.

الباب الرابع

مسائل مفردات العربية

الاشتقاق

يعتبر الاشتقاق من أهم وسائل النموّ اللغوي، والتعبير عن الدلالات الجديدة، ومكتشفات العلم واختراعاته، وتطور وسائل الحياة والحضارة.

والاشتقاق في جوهره «توليد لبعض الألفاظ من بعض. والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»(١).

والاشتقاق أربعة أنواع هي:

- الاشتقاق الصغير أو الأصغر.
- والاشتقاق الكبير أو القلب.
- والاشتقاق الأكبر أو الإبدال.
- والاشتقاق الكُبَّار أو النحت.

١ ـ الاشتقاق الصغير أو الأصغر:

وهو أهم أنواع الاشتقاق الأربعة المشار إليها، وأكثرها استعمالاً من الناحية العملية، وهو المراد بكلمة «الاشتقاق» إذا أطلقت ولم تقيد.

وقد عرّفه السيوطي، نقلاً عن ابن دِحية في «شرح التسهيل» بأنه: «أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنًى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليُدَلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذِرٍ من حَذِرَ»(٢).

وشبيه بهذا التعريف قول أستاذنا سعيد الأفغاني، رحمه الله، إن الاشتقاق هو «أخذ لفظ من آخر، مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق»(٣).

والاشتقاق بهذا المعنى علم عملي تطبيقي في لغتنا العربية، مختلف في مفهومه

(١) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ١٧٤.

(٢) المزهر: ١/٣٤٦.

(٣) في أصول النحو: ١٣٠.

عن الاشتقاق عند الغربيين، فالاشتقاق عند اللغويين الغربيين Etymologie عبارة عن «أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية، يذكر فيها: من أين جاءت؟ ومتى وكيف صيغت؟ والتقلبات التي مرّت بها. فهو إذاً علم تاريخي، يحدد صيغة كل كلمة، في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة، مع التغييرات التي أصابتها من جهة المعنى، أو من جهة الاستعمال»[1].

وقد أشار بعض الباحثين إلى شروط الاشتقاق في العربية، ورأى أنها ثلاثة:

أحدها: أنه لا بدّ في المشتق، اسماً كان أو فعلاً، أن يكون له أصل. فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقاً.

والثاني: أن يناسب المشتقُّ الأصلَ في جميع الحروف الأصلية.

والثالث: المناسبة في المعنى[2].

وقد لاحظ بعضهم أن للارتداد بالفروع المختلفة ـ مهما تتعدد صيغها ـ إلى أصل واحد يوحي بالرابط المشترك بينها فائدتين:

إحداهما: أنه يؤكد احتفاظ اللغة العربية بأنسابها مثلما يحتفظ العرب بأنسابهم. ذلك أن «الألفاظ العربية كالعرب أنفسهم، تتجمع في قبائل وأسر معروفة الأنساب، وتحمل هذه الألفاظ دوماً دليل معناها وأصلها وميسم نسبها، وذلك في الحروف الثلاثة الأصلية التي تدور مع ما يتولد عنها ويشتق منها من ألفاظ، وتختلف مفردات هذه المجموعات أو أسر الألفاظ كثرة وقلة، فهي كالقبائل منها المنجب والعقيم والمكثر والمقل»[3].

والفائدة الثانية: أن هذا الارتداد يسهّل على الباحث التمييز بين الأصيل والدخيل. «فليس في العربية مادة «سردق» حتى تظن «السرادق» مشتقاً منها، ولا مادة «سبرق» حتى تحسب «الاستبرق» متفرعاً عنها، ولا «سندس» حتى تخال «السندس» مقيساً عليها، بل «السرادق» فارسي معرب، أصله «سرادار» وهو الدهليز.. و«الاستبرق» الديباج الغليظ، وهو بلغة العجم «استفره»، وممن صرح بأنه بالفارسية أبو عبيد، وأبو حاتم، وآخرون.. وقل مثل ذلك في «السندس»، فهو رقيق الديباج، ولم يختلف أهل اللغة في أنه معرَّب، وإنما اختلفوا في اللغة التي عُرِّب

---

(١) فندريس: اللغة: ٢٢٦.

(٢) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون: ٧٦٦.

(٣) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية: ٧١.

عنها، أهي الفارسية كما قال الثعالبي، أم الهندية كما قال شيذلة. ولقد أبى بعض اللغويين أن يستخدموا الاشتقاق وسيلة للتمييز بين الأصيل والدخيل، فعطلوا هذه الوسيلة الرائعة وأبطلوها بجنوحهم إلى عربية كل لفظ أعجمي ما دام القرآن قد نزل به. وذلك جحود يبرأ منه القرآن الذي أذهب عجمة الكثير من الألفاظ باشتماله عليها»[١].

وقد نشأ من فكرة الأصل والفرع في الاشتقاق خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية عرضه الأنباري في المسألة الثامنة والعشرين من كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»، تحت عنوان «القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟»[٢].

وكانت حجج الكوفيين في قولهم بأن الفعل هو الأصل:

١ ـ أن المصدر يصح لصحة الفعل نحو: «قاوم قواماً»، ويعتل لاعتلاله، نحو: «قام قياماً».

٢ ـ أن الفعل يعمل في المصدر، نحو: «ضربت ضرباً»، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول.

٣ ـ أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد.

٤ ـ أننا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، وهي نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا.

٥ ـ أن المصدر لا يُتَصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. والفاعل وضع له فَعَل ويفعَلُ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

أما حجج البصريين في قولهم بأن المصدر هو الأصل فهي:

١ ـ أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.

٢ ـ أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

٣ ـ أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل. والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

---

(١) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩.

(٢) ١/ ٢٣٥ وما بعدها.

٤ ـ أن المصدر له مثال واحد، نحو: الضرب، والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.

٥ ـ أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن «ضَرَبَ» يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه «ضَرَبَ». وإذا كان ذلك كذلك دل على أن المصدر أصل، والفعل فرع، لأن الفرع لا بدّ أن يكون فيه الأصل.

٦ ـ أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان يجب أن يجري على سَنَنٍ في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل، والثوب، والتراب، والماء، والزيت، وسائر الأجناس، دل على أنه غير مشتق من الفعل.

٧ ـ أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

٨ ـ أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة في قولهم: «أكرم إكراماً»، كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول، نحو: «مُكْرِم، ومُكْرَم» لما كان مشتقَّيْن منه، فلما أُثبتت في المصدر ولم تحذف كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه.

٩ ـ أن تسمية المصدر مصدراً تدل على أنه الأصل، فإن المصدر هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل «مصدر»، فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه. ويميل المحققون من الباحثين المحدثين[1] إلى رأي البصريين في أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وإن كان بعضهم قد مال إلى رأي الكوفيين[2].

وإذا وافقنا البصريين على أن المصدر هو أصل الاشتقاق، فإن المراد بالمشتقات يشمل عندئذٍ أفعال الماضي، والمضارع، والأمر، واسم المصدر، واسم الهيئة، واسم المرة، والمصدر الميمي، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

---

(١) كالأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو»: ١٤٢، والدكتور صبحي الصالح في كتابه «دراسات في فقه اللغة»: ١٨١.

(٢) ومن هؤلاء فؤاد ترزي في كتابه «الاشتقاق»: ٦١.

وقد انتقل بعض المحدثين بمسألة الاشتقاق إلى حيز آخر حين لاحظوا أن العرب قد اشتقت من الجواهر التي هي أسماء أعيان مثلما اشتقت من المصادر التي هي أسماء معانٍ. «ولا شك أن كل اسم من أسماء الأعيان هو أصل الاشتقاق في مادته، إذ لا يعقل أن الفعل «تأبّلَ»، أي اتخذ إبلاً، قد وضع قبل أن يوضع لفظ «إبل» نفسه، ولا الفعل «تأرّض»، أي لصق بالأرض، وضع قبل لفظ «الأرض»، ولا الفعل «تبنى»، أي اتخذ ابناً، وضع قبل لفظ ابن.. وأوضح من هذا دليلاً وأقوى حجة على أن العرب اشتقوا من أسماء الأعيان كما اشتقوا من المصادر أنهم عربوا أسماء أعجمية، ثم اشتقوا منها مصادر وأفعالاً ومشتقات. إذ لا يعقل أن يكون العرب قد اشتقوا كل ذلك من مواد الأسماء الأعجمية قبل أن يعربوها.. عربوا اللجام، ثم اشتقوا منه: ألجم الفرس»[1].

وهكذا، فقد اشتق العرب من الأعداد، وهي أسماء معانٍ جامدة فقالوا: وَحُدَ وتوحّد: بقي وحده، وثنيته تثنية: جعلته اثنين إلخ.. واشتقوا من أسماء الأزمنة، وهي أيضاً أسماء معانٍ جامدة، كقولهم: أخرف القوم: دخلوا في الخريف، وشتوا بموضع كذا: أقاموا به شتاء، وأربعوا: دخلوا في الربيع، وأصافوا: دخلوا في الصيف، وأفجروا: دخلوا في الفجر، وأصبحوا: دخلوا في الصباح، وكذلك أشرقوا، وأظهروا، وأعصروا، وآصلوا، واستحروا، وابتكروا.

واشتقوا من أسماء الأعيان كما أشرنا آنفاً، فقالوا: استأسد الرجل: صار كالأسد، وتأبط الشيء: وضعه تحت إبطه، وأزره: ألبسه إزاراً. واشتقوا من أسماء الأصوات بكثرة، حتى «ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس» كما قال ابن جني[2].

واشتقوا من حروف المعاني فقالوا: سوّف الحاجة، أي: ماطل، وقال مرة بعد مرة: سوف أقضيها، وأنعم، قال: «نعم»، ولالى: قال: «لا»، و«مويت» إذا كتبت «ما»، و«لوّيت» إذا كتبت «لا» وكوّفت كافاً حسنة، و«دوّلت» دالاً جيدة، و«زوّيت» زاياً قوية»[3].

وفي اعتقادنا أن في اتساع دائرة الاشتقاق على هذا النحو تأكيداً على أن الاشتقاق الأصغر قياسي، خلافاً لما ذهب إليه بعض المتقدمين من علماء العربية عندما

(١) عبد الله أمين: الاشتقاق: ١٤٧.

(٢) الخصائص: ١/ ٤٧.

(٣) م. ن: ١/ ٢٧٦، وانظر في أصول النحو: ١٤٣ ـ ١٤٨، ودراسات في فقه اللغة: ١٨١ ـ ١٨٦.

زعموا أن كل كلام العرب توقيف وأنه «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[١].

وقد لاحظ ابن السراج اختلاف القدماء حول الاشتقاق، وأشار إلى ما وقعوا فيه من الحيرة والاضطراب، وقال: «فهم مختلفون، فمنهم من يقول: لا اشتقاق في اللغة البتة، وهم الأقل، ومنهم من قال: بل كل لفظتين متفقتين فإحداهما مشتقة من الأخرى، ومنهم من يقول: بعض ذلك مشتق وبعضه غير مشتق، وهؤلاء هم جمهور أهل اللغة»[٢].

ولاحظ السيوطي الأمر نفسه عندما قال: «واختلفوا في الاشتقاق الأصغر، فقال سيبويه، والخليل، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وابن الأعرابي، والشيباني، وطائفة: بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق. وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين: كل الكلم مشتق، ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج، وقالت طائفة من النظار: الكلم كله أصل»[٣].

ومن المؤكد أن في القول بقياسية الاشتقاق الأصغر تلبية للحاجات التعبيرية المتكاثرة تكاثراً واسع النطاق في عصرنا الذي غدا بحق عصر الاتصال والتواصل، وتقنياتهما المتقدمة الهائلة. وقد لاحظ أحد علمائنا المحدثين أن كثيراً «من تلك الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها فعلاً في نص صحيح من نصوص اللغة، فهناك فرق كبير ين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ، وما اشتق فعلاً واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل أو اسم مفعول مرويان في نصوص اللغة، فقد لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما في فعل من الأفعال، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود، ولهذا يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر، حين عرفت في نشأتها، عرفت معها مشتقاتها. فقد تظل اللغة قروناً وليس بها إلا الفعل وحده، أو المصدر وحده، حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتق منهما»[٤].

٢ ـ الاشتقاق الكبير «القلب»:

وقد أطلق عليه ابن جني الاشتقاق الأكبر[٥]، غير أن الشائع لدى اللغويين

---

(١) ابن فارس: الصاحبي: ٦٧.
(٢) ابن السراج: الاشتقاق: ٣١.
(٣) المزهر: ١/٣٤٨.
(٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: ٤٧.
(٥) الخصائص: ٢/١٣٥.

المحدثين بخاصة إطلاق وصف «الأكبر» على الإبدال الذي يلي في ترتيبنا ههنا هذا الاشتقاق الكبير. يقول ابن جني تحت عنوان «باب في الاشتقاق الأكبر»: «هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي ـ رحمه الله ـ كان يستعين به ويُخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به. وإنما هذا التلقيب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن»[1].

ويعرّف ابن جني هذا الاشتقاق الكبير الذي يلقبه بالأكبر فيقول: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[2].

ويعرف المحدثون هذا الاشتقاق الكبير بأنه «ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرف من كل منها، إلى مدلول واحد، مهما يتغاير ترتيبها الصوتي»[3].

ومن أمثلة هذا النوع من أنواع الاشتقاق عند ابن جني تقليب «ج ب ر». «فهي ـ أين وقعت ـ للقوة والشدة. منها «جبرت العظم، والفقير» إذا قويتهما وشددت منهما. والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره. ومنها «رجل مجرَّب» إذا جرّسته الأمور ونجذته، فقويت مُنّته، واشتدت شكيمته. ومنه «الجراب» لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حُفظ الشيء وروعي اشتد وقوي، وإذا أُغفل وأُهمل تساقط ورَذي، ومنها «الأبجر والبُجْرة» وهو القوي السُّرّة. ومنه قول عليّ صلوات الله عليه: إلى الله أشكو عُجَري وبُجَري، تأويله: همومي وأحزاني.. ومنه «البرج» لقوته في نفسه وقوة ما يليه به، وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها، هو قوة أمرها، وأنه ليس بلون مستضعف. ومنها «رجّبت الرجل» إذا عظمته وقوّيت أمره. ومنه «رجب» لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كرُمت النخلة على أهلها فمالت دعموها بالرُجْبة، وهو شيء تسند إليه لتقوى به. و«الراجبة» أحد فصوص الأصابع، وهي مقوية لها»[4].

ومن أمثلة هذا النوع من أنواع الاشتقاق أيضاً عنده «تراكيب «ق س و»، «ق و س»، «و ق س»، «و س ق»، «س و ق»، وأهمل «س ق و» وجميع ذلك إلى

(١) م. ن.
(٢) م. ن: ٢/١٣٦.
(٣) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٨٠، وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ١٨٠.
(٤) الخصائص: ٢/١٣٧.

القوة والاجتماع. منها «القسوة» وهي شدة القلب واجتماعه.. ومنها «القوس» لشدتها، واجتماع طرفيها. ومنها «الوَقْس» لابتداء الجرب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويُقْحِله، ومنها «الوَسْق» للحمل، وذلك لاجتماعه وشدته، ومنه «استوسق الأمر» أي اجتمع ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾[1] أي جمع، ومنها «السُّوق» وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض»[2].

ومن أمثلته أيضاً تقليب «س م ل»، «س ل م»، «م س ل»، «م ل س»، «ل م س»، «ل س م» والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة. ومنها الثوب «السَّمَل» وهو الخَلَق.. والسَّمَل: الماء القليل، كأنه شيء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرب، وجَمَّة المرتكض.. ومنها «السلامة»، وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به. ومنها «المَسْل والمَسَل والمسيل» كله واحد، وذلك أن الماء لا يجري إلا في مذهب له وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزاً لاعتاقه فلم يجد متسرَّباً معه. ومنها «الأملس والملساء»، وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له.

ومنها «اللمس»، وذلك أنه إن عارض اليدَ شيءٌ حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس، فإنما هو إهواء باليد نحوه، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع، ولا بدّ مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه. ومنه الملامسة ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[3] أي جامعتم، وذلك أنه لا بدّ هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح. فأما «ل س م» فمهمل. وعلى أنهم قد قالوا: نسمت الريح إذا مرت مرّاً سهلاً ضعيفاً، والنون أخت اللام، وسترى نحو ذلك»[4].

وقد اعترض على مذهب ابن جني هذا في الاشتقاق الكبير، أو التقاليب الستة، عدد من اللغويين. منهم الإمام السيوطي، الذي رأى أن «هذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب. وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده وردِّه المختلفات إلى قدرٍ مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرةً للقَدْر المشترك. وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة

---

(١) الاشتقاق: ٧.

(٢) الخصائص: ٢/ ١٣٨.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) الخصائص: ٢/ ١٣٩.

لا تكاد تتناهى، فخصُّوا كل تركيب بنوع منها، ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلُّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب، لمنافاتهما لهما، لضاق الأمر جداً، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرّقوا بين مُعْتِق ومُعْتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين»[١].

ورأى الدكتور إبراهيم أنيس أن ابن جني «إن استطاع في مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفاً، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفاً، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير»[٢].

أما الدكتور صبحي الصالح فيجمع على صعيد واحد بين نقده لمذهب ابن جني وإعجابه بهذا العالم الفذ، فيقول: «وقبل أن نقر لابن جني بحدة الذكاء، وخصب الخيال، لدى استنتاجه الرابط المشترك بين تقاليب هذه المادة[٣]، نرى لزاماً علينا أن نعترف له بمقدرة الساحر الذي يظهر لك شيئاً بينما يخفي أشياء، ولكنّ براعته وخفة يده تبهران بصرك، فلا أنت تتبعه فيما أظهره، ولا أنت تلاحقه فيما أخفاه! لقد جمع ابن جني تقاليب هذه المادة وما علم أنه متصرف منها، فأهمل بلطف ورشاقة ما لم ينسجم مع المعنى العام الذي استنبطه، وسدّ الثغرات فيما كان عليه شيء من الغموض، وأسهب العبارة وأطال النفس فيما بدا له متناسقاً مع المعنى الذي غاص عليه»[٤]. وتتسع مساحة نقد الدكتور الصالح لطريقة ابن جني عندما يقول: «والحق أن ابن جني ـ في باب الاشتقاق الكبير ـ لو اكتفى بإحراج نفسه فيما قصر عنه علمه من إدراك الجامع المشترك بين بعض التقاليب لقلنا: رجل حاول، وهذا مبلغ علمه، وحسبه شرفاً أن قد حاول التنقيب عن خفي الروابط ودقيق المعاني، ولكنه أحرج اللغة التي يعشقها، ويؤمن بسحر ألفاظها، إذ أجاءها إلى مضيق كبح فيه أنفاسها، وحبس قواها عن التفلت والانطلاق، ألا وهو مضيق الاشتقاق الكبير الذي سماه هو الاشتقاق الأكبر»[٥].

وأما الدكتور عبده الراجحي فيوافق الإمام السيوطي في اعتقاده أن هذا الاشتقاق ليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله

---

(١) المزهر: ١/ ٣٤٧.

(٢) من أسرار اللغة: ٦٨.

(٣) يريد مادة (ج ب ر) وتقاليبها.

(٤) دراسات في فقه اللغة: ١٩٣.

(٥) م. ن: ٢٠٠.

أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك، «لأن محاولة الوصول إلى قدر مشترك من المعاني بين تقاليب اللفظ الواحد لا يعدو أن يكون «صنعة» اشتهر بها أبو الفتح في تحليله لبعض الظواهر اللغوية»[1].

وأما آدم متز فيقف على الضفة الأخرى معجباً بمذهب ابن جني، فيقول: «وكذلك ظهرت في القرن الرابع دراسة جدية للاشتقاق اللغوي، وبقيت عصراً طويلاً، وكان أستاذ هذه المدرسة ابن جني الموصلي. وهو الذي ينسب إليه ابتداع مبحث جديد في علم اللغة، وهو المسمى الاشتقاق الأكبر، وهو البحث الذي لا يزال يؤتي ثمره إلى اليوم، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم من هذا»[2].

ولعل ابن جني قد فطن إلى ما في مذهبه في الاشتقاق الكبير من ثغرات، وإلى ما سيقابل به من نقد واعتراض عندما قال: «على أن هذا وإن لم يطرّد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد من غير تقليب لشيء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله: فاؤه وعينه ولامه، أسهل، والمعذرة فيه أوضح، وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله»[3].

وإذا كان بعض الباحثين المحدثين قد مالوا إلى القول بأن أصحاب الاشتقاق الكبير اقتبسوا فكرة تقليب الأصول من معجم العين للخليل بن أحمد وأمثاله، كابن دريد، فإنهم لاحظوا، في الوقت نفسه، أن تقليبات صاحب العين وصاحب الجمهرة ومن نسج على منوالهما إنما هي طريقة إحصائية، أو قسمة عقلية، غايتها حصر كل المستعمل من ألفاظ اللغة، ولم يحاول أصحاب المعاجم هؤلاء أن يرجعوا تقاليب المادة المختلفة إلى معنى واحد كما فعل ابن جني، «ولكن لعل فكرة كتاب العين هي التي أوحت إلى ابن جني بموضوع الاشتقاق الأكبر»[4] كما سمّاه.

نظرية الأصل الثنائي:

رأى بعض الباحثين أن ابن جني مع كل ما وقع فيه من عنت ومشقة أثناء عرض

---

(١) فقه اللغة في الكتب العربية: ١٦٦.

(٢) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع: ١/ ٣٣٠.

(٣) الخصائص: ١/ ١٣.

(٤) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٢٩٧. وانظر من أسرار اللغة: ٤٩ ودراسات في فقه اللغة: ١٨٩ وما بعدها.

مذهبه في الاشتقاق الكبير، الذي سماه الأكبر، «يعد مقبولاً ومعتدلاً، حين يحاول إرجاع تقليب المادة إلى أصل ثلاثي، يحمل المعنى العام لهذه المادة، إذا قيس بما يذهب إليه بعض المحدثين من فكرة ثنائية الأصول، وأن المعنى العام للمادة يرتبط بأصلين اثنين فقط من أصولها»(١).

ويميز الباحثون في نظرية الأصل الثنائي بين الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية التي ضُعِّف حرفها الثاني فأصبحت ثلاثية بالتشديد، والثنائية التي كرر مقطعها بكلا حرفيه فأصبحت رباعية بالمضاعفة والتكرار.

والواقع أن لمبحث الأصل الثنائي، وخصوصاً الثنائية التاريخية، علاقة بنظرية محاكاة أصوات الطبيعة التي سبق الحديث عنها، مثلما له علاقة بمبحث الاشتقاق الكبير، من ناحية ارتباط المعنى العام بالأصل، ثنائياً كان هذا الأصل أم ثلاثياً.

يقول أحد كبار المولعين بنظرية الثنائية من المحدثين، وهو الأب أنستاس ماري الكرملي: «اللغويون على فريقين متعادلين على سُرر موضونة:

فريق يذهب إلى أن الكلم وضعت في أول أمرها على هجاء واحد: متحرك فساكن محاكاةً لأصوات الطبيعة، ثم قُئِّمت، أي زيد فيها حرف أو أكثر، في الصدر أو القلب أو الطرف، فتصرف المتكلمون بها تصرفاً يختلف باختلاف البلاد، والقبائل، والبيئات، والأهوية، فكان لكل زيادة، أو حذف، أو قلب، أو إبدال، أو صيغة، معناةً أو غاية، أو فكرة، دون أختها، ثم جاء الاستعمال فأقرها مع الزمن، على ما أوحته إليهم الطبيعة، أو ساقهم إليه الاستقراء والتتبع الدقيق..

وفريق يقول: إن الكلم وضعت في أول نشوئها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو هجاءين، ثم جرى عليها المتكلمون بها.. فاتسعت لهم الآفاق، وظهرت الفروق، وكثرت اللغات، واختلفت اللثغات»(٢).

وقد بدأ الأب الكرملي بعرض نظريته في الأصل الثنائي، والدفاع عنها، ونشر تفاصيلها منذ سنة ١٨٨١م، في الصحف والمجلات العربية.

وهو يذكر أن ممن قال بهذا الرأي في الثنائية من الأقدمين الراغب الأصبهاني صاحب كتاب غريب القرآن «فإنه بنى معجمه الجليل على اعتبار المضاعف هجاء واحداً، ولم يبال تكرار حرفه الأخير، فهو عنده من وضع الخيال لا من وضع العلم والتحقيق. أي أنه إذا أراد ذكر «مدَّ يمدّ مدًّا» مثلاً في سِفْره، ذكرها كأنها مركبة من مادة «مَدْ» أي ميم ودال ساكنة، ولا يلتفت أبداً إلى أنها من ثلاثة أحرف أي «م د د»،

---

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٢٩٨.

(٢) الأب أنستاس ماري الكرملي: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها: ١.

كما يفعل سائر اللغويين. ولهذا السبب عينه يذكر «مدّ» قبل «مدح» مثلاً، ولا يقدم هذه على تلك، على ما نشاهده في معظم معاجم اللغة، كالقاموس، ولسان العرب، وأساس البلاغة، وتاج العروس، وغيرها. والمستشرقون وضعوا معاجمهم مقتفين أثر الأصبهاني، ولم يبتكروا الطريقة من عندهم، بخلاف ما يظنه جمهور المتطفلين على اللغة»[١].

وتقوم نظرية الكرملي في الثنائية على أن الهجاء الواحد إذا أفاد معنًى يسمى مادةً أو تركيباً أو أصلاً أو ترجمة. «وإذا زاد الهجاء حرفاً فصار هجاءين أو ثلاثة أو أربعة سمي ما زاد على أوله: تصديراً Préfixe، وما زاد في قلبه: حشواً Infixe، وما زاد في آخره: كاسعاً Suffixe، وما زاد في أوله أو آخره: مطرِّفاً Affixe، وما زاد في أي موضع كان سمي مُفَنّماً Particule augmentative، والمصدر التفنيم، ويقال له أيضاً: الضم والتوسيع»[٢].

ومن أمثلة التصدير عنده: ثَرَم، وجَرَم، وحَرَم، وخَرَم، وشَرَم، وصَرَم، وعَرَم، وغَرِمَ فهي كلها ذات أصل ثنائي هو الراء والميم، وقد صدرت بحرف آخر، وتدل كلها على القطع. ومن أمثلة الحشو: رَتَم، ورَثَم، ورَجَم، ورَدَم، ورَسَم، ورَشَم، ورَضَم، ورَطَم، ورَغَم، ورَقَم، وركَمَ. والمعنى الجامع فيها هو الكسر أو الرق أو الضرب. والأصل فيه الرَّم لكنَّ المفنَّم هنا حرف الوسط، فأحدث في محوَّلاته غير ما أحدث في ما صُدِّر بأحرف أخر. ومن أمثلة الكسع أو التذييل: نَبَأ، ونبتَ، ونبثَ، ونَبَجَ، ونَبَح، ونبخَ، ونبذَ، ونَبَرَ، ونبزَ، ونبسَ، ونبشَ، ونبصَ، ونبضَ، ونبطَ، ونبعَ، ونبغَ، ونبقَ، ونَبَلَ، ونبكَ، ونَبِه، ونبا. والمعنى الجامع بينها هو الخروج أو الارتفاع أو التصويت، والأصل في كل ذلك من نبَّ. يقال: نبَّ التيس خاصةً يَنِبُّ نبًّا ونباباً ونبيباً: صاح عند الهياج.

وقد نسج الأب مرمرجي الدومنكي على منوال الأب الكرملي في القول بهذه النظرية، والتعصب لها، والدفاع عنها، وكتب لذلك مباحث كثيرة، نشرها بعد ذلك في ثلاثة كتب صغيرة، بعنوان «أبحاث ثنائية ألسنية»، طبع أولها سنة ١٩٣٧م، والثاني سنة ١٩٤٧، والثالث سنة ١٩٥٠.

وقد رأى الدومنكي أن كل حرف زيد على الأصل الثنائي يجري على قانون التطور اللغوي، تتويجاً أو إقحاماً أو تذييلاً، مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائي والثلاثي، كما هي مستمرة بين الثلاثي والرباعي، وما فوقه من المزيدات.

---

(١) م. ن: ٢.
(٢) م. ن: ٣.

وقد لاحظ الأب الدومنكي أن «المضاعف العربي الذي يقال إنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية لا تجد مقابله في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر. مثلاً: مقابل مَصَّ = مَصْ، ويحذاء خَمّ = خَمْ، وبإزاء مَسَّ = مَسْ. وهكذا كل المضاعفات التي هي بالحقيقة ثنائيات، والثنائي وارد في كل الساميات، متصفاً بمعنى حقيقي وتام»[1].

ويرى أحد الباحثين أن الأب الدومنكي «قد خدعه ما آل إليه المضعف الثلاثي في بعض اللغات السامية، بعد أن سكنت أواخر كلماتها، لسقوط الحركات الإعرابية وغيرها، فضاع التضعيف منها، وصارت على حرفين، فظن أن هذا هو الأصل فيها»[2].

وخلاصة الرأي في الثنائية، عند هذا الباحث، «أنها وإن وجدت في بعض الكلمات السامية، فإننا لا يصح أن نعدّها الأصل الأول لهذه اللغات. ونحن مع الأستاذ عبد الله أمين في أنه لا يمكننا أن نسلم بأن رجلاً أصله: رَجْ، وقرداً أصله: قِرْ، وفيلاً أصله: في، كما يقولون»[3].

وقد حظيت الثنائية بدراسة رصينة في كتاب الشيخ عبد الله العلايلي «مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد»، فقد رأى الشيخ أن المُعَلَّات هي صور مصححة عن الثنائي الصوتي، وأنها تحمل كل معاني الثنائي القديم، والذي يقطع بذلك «الكلمات التي كل حروفها من جنس، كالدَّد بمعنى اللهو، والبَبَّة، كلمة تقال للطفل تلعيباً.. فالبَبَّة ترجع إلى البوّ بمعنى ولد الناقة وجلد الحُوار يحشى ثُماماً أو تبناً، والدد يرجع إلى ددا بمعنى اللهو واللعب.. على أن في العربية أيضاً ما يقطع عِرْق النزاع في أن المعلات صور مصححة عن الثنائي الصوتي وأنها أصل للثنائي المضعف، وهو الثنائي المخفف، كدم، ويد، وأب، وذلك لأنها، إن كانت ثنائية ساكنة فلا معنى لتحريك الآخر. وهي تعتمد على أقل ما تتم به الكلمة، وعليه فلم يبق إلا أن تكون متفصلة عن مُعَل مما تكون به متخلفة، بالنسبة إلى موضع اللغة»[4].

ويبدو واضحاً من مجمل دراسة الشيخ العلايلي لمسألة الثنائية أنها دور من ثلاثة أدوار مرّت فيها اللغات جميعها: «الأول: ذو المقطع البسيط، أي أدنى المقاطع، مثل ba، وهذا الدور في غايته ولّد المقاطع الواحدية المجموعة في حروف الهجاء، أو بعبارة أخصر، ولّد الجدول الهجائي بأصواته المختلفة (الحركات فيما بعد في

---

(١) من كلمة في الثنائية ألقاها في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص٨، نقلاً عن دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح: ١٥٤.

(٢) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٠٠.

(٣) م. ن: ٣٠١.

(٤) الشيخ عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد: ٢٠٧.

العربية). . والثاني: ذو المقطعين، ونعني به الحرفين بصوتين، والحرفين بصوت واحد، وهذا الدور أنتشأ مصادفة، وبمحاكاة الطبيعة في مختلف أصواتها. . ومن رأينا أن المعلات في العربية تنظر إلى هذا الدور، فهي ثنائية الوضع مؤلفة من مقطعين واحديين فقط، وباستقرار العربية في الثلاثي بدأت تصحح الصوت فيها. . والثالث: ذو المقاطع، وهذا الدور، بلا ريب، كان يقصد الإنسان إليه قصداً للحاجة، فكان يجمع من المقاطع البسيطة الواحدية والمقاطع الثنائية، ويؤلف منهما دلالة مركبة. . وهكذا، وفي هذا الدور اتخذت العربية وَحدتها، واستقرت في الثلاثي»[١].

ويرى الشيخ العلايلي أن العربي «جعل القلب محور الوضع، ثم اجتهد في تنظيم قاعدة المقاليب والوضع على اعتبارها. ولقد تأتى له استخلاص قاعدة موزونة جداً، بعد أن رتب الجدول الهجائي. . وهذا القاعدة قمينة بتوليد ست مواد لكل ثلاثي متخلة تولداً على مثال تولد الكائن الحي. . والقاعدة تقضي بوجود جامع معنوي بين المقاليب الستة، لا يمكن أن يتخلف، وإن كان عن بُعد، وإنما التخالف في الخصوصية فقط». وهو يعتقد «أن مقدار الثروة العظيمة التي حازتها العربية إنما كانت من عمل القلب فقط، بينما كان عمل الإبدال، وما إليه، في جانبه، نزراً يسيراً»[٢].

٣ ـ الاشتقاق الأكبر «الإبدال»:

الإبدال المقصود بتسمية الاشتقاق الأكبر هو الإبدال اللغوي لا الإبدال الصرفي. فأما الإبدال الصرفي فهو «جعل حرفٍ مكان حرف آخر مطلقاً»[٣]. وقيد المكان مخرج للعوض، فإنه قد يكون في غير مكان المعوَّض منه، كتاءي صفة واستعادة، وهمزتي ابن واسم.

وقيد الإطلاق مخرجٌ للإعلال بالقلب، لاختصاصه بأحرف العلة. وهذا يعني أن الإبدال الصرفي أعم من الإعلال، فكل إعلال بالقلب يقال له: إبدال، ولا عكس. فهما يجتمعان في نحو: عاش، ومات، ورمى، وسما، وينفرد الإبدال في نحو: اصطلم، وازدهر، وادكر، واثَّاقل. ومما يُفرّق بين الإبدال والإعلال بالقلب أن الأول إزالة والثاني إحالة. والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثم اختَصّ القلب بأحرف العلة والهمزة، لأن الهمزة تقاربها بكثرة التغيير.

---

(١) م. ن: ١٩٢.

(٢) م. ن: ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

(٣) انظر كتابنا: نحو اللغة العربية: ٢٩٠.

والحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، نحو: ازدهر، واصطبر، واتخذ.. إلخ.

والثاني: ما يبدل إبدالاً شائعاً لغير الإدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها قولهم: «لجِدٌ صُرِفَ شَكْسٌ آمِنٌ طيّ ثوبِ عزّته»[1].

والضروري من هذه الحروف في التصريف تسعة أحرف يجمعها قولهم: «هدأتَ موطياً». وما عداها فإبداله غير ضروري فيه، نحو قولهم في أُصَيلان تصغيرِ أصيل على غير قياس: أصيلال، بإبدال اللام من النون، وقولهم في اضطجع: الْطجع، بإبدال اللام من الضاد.

والثالث: ما يبدل إبدالاً نادراً، وهو سبعة أحرف: الحاء، والخاء، والعين، والقاف، والضاد، والظاء، والذال. ومنه قولهم في وُكنة: وقنة، وفي أغنّ: أخن، وفي تلعثم: تلعذم، وفي خطر: غطر، وفي جَلْد: جَضد.

وهكذا، فمن الإبدال الصرفي إبدال الهمزة من الواو والياء، إذا وقعت إحداهما في آخر الكلمة، وقبلها ألف زائدة، نحو: سماء، ودعاء، وبناء.

ومنه أيضاً إبدال الطاء من تاء الافتعال إذا وقعت هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق «الصاد، والضاد، والطاء، والظاء»، نحو: اصطبر، واطّلع، واظطلم. ومنه إبدال الدال من تاء الافتعال إذا وقعت هذه التاء في كلمة فاؤها الدال، أو الذال، أو الزاي، نحو: ادّغم، واذدخر، وازدجر.

وأما الإبدال اللغوي المسمى بالاشتقاق الأكبر فهو «أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى، واتفاق في الأحرف الثابتة، وتناسب في مخرج الأحرف المغيرة، مثل نهق ونعق، وعنوان وعلوان»[2].

وهو، بعبارة أخرى، «ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصوات نفسها، بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته. وحينئذٍ، متى وردت إحدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الأصلي فلا بدّ أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة، سواء احتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه

---

(١) انظر ضبط هذا القول في حاشية شرح التصريح للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي: ٢/ ٣٦٧، وفيها أن المعنى: «صُرِف شكسٌ موصوف بأنه آمن طي ثوب عزته، وهو كناية عن تغير حاله لأجل الجد أي الاجتهاد» اهـ والشكس السيء الخلق.

(٢) سعيد الأفغاني: في أصول النحو: ١٣١.

الأصوات أو بعضها بحروف أُخر تقارب مخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات»[1].

فمن أمثلة التقارب في المخرج الصوتي تناوب اللام والراء في هديل الحمام وهديره، وتناوب القاف والكاف في قشط الجلد وكشطه، وتناوب الباء والميم في كبحت الفرس وكمحته.

ومن أمثلة الاتفاق في الصفات تناوب السين والصاد في سقر وصقر، وسراط وصراط، وساطع وصاطع.

وهكذا فمن الملاحظ تفريقاً بين الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر أن الأول قائم على القلب، في حين أن الثاني قائم على الإبدال.

وابن جني الذي صال وجال في ميدان الاشتقاق الكبير الذي سماه بالأكبر، كما رأينا، يصول ويجول أيضاً في ميدان الاشتقاق الأكبر، أي الإبدال اللغوي، ويقدم لنا كثيراً من أمثلته في الباب الذي عقده في خصائصه تحت عنوان «باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[2]. فهو بعد أن يتحدث عن اقتراب الأصلين الثلاثيين، واقتراب الأصلين ثلاثياً أحدهما، ورباعياً صاحبه، أو رباعياً أحدهما وخماسياً صاحبه، وعن التقديم والتأخير، يقول: «وهذا كله والحروفُ واحدة غير متجاورة. لكن من وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني. وهذا باب واسع. من ذلك قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[3] أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خَصُّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك. ومنه العَسْف والأسف، والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعَسْف. فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين. ومنه القَرْمة، وهي الفَقْرة تُحز على أنف البعير، وقريب منه قَلَّمت أظفاري، لأن هذا انتقاص للظفر، وذلك انتقاص للجلد. فالراء أخت اللام، والعملان متقاربان. وعليه قالوا فيها: الجَرْفة، وهي من «ج ر ف» وهي أخت جلفت القلم، إذا أخذت جُلْفته، وهذا من «ج ل ف»، وقريب منه الجَنَف، وهو الميل، وإذا جلفت الشيء أو جرفته فقد أملته

(١) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ٢١٠.
(٢) الخصائص: ٢/ ١٤٧.
(٣) مريم: ٨٣.

عما كان عليه، وهذا من «ج ن ف». . ومن ذلك تركيب «ح م س» و«ح ب س» قالوا: حبست الشيء، وحَمِسَ الشر إذا اشتد. والتقاؤهما أن الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازّا، فكان ذلك كالشر يقع بينهما. ومنه العَلْب: الأثر، والعَلْم: الشق في الشفة العليا. فذاك من «ع ل ب» وهذا من «ع ل م» والباء أخت الميم»[1].

وقد لاحظ بعض الباحثين[2] أن في بعض ما جاء به ابن جني من أمثلة الإبدال اللغوي تعسفاً وبعداً عن المنطق، كما في قوله: «نعم، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللام، فقالوا: عصر الشيء، وقالوا: أَزَلَهُ، إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس. وذلك من «ع ص ر» وهذا من «أزل» والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام. وقالوا: الأَزْم: المنع، والعَصْب: الشد، فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين؛ والزاي أخت الصاد، والميم أخت الباء، وذاك من «أزم» وهذا من «ع ص ب». وقالوا: السلب والصرف، وإذا سُلب الشيء فقد صُرف عن وجهه. فذاك من «س ل ب» وهذا من «ص ر ف» والسين أخت الصاد واللام أخت الراء، والباء أخت الفاء. وقالوا: الغدر، كما قالوا: الخَتْل، والمعنيان متقاربان، واللفظان متراسلان، فذاك من «غ د ر»، وهذا من «خ ت ل» فالغين أخت الخاء، والدال أخت التاء، والراء أخت اللام. وقالوا: زأر، كما قالوا: سعل، لتقارب اللفظ والمعنى»[3].

هذا، وقد عقد صاحب «المزهر» باباً تحت عنوان «معرفة الإبدال»[4] نقل فيه عن أبي الطيب اللغوي قوله: «ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد». قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المصدرة عيناً، كقولهم في نحو أَنْ: عن، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون»[5].

وفي هذا الباب عرض السيوطي كثيراً من أمثلة الإبدال اللغوي.

وقد لاحظ بعض الباحثين المحدثين أن ثمة علاقات تسوّغ الإبدال اللغوي بين

---

(١) الخصائص: ٢/١٤٨ وما بعدها.
(٢) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ٢١٢.
(٣) الخصائص: ٢/١٥٢.
(٤) السيوطي: المزهر: ١/٤٦٠.
(٥) م. ن.

الحروف، على طريقة الاشتقاق الأكبر، وهي أربع علاقات[1]: التماثل، والتجانس، والتقارب والتباعد.

فالتماثل هو اتحاد الحرفين في المخرج والصفة كالباءين والتاءين والثاءين.

والتجانس اتفاق الحرفين في المخرج واختلافهما في الصفة كالدال والطاء.

والتقارب له أربع حالات:

إحداها: تقارب الحرفين في المخرج واتحادهما في الصفة، كالحاء والهاء، فكلاهما حلقي المخرج، وكلاهما، من حيث الصفات، مهموس، رِخو، متفتح، مستفل.

والثانية: تقاربهما في المخرج والصفة، كاللام والراء، فكلاهما ذَلْقي المخرج، أما من حيث الصفة فكلاهما مجهور، متوسط بين الشدة والرخاوة، متفتح، مستفل، منحرف، غير أن الراء حرف مكرر «ترددي» بخلاف اللام.

والثالثة: تقاربهما في المخرج وتباعدهما في الصفة، كالدال والسين. فأولهما نطعي المخرج، والثاني أسليُّه: الأول مُخْرَجُه ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والثاني مُخْرَجُه ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، ولذلك فهما متقاربان. أما من حيث الصفة فالدال مجهور، شديد، والسين مهموس، رخو. ولذلك فهما متباعدان.

والرابعة: تقاربهما في الصفة وتباعدهما في المُخْرَج، كالشين والسين. فكلاهما رِخو، متفتح، مستفل، أي أنهما متقاربان في الصفة، غير أن الأول شَجْري المُخْرَج، والثاني أسليُّه، فهما متباعدان.

والتباعد له حالتان:

إحداهما: تباعد الحرفين مخرجاً واتحادهما في الصفة، كالنون والميم، الأولى ذلقية، والثانية شفوية مخرجاً. أما من حيث الصفة فكلتاهما مجهورتان، متوسطتان بين الشدة والرخاوة، مستفلتان، غناوان.

والثانية: التباعد في المخرج والصفة، كالميم والضاد، الأولى شفوية، والثانية من حافَّة اللسان. هذا من حيث المخرج. أما من حيث الصفة فالأولى منفتحة، مستفلة، والثانية مطبقة مستعلية.

ولكن، إذا كان التماثل والتجانس مفهومين واضحين، فما هي حدود التقارب والتباعد؟ رأى العلماء أن التقارب في المخرج لا يكون إلا في عضو واحد من أعضاء النطق بلا فاصل بين الحرفين، كالهمزة من أقصى الحلق، والعين من وسطه.

---

(١) عبد الله أمين: الاشتقاق: ٣٥٢.

أما التباعد في المخرج فيكون إما بخروج الحرفين من عضو واحد مع فاصل بينهما، كالهمزة من أقصى الحلق، والخاء من أدناه، وإما بخروج الحرفين من عضوين مختلفين، كالعين من وسط الحلق، والجيم من وسط اللسان.

أما التقارب في الصفة فيعني اتحاد الحرفين في أكثر الصفات، كالنون والراء. والتباعد عكسه[١].

ولم تسلم هذه العلاقات من نقد وجهه إليها بعض الباحثين المحدثين، لأن بينها «ما لا يبدو منطقياً قط، بل يمكن القول فيه: إنه مضطرب تارة، متناقض، تارة أخرى. والاضطراب واضح في بعض حالات «التقارب»، حين يلحظ في هذا «التقارب» مفهوم التباعد. فإن لم يكن لنا مأخذ على الحالين الأوليين من حالات التقارب، حين يتقارب الحرفان مخرجاً ويتحدان صفة، وحين يتقاربان مخرجاً وصفة، ليكونَنَّ مأخذنا الأول على الحال الثالثة التي يتقارب فيها الحرفان مخرجاً، ولكن يتباعدان صفة: كالدال والسين، ومأخذنا على هذه الحال ليس بالشديد، لأن التباعد لم يكن في «المخرج» المعول عليه، بل في الصفة.

ثم ليكونن لنا مأخذ أشد على الحال الرابعة التي يتقارب فيها الحرفان صفةً، ولكن يتباعدان في الأمر الأهم: وهو المخرج! كالشين والسين، فما ندري كيف أدرجوا مفهوم التباعد في مفهوم التقارب، وكيف جمعوا بين النقيضين وسموهما مع ذلك باسم واحد، وكيف طوّعت لهم أنفسهم أن يبدلوا حرفاً بحرف وقد اختلف مخرجاهما فانطلق كل منهما من مكان بعيد عن المكان الذي خرج منه الآخر!..

وهذا الاضطراب فيما سموه علاقة «التقارب» ليس شيئاً يذكر إذا قارناه بالتناقض الصريح الذي لا سبيل إلى دفعه فيما سموه علاقة «التباعد»، وعدُّوه - رغم اسمه هذا - من مسوّغات الإبدال بين الحروف! وفي الحالين اللتين أوضحوهما في علاقة «التباعد» يبدو التناقض صريحاً، وإن كان في الحال الثانية منهما بالغاً أشده، ففي الأولى يتحد الحرفان صفةً، لكنهما يتباعدان مخرجاً، كالنون والميم، أما في الثانية فيتباعدان في كلا الأمرين: المخرج والصفة، كالميم والضاد، فأين مسوّغات الإبدال بعد هذا كله؟ ولم هذا التكلف كله في التماس الحالات النادرة التي لا يكاد العقل يتصور إمكان وقوعها في اللغة الواحدة، والبيئة الواحدة؟»[٢].

ولم يقف نقد الباحثين المحدثين عند حدود هذه العلاقات التي يقوم عليها الإبدال اللغوي، وإنما وصل إلى درجة إنكار الإبدال نفسه في كثير من الأمثلة التي عرضتها مراجع الأقدمين، واعتبارها نوعاً من التطور الصوتي. وفي ذلك يقول الدكتور

---

(١) م. ن: ٣٥٣.

(٢) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ٢١٨.

إبراهيم أنيس: «حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً، أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل، والأخرى فرع لها أو تطور عنها. غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه»[1].

وقد رأى بعض المحدثين أن الإبدال ليس سوى ظاهرة صوتية تقوم على استبدال بعض الحروف ببعضها الآخر، وتعود إلى عدة أسباب، منها:

١ ـ التطور الصوتي في الحرف المبدل، وأكثر ما يكون ذلك في الحروف المتقاربة المخرج كالسين والزاي، في مثل: «الشاسب» و«الشازب»: اليابس، وكالسين والصاد في نحو: «القسطل» و«القصطل».

٢ ـ الخطأ في السمع في نحو: «الخطيط» في «القطيط».

٣ ـ التصحيف الناتج عن قلة الإعجام قديماً، نحو: تفيأت المرأة وتفيأت: تثنت على بعلها وتكسرت له تدللاً وألقت نفسها عليه»[2].

وينطلق الدكتور إميل بديع يعقوب من هذا الرأي ليقول: «أغلب الظن أن الإبدال اللغوي، في معظم أمثلته الواردة في كتب اللغة والنحاة، أقرب أن يكون ظاهرة صوتية، من أن يكون ظاهرة اشتقاقية، ومردّ تلك الظاهرة الصوتية تقارب الحروف المبدلة، بالمخرج والصفة أو بأحدهما، والخطأ في السمع، والتصحيف، واللثغة، وما إليها. وهي موجودة في اللغات السامية، لكنها أكثر وضوحاً في اللغة العربية، بسبب امتداد الرقعة التي قطنها أو عرّبها العرب، وبسبب تعدد الأقوام الذين خضعوا للحكم العربي»[3].

ونحن، مع تسليمنا بأن بعضاً من الأمثلة التي سيقت على أنها إبدال لغوي إنما هو، في حقيقته، نوع من التطور الصوتي، وأن بعضاً منها إنما هو من نتائج التصحيف، وأن بعضاً آخر هو من نتائج اختلاف لهجات القبائل العربية، نرى أن كثيراً من الأمثلة، وبالأخص تلك التي عرضها ابن جني في خصائصه تحت عنوان: «باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، إنما يقع في دائرة هذا الاشتقاق الأكبر الذي سموه الإبدال اللغوي.

---

(١) من أسرار اللغة: ٥٨.

(٢) فؤاد ترزي: الاشتقاق: ٣٤٥.

(٣) فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٨.

ومن الباحثين من عثر قبلنا[1] على قاعدة ذهبية من قواعد الإبدال اللغوي جاء بها ابن سيدة، وهي أن «ما لم يتقارب مُخْرجاه البتة فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلاً، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق»[2].

ولئن كان من شأن هذه القاعدة إلقاء مزيد من الشكوك على بعض تلك العلاقات التي وضعها بعض المحدثين للإبدال، وبالأخص التباعد في المخرج والصفة، فإن من شأنها ـ في الوقت نفسه ـ أن تضفي على أمثلة ابن جني كثيراً من الصدقية. ذلك أن هذه الأمثلة ـ على كثرتها ـ لم يرد فيها إلا ما تقارب فيه الحرفان المبدل والمبدل منه في المخرج.

زد على ذلك أن التطور الصوتي، والتصحيف، وسواهما، مما عزا إليه بعضهم ظاهرة الإبدال الاشتقاقية ليجعل منها مجرد ظاهرة صوتية، قد تحدث في صوت واحد من بعض أمثلة الإبدال، ولكنها ـ قطعاً ـ لا يمكن أن تحدث في أصوات الكلمة الثلاثة، وقد رأينا ابن جني يعرض كثيراً من الأمثلة التي حدث فيها إبدال لغوي في أصول الكلمة الثلاثة: الفاء، والعين، واللام، نحو: عصر الشيء وأزاله، ونحو: الأزْم والعصب، ونحو: السلب والصرف، ونحو: الغدر والختل، ونحو: زأر وسعل، ونحو: عدن بالمكان وتأطّر، ونحو: شرب وجلف، وغير ذلك.

الإبدال اللغوي إذاً موجود في اللغة، قدّم ابن جني وغيره أمثلة عليه كثيرة.

وقد يكون بعضهم قد تجاوز حدود هذا الإبدال، أو خلطها بغيرها، بل قد تكون بعض حدوده غير واضحة المعالم، ولكنه في نهاية الأمر، حقيقة لغوية، وضرب من ضروب الاشتقاق في لغتنا. وكأني بابن جني معنا وبيننا ليستشعر حيرة بعض باحثينا المحدثين الناجمة عن غلوّ بعض الأقدمين حيناً، وتقصيرهم أو تخليهم عن الدقة أحياناً أُخر، فيقول في آخر هذا الباب الذي عقده حول تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: «وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وفَرْش اللغة، وإنما بقي من يثيره ويبحث عن مكنونه، بل مَنْ إذا أُوضِح له وكُشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها فوعاها وتقبلها. وهيهات ذلك مطلباً، وعزَّ فيها مذهباً! وقد قال أبو بكر: من عرف أَلِف، ومن جَهِلَ استوحش»[3].

---

(١) هو أستاذنا المرحوم الدكتور صبحي الصالح في كتابه «دراسات في فقه اللغة»: ٢٣٤.
(٢) المخصص: ٣/ ٢٧٤.
(٣) الخصائص: ٢/ ١٥٤.

٤ ـ الاشتقاق الكُبّار (النحت):

الاشتقاق الكُبّار تسمية أطلقها بعض المحدثين على النحت.

والنحت لغة هو النشر والقشر. والنحت نحت النجار الخشب[١].

نحت الخشبة ونحوها ينحِتها نحتاً وينحَتُها نحتاً، فانْتَحَتَتْ. ونحت الجبل ينحته: قطعه، وهو من ذلك. وفي القرآن: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ﴾[٢]. وعن الجوهري: نحته ينحته، بالكسر، أي: براه[٣].

ولنلاحظ منذ البداية أن المعنى اللغوي لهذه المادة يدل على الحذف والإنقاص والاختصار.

والنحت اصطلاحاً هو: أن تعمد إلى كلمتين، أو جملة، فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمةً فذةً تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها[٤].

وتكون هذه الكلمة اسماً كالبسملة (من قولك: باسم الله)، أو فعلاً، كحمدل (من قولك: الحمد لله)، أو حرفاً، كإنما (من إن وما)، أو مختلطة كعما (من عن وما). ولا بد لها في الحالتين الأوليين من أن تجري وفق الأوزان العربية، ومن أن تخضع لما تخضع له هذه الأوزان من تصاريف[٥].

والمعنى الاصطلاحي يؤكد ما يدل عليه المعنى اللغوي للنحت من الحذف والإنقاص والاختصار. قال الألوسي في مقدمة تعريفه للنحت: «لقد علمت أن العرب أغنى الناس بتلخيص العبارات، وأسرعهم في فهم الرموز والإشارات، وقد استعملوا النحت واعتبروه في كثير من الألفاظ التي يكثر دورها في كلامهم، واستعمالها في محاوراتهم وذلك بأن ينحتوا كلمةً من كلمتين، ولفظةً من جملة، طلباً لسهولة التعبير وإيجازه»[٦].

ويرى بعض الغربيين ـ في تعليله لنشوء المنحوتات ـ أن المتكلم قد يصعب عليه «أن يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعةً واحدة، وربما تتداخل الكلمتان فيما بينهما، تداخلاً تاماً. والنتيجة الطبيعية لمثل هذه الزلة وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة أو صيرورة الكلمتين كلمةً واحدةً عن طريق النحت

(١) انظر عبد الله أمين: الاشتقاق: ٣٩١.

(٢) الشعراء: ١٤٩.

(٣) ابن منظور: لسان العرب: نحت: ٩٧، ٩٨.

(٤) أحمد بن فارس: الصاحبي: ٢٢٧، وعبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب: ١٣.

(٥) فؤاد ترزي: الاشتقاق: ٣٥١، ٣٥٢.

(٦) محمود شكري الألوسي: كتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده: ٣٨.

(Contamination) أو تكوين كلمة صناعية مشتملة على مزيج من أصوات كلمتين أخريين، وجامعة لمعنييهما. وأكثر الكلمات التي تتكون بهذه الطريقة ذات عمر قصير، غير أن قدراً غير يسير منها قد يكتب له البقاء، فيستقر في اللغة كلماتٍ جديدة»[١].

أنواع النحت:

درج المحدثون من فقهاء العربية على تقسيم النحت إلى أربعة أنواع[٢]:

أحدها: النحت الفعلي: ويكون بأن يُنحت من الجملة فعل للدلالة على النطق بها أو على حدوث مضمونها، كقولهم: «بَسْمَل» إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، و«حَوْقَل» إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، و«جَعْفَل» إذا قال: جُعلت فداءك، و«سَبْحَل» إذا قال: سبحان الله، و«دَمْعَز» إذا قال: أدام الله عزك، و«فَذْلَك» إذا قال: فذلك، و«سَمْعَل» إذا قال: السلام عليكم، و«حَسْبَلَ» إذا قال: حسبي الله، و«بأبأ» إذا قال: بأبي أنت.

والثاني: النحت الوصفي: ويكون بأن يُنحت من كلمتين أو ثلاث كلمات كلمة تدل على صفة بمعنى المنحوت منه أو أشد منه، نحو: الصَّقْعَب للطويل من الرجال، من الصقب بمعنى الطويل، ومن الصعب من الصعوبة، ونحو: العِلكدّ بمعنى الشديد، من العِكَد بمعنى السِّمَن والغلظة، ومن العِلْوَدّ وهو الشديد، ومن اللكد وهو تداخل الشيء بعضه في بعض.

والثالث: النحت الاسمي: ويكون بأن يُنحت من الكلمتين اسم جامع بين معنييهما كجلمود، من جلد وجمد، وكحبقُرٌ للبَرَد من حب وقُرّ.

والرابع: النحت النسبي: ويكون بأن يُنحت اسم منسوب إلى علمين، كقولهم في النسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة: «شفعنتي».

النحت في أقوال القدماء:

لعل الخليل بن أحمد ـ بين علمائنا العرب القدامى ـ كان أول القائلين بالنحت إذ قال: «فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمةً، واشتقوا فعلاً. قال[٣]:

وتضحك مني شيخةٌ عبشميةٌ   كأن لم ترَي قبلي أسيراً يمانيا

(١) أولمان: دور الكلمة في اللغة: ١٤٣.

(٢) عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب: ٢١، وسعيد الأفغاني: في أصول النحو: ١٣٤.

(٣) قائل هذا البيت هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي. انظر: المفضليات للضبي: ٥٨، وأمالي القالي: ٣/ ١٣٢.

نسبها إلى عبد شمس، فأخذ العين والباء من: (عبد) وأخذ الشين والميم من: (شمس) وأسقط الدال والسين، فبنى من الكلمتين كلمة، فهذا من النحت»[١].

أما ابن جني فقد أشار إلى النحت في أكثر من موضع من كتبه مرجعاً إياه إلى الاشتقاق من الأصوات، فهو يقول: «قولهم: بَسْمَلْتُ، وهَلَّلْتُ، وحَوْلَقْتُ، كل ذلك وأشباهه[٢] إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات، والأمر واسع».

ويقول: «وأخبرني أبو علي أيضاً، قال: قال الأصمعي، أو أبو زيد، أشك أنا: رجلٌ وَيْلُمَّةٌ، للداهية، فهذا أيضاً من قولهم: «ويلُ اَمّ سعدٍ سعدا»[٣] ومن قول امرئ القيس:

ويَـلْـمُـهـا فـي هـواء الـجـوّ طـالـبـةً ... ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

وللاشتقاق من الأصوات، بابٌ يطول استقصاؤه»[٤].

«وقد عقد ابن جني في كتابه «سر صناعة الإعراب» باباً خاصاً لـ«ذوق الحروف» شرح فيه كيفية تذوق الأصوات مما مكّنه من أن يصدر في حقها أحكاماً علمية صارمة مكّنته من إطلاق الاصطلاحات الموفقة. فهو أول من استعمل مصطلح «الصائت» أو «المصوِّت» voyelle، معتمداً في ذلك على ما يعرف في الدرس الحديث باسم «الوضوح السمعي»[٥].

أما إمام القائلين بالنحت على الإطلاق فهو أحمد بن فارس. وهو إنما عُدَّ إماماً في هذا الباب لأنه فتّق القول في النحت وفصّله، «بل ابتدع لنفسه مذهباً في القياس والاشتقاق حين رأى أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت»[٦].

لذلك، ولأنه يجدر بنا الوقوف وقفة مطوّلة عند رأي ابن فارس في النحت، نؤثر أن نستكمل ههنا عرض أقوال من جاء بعده من العلماء، على أن نعود إلى ذلك الرأي بعد ذلك. يشير الثعالبي إلى النحت مؤكداً ما يتضمنه من معنى الاختصار،

---

(١) الخليل بن أحمد: العين: ١/ ٦٩.

(٢) وفي نسخة أخرى: «بأشباهه».

(٣) هذا البيت للصحابية كبشة بنت رافع، بكت به ابنها سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري، سيد الأوس، حين مات شهيداً من جراحة أصابته في غزوة الخندق. وخبر سعد وأمه في السيرة لابن هشام: ٣/ ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، والإصابة: ٢/ ٣٧. والويل في البيت: العذاب والهلاك، أي: عذاب لأم سعد، فحذفت تنوين «ويل» واللام من «الأم» للإضافة والهمزة منها للضرورة. ومن غير الضرورة يقال: ويلٌ لأمِّ سعد. وقولها: «سعداً» منصوب بنزع الخافض، أي: من سعد.

(٤) ابن جني: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٣٤.

(٥) عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللغوية: ١٦٥.

(٦) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ٢٤٤.

فيقول: «العرب تنحت من كلمتين وثلاث كلمات كلمةً واحدة. وهو جنس من الاختصار، كقولهم: رجلٌ عبشميٌّ، منسوب إلى عبد شمس، وأنشد الخليل:

أقول لها، ودمع العين جار: ألم يَحْزُنْكِ حيعلةُ المنادي؟

من قولهم: «حيَّ على».

قال: وقد تقدَّم فصلٌ شاف في حكاية أقوال متداولة من هذا الجنس. وأما قولهم: «صَهْصَلِق» فهو من صَهَل وصلق، و«الصِّلْدِم» من الصلد والصدم[1]. أما الفصل المتقدم الذي يشير إليه فهو الفصل السادس من الباب العشرين من كتابه وعنوانه[2]: «في حكايات أصوات الناس في أقوالهم وأحوالهم، عن الأئمة»، ومن الأصوات التي يذكرها: القهقهة: حكاية قول الضاحك: قَهْ قَهْ، والصَّهْصَهَة: حكاية قول الرجل للقوم: صَهْ صه (وهي كلمة زجر للسكوت)، والدَّغْدَعة: حكاية قول الرجل للعاثر: دَعْ دَعْ أي: انتعش، والبخبخة: حكاية قول الرجل بَخْ بَخْ، والتأخيخ: حكاية قول الرجل: أَخْ أَخْ، والزهزهة: حكاية قول الرجل زَهْ زَهْ، والتحنح: حكاية قول الرجل نَحْ نَحْ (عند الاستئذان وغيره) والمطمطة: حكاية صوت المجّان إذا قالوا عند الغلبة: عِيْط عيط، والتمطُّق، حكاية صوت المتذوق إذا صوّت باللسان والغار الأعلى، والطمطمة: حكاية صوت اللاطع إذا ألصق لسانه بالحنك ثم لطع من شيء طيب أكله، والوحوحة: حكاية صوت به بَحَحٌ، والهرهرة: حكاية زجر الغنم، والبربرة: حكاية أصوات الهند عند العرب، والجهجهة: حكاية زجر السبُع والإبل، والقَسْقَسة: حكاية زجر الهرة، والكهكهة[3]: حكاية تنفس المقرور، والولولة: حكاية قول المرأة: واويلاه.

أما الفصل الذي يليه، وهو الفصل السابع، فيقاربه في حكايات أقوال متداولة على الألسنة (عن الفراء وغيره) ومن هذه الأقوال: البسملة: حكاية قول: بسم الله، والسبحلة: حكاية قول سبحان الله، والهيللة: حكاية قول لا إله إلا الله، والحوقلة[4]: حكاية قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، والحمدلة: حكاية قول: الحمد لله، والحيعلة: حكاية قول المؤذن: حيَّ على الصلاة حيَّ على الفلاح، والطلبقة:

---

(١) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية: ٣٥٥.

(٢) م. ن: ١٩٦.

(٣) كهكه المقرور: تنفس في يده ليسخّنها بنفسه من شدة البرد، فقال: كَهْ كَهْ: انظر اللسان: كهكه: ١٣/ ٥٣٧.

(٤) ينقل السيوطي في المزهر: ١/ ٤٨٣ عن ابن دحية في التنوير قوله: «والحولقة: قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا تقل: حوقل بتقديم القاف، فإن الحوقلة مشية الشيخ الضعيف».

حكاية قول: أطال الله بقاءك، والدَّمْعَزة: حكاية قول: أدام الله عزك، والجعفلة: حكاية قول: جعلت فداءك.

أما الإمام السيوطي فيخصص فصلاً من المجلد الأول من مزهره[1] للكلام على «معرفة النحت» فينقل أقوال سابقيه في النحت ومنهم ابن فارس، وابن السكيت والفراء، والثعالبي، وابن دحية، وصاحبا الجمهرة والصحاح، وابن مالك، وأبو حيان.

وهو يشير في هذا الفصل إلى أنه قد أُلِّف في هذا النوع أبو علي الظهير بن الخطير الفارسي العماني كتاباً سماه «تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب». وبعد أن يصرِّح بأنه لم يقف على هذا الكتاب، ينقل عن ياقوت قوله: «سأل الشيخ أبو الفتح عثمان بن عيسى الملطيُّ النحويُّ الظهيرَ الفارسي[2] عما وقع في ألفاظ العرب على مثال شَقَحْطَب، فقال: هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه أن الكلمة منحوتةٌ من كلمتين، كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة. فشقحطب منحوتٌ من: شُقّ حطب، فسأله الملطي أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ليعوّل في معرفتها عليه، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسمّاها: كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب»[3].

منحوتات ابن فارس:

يقول ابن فارس في الصاحبي: «هذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضِبَطْر، من ضبط وضبر، وفي قولهم: صَهْصَلِق أنه من: صهل وصلق، وفي الصِّلْدِم أنه من: الصلد والصدم»[4].

ويقول في «مقاييس اللغة»: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتُنحت منهما كلمة تكون آخذةً منهما جميعاً بحظٍّ»[5].

وهو يعترف بفضل الريادة في هذا الباب للخليل بن أحمد، فيقول: «والأصل

---

(١) ص ٤٨٢.

(٢) هو أبو علي الحسن بن الخطير الفارسي المعروف بالظهير. كان فقيهاً لغوياً نحوياً، مات بالقاهرة سنة ٥٩٨هـ = ١٢٠١م، انظر معجم الأدباء: ٨/ ١٠٠.

(٣) م. ن: ٤٨٢. وانظر ياقوت: معجم الأدباء: ٨/ ٢.

(٤) الصاحبي: ٢٢٧.

(٥) مقاييس اللغة: ١/ ٣٢٨.

في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَلَ الرجلُ، إذا قال: حيَّ على. ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم عبشمي، وقوله: تضحك مني شيخة عبشمية، فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي، فنقول: إن ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس»[1].

على هذا النحو إذاً يميّز ابن فارس بين نوعين من الرباعي والخماسي: النوع الأول هو المنحوت، والنوع الثاني هو الموضوع وضعاً بحيث لا يقاس. ولكن ابن فارس لا يلبث أن يشير في موضع آخر إلى أن ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف ثلاثة أنواع لا نوعان، فيقول في باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله جيم: «وذلك على أضرب: فمنه ما نحت من كلمتين صحيحتي المعنى، مطّردتي القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة، وقد ألحق بالرباعي والخماسي، بزيادة تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعاً»[2]. وهو في أكثر من موضع يشير إلى أن النوع الثالث ـ وهو الموضوع وضعاً في رأيه ـ قد يجوز أن يكون له قياس خفي عليه موضعه[3]، يريد بذلك أن هذا الموضوع قد يكون منحوتاً أو مزيداً فيه، دون أن يظهر نحته أو زيادته.

وقسّم ابن فارس في المقاييس مواد اللغة أولاً إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة، وتنتهي بكتاب الياء، ثم قسم كل كتاب إلى ثلاثة أبواب، أولها: باب الثنائي المضاعف والمطابق، والثاني: أبواب الثلاثي الأصول من المواد، والثالث: باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية. وقد عرض المنحوت في هذا الباب الثالث من كل كتاب.

وإذا كان من الواضح أن هذا العالم كان إمام القائلين بالنحت من القدماء، وأكثرهم تفصيلاً للكلام عليه كما سبق أن أسلفنا، فإن من الواضح أيضاً أن بعض علمائنا المحدثين قد مال ـ انطلاقاً من هذه الحقيقة ـ إلى تحميل نظريته في النحت ما لا تحتمله، ونسب إليه من الآراء، ما لم يصرّح به. وخير شاهد على ذلك ما نجده لدى أستاذنا المغفور له الدكتور صبحي الصالح الذي راح «ينحت» من رأي ابن فارس في النحت ومن ظنونه في هذا الرأي مذهباً نسبه إلى ابن فارس دونما سند أو حجة ظاهرة.

فبالرغم مما رأينا ابن فارس عليه من تمييز نظري بين ثلاثة أنواع من مزيد

---

(١) م. ن: ١/٣٢٩.

(٢) م. ن: ١/٥٠٥.

(٣) انظر مثلاً م. ن: ٢/١٤٦.

الثلاثي، أحدها المنحوت من كلمتين صحيحتي المعنى مطّردتَي القياس، والثاني هو الملحق بالرباعي بزيادة تدخله في بابه، والثالث هو الموضوع رباعياً وضعاً، وتمييز عملي تطبيقي واضح، من خلال الطريقة التي سار عليها المؤلف في مقاييسه، بعرض ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية، عرضاً فصل فيه بين المنحوت، والمزيد عليه، والموضوع، يرى الصالح أنه «لا فرق عند ابن فارس بين رباعي كان في الأصل ثلاثياً ثم زيد عليه حرف في آخره، أو أوله، أو وسطه، ورباعي آخر مستخرج، على طريق النحت، من ثلاثيين اختزلا معاً، أو اختزل أحدهما دون الآخر، أو أحدهما أكثر من الآخر: فهذا وذاك إنما تمّ الأمر فيهما بهذه الوسيلة الرائعة من وسائل الاشتقاق وهي النحت الذي يزيد صورة الكلمة ظاهراً، ولكنه يختصرها في الحقيقة لتعبيره بها عن كلمتين أو كلمات التصقت أركانها الأساسية، وما زال في الكلمة الجديدة حظ من معنى كل منها، مثلما أن فيها حظًّا من حروفها وأصواتها»[1].

ويستشهد الدكتور الصالح بأمثلة عرضها ابن فارس في مقاييسه دون أن يصرّح بكونها من المنحوت، ولكنه في استشهاده بها يسميها منحوتة، مقسماً إياها إلى أفعال وأسماء وصفات مزيدة تصديراً، وأخرى مزيدة حشواً، وثالثة مزيدة كَسْعاً. وما ذلك إلّا ليستنتج أن هذه الأمثلة «ليست إلا براهين جديدة تؤيد ما لمحه (ابن فارس) في الحرف العربي من قيمة تعبيرية «تعويضية»، أعني أنها تعوِّض المادة المختزلة المنحوتة»[2].

وحقيقة الأمر أن ابن فارس لا يشير من قريب ولا من بعيد إلى مثل هذه القيمة التعبيرية التعويضية، وإنما همُّه أن يعرض معجمه عرضاً علمياً يثبت فيه ما ثبت لديه، ويتوقف في ما لم يثبت، مستخدماً عبارات حذرة، كقوله: «ومما وضع وضعاً ولا أظن له قياساً»[3]، وقوله: «ومما وضع وضعاً ولا يكاد يكون له قياس»[4]، وقوله: «وهذا ما أمكن استخراج قياسه من هذا الباب. أما الذي هو عندنا موضوع وضعاً فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه»[5]، وقوله في مستهل باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله ذال: «فأما ما زاد على ثلاثة أحرف فكلمات يسيرة تدل على انطلاق، وذهاب، وأمرها في الاشتقاق خفيٌ جداً، فلذلك لم نعرض لذكره»[6]. ولعل ذروة تحميل منحوت المقاييس ما لا يحتمله تتجلّى في تضخيم هذا المنحوت وإيصاله إلى أكثر من ٣٠٠ كلمة، وذلك قول الدكتور الصالح:

---

(١) دراسات في فقه اللغة: ٢٤٨.

(٢) م. ن: ٢٢٧.

(٣) المقاييس: ٣/ ٤٠٢.

(٤) م. ن: ٣/ ٤٥٨.

(٥) م. ن: ٢/ ١٤٦.

(٦) المقاييس: ٢/ ٣٧١.

«وما زال هذا البحث يستهوينا حتى أغرانا بدراسة «المقاييس» دراسة إحصائية دقيقة، فاستخرجنا من أبواب مزيدات الثلاثي وحدها أكثر من ثلاث مئة كلمة منحوتة بين فعل وصفة، وهي جميعاً ممّا صرّح ابن فارس بنحته بعبارة قاطعة، وكان لزاماً علينا أن نهمل في إحصائنا ما تردّد فيه، ولقد تردَّد في كثير تواضعاً منه وحذراً من أن يقول في لغة القرآن ما لا يعلم»[1].

وقد عدنا ـ يستهوينا هذا البحث كما استهوى أستاذنا من قبل ـ ندرس المقاييس دراسة إحصائية دقيقة كما فعل، فلم نستخرج من أبواب مزيدات الثلاثي مما صرّح ابن فارس بنحته بعبارة قاطعة إلا ١٣٨ كلمة نثبتها في الجدول التالي إلى جانب معانيها وما نحتت منه مرتبة ترتيب ابن فارس إياها في أبوابها:

الكلمة المنحوتة	معناها	ما نحتت منه
١ ـ بُحْتُر	القصير المجتمع الخلق	بتر، وحتر
٢ ـ بَحْثَر	بدَّد	بحث، وبثر
٣ ـ البَحْثرة	الكَدَر في الماء	بحث، وبثر
٤ ـ البعثقة	خروج الماء من الحوض	بعق، وبثق
٥ ـ البُرْجُد	كساء مخطط	البجاد، والبُرْد
٦ ـ ابلندح	اتسع	البداح، والبلد
٧ ـ بَخْذَعَ	ضرب[2] (بالسيف)	خُذَعَ، وبَذِعَ
٨ ـ بَلْطَحَ	ضرب بنفسه الأرض	بُطح، وأُبْلِط
٩ ـ بَزْمَخَ	تكبَّر	زمخ، وبزخ
١٠ ـ تَبَلْخَص	غَلُظ	اللُّخص، والبَخَص
١١ ـ تَبَزْعَر	ساء خلقه	الزَّعر، والتبزُّع
١٢ ـ البِرْقش	طائر	رَقْش، والبَرَش
١٣ ـ البهنسة	التبختر	البَهْس، وبنس
١٤ ـ بلهس	أسرع	بَهَسَ، وبَلَهَ
١٥ ـ الثُّفروق	قمع الثمرة	الثَّفْر، وفَرَق
١٦ ـ ثعلب الرمح	ما دخل في جبة السنان منه[3]	الثَّعب، والعَلْب، أو من العَلْب، والثَّلب

(١) دراسات في فقه اللغة: ٢٥٨.

(٢) بخذعه بالسيف وخذعه: ضربه. انظر اللسان: بخذع: ٨/ ٥.

(٣) اللسان: ثعلب: ١/ ٢٣٨.

الكلمة المنحوتة	معناها	ما نحتت منه
١٧ ـ الثُّرمطة	اللثق والطين	الثَّرط، والرَّمط
١٨ ـ البحْثَر	شك وتردد من فزع أو ذعر	الشَّج، والشَّجرة
١٩ ـ جُذْمور	الباقي من أصل السَّعَفة إذا قطعت	الجذم، والجذر
٢٠ ـ جَرْدب	ستر بيديه طعامه كي لا يُتناول	جدب، وجرب
٢١ ـ جمهور	الرملة المشرفة على ما حولها	جَمر، وجَهر
٢٢ ـ جُرثومة	قرية النمل	جَرَم، وجَثَم
٢٣ ـ جُعفِلَ	صُرِع	جُعِفَ، وجَفَل
٢٤ ـ جَلْمد	الحجر، والإبل الكثيرة	الجَلَد، والجَمَد
٢٥ ـ جُراهم، جُرْهم	الجمل العظيم	الجرم، والجَرَه
٢٦ ـ جَمْرة	الأرض الغليظة ذات الحجارة	الجمع، والجمر، أو الجمر، والمَعِر
٢٧ ـ جَسْرب	الطويل	الجَسْر، وسَرَبَ
٢٨ ـ جَهْضَم	الضخم الهامة المستدير الوجه	الجهم، والهَضم
٢٩ ـ مُجْرَهِدّ	ذاهب على وجه	جَرَد، وجَهَد
٣٠ ـ جِعْظار	الرجل الجافي المتفَّج بما ليس عنده	الجَظ، والجَعْظ
٣١ ـ جِنْعاظ	سيء الخلق، الذي يتسخَّط عند الطعام	الجَظ، والجَعْظ
٣٢ ـ جَعْفر	النهر	جَعَف، والجَفْر
٣٣ ـ جِرفاس	صفة للأسد	جَرَف، وجرَس
٣٤ ـ جَلْعد[1]	الصُّلب الشديد	الجَلَد، والجَلَع
٣٥ ـ جَحْدَل[2]	الحادر السمين	الجَحْل، وجَدَل
٣٦ ـ تجرمز[3] (الليل)	ذهب	الجَرْز، ورَمَزَ
٣٧ ـ جَحْفل	الجيش العظيم، والسيِّد	
وتَجَحْفَلَ القوم	اجتمعوا	
وجحفلة الفرس	ما تتناول به العلف[4]	الحَفْل، والجَفْل، أوالجَفْل، والجحف
٣٨ ـ جَحْشم	البعير المنتفخ الجبين	الجَشِم، والجحش

(١) وقد يكون مما زيد عليه العين فلا يكون منحوتاً. انظر المقاييس: ١/٥٠٩.

(٢) وقد يكون مما زيد عليه الدال فلا يكون منحوتاً. م. ن.

(٣) وقد يكون مما زيد عليه الزاي أو الميم فلا يكون منحوتاً م. ن.

(٤) اللسان: جحفل: ١١/١٠٢، وقيل: الجحفلة من الخيل والحُمُر والبغال والحافر بمنزلة الشفة من الإنسان والمِشْفر للبعير.

الكلمة المنحوتة	معناها	ما نحتت منه
٣٩ ـ جَلَنْفَع[١]	الثقيل الوَخِم	الجُلْع، والجَذْع
٤٠ ـ جَلَفْزِيز	العجوز المسنة	جَلْز، وجلف
٤١ ـ مُجْلَنْظِر	القاعد	جذا، والنَّظَر
٤٢ ـ جُرْضُم[٢]	الأكول	جَرَض، ورَضَم
٤٣ ـ جُخْدُب[٣]	الجمل العظيم	الخدب، والجخب
٤٤ ـ جُرْشع	العظيم الصدر	الجَرْش، والجَشَع
٤٥ ـ جِلْحابة	الشيخ الهِمّ	جَلح، ولَحَب
٤٦ ـ جَنْدَل[٤]	الحَجَر	الجَدْل، والجُنَد
٤٧ ـ الحُزْقوف	الدابة المهزول	حرف، وحقف
٤٨ ـ حَزْرَق	حَبس	حَزَق، وحَرَز
٤٩ ـ الحِثْرِمة	الدائرة التي تحت الأنف وسط الشفة العليا	حَثم، وثرم
٥٠ ـ الحِنْزَقْرة	القصير	الحزق، والحَقْر
٥١ ـ الحَلْبس	الشجاع	حَلَس، وحَبَس
٥٢ ـ تَحَرْتَش[٥]	القوم حشدوا	الحرش، وحَتَر
٥٣ ـ الحُمارس	الرجل الشديد	حَمَس، ومَرَس
٥٤ ـ المُحَفْرج	المفتول حتى يتداخل بعضه في بعض	حَفَر، وفَرَج
٥٥ ـ الحَثْر	الشيء الخسيس يبقى من متاع القوم في الدار إذا تحملوا	حَنَث، وحَثَر
٥٦ ـ المُخْرَنْطِم	الغضبان	خطم، وخرط
٥٧ ـ الخُلابس	الحديث الرقيق	خَلَب، وخَلَس
٥٨ ـ الخَنْثعبة	الناقة الغزيرة	خنث، وثَعَب
٥٩ ـ الخُضارع	البخيل	خضع، وضرع
٦٠ ـ الخَيْتَعور	الدنيا، والمرأة السيئة الخلق، والشيطان	خَتَر، وختع

(١) والنون فيه زائدة.

(٢) وقد يكون مما زيد عليه الميم أو الجيم، فلا يكون منحوتاً. المقاييس: ١/ ٥١١.

(٣) وقد يكون مما زيد عليه الجيم أو الدال فلا يكون منحوتاً. م. ن.

(٤) وقد يكون مما زيد عليه النون فلا يكون منحوتاً. م. ن: ١/ ٥١٢.

(٥) وقد تكون التاء أو الشين زائدة فلا يكون منحوتاً. انظر م. ن: ٢/ ١٤٥.

الكلمة المنحوتة	معناها	ما نحتت منه
٦١ ـ الخَرْعَبَة والخرعوبة	الشابة الرَّخْصة الحسنة القوام	الخَرَع، والرُّعبوبة
٦٢ ـ خربق (عمله)	أفسده	خَرَب، وخَرِق
٦٣ ـ تَخَطْرَفَ (الشيء)	جاوزه	خطر، وخطف
٦٤ ـ خَزْعال	ظَلْع	خَزَل، وخَزَع
٦٥ ـ الدُّلَهْمِس	الأسد	دَالَسَ، وهَمَسَ
٦٦ ـ دَغْمَرْت (الحديث)	خلطته	دَغَمَ، ودَغَر
٦٧ ـ الدُّعْبل	الجمل العظيم	دَبَل، وعَبَل
٦٨ ـ الدُّخْمَسة	الخب والخداع	دَخَس، ودَمَس
٦٩ ـ الدُّلْمِس	الداهية	دَلَسَ، ودَمَس
٧٠ ـ الدِّلْقِم[1]	الناقة التي أكِلَتْ أسنانها من الكبر	دَقَمَ، ودَلَق
٧١ ـ الرَّهبلة	مشي بثقل	رَهَل، ورَبَل
٧٢ ـ الزُّلقوم	الحلقوم	زَلِقَ، وزقم
٧٣ ـ الزهلوق	الخفيف	زَلِقَ، وزهق
٧٤ ـ ازْلَغَبَّ (الطائر)	شوَّك	زَغَب، ولَغَب
٧٥ ـ السَّحْبَل	الوادي الواسع	سَحَلَ، وسَبَلَ، وسحب
٧٦ ـ (فرس) سُرْحوب	الجواد	سرح، وسرب
٧٧ ـ اسْمَهَدَّ (السنام)	حَسُنَ وامتلأ	سهد، ومهد
٧٨ ـ الشناعيف	رؤوس تخرج من الجبل	شَعَفَ، ونَعَفَ
٧٩ ـ الشَّمَيْذر	الخفيف السريع	شمذ، وشمر
٨٠ ـ اصْمَقَرَّ (اللبن)	اشتدت حموضته	صقر، ومقر
٨١ ـ الصِّلْقِم	الشديد العض	صَلَقَ، ولَقَم
٨٢ ـ الصَّهْصَلِق	الشديد الصوت الصخّاب	صهل، وصلق
٨٣ ـ الضَّمْعرة	ما غلظ من الأرض	ضَمَر، ومَعَر
٨٤ ـ الضَّمْعَرية[2]	(الخبيثة من الحيّات)	ضَمَر، ومَعَر
٨٥ ـ الضُّمالخ	اللبن الخاثر المتلبِّد	ضلخ، وضمل

(١) وقد تكون من الموضوع وضعاً فلا تكون منحوتة ـ م. ن: ٢/ ٣٤٢.
(٢) والضمعري: اللئيم.

الكلمة المنحوتة	معناها	ما نحتت منه
٨٦ ـ الصَّلْدِمة	الفرس الشديدة	صَلَد، وصَدَم
٨٧ ـ الصَّقعب	الطويل من الرجال	صَقَبَ، وصَعَبَ
٨٨ ـ الضِّرغام	الأسد	ضغم، وضرم
٨٩ ـ الضَّبَطْر	الشديد	ضبط، وضطر
٩٠ ـ (الرغيف) الطُّملُس	الجاف	طلس، وطمس
٩١ ـ العَشَنَّق[1]	الطويل الجسم	العَنَق، والشَّنَق
٩٢ ـ العَسْلَق	كل سبع جَرُؤَ على الصيد	عَبِق به، وعلِق، وسلق
٩٣ ـ العفلق	الفرج رِخواً واسعاً	عفق، وفلق
٩٤ ـ عركس واعرنكس[2]	تراكم الشيء بعضه على بعض	عَكَس، وعَرَك
٩٥ ـ عكمس (الليل)	أظلم	عَكَس، وعَمَس
٩٦ ـ العِلْكَدّ	الشديد	عكد، والعلوذ، واللُّكَد
٩٧ ـ العَشَوْزَن	الملتوي العسر الخلق	عَشَزَ، وشَزَن
٩٨ ـ العَجَرفية	جفوة في الكلام وخُرْق في العمل	جَرَفَ، وعَجَرَ
٩٩ ـ العُطْبول[3]	الوطيئة من النساء الممتلئة	عَطَل، وعَبَل
١٠٠ ـ العَمَلَّس[4]	الذئب الخبيث	عمل، وعمس
١٠١ ـ العَنْسَل	الناقة السريعة الوثيقة الخَلْق	عَنَس، ونَسَل
١٠٢ ـ (يوم) عَمَرَّس	شديد ذو شر	عَمَاس، والمرس
١٠٣ ـ عُمْروس[5]	الحَمَل إذا بلغ النزو	عَرِس، ومَرِس
١٠٤ ـ اعرنزمت (الأرنبة)	ضخمت واشتدت	عَرَزَ، وزَرَم
١٠٥ ـ العرزال	ما يجمعه الأسد في مأواه من شيء يمهّد لأشباله[6]	عَزَلَ، وعَرَزَ

(١) وقد تكون الشين فيه زائدة فلا يكون منحوتاً. م. ن: ٣/ ٣٥٩.

(٢) واعلنكس الشعر: اشتد سواده وكثر، واللام فيه بدل من الراء.

(٣) وقد يكون مما زيدت فيه الطاء فلا يكون منحوتاً. م. ن: ٤/ ٣٦٥.

(٤) وقد يكون مما زيدت فيه اللام فلا يكون منحوتاً. م. ن: ٤/ ٣٦٦.

(٥) وقد يكون مما زيدت فيه الميم فلا يكون منحوتاً. م. ن: ٤/ ٣٦٨.

(٦) ويقال: العرزال ما يجمع من القديد في قُترته. وعرزال الصياد: أهدامه وخرقها التي يمتهدها ويضطجع عليها في القترة. م. ن: ٤/ ٣٦٩.

الكلمة المنحوتة	معناها	ما نحتت منه
١٠٦ ـ العُصْفر[1]	نبات	عصر، وصفر
١٠٧ ـ العَصْلَبي	الشديد الباقي	عَصَب، وصَلُب، وعَصَل
١٠٨ ـ العُنابل	الوتر الغليظ	عَنَبَ، وعَبَلَ
١٠٩ ـ الغَشمرة	إتيان الأمر من غير تثبت	الغَشم، والتشمُّر
١١٠ ـ الغَمَلَّج	البعير الطويل العنق	غَمَج، وغَلَج
١١١ ـ الغُضروف	نُغض الكتف	غَضَرَ، وغَضَف
١١٢ ـ الغَلْمرة	ركوب الأمر على غير تثبت	غَلَم، وغَمَر
١١٣ ـ المُغَثْمَر	الثوب الخشن الرديء النسيج	غَثَم، وغَثَر
١١٤ ـ الفرزدقة	القطعة من العجين	فرز، ودقّ
١١٥ ـ افرنقعوا	تنحَّوْا	فَرَق، وقَقَع
١١٦ ـ الفَلْقَم	الواسع	فَلَق، ولَقِمَ
١١٧ ـ القُرْهُد	الحادر الغليظ	فَرِهَ، ورَهَد
١١٨ ـ الفَرْشحة	أن يفرِّج الإنسان بين رجليه ويباعد إحداهما من الأخرى	فَرَش، وفَسَح
١١٩ ـ القَفَنْدَر	الشيخ[2]	القفد، والقَفْر
١٢٠ ـ القُرضوب	اللص	قَرَض، وقَضَبَ
١٢١ ـ القَلْفَع	ما يبس من الطين على الأرض فيتقلّف	قفع، وقلع، وقلف
١٢٢ ـ الكَرْبَلَة	رخاوة في القدمين	رَبَلَ، وكَبَلَ
١٢٣ ـ الكُرْدوس	الخيل العظيمة	كرد، وكرس، وكدس
١٢٤ ـ اللَّهْجَم	الطريق المذلّل	لهج، وهجم
١٢٥ ـ النَّهْشَل	الذئب[3]	نَشَل، ونَهَش
١٢٦ ـ النَّهابِر[4]	المَهَالِك	نَهَب، ونَهَر
١٢٧ ـ النقرشة	الحس الخفي[5]	نقر، وقرش، ونقش
١٢٨ ـ النَّقْثلة	مشية يثير فيها الرجل التراب	نَقَثَ، ونَقَلَ

---

(١) إن كان معرباً فلا قياس له. م. ن.

(٢) وقد يأتي بمعنى اللئيم الفاحش وقد تكون النون فيه زائدة فلا يكون منحوتاً. م. ن: ٥/١١٦.

(٣) ويقال: الصقر. م. ن: ٥/٤٨٣.

(٤) ونهبر الرجل في كلامه: أتى على غير جهته.

(٥) كحس الفأرة واليربوع.

الكلمة المنحوتة	معناها	ما نحتت منه
١٢٩ ـ (الرجل) الهِبْلِع	الأكول	هلع، وبلع
١٣٠ ـ الهِدْلِق	المسترخي	هَدِل، ودَلَق
١٣١ ـ الهِبْرِقي	الحداد أو الصائغ	هَبَرَ، وبَرَق
١٣٢ ـ الهِلْقام	الضخم الواسع البطن	هقم، ولقم
١٣٣ ـ الهمرجة	الاختلاط	همج، وهرج، ومرج
١٣٤ ـ (عجوز) هَمَّرِش	جِمَّة سيئة الخلق	همّ، وهرش
١٣٥ ـ الهَلْزَمَة	سرعة الكلام	هَلَز، وهَلَم
١٣٦ ـ الهَمَرْجَل	الفرس الجواد	هَمَر، وهَجَل
١٣٧ ـ الهِجْرِع	الخفيف الأحمق	هرع، وهجع
١٣٨ ـ اهرمّع (الماء)	سال	هَمَع، وهَرِع

تلك هي إذاً المنحوتات الواردة في المقاييس، ثمان منها نحتت من ثلاثة أصول وهي: الشَّحْبَل، والعَسْلَق، والعِلْكَدُ، والعصلبي، والقلفعُ، والكُردوس، والنقرشة، والهمرجة، والبواقي نحتت من أصلين. وأما سائر الكلمات التي جعلها الدكتور الصالح من المنحوت فليست منه، وإنما هي مما صرّح ابن فارس بأنه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة في معناه[1]، أو صرّح دون لبس بأنه ليس منحوتاً ولكنه زيد فيه كذا[2]، وهي نيّفٌ ومئتان وأربعون كلمة. فإن زدناها على ما ثبت لدى ابن فارس نحته مما ورد في الجدول السابق كان المجموع حوالي ٣٨٠ كلمة هي التي عناها الدكتور الصالح بعبارة: «أكثر من ثلاث مئة كلمة منحوتة بين فعل وصفة».

وهي عبارة تستدعي تصحيحاً آخر لا يحتاج إلى كبير عناء لتحقيقه. فتأمل تلك الكلمات الواردة في الجدول السابق يفصح عن انقسامها إلى أفعال وأسماء وصفات لا إلى أفعال وصفات فحسب.

ولعلّ السبب الذي دفع الدكتور الصالح إلى تضخيم منحوت المقاييس، وتحميله ما لا يحتمل، أن ابن فارس نفسه يخلط ـ أحياناً ـ بين أنواع ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف. فقد رأيناه يجعلها مرة نوعين، هما المنحوت والموضوع وضعاً، ومرة أخرى ثلاثة أنواع، فيزيد على النوعين السابقين ما أصله كلمة واحدة، وقد ألحق

---

(١) م. ن: ١/٣٢٩ و٣٣٢.

(٢) م. ن: ٢/١٤٣ مادة الحلقوم.

بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله. ثم ها هو في مستهل باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله دال يقول:

«وسبيل هذا سبيل ما مضى ذكره، فبعضه مشتق ظاهر الاشتقاق، وبعضه منحوت بادي النحت، وبعضه موضوع وضعاً على عادة العرب في مثله»، مردفاً ذلك بقوله: «فمن المشتق المنحوت (الدُّلَمِصُ) و(الدُّمَلِصُ): البرّاق. فالميم زائدة، وهو من الشيء الدَّليص، وهو البرّاق، وقد مضى»[1].

فكيف تكون الدُّلَمِص أو الدُّمَلِص منحوتة وقد صرّح بزيادة الميم فيها؟

وما ينطبق على هذه الكلمة ينطبق على عدة أمثلة ساقها بعدها، وهي مما صرّح بزيادة حرف فيه، كالدِّفْنس[2]، والدَّرْقعة[3]، والاندراع[4]، وادْرَعَفَّت[5]، والدِّهْكم[6]، ودَرْبَخَ[7]، ودَمْشَقَ[8]، والدُّمْرِغ[9]، والدُّمْلُج[10]، والدَّعلجة[11]، والدِّنْخس[12]، وتَدَرْبَسَ[13]، غير أنه يدخل فيها الكلمات التي يصرّح بأنها منحوتة، ذاكراً الأصلين اللذين نُحتت منهما، كالدُّلَهْمَس[14]، ودَغْمرتُ[15]، والدِّعْبِل[16].

ولكنّ الخلط بين الأنواع ليس هو القاعدة عند ابن فارس. فقد وجدناه في بعض المواضع يفصل فيما بينها، كما فعل في «باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء»[17]. فهو قد بدأ بالمنحوت من هذا الباب قبل أن يورد النوع الثاني، وهو ما زيد فيه حرف لمعنى يريدونه من مبالغة، تحت عنوان: «باب من الرباعي آخر»، ثم يتكلم في باب منفصل على الباب الثالث من الرباعي الذي وضع وضعاً، وكما فعل في «باب الراء وما بعدها مما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف»[18]، إذ قال مميزاً بين المنحوت والمزيد فيه: «وهذا شيء يقل في كتاب الراء، والذي جاء منه فمنحوت أو مزيد فيه»، ثم عرض ثلاثة أمثلة صرّح بزيادة حرف في اثنين منها وبنحت الثالث.

---

(١) المقاييس: ٢/ ٣٣٧.
(٢) الرجل الدنيء الأحمق.
(٣) الفرار.
(٤) التقدم في السير.
(٥) ادرعفّت الإبل: مضت على وجوهها.
(٦) الشيخ الفاني.
(٧) تذلل.
(٨) دمشق عمله: أسرع فيه.
(٩) الأحمق.
(١٠) المِعْضَد من الحُلي.
(١١) الذهاب والرجوع والتردد.
(١٢) الشديد اللحم الجسيم.
(١٣) تقدّم.
(١٤) الأسد: وهي منحوتة من دالس وهمس.
(١٥) دغمرت الحديث إذا خلطته، وهي منحوتة من دغم ودغر.
(١٦) الجمل العظيم، وهي منحوتة من دبل وعبل.
(١٧) المقاييس: ١/ ٣٢٨.
(١٨) م. ن: ٢/ ٥٠٩.

النحت في أقوال المحدثين:

اختلف المحدثون من فقهاء العربية حول نسبة النحت إلى الاشتقاق، فمال بعض إلى هذه النسبة ورفضها آخرون.

من الذين جعلوا النحت نوعاً من أنواع الاشتقاق مَنْ صرَّح بأن النحت «من قسم الاشتقاق الأكبر»[١]، وهو الذي يؤخذ فيه ـ عنده ـ «لفظ من لفظ من غير أن تعتبر جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه، ولا الترتيب فيها، بل يكتفى بمناسبة الحروف في المخرج». ومنهم من سمّى النحت «الاشتقاق الكُبّار»[٢] ملحقاً إياه بالأنواع الثلاثة الأخرى وهي: الصغير أو الأصغر، والكبير، والأكبر. ومنهم مَنْ رأى أن «مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت نوعاً منه، وإن فضّل المتمسكون بالاصطلاح الفني إفراده من الاشتقاق»[٣]. وقد لاحظ بعضهم أن قلة النحت في لسان العرب لا تنفي الشواهد المحفوظة فيه ولا الصلة التي تربطه بالاشتقاق، فإن مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت منه: ففي كل منهما توليد شيء من شيء، وفي كل منهما فرع وأصل، ولا يتمثل الفرق بينهما إلا في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر على طريقة النحت، واشتقاق كلمة من كلمة في قياس التصريف[٤].

وبين مؤيدي كون النحت نوعاً من الاشتقاق من بالغ في القول بالنحت وقال: «إن ابن فارس لا يرى النحت إلا فيما زاد على ثلاثة أحرف، أما نحن فإننا نراه في بعض الكلمات الثلاثية كذلك، فإن كلمة «أسمر» مثلاً منحوتة ـ في رأينا ـ من «أسود» و«أحمر»، كما لم يفطن هو ولا غيره إلى طريق من طرق خلق الرباعي في العربية، وهو طريق المخالفة الصوتية، وهي عبارة عن إبدال أحد الحرفين المتماثلين في صيغة «فعّل» حرفاً يغلب أن يكون من الحروف المائعة أو المتوسطة: (ل م ن ر) مثل: «تقرصع» بمعنى: سال في مشيته، فأصلها: «تقصّع» خولفت فيها الصاد الأولى، وجعلت راء»[٥].

أما رافضو جعل النحت نوعاً من الاشتقاق فقد احتجوا بأن المتقدمين لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق، وبأن غاية الاشتقاق استحضار معنى جديد، أما غاية النحت فالاختصار ليس إلا[٦].

---

(١) محمود شكري الألوسي: كتاب النحت: ٣٨.

(٢) عبد الله أمين: الاشتقاق: ٣٩١.

(٣) سعيد الأفغاني: في أصول النحو: ١٣٤.

(٤) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة: ٢٤٣.

(٥) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٠٥.

(٦) انظر فؤاد ترزي: الاشتقاق: ٣٦٣، وانظر أيضاً أميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٩.

وقد رأى بعضهم «أن النحت طريقة من طرائق توليد الألفاظ، وهو قليل الاستعمال في اللغة العربية، شائع في غيرها من اللغات الهندية ـ الأوروبية، على عكس الاشتقاق الذي هو القاعدة الأساسية في اللغة العربية»[١].

وبين ناسبي النحت إلى الاشتقاق ورافضي هذه النسبة يتوسط آخرون فيرون أن النحت من قبيل الاشتقاق، وليس اشتقاقاً بالفعل، لأن الاشتقاق أن تنزع كلمة من كلمة، أما النحت فهو أن تنزع كلمة من كلمتين أو أكثر[٢].

ونميل إلى نصرة الرأي القائل بأن النحت نوع من الاشتقاق، وذلك لسببين:
أحدهما: انطباق معنى الاشتقاق عليه. فالاشتقاق أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي. وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق[٣].

ولا يغيّر من الأمر شيئاً أن يكون المأخوذ منه أكثر من لفظ ما دام التناسب في المعنى قائماً، وما دام التغيير في اللفظ حاصلاً، وما دامت الزيادة على المعنى الأصلي مستفادة من المنحوت. فقولك: «بسملت» أفاد حكاية قولك: بسم الله، وهذه الحكاية زيادة على المعنى الأصلي. وقولك: «اصمقر اللبن» مشيراً إلى اشتداد حموضته أفاد اجتماع معنيي الحموضة (من: مقر) والخثورة (من: صقر)، واجتماع هذين المعنيين في وصف واحد هو زيادة على المعنى الأصلي أيضاً. وقولك: «شفعنتي» في وصف رجل يتبع مذهبي الشافعي وأبي حنيفة أفاد النسبة إلى هذين العلمين، وهذه النسبة هي أيضاً زيادة على المعنى الأصلي.

وهذه الزيادة هي رد على حجة رافضي جعل النحت نوعاً من الاشتقاق المتمثلة في أن النحت نوع من الاختصار ليس إلّا، زد على ذلك أن الاختصار المشار إليه إنما يُحدث كلمات جديدة هي عبارة عن أفعال، أو أسماء، أو صفات، لم تكن موجودة.
الثاني: أن علماءنا القدامى قد اعتبروه من ضروب الاشتقاق، خلافاً لما نقله بعض المحدثين عنهم، كما تقدم.

فهذا الخليل بن أحمد يقول: «فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلاً»[٤]، ويستشهد بعد ذلك بقول الشاعر:

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم تَرَيْ قبلي أسيراً يمانيا

(١) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية: ١٤٨.
(٢) انظر: عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب: ٢١، وانظر أيضاً أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي: ٣٤.
(٣) انظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو: ١٣٠.
(٤) العين: ١/٦٩.

وهذا ابن جني يقول: «قولهم: بسملت وهللت وحولقت كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات. والأمر واسع». فيسمي عملية النحت اشتقاقاً. وذاك ابن فارس يؤكد في موضع أن «للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت»[1]، ثم يعود فيعبر عن هذا القياس في موضع آخر بالاشتقاق، إذ يقول في مستهل باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله ذال: «فأما ما زاد على ثلاثة أحرف فكلمات يسيرة، تدل على انطلاق وذهاب، وأمرها في الاشتقاق خفي جداً، فلذلك لم نعرض لذكره»[2].

شيوع النحت في العربية:

رأى بعض اللغويين العرب المحدثين أن النحت «شائع أيّما شيوع في اللغات الهندية ـ الأوروبية، وبخاصة الحديث منها، حتى إن ما يرجع من مفردات هذه اللغة إلى أصل واحد لقليل بالنسبة إلى ما يرجع منها إلى أصلين أو عدة أصول، ولكنه نادر جداً في فصيلة اللغات السامية على العموم. ولا تختلف في ذلك اللغة العربية عن أخواتها السامية. فالمفردات المنتزعة من أصلين مستقلين أو من أصول مستقلة لا تتجاوز بضع عشرات. ومعظمها لم يظهر فيه النحت إلا عن طريق ظني يبدو فيه أحياناً كثيرٌ من صنوف التعسُّف والتحايل»[3].

وبالغ بعضهم في التقليل من دور النحت في البناء اللغوي حتى ذهب إلى حد أن لغتنا ليست من اللغات التي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدون في مصنفاتها. والمنحوتات عندنا عشرات، أما عندهم فمئات، بل ألوف، لأن تقديم المضاف إليه على المضاف معروف عندهم، فساغ لهم النحت. أما عندنا فاللغة تأباه وتتبرأ منه[4].

وبالغ بعضهم أكثر فأكثر، فأنكر وجود النحت في العربية إنكاراً تاماً، معتبراً كلمات كبسمل، وحولق، ودمعز، وطلبق، مجرد اختصارات لجمل مفيدة «ولو أنهم لم يفسروها لنا لكنا نجهل معناها الآن، ذلك لأنها بعيدة كل البعد عن النحت. ومن هذا القبيل «تابلين»، و«أرامكو»، و«سوكوني» فإن عامة الناس لا يعرفون أنها اختصارات لأسماء شركات»[5].

---

(١) المقاييس: ١/ ٣٢٨.

(٢) المقاييس: ٢/ ٣٧١.

(٣) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٨٧. والأب أنستاس ماري الكرملي: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها: ١٥٠، ومحمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية: ١٤٩.

(٤) الأب أنستاس ماري الكرملي: مجلة لغة العرب، نيسان ١٩٢٨، ٥/ ٢٩٣.

(٥) أنيس فريحة: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها: ١١٦.

وقد علل أصحاب هذا الرأي زعمهم أن العربية غير قابلة للنحت كمبدأ لغوي بأنها «في طورها الحالي بلغت مرتبة الثلاثية Triliteralism، فإن أكثرية المفردات الساحقة تتألف من ثلاثة حروف تتضمن فكرة معينة كما في ضرب، أكل، جلس، مشى. وأي تغيير في حروف الجذر أو أي نقصان أو زيادة عليها تفقدها معناها»[١].

ونلاحظ أن الذين قللوا من دور النحت في اللغة العربية أو أنكروه هم أنفسهم الذين رفضوا أن يكون النحت نوعاً من الاشتقاق. وكأني بهم افترضوا خصومة بين النحت والاشتقاق، فمالوا إلى الثاني ورفضوا الأول.

وواقع الأمر خلاف ذلك. فقد تبيَّن لنا مما سبق أن النحت وسيلة من وسائل النمو اللغوي. وهو بذلك لا يعدو كونه نوعاً من أنواع الاشتقاق، وتبيَّن لنا أيضاً أن اللغة العربية قابلة للنحت، وأنها قد عرفته منذ القديم، من خلال النماذج الكثيرة التي أوردها ابن فارس وغيره من أئمة هذه اللغة.

وليس دقيقاً ولا صحيحاً قول بعضهم: إن النحت نادر في العربية ويشوّه كلمها، وإن ما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة وفقه اللغة لا يعدو الظن، والتخمين، والتأويل البعيد[٢]. فهذا العالم الجليل إنما استند في ما أورده من المنحوت إلى علم سابقيه، ثم أعمل فكره وسليقته اللغوية المرهفة الحس مقدِّماً أدلته اللغوية المنطقية قبل أن يحكم بأن هذه الكلمة منحوتة، وتلك مزيد فيها، وكثيراً ما وجدناه يتوقف حذراً متورعاً عن الخوض فيما لم يعلم، أو لم يثبت لديه. ومن المؤكد أن خوف الخائفين على العربية من أن يشوه النحت كلمها ليس في محله إلا عندما يكون الناحتون جاهلين قواعد هذه اللغة، وأصولها، وخصائصها. فإن كانوا من العلماء الباحثين المشهود لهم بأصالة المعرفة اللغوية وعلو الكعب في هذا المجال، لم يعد للخوف من مبرر.

لقد بتنا في عصر تنهمر مصطلحاته العلمية والتقنية والحضارية، ونحن مضطرون إلى ترجمتها واستيعابها في لغتنا عن طريق الاشتقاق، والنحت الذي هو أحد أنواعه، وقد قام عدد من علمائنا المحدثين باستخدام النحت وسيلة من وسائل استيعاب المصطلحات الجديدة، فأحسنوا الاستخدام، وبدأت تشيع في لغتنا مصطلحات من نحو: برمائي[٣]،

---

(١) م. ن.

(٢) مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق: ٨٦.

(٣) منسوب إلى البر والماء.

وأنفمي[١]، ودَرْعمي[٢]، وزمكاني[٣]، وقبتاريخ[٤]، ومدرحي[٥]، وسواها.

إن انضمام هذه المفردات ومثيلاتها إلى سابقاتها القديمات في معجمنا اللغوي العربي أمرٌ من شأنه أن يعزز فكرة قابلية اللغة العربية للنحت، مثلما يعززها قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة بإجازة النحت عندما تُلْجِئ إليه الضرورة[٦].

ومن الواضح أن تقييد الإجازة بالضرورة مبني على الاقتناع بأن الوسيلة الأهم من وسائل النمو اللغوي، وتكوين كلمات جديدة، إنما هي الاشتقاق القياسي المعروف، وأن النحت ـ وإن كان نوعاً من الاشتقاق ـ له شروط، منها ألا يكون المنحوت نابياً في الجرس عن سليقته العربية، وأن يكون على وزن عربي نطق به العرب، وأن يؤدي حاجات اللغة من إفراد، وتثنية، ونسب، وإعراب[٧].

(١) منسوب إلى الأنف والفم للدلالة على الصوت الذي يتخذ الهواء عند النطق به مجراه منهما معاً.
انظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: ٧١.
(٢) منسوب إلى دار العلوم.
(٣) منسوب إلى الزمان والمكان.
(٤) منحوت: من كلمتي قبل والتاريخ.
(٥) منسوب إلى المادة والروح.
(٦) انظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٧/ ١٥٨.
(٧) عبد الله أمين: الاشتقاق: ٤٣١.

الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد

أضفى الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد على المعجم العربي ثراء لا ينكر، وهو ثراء لا يقف عند حدود مقارنة العربية بأخواتها الساميات، وإنما نراه ماثلاً بيناً إذا ما قارنّا العربية بسائر لغات العالم. وهو ثراء يشمل الأفعال والأسماء والصفات، وليس مقتصراً على نوع واحد منها. ولعله يتجلى من خلال الترادف أكثر مما يتجلى من خلال الاشتراك اللفظي والتضاد، وإن كان حاضراً فيهما أيضاً.

أ ـ الترادف:

ينقل السيوطي عن الإمام فخر الدين الرازي تعريفه للمترادف بأنه «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[1]. وهو يفصل هذا التعريف بقوله: «واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحد، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فإنهما دلّا على شيء واحد، لكنْ باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة. والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول. والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئاً كقولنا: عطشان نطشان».

ومن أمثلة الترادف قولهم في أسماء السيف: الرّداء، والخليل، والقضيب، والصفيحة، والمُفَقَّر، والعضب، والحسام، والمذكر، والمهنّد، والأبيض إلخ...

وقولهم في أسماء العسل: الضَّرَب، والشَّوْب، والوَرْس، والدستفشار، والمستفشار، والشُّهد، والجنى، والسلافة، والرحيق إلخ..

ويعرّف بعض المحدثين المترادفات Synonimes بأنها «ألفاظ متحدة المعنى، قابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[2].

وهم يرون أن «الترادف التام ـ رغم عدم استحالته ـ نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر. فإذا ما وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محددة، حيث إن

---

(١) المزهر: ١/٤٠٢.

(٢) أولمان: دور الكلمة في اللغة: ٩٨.

الغموض الذي يعتري المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية، ذات الصبغة العاطفية، أو الإنفعالية، التي تحيط بهذا المدلول، لا تلبث أن تعمل على تحطيمه، وتقويض أركانه. وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة، بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد»[(١)].

ولا نستغرب بعد ذلك أن نجد بعض علماء اللغة في الغرب[(٢)] يرفضون الاعتراف بالترادف، لأنهم يرون أن الألفاظ إذا اختلفت أصواتها وجب أن تختلف معانيها.

آراء العلماء حول وقوعه في العربية:

اختلف علماء اللغة العرب الأقدمون في وقوع الترادف في العربية:

فقد اعترف به فريق، وأنكره فريق آخر.

أما الذين اعترفوا به فقد ألف بعضهم فيه، كما فعل الأصمعي في كتابه المسمّى: «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه»[(٣)]، وكما فعل أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في كتابه المسمى «الألفاظ المترادفة»[(٤)].

وذهب بعضهم إلى حد التباهي والمفاخرة بما جمع أو حفظ من المترادفات. فهذا ابن خالويه يقول: «جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحية مئتين»[(٥)]. وهذا حمزة بن حسن الأصبهاني يجمع من أسماء الدواهي ما يزيد على أربعمائة، ذاكراً أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي[(٦)]. وهذا الأصمعي، يسأله هارون الرشيد عن شعر لابن حزام العكلي، فيفسره. فيقول له الرشيد: يا أصمعي، إن الغريب عندك لغير غريب، فيقول: يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسماً[(٧)]؟

وأما الذين أنكروا الترادف فرأى بعضهم أن ما يظنه قوم من المترادف إنما هو من المتباين: «قال التاج السبكي في شرح المنهاج: ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف، وزعم أن كل ما يُظَن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين

---

(١) م. ن.

(٢) من أمثال العالم الأميركي بلومفيد، والعالم الإنكليزي فيرث.

(٣) وقد نشره مظفر سلطان بدمشق سنة ١٩٦٤م.

(٤) وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٢١هـ.

(٥) ابن فارس: الصاحبي في فقه: ٤٣، والسيوطي: المزهر: ١/ ٣٢٥.

(٦) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٢٥.

(٧) ابن فارس: الصاحبي: ٤٤، والسيوطي: المزهر: ١/ ٣٢٥.

بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة. وكذا الخَنْدريس العُقار. فإن الأول باعتبار العتق، والثاني باعتبار عقر الدنّ لشدتها. وتكلّف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب»[1].

ويبدو أن هذا المذهب في إنكار المترادف وعدّه من المتباين الذي يتباين بالصفات كان مذهب ابن فارس، وقد اقتبسه عن شيخه ثعلب[2]. يقول ابن فارس: «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف، والمهنّد، والحسام. والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات. ومذهبنا أن كل صفة منها، فمعناها غير معنى الأخرى. وقد خالف في ذلك قوم، فزعموا أنها ـ وإن اختلفت ألفاظها ـ فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف، وعَضْب، وحسام. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال، نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع. قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول. وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»[3].

ومما يؤكد ذلك قول ابن السراج: «وقد حُكي لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول: لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد»[4].

ومما يؤكده أيضاً قول ابن يعيش: «ويحكى عن أحمد بن يحيى إنكار ذلك ومنع جوازه، ويزعم أن في كل لفظ زيادة معنى، ليس في الآخر. ففي ذهب معنى ليس في مضى، وكذلك باقي الباب. وهو قول ليس بالسديد»[5].

ويبدو أيضاً أن أبا علي الفارسي كان من منكري الترادف إنكاراً تاماً، فقد «قال العلامة عز الدين بن جماعة في شرح جمع الجوامع: حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة

---

(١) المزهر: ١/ ٤٠٣.

(٢) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ = ٨١٦ ـ ٩٠٤م) إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد. من كتبه: «الفصيح»، و«قواعد الشعر»، و«شرح ديوان زهير»، و«شرح ديوان الأعشى»، و«مجالس ثعلب»، و«معاني القرآن»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«معاني الشعر»، و«الشواذ»، و«إعراب القرآن». انظر: الأعلام للزركلي: ١/ ٢٦٧.

(٣) ابن فارس: الصاحبي: ٩٦. والسيوطي: المزهر: ١/ ٤٠٤.

(٤) ابن السراج: الاشتقاق: ٤٤.

(٥) ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي: ٩٧.

بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً، وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات. وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة»[١].

وكذلك كان شأن ابن درستويه[٢] في إنكار الترادف. قال في شرح الفصيح لثعلب: «لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتُها وتعارفُها، ولم يعرف السامعون لذلك العلةَ فيها والفروقَ، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأوّلوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة. وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيّنّا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء»[٣].

وينضم أبو هلال العسكري[٤] إلى لائحة منكري الترادف فيقول: «الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد. فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً. فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان، في لغة واحدة، فأنَّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه. وإلى

---

(١) المزهر: ١/ ٤٠٥.

(٢) هو أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيه بن المرزبان (٢٥٨ ـ ٣٤٧هـ = ٨٧١ ـ ٩٥٨م) من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد. من مؤلفاته: «تصحيح الفصيح» المعروف بشرح فصيح ثعلب، وكتاب «الكتّاب»، و«الإرشاد» في النحو، و«معاني الشعر»، و«أخبار النحويين»، و«نقض كتاب العين». انظر: الأعلام للزركلي: ٤/ ٧٦.

(٣) م. ن: ١/ ٣٨٥.

(٤) هو أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (. . . ـ بعد ٣٩٥ هـ = . . . ـ بعد ١٠٠٥م) نسبته إلى عسكر مُكْرَم، من كور الأهواز، عالم بالأدب. من كتبه: «التلخيص» في اللغة، و«معجم» في اللغة، و«جمهرة الأمثال»، و«كتاب الصناعتين: النظم والنثر»، و«شرح الحماسة»، و«الفرق بين المعاني»، و«العمدة»، و«الفروق»، و«المحاسن» في تفسير القرآن. انظر: الأعلام للزركلي: ٢/ ١٩٦.

هذا ذهب المحققون من العلماء، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1]. قال: فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتسعه. واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأه، وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه.. وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه»[2].

وقد جاء كلام أبي هلال هذا في الباب الأول من كتابه «الفروق اللغوية» وهو كتاب مخصص، كما يدل عنوانه، لدحض فكرة الترادف، وإظهار الفروق بين ما درج الناس على اعتباره من المترادف. وأبو هلال يصرّح فيه بمنهجه في إظهار تلك الفروق والأسس التي اعتمدها لذلك فيقول:

«فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة، منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما. ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما، ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، ومنها اعتبار الحروف التي تعدّى بها الأفعال، ومنها اعتبار النقيض، ومنها اعتبار الاشتقاق، ومنها ما يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه، ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة»[3].

ومن أمثلة تلك الفروق التي يعرضها أبو هلال قوله: «الفرق بين الحسد والغبط أن الغبط هو أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط»[4].

وقوله: «الفرق بين الغضب والسخط أن الغضب يكون من الصغير على الكبير، ومن الكبير على الصغير، والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير. يقال: سخط الأمير على الحاجب، ولا يقال سخط الحاجب على الأمير، ويستعمل الغضب فيهما»[5].

وقوله: «الفرق بين المعاداة والمخاصمة أن المخاصمة من قبيل القول، والمعاداة من أفعال القلوب، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه»[6].

(١) المائدة: ٤٨.
(٢) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية: ١١، ١٢.
(٣) م. ن: ١٤.
(٤) م. ن: ١٠٤.
(٥) م. ن: ١٠٦.
(٦) م. ن: ١٠٧.

وقوله: «الفرق بين السرعة والعجلة أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يُتَقَدَّمَ فيه، وهي محمودة، ونقيضها مذموم، وهو الإبطاء. والعجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يُتَقَدَّمَ فيه، وهي مذمومة، ونقيضها محمود، وهو الأناة، فأما قوله تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾[1] فإن ذلك بمعنى أسرعت»[2].

وإذا انتقلنا إلى علماء اللغة المحدثين نستطلع آراءهم في الترادف، وجدنا أن معظمهم يعترف به، ولكن ضمن شروط وحدود معينة.

فقد رأى علي الجارم في بحث قدمه إلى المجمع اللغوي بالقاهرة سنة ١٩٣٥ أن الترادف موجود، ولا سبيل لإنكاره، ولكن لا تجوز المبالغة في ذلك، لأن بعض ما يظن أنها مترادفات إنما هي صفات[3].

وأشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن المحدثين من علماء اللغات يجمعون «على إمكان وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر، بل إن الواقع المشاهد أن كل لغة تشتمل على بعض تلك الكلمات المترادفة. ولكنهم يشترطون شروطاً معينة، لا بدّ من تحققها حتى يمكن أن يقال إن بين الكلمتين ترادفاً»[4].

وقد انتقد هذا الباحث مذهب بعض علمائنا الأقدمين في إنكار الترادف قائلاً: «إن بعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفُّون في الكلمات أموراً سحرية، ويتخيلون في معانيها أشياء لا يراها غيرهم، فهم قوم شديدو الاعتزاز بألفاظ اللغة، يتبنون الكلمات، ويرعونها رعاية كبيرة، ينقبون عما وراء المدلولات، سابحين في عالم من الخيال، يصور لهم من دقائق المعاني وظلالها ما لا يدركه إلا هم، ولا يقف عليه إلا أمثالهم. وفي كل هذا من المبالغة والمغالاة ما يأباه اللغوي الحديث في بحث الترادف. فإذا أبعدت من المترادفات تلك الكلمات التي تحايل عليها من أثبتوا الترادف، وخلقوا بينها مماثلة، كما أنه إذا أبعدت تلك الكلمات التي لم ترد في نص لغوي صحيح النسبة، وجدنا أنفسنا أمام عدد معقول من المترادفات في اللغة العربية»[5].

وقد رأى هذا الباحث أنه إذا طبقت الشروط التي وضعها المحدثون للترادف اتضح لنا أن الترادف لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة، وإنما يمكن أن يلتمس في اللغة النموذجية الأدبية. ويؤكد أننا «في القرآن الكريم الذي نزل بهذه

---

(١) طه: ٨٤.

(٢) الفروق اللغوية: ١٦٨.

(٣) انظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: العدد الأول: ٣٢٩.

(٤) في اللهجات العربية: ١٧٨.

(٥) م. ن: ١٨١.

اللغة، والذي نطق به الرسول للمرة الأولى، نرى الترادف في بعض ألفاظه. ولا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئاً لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى»[1]. ثم يورد بعض الآيات الكريمة التي تبرهن على وقوع الترادف في القرآن.

وشبيه بهذا الرأي إقرار الدكتور صبحي الصالح بوجود الترادف في القرآن الكريم «لأنه وقد نزل بلغة قريش المثالية يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة طولُ احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباسَ مفرداتٍ تملك أحياناً نظائرها، ولا تملك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة، وبهذا نفسر ترادف «أقسم» و«حلف» في قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[2]، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾[3]، وترادف «بعث» و«أرسل» في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[4] وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[5]، وترادف «فضل» و«آثر» في قوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[6]، وقوله: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[7]، فقريش كانت تستعمل في بيئتها اللغوية الخاصة أحد اللفظين في هذه الأمثلة الثلاثة، وإنما اكتسبت اللفظ الآخر من احتكاكها بلهجة أخرى لها بيئتها اللغوية المستقلة. وهكذا لم نجد مناصاً عن التسليم بوجود الترادف، ولا مفرًا من الاعتراف بالفروق بين المترادفات، لكن هذه الفروق ـ على ما يبدو لنا ـ تُنوسيت فيما بعد، وأصبح من حق اللغة التي ضمتها إليها أن تعتبرها ملكاً لها، ودليلاً على ثرائها، وكثرة مترادفاتها»[8].

شروط تحقق الترادف عند المحدثين:

وأما الشروط التي أوجب العلماء المحدثون تحققها حتى يمكن أن يقال: إن بين الكلمتين ترادفاً، كما ذكر الدكتور إبراهيم أنيس، فتتلخص بالآتي[9]:

١ ـ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً. فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي

(١) م. ن: ١٨٠.
(٢) النور: ٥٣.
(٣) التوبة: ٧٤
(٤) الإسراء: ١٥.
(٥) الأنبياء: ١٠٧.
(٦) البقرة: ٢٥٣.
(٧) يوسف: ٩١.
(٨) دراسات في فقه اللغة: ٢٩٩.
(٩) وهي مفصّلة في كتاب الدكتور إبراهيم أنيس «في اللهجات العربية»: ١٧٨.

كان يفهم حقاً من كلمة «جلس» شيئاً لا يستفيده من كلمة «قعد» قلنا حينئذٍ: ليس بينهما ترادف.

٢ ـ الاتحاد في البيئة اللغوية، أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة، أو مجموعة منسجمة من اللهجات. ولم يفطن المغالون في الترادف إلى مثل هذا الشرط، بل اعتبروا كل اللهجات وحدة متماسكة، وعدوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة. ولكنا نعتبر اللغة النموذجية الأدبية بيئة واحدة، ونعتبر كل لهجة أو مجموعة منسجمة من اللهجات بيئة واحدة.

٣ ـ الاتحاد في العصر: فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين. فإذا بحثنا عن الترادف يجب ألا نلتمسه في شعر شاعر من الجاهليين، ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم يرجع إلى العهود المسيحية مثلاً. هذا هو ما جعل ابن خالويه وأمثاله يرون للسيف ونحوه أسماء عدة.

٤ ـ ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر. فحين نقارن بين «الجثل» و«الجفل» بمعنى النمل، نلحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلاً، والأخرى تطور لها.

أسباب كثرة المترادف في العربية:

تتلخص أسباب كثرة المترادف في اللغة العربية الفصحى بما يأتي:

١ ـ اقتباس لهجة قريش من اللهجات العربية الأخرى كثيراً من المفردات والصيغ التي لم تكن في حاجة إليها لوجود نظائرها في متنها الأصلي.

٢ ـ إثبات جامعي المعجمات في معجماتهم كثيراً من المفردات التي كانت شائعة في لهجات القبائل المختلفة، والتي لم تكن موجودة في لهجة قريش، وكان لها مرادفات، في متن هذه اللهجة الأصلي.

٣ ـ حرص جامعي المعجمات على تدوين كل شيء، حتى الكلمات المهجورة في الاستعمال، والتي كانت قد استبدلت بها كلمات أخرى.

٤ ـ المجازات المنسية التي يطول العهد على استعمالها استعمالاً حقيقياً، فتصبح حقيقة. و«المعاني الأصلية الحقيقية هي المعاني الحسية، التي يتفرع عنها عادة، عن طريق المجاز، ما يشيع من معنويات. فالرحمة مثلاً قد اشتقت من «الرحم»، موضع الولد، والمكان الذي يلد الأبناء والأخوات، فتنشأ بينهم صلة من الحب والعطف. فلعل الرحمة في الأصل هي عملية النسل من الأرحام، ثم استعملت في قديم الزمان، عن طريق المجاز، في الصلة بين الذين يولدون من

رحم واحد. وقد تقادمت العهود على هذا المعنى المجازي حتى أصبح حقيقة، وبهذا نشأ الترادف بينها وبين كلمة مثل الرأفة»[١].

٥ ـ استخدام صفات الشيء استخدام الشيء نفسه، وتناسي ما فيها من الوصف مع مرور الزمن. وهذا السبب يفسّر كثرة أسماء السيف مثلاً على ذلك النحو الذي ترويه كتب اللغة. فقد وصف السيف بأنه يماني، أو هندي، لسمات معينة، امتازت بها السيوف المستوردة من اليمن والهند، ثم تنوسيت هذه السمات وصارت كلمات اليماني، والهندي، والمهند، تدل على المعنى العام الذي يفهمه العربي من كلمة السيف.

٦ ـ التطور الصوتي الذي يصيب اللفظة الواحدة على ألسنة الناس ويؤدي إلى ظهور صور أخرى لهذه اللفظة، فيعدها اللغويون من المترادف. من ذلك مثلاً: «هتنت» السماء و«هتلت». ومنه أيضاً: «الحثالة» و«الحفالة» و«الحذالة» و«الحسالة» و«الحُصالة» للرديء من الشيء. ومنه أيضاً: «الصقر» و«السَّقر» و«الزّقر» للطائر المعروف.

٧ ـ إغفال الفوارق الدلالية بين الألفاظ التي يُظَن أنها مترادفة، مثال ذلك أن: رمق، ولحظ، وحدج، وشفن، ورنا، ليست أفعالاً مترادفة وإن دلت كلها على النظر، ذلك أن كلاً منها يدل على حالة خاصة للنظر، مختلفة عن الحالات التي تدل عليها الأفعال الأخرى: فرمق يدل على النظر بمجامع العين، ولحظ يدل على النظر من جانب الأذن، وحدجه معناه: رماه ببصره مع حدة، وشفن يدل على نظر المتعجب الكاره، ورنا يفيد إدامة النظر في سكون[٢].

٨ ـ انتقال مفردات كثيرة إلى اللغة العربية من اللغات الأخرى، وبالأخص اللغات السامية واللغة الفارسية، وهي مفردات كان لها نظائر في متن العربية.

٩ ـ التحريف الذي أصاب كثيراً من الكلمات نتيجة أخذ القدماء أحياناً عن الكتب والصحف، في وقت افتقرت فيه الكتابة إلى الإعجام والشكل.

ب ـ الاشتراك اللفظي:

الاشتراك اللفظي Homonyme هو مصطلح مقابل للترادف. وهو أن يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ تطلق على كل منها على سبيل الحقيقة لا المجاز. وقد عرفه أهل الأصول بأنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالةً على السواء عند أهل اللغة»[٣].

---

(١) م. ن: ١٨٣.
(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٧٤.
(٣) السيوطي: المزهر: ١/٣٦٩.

ومن أمثلته إطلاقهم لفظ «الهلال» على هلال السماء، وهلال الصيد، وهو شبيه بالهلال يعرقب به حمار الوحش، وهلال النعل، وهو الذؤابة، والهلال: القطعة من الغبار، وهلال الإصبع: المطيف بالظفر، والهلال: قطعة رحى، والهلال: الحية إذا سلخت، والهلال: باقي الماء في الحوض، والهلال: الجمل الذي أكثر الضِّراب حتى هزل إلخ . .

ومن أمثلته أيضاً لفظ «العين»، فالعين: عين الإنسان التي ينظر بها، والعين: عين البئر، وهو مخرج مائها، والعين: القناة التي تعمل حتى يظهر ماؤها، والعين: الفوّارة التي تفور من غير عمل، والعين: ما عن يمين القبلة، قبلة أهل العراق، والعين: عين الميزان، وهو ألّا يستوي، والعين عين الدابة والرجل، وهو الرجل نفسه، أو الدابة نفسها، أو المتاع نفسه، والعين: عين الجيش الذي ينظر لهم، أي الجاسوس، والعين: عين الركبة، والعين هي التي تصيب الإنسان، والعين: عين الشمس، والعين: عين اللصوص، والعين عين الكتابة إلخ . .

ومن أمثلته لفظ «الخال» الذي يطلق على أخي الأم، والمكان الخالي، والعصر الماضي، والدابّة، والخيلاء، والشامة في الوجه، والسحاب، والجبل الأسود، والبعير الضخم، والظن والتوهم، والرجل المتكبر، والرجل الجواد، والأكمة الصغيرة، إلخ . .

آراء العلماء حول وقوعه في العربية:

يشبه اختلاف العلماء العرب الأقدمين حول وقوع المشترك اللفظي في العربية اختلافهم حول وقوع المترادف.

فثمة فريق رأى أنه وقع في العربية بكثرة، وأكثروا من ذكر أمثلته، ومن هذا الفريق الأصمعي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، وابن مسعدة، والمبرّد، والسيوطي، بل إن بعضهم صنف فيه، كالأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي زيد.

وبالمقابل، نجد فريقاً آخر، على رأسه ابن دُرُسْتَوَيْه، ينكر المشترك اللفظي إنكاراً تاماً، ويعمل «على تأويل أمثلته تأويلاً يخرجها من هذا الباب، كأن يجعل إطلاق اللفظ في أحد معانيه حقيقة وفي المعاني الأخرى مجازاً»[1].

«قال ابن دُرُسْتَوَيْه في شرح الفصيح ـ وقد ذكر لفظة «وَجَدَ» واختلاف معانيها ـ: هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه، لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة، فظن

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٨٩.

من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظٌ واحد قد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلُّها شيءٌ واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شرًّا، ولكن فرّقوا بين المصادر، لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر بأنها أيضاً مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جداً، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك توهّم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غَوْرها»[1].

وابن درستويه ـ في نصه هذا ـ يريد أن يشير إلى أن العوارض التصريفية هي التي جعلت اللغويين يتوهمون حدوث الاشتراك اللفظي في لفظة «وجد»، فهذا الفعل الماضي يأتي من الوُجدان، بمعنى العلم بالشيء أو العثور عليه، فتقول: وجدت علياً شجاعاً، إذا علمته كذلك، ووجدت الشيء، إذا عثرت عليه، كما يأتي من الوجد، بمعنى الحب الشديد، فتقول: وجد به وجداً، إذا هويه وتفانى في حبه، ويأتي من الموجدة، بمعنى الغضب، فتقول: وجدت عليه، إذا غضبت، في حين أن هذه المعاني كلها تفيد إصابة الشيء، فهي معنى واحد. وإذا كان ابن درستويه محقًّا في اعتراضه على المشترك اللفظي من خلال هذا المثال، وما أشبهه من الأمثلة الأخرى التي نقلت فيها بعض الألفاظ عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى لعوارض تصريفية أو لاستعمال مجازي، فعدَّت لذلك من المشترك وهي ليست منه، فإنه متعسف، بلا شك، حين ينكر المشترك اللفظي إنكاراً تاماً، ويستبعد وقوعه استبعاداً مطلقاً.

وقد أشار الدكتور إميل بديع يعقوب إلى «أن الاشتراك اللفظي ظاهرة لغوية موجودة في معظم لغات العالم، ومن التعسُّف إنكار وجودها في اللغة العربية، وتأويل جميع أمثلتها تأويلاً يخرجها من هذا الباب. ففي بعض شواهده لا نجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أي رابطة تسوِّغ هذا التأويل، وقد كان له عند أصحاب البديع، وبخاصة المتأخرين، مكانة مرموقة، فلولاه ما راجت سُوق التورية، والاستخدام، والجناس التام، وطرق التعمية والإبهام»[2].

أسباب نشأة المشترك اللفظي في العربية:

لنشأة المشترك اللفظي في العربية أسباب عديدة أهمها:

١ ـ اختلاف اللهجات العربية القديمة: ذلك أن كثيراً من أمثلة المشترك جاءها الاشتراك من اختلاف القبائل العربية في استعمالها، ثم جاء أصحاب المعاجم فضموا المعاني المختلفة للفظ الواحد، بعضها إلى بعض، دون أن يكلفوا أنفسهم

---

(١) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٨٤.

(٢) فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٧٩.

عناء نسبة كل من هذه المعاني إلى القبيلة التي كانت تستعمله. وبعض أمثلة هذا المشترك كانت معانيه مختلفة كذلك باختلاف القبائل، ثم اقتبست قريش هذه المعاني وضمتها إلى لهجتها، فصار اللفظ الواحد يطلق على جميع هذه المعاني.

ومن أمثلة المشترك لاختلاف اللهجات: «الألفت»، فهو من لهجة قيس بمعنى: الأحمق، وفي لهجة تميم بمعنى: الأعسر. ومن أمثلته: «السليط»، فهو عند عامة العرب بمعنى: الزيت، وعند أهل اليمن: دهن السمسم[1].

٢ ـ التطور الصوتي: وذلك بأن ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير، أو الحذف، أو الزيادة، وفقاً لقوانين التطور الصوتي المعروفة، فيصبح هذا اللفظ متحداً مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله[2].

مثال ذلك ما ذكره الفيروزاباذي من أن «الحنك» هو باطن أعلى الفم من داخل، أو الأسفل من طرف مقدم اللَّحيين، وأن حنك الغراب منقاره أو سواده[3]. فالحلك بهذا المعنى الأخير متطورة عن «الحلك» بمعنى شدة السواد، أبدلت اللام فيها نوناً كما أبدلت في مثل: إسماعيل وإسماعين، وإسرائيل وإسرائين، وجبريل وجبرين، وغيرها[4].

٣ ـ الاستعمال المجازي: وهذا السبب واحد من أهم أسباب توسيع دائرة المشترك اللفظي. ولا شك أن باستطاعة منكري المشترك اللفظي، استناداً إلى هذا السبب، أن يطالبوا بإخراج كثير من أمثلته القائمة على المجاز من دائرته، من نحو: هلال الصيد، وهلال النعل، وهلال الإصبع المطيف بالظفر، والهلال: الحية إذا سلخت، والهلال: الجمل الذي أكثر من الضراب حتى هزل، وهي كلها استعمالات مجازية قائمة على علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في شكله أو ضآلته.

وقل مثل ذلك في الاستعمالات المجازية للعين، وغيرها. وستكون حجة المطالبين باستبعاد هذه الأمثلة أن شرط المشترك أن تطلق المعاني المختلفة على اللفظ الواحد على طريق الحقيقة لا المجاز.

على أن بإمكان المتمسكين بعدّ هذه الأمثلة من المشترك أن يردّوا عليهم

---

(١) المزهر: ١/ ٣٨١.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٢.

(٣) القاموس المحيط: (الحنك): ٣/ ٢٩٩، ٣٠٠.

(٤) أبو الطيب اللغوي: الإبدال: ٢/ ٤٠٢.

بالقول: إن اللفظ «قد كثر استخدامه في هذه المعاني، فلم يلاحظ فيها وجه المجاز، وأصبح إطلاقه عليها في قوة استخدام الشيء في حقيقته»[1].

٤ ـ العوارض التصريفية: وقد سبق أن أشرنا إليها وإلى مثالها الفعل «وجد» الذي قال ابن دُرُسْتَويه إنه من أقوى حجج القائلين بالاشتراك، ورد عليهم من خلاله.

٥ ـ اقتراض الألفاظ من اللغات الأخرى: وذلك بأن تشبه اللفظة المقترضة لفظةً عربية وتدل على معنًى مختلف عن المعنى الذي تدل عليه اللفظة العربية. ومثال ذلك «السور» بمعنى: حائط المدينة، و«السور» بمعنى الضيافة. فالمعنى الأول للكلمة عربي، والمعنى الثاني هو لكلمة فارسية شرفها النبي ﷺ حين نطق بها، في قوله عليه الصلاة والسلام: «يا أهل الخندق، قوموا فقد صنع جابر سوراً». «قال أبو العباس ثعلب: إنما يراد من هذا أن النبي ﷺ تكلم بالفارسية. صنع سوراً، أي طعاماً دعا إليه الناس»[2]. مثال آخر: «الحُبّ» بمعنى الوداد، وهو حب الشيء، وهي عربية، و«الحب» بمعنى الجرة التي يجعل فيها الماء، وهي فارسية جاءت مماثلة للفظ العربي.

ج ـ التضاد:

التضاد عند اللغويين هو أن يقع اللفظ على المعنى وضده. نحو «الصَّريم»، يطلق على الليل والنهار لأن كل واحد منهما يتصرَّم من صاحبه، و«المولى»، للمنعِم المعتِق، وللمنعَم عليه المعتَق، و«الوامِق»، للمحِب والمُحَب، و«المفازة»، تقع على المنجاة، والمهلكَة، و«بعَثُ»، يقال: بعثُ الشيء، على المعنى المعروف عند الناس، وبعث الشيء، إذا ابتعته، و«الجَوْن»، يطلق على الأبيض والأسود، إلخ...

آراء العلماء فيه:

التضاد، في حقيقة الأمر، نوع من الاشتراك اللفظي، ينشأ من بعض علله، فكل تضاد مشترك لفظي، وليس كل مشترك لفظي تضادًا. ولهذا السبب، أي لأن التضاد نوع من المشترك اللفظي، اختلف علماء اللغة حوله، مثلما اختلفوا حول المشترك.

فقد قالت طائفة منهم أبو حاتم السجستاني[3]، في كتابه عن الأضداد، بوقوعه

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٠.

(٢) الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: ١٩٢.

(٣) هو أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (... ـ ٢٤٨ هـ = ... ـ ٨٦٢م) من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة. كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتاباً. منها: «ما تلحن فيه العامة»، و«الشجر والنبات»، و«الطير»، و«الوحوش»، و«الحشرات»، و«الشوق إلى الوطن»، و«المختصر» في النحو. انظر: الأعلام للزركلي: ٣/١٤٣.

ولو وضعه قبيل واحد، لجواز أن يتّبع به المجاز للتفاؤل أو لاجتناب التلفظ بما يكره.
وقالت طائفة أخرى، منهم أبو بكر ابن الأنباري[1]، بوقوعه ولكن بوضع متعدد[2].
يقول ابن الأنباري: «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فمحالٌ أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكنَّ أحد المعنيين لحي من العرب، والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضُهم لغةَ بعض. فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فالجَوْن: الأبيض في لغة حي من العرب، والجَوْن: الأسود في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر، كما قالت قريش: حَسِبَ يحسِبُ»[3].

ورأى آخرون أنه «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع. فمن ذلك: الصريم، يقال لليل صريم، وللنهار صريم، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع»[4].

وقد ألف في الأضداد عدد من مشاهير اللغويين منهم قُطْرُب، والأصمعي، والتَّوَّزي، وابن السِّكِّيت، وأبو حاتم السجستاني، وابن الأنباري، وأبو الطيب اللغوي، وابن الدَّهَّان، والصغاني. ويعدُّ كتاب ابن الأنباري «الأضداد» أشهر الكتب التي أُلِّفت في هذا المجال على الإطلاق.

وفي الجهة المقابلة لهؤلاء الذين اعترفوا بالتضاد، وأقروا بوقوعه، نجد طائفة أخرى من العلماء الذين أنكروا وقوعه أصلاً. وعلى رأس هذه الطائفة من منكري التضاد ابن دُرُسْتَوَيه، الذي رأيناه ينكر الترادف والاشتراك اللفظي. فقد نقل عنه السيوطي قوله في «شرح الفصيح» النوء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب قد ناء إذا طلع، وزعم قوم من اللغوين أن النَّوْء السقوط أيضاً، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد»[5].

---

(١) هو أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ = ٨٨٤ ـ ٩٤٠م) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار. ولد في الأنبار على الفرات، وتوفي ببغداد. من كتبه: «الزاهر» في اللغة، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات»، و«إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل»، و«الهاءات»، و«عجائب علوم القرآن»، و«شرح الألفات»، و«الأمثال»، و«الأضداد». وأجل كتبه «غريب الحديث»، قيل: إنه ٤٠٠٠٠ ورقة. انظر: الأعلام للزركلي: ٦/ ٣٣٤.

(٢) ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية: ٩.

(٣) ابن الأنباري: الأضداد: ١١.

(٤) م. ن: ٨.

(٥) المزهر: ١/ ٣٩٦.

وذكر ابن سيدة أن أحد شيوخ أبي علي الفارسي كان «ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده»(١).

ويقول الجواليقي: «المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد، ويدفعونها. قال أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب): ليس في الكلام ضد. قال: لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً، لأنه لا يكون الأبيض أسود، ولا الأسود أبيض. وكلام العرب، وإن اختلف اللفظ، فالمعنى يرجع إلى أصل واحد. فالصارخ المستغيث، والصارخ المغيث، لأنه صراخ منهما. . . والقُرْء الوقت، فاحتمل أن يكون للحيض والطهر»(٢).

تلك خلاصة لآراء القدماء في الأضداد، من مؤيدين لوقوعه ومن معارضين.

وأما المحدثون من علمائنا فالاتجاه العام الذي ينتظم معظمهم هو الاعتراف بالتضاد، ضمن حدود وضوابط تُخرج كثيراً من أمثلته التي روتها كتب اللغة من إطاره، وتبقي على بعض من هذه الأمثلة على أنها من التضاد.

فالدكتور علي عبد الواحد وافي «يرى أن من التعسف إنكار التضاد ومحاولة تأويل أمثلته جميعاً تأويلاً يخرجها من هذا الباب. . وذلك أن بعض أمثلته لا تحتمل أي تأويل من هذا القبيل حتى أن ابن درستويه نفسه، وهو على رأس المنكرين للتضاد، قد اضطرّ إلى الاعتراف بوجود النادر من تلك الألفاظ إذ يقول: «وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز للفظ الواحد الدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل». غير أنه لم يكثر وروده في اللغة العربية. . وذلك أن كثيراً من الأمثلة. . يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من هذا الباب»(٣).

ويرى الدكتور ربحي كمال هذا الرأي نفسه، وعباراته فيه تكاد تتطابق مع عبارات الدكتور وافي(٤). وغير بعيد عن هذا الرأي رأي الدكتور صبحي الصالح الذي قال: «على أننا لن نذهب مذهب ابن درستويه في إنكار التضاد إطلاقاً، فإن قدراً منه ولو ضئيلاً لا بد من التسليم به، ولكننا في القدر الذي نسلّم به، وفي القدر الذي ننكره ونؤوله تأويلاً آخر مناسباً للسياق نجد أنفسنا طوعاً أو كرهاً أمام كلمات حُفِظ لنا فيها معنى التماكس»(٥).

---

(١) المخصص: ١٣/٢٥٩.

(٢) شرح أدب الكاتب: ٢٥١.

(٣) فقه اللغة: ١٩٤.

(٤) ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية: ٩.

(٥) دراسات في فقه اللغة: ٣١٣.

وأما الدكتور رمضان عبد التواب فبعد أن يقول: «إننا لا نودّ أن ننساق وراء المؤلفين في الأضداد، من اللغويين العرب، فنعد كل ما أتوا به من كلمات هذه الظاهرة صحيحاً»، وبعد أن يفند بعض أمثلة التضاد التي ساقوها مستبعداً إياها من هذا المجال، يرى أنه «يبقى بعد هذا مجموعة صالحة من كلمات الأضداد في العربية، ولا شك في أن الأصل فيها كلها دلالتها على معنى واحد، غير أن هناك عوامل كثيرة، أدت إلى التضاد فيها»[1].

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فيبدو رأيه في التضاد أشبه برأي ابن درستويه الذي أنكره ولم يعترف إلا بالنادر من أمثلته. فهو يرى أن ما روي عن الأضداد من الشواهد «يعوز أكثره النصوص الصريحة القوية. وحين نحلل أمثلة التضاد في اللغة العربية، ونستعرضها جميعاً، ثم نحذف منها ما يدل على التكلف والتعسف في اختيارها، يتضح لنا أن ليس بينها ما يفيد التضاد بمعناه العلمي الدقيق إلا نحو عشرين كلمة في كل اللغة. ومثل هذا القدر الضئيل من كلمات اللغة لا يستحق عناية أكثر من هذا، لا سيما وأن مصير كلمات التضاد إلى الانقراض من اللغة، وذلك بأن تشتهر بمعنى واحد من المعنيين مع مرور الزمن»[2].

الشعوبية والتضاد:

كانت الأضداد سبباً لطعن الشعوبيين في اللغة العربية وفي العرب أنفسهم وفي حكمتهم وبلاغتهم. يقول ابن الأنباري: «ويظن أهلُ البِدَع والزَّيْغ والإزراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصال مخاطباتهم»[3]. ويرد ابن الأنباري على هذا الظن بقوله: «إن كلام العرب يصحّح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدلّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلّم والإخبار إلا معنى واحد»[4].

كما رأى بعض المحققين أن رأي الشعوبية في الأضداد إنما هو «رأي باطل، لا يرجع إلى حقيقة أو صواب، بل يرجع إلى حقد وضغينة على العرب، في نفوس هؤلاء الشعوبيين من غير العرب، لأن مردّ الأمر في مسألة الأضداد في اللغة إلى سياق

(١) فصول في فقه العربية: ٣٣٩ ـ ٣٤٢.

(٢) في اللهجات العربية: ٢١٥.

(٣) ابن الأنباري: كتاب الأضداد: ١.

(٤) م. ن: ٢.

الكلام، وتعلق أوّله بآخره، وإلى قرائن الحال التي يكون فيها الناس أثناء التخاطب»[١].

عوامل التضاد:

عوامل التضاد عديدة، منها العادات والتقاليد الاجتماعية ـ النفسية، وهي عادات وتقاليد لا تقتصر على العرب وحدهم، وإنما هي شائعة في مختلف الأمم، ومنها عوامل لغوية دلالية، أو بلاغية، أو صرفية، أو صوتية. وأهم هذه العوامل ما يأتي:

١ ـ العادات والتقاليد الاجتماعية ـ النفسية:

يراد بالعادات والتقاليد الاجتماعية ـ النفسية تلك العادات والتقاليد التي هي أشبه بالغرائز الإنسانية، والتي تسيطر على عادات الإنسان في التعبير، وتتحكم بها، وتوجهها، في بعض الأحيان. وأهمها ثلاث:

أ ـ **التفاؤل**: لاحظ بعض الباحثين أن «التفاؤل والتشاؤم من غرائز الإنسان التي تسيطر على عاداته في التعبير إلى حد كبير. فإذا شاء المرء التعبير عن معنى سيء تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به، وفر منها إلى غيرها. فجميع الكلمات التي تعبر عن الموت، والأمراض، والمصائب، والكوارث، يفر منها الإنسان، ويكني عنها بكلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير. وأوضح ما تكون هذه الغريزة بين النساء، وفي الأوساط التي نالت حظاً ضئيلاً من الثقافة. وأقرب المعاني إلى كلمات التشاؤم هي أضدادها من كلمات التفاؤل»[٢].

ولاحظ غيرهم أن هذه الظاهرة هي ما يطلق عليه اسم «اللامساس» أو «الحظر»، وهو ترجمة لكلمة Taboo، وتطلق على كل ما هو مقدس، أو ملعون يحرم لمسه، أو الاقتراب منه، من الأشياء وأسمائها، بسبب الاعتقاد الخرافي في سحر الكلمة «فإذا اصطدمت كلمة ما بحظر الاستعمال، تحت تأثير عامل اللامساس، حلّت محلها كلمة أخرى، خالية من فكرة الضرر والأذى. وهذه العادة ليست مقصورة بحال من الأحوال على المجتمعات البدائية، فهي معروفة في كل البيئات، وفي كل أنواع الحضارات بمستوياتها المختلفة. وتحريم استعمال الكلمات، بتأثير فكرة اللامساس، نتيجة طبيعية للخرافات اللغوية، وأثر من آثار الاعتقاد في سحر الكلمة»[٣].

وفي ضوء غريزة التفاؤل يمكن فهم وقوع التضاد في عدد من الكلمات مثل:

---

(١) مقدمة عزة حسن لتحقيق أضداد أبي الطيب اللغوي: ٢٠.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٢٠٨.

(٣) أولمان: دور الكلمة في اللغة: ١٧٧. ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٤٥.

«المفازة» للمكان الذي تغلب فيه الهلكة، وقد سميت بذلك تفاؤلاً بالسلامة، ومثل: «السليم» للملدوغ، و«الريان» و«الناهل» للعطشان، و«البصير» للأعمى.

ب ـ **التهكم**: وهو غريزة شائعة عند كثير من الناس، تؤدي في كثير من الأحيان إلى قلب الدلالة إلى ضدها. ومن ذلك إطلاق لفظ «العاقل» على الجاهل، ومنه وصف الثوب الخلق بأنه «قشيب»، والقشيب في الأصل بمعنى الجديد. ومنه استعمالهم لفظ «التعزير» بمعنى التأديب، والتعنيف، واللوم، تهكماً واستهزاء بالمذنب، في حين أن معنى لفظ التعزير في الأصل هو «التعظيم» وبهذا المعنى الأصلي جاء قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾[1].

ج ـ **الخوف من الحسد**: وهذه الغريزة تدفع من يتأثر بها إلى الفرار من وصف الأشياء بالجمال والكمال، إلى وصفها بالقبح والنقص، حمايةً لها من حسد الحاسدين.

روي أنه كانت امرأة لا يبقى لها ولد إلا أفقدها، فقيل لها: نفِّري عنه، فسمته قنفذاً، وكنَّته أبا العدّاء، فعاش!»[2].

وفي ضوء هذه الغريزة يمكن فهم وصفهم المهرة القبيحة والجميلة بأنها «شوهاء»، رغم أن المعنى الأصلي لكلمة شوهاء هو قبيحة. ومن هذا القبيل أيضاً إطلاقهم وصف «الأعور» على الحديد البصر، وهو في الأصل لمن ذهبت إحدى عينيه. ومنه أيضاً وصفهم المرأة الكاملة العقل بأنها «بلهاء».

٢ ـ دلالة اللفظ في أصل الوضع على معنى عام يشترك فيه الضدان:

وذلك أنه قد يدل اللفظ في أصل وضعه على معنى عام يشترك فيه الضدان، فيصلح اللفظ عندئذ لكل منهما بسبب ذلك المعنى العام الجامع. «وهذا ما يسميه علماء الأصول بالمشترك المعنوي. وقد يغفل الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل التضاد»[3].

ومن أمثلة ذلك إطلاق لفظ «الصريم» على الليل والنهار، لأن كلّا منهما ينصرم من الآخر، «فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع»[4].

ومنه أيضاً إطلاق لفظ «الصارخ» على المغيث والمستغيث. «سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة، والمستغيث يصرخ بالاستغاثة، فأصلهما من باب واحد»[5].

---

(١) الفتح: ٩.

(٢) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٦٦.

(٣) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٥.

(٤) ابن الأنباري: الأضداد: ٨ والسيوطي: المزهر: ١/ ٤٠١.

(٥) م. ن.

ومنه أيضاً إطلاق «القرء» على الحيض والطهر، لأن معناه في الأصل الوقت المعتاد، والحيض والطهر كلاهما وقت معتاد للمرأة.

ومنه كذلك لفظ «المأتم» الذي يدل على النساء المجتمعات في فرح وسرور، وعلى النساء المجتمعات في غم وحزن ومناحة، والمأتم في الأصل: النساء يجتمعن في الخير والشر، والعامة تخطئ فتتوهم أن المأتم الاجتماع في الحزن خاصة[١].

٣ ـ انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر مجازي:

ويكون ذلك لنكتة بلاغية أو لعلاقة ما. ومن أمثلته إطلاق لفظ «الأمة» على الواحد الصالح الذي يؤتم به، ويكون علماً في الخير[٢]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾[٣] ولفظ الأمة في معناه الأصلي يطلق على الجماعة. كقوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾[٤]. فالفرد «لا يقال له أمة إلا على التشبيه بالجماعة على وجه المبالغة، فيقال عن هذا العالم أو ذاك: «كان أمة وحده»، يعني أنه كان أمة في رجحان عقله، وحدة ذكائه، جماعة بأسرها، فاستعير له لفظ يطلق في العادة على الجماعة»[٥].

ومن أمثلته أيضاً إطلاق لفظ «الكأس» على الظرف وعلى المظروف، أي على الإناء وما يملؤه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[٦] «فالفعل الثاني غير مستعمل في معناه الأصلي، لأن الله عزّ وجلّ لا يجوز عليه السهو، بل مستعمل في معنى الإهمال والترك المقصود على سبيل الاستعارة، وقد حسّن هذه الاستعارة ما تحققه من مشاكلة بين اللفظين وتجانس بين الجزاء والعمل»[٧].

٤ ـ اختلاف مدلول اللفظ الواحد باختلاف الموقع:

مثال ذلك كلمة «فوق» التي قيل: إنها قد تستعمل في ضد معناها الأصلي، فتأتي بمعنى دون، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[٨]، أي: فما دونها. «والحق أنها في هذا المثال وما إليه تدل على معناها

---

(١) ابن الأنباري: الأضداد: ١٠٤.

(٢) م. ن: ١٦٩.

(٣) النحل: ١٢٠.

(٤) القصص: ٢٣.

(٥) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٥٢.

(٦) التوبة: ٦٧.

(٧) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٥.

(٨) البقرة: ٢٦.

الأصلي، إذ تفسير الآية: ما يفوق الذبابة حقارة. فهي لم تستخدم بمعنى دون، وإنما جاءها هذا المدلول من مؤدى معناها الأصلي في مثل هذه الآية»[1].

٥ ـ اتفاق اللفظين في صيغة صرفية واحدة:

وهذا العامل يعني أن العوارض التصريفية قد تؤدي إلى اتفاق لفظين في الصيغة الصرفية، فينشأ من هذا الاتفاق لبس في معنى الصيغة، يؤدي إلى عدها من الأضداد، في حين أنها ليست منها. ومن أمثلة ذلك «مرتدّ»، و«مجتث»، و«مبتاع»، و«مصطاد» و«مختار»، وسواها، مما قد يكون للفاعل وقد يكون للمفعول، وإنما سياق الكلام هو الذي يحدّد المعنى المقصود.

٦ ـ اختلاف اللهجات العربية:

قد يجيء التضاد من اختلاف اللهجات العربية في استعمال بعض الألفاظ، وذلك بأن تستعمل قبيلة ما لفظاً معيناً في معنى، وتستعمل قبيلة أخرى اللفظ نفسه في معنى يعاكسه تماماً.

ومن أمثلة ذلك لفظ «سجد» الذي استعملته قبيلة طيء بمعنى انتصب، واستعملته سائر قبائل العرب بمعنى انحنى وتطامن إلى الأرض.

ومثله لفظ «لمق»، ففي لهجة بني عقيل يقال: لمقت الشيء ألمقه لمقاً إذا كتبته، وفي سائر لهجات قيس يقال: لمقته، إذا محوته.

وكذلك لفظ «السُّدفة» الذي استعمله بنو تميم بمعنى الظُّلمة، واستعملته قيس بمعنى الضوء.

وكذلك لفظ «وثب» الذي استعملته مضر بمعنى طفر، واستعملته حِمْير بمعنى قعد.

وقد روت كتب الأدب واللغة قصة طريفة حول اختلاف لهجتي مضر وحِمْير في معنى «وثب»، وهي أن رجلاً من كلاب، أو من سائر بني عامر بن صعصعة خرج إلى ذي جَدَن[2]، فأُطلع على سَطح، والملكُ عليه، فلما رآه الملك قال له: ثِبْ (أي اقعد). فقال: ليعلم الملك أني سامع مطيع، ثم وثب من السطح، ودقت عنقه. فقال الملك: ما شأنه؟ فقالوا له: أبيتَ اللّعْن، إن الوثب في كلام نزار الطَّفْر (أي: الوثوب إلى أسفل). فقال الملك: ليست عربيتنا كعربيتهم، من ظفَر حمَّر[3]. (أي: من أراد أن يقيم بظَفار فليتكلم بالحميرية).

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٦.

(٢) ذو جدن: من ملوك اليمن، جد بلقيس.

(٣) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢. والسيوطي: المزهر: ١/٣٩٦.

ولنا، سواء أصحّت هذه «القصّة» أم كانت موضوعة، أن نتأكد منها أن اختلاف اللهجات قد وصل، في بعض الأحيان، إلى حد التضاد، فكان سبباً من أسبابه.

٧ ـ التطور الصوتي:

ويعني هذا العامل من عوامل التضاد أنه قد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض الإبدال أو الحذف أو الزيادة، وفقاً لقوانين التطور الصوتي، فيصبح متحداً مع لفظ آخر دالٍّ على معنى مضاد للفظ الأول.

ومن أمثلة ذلك «مقوٍ»، من أقْوى الرجل، إذا كان ذا قوة، وأقوى فهو مقوٍ، إذا كان قوي الظهر، وأقوى فهو مقوٍ إذا ذهب زاده، ونفِدَ ما عنده. وقد رأى بعضهم أن الأصل في مادة «قوي» هو ضد الضعف، فيقال: قوي على الأمر: طاقَهُ، وقاواني فقويتُه: أي غالبني فغلبته، وقاواه: أعطاه، وتقاوى القومُ المتاعَ بينهم: تزايدوا حتى يبلغوه غاية ثمنه. «والمعنى لم ينصرف إلى الضد وهو الضعف (في أقوى بمعنى ذهب زاده ونفِدَ ما عنده) إلا لما طرأ من تطور صوتي على كلمة «أخوى» التي تؤدي معنى الخلو والفراغ، وتدل على ضد «أقوى»، وذلك بإبدال الخاء قافاً لتقارب المخرج، فيقال: خَوِيَ المكان: فرغ وخلا، وخويَت الدار: خلت، وأخوى الزَّنْد: لم يورِ، وأخوى الرجل: جاع.. وأقوى: افتقر، وأقوت الدار: خلت من ساكنيها، وأخوى ما عند فلان: أخذ كل شيء منه، وأقوى البقعةَ: أخلاها»[1].

خلاصة القول أن للمدققين في التضاد، الحريصين على انطباقه على معناه اللغوي انطباقاً تاماً أن يخرجوا من إطاره، في ضوء بعض هذه العوامل التي ذكرناها، كثيراً من الألفاظ التي عدّها المولعون بالتضاد منه، وإذاك «فربما لا يبقى في باب التضاد بمعناه الصحيح إلا مفردات قليلة»[2].

---

(١) ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية: ١٣.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٧.

تعريب الدخيل

ما من شك في أن اللغات ليست جزراً متباعدة معزولة منقطعاً بعضها عن بعض، ولا تستطيع لغة في العالم مهما بلغت من ثراء المفردات والأساليب والطاقات التعبيرية أن تقيم سوراً حولها يفصلها عن غيرها من اللغات الأخرى، ويضمن لها النقاء والبراءة من هذه اللغات. ذلك أن «تطور اللغة المستمر، في معزل عن كل تأثير خارجي يعدُّ أمراً مثالياً لا يكاد يتحقق في أية لغة، بل على العكس من ذلك، فإن الأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها، كثيراً ما يلعب دوراً هاماً في التطور اللغوي، ذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية، واحتكاك اللغات يؤدي حتماً إلى تداخلها»[1].

فتداخل اللغات، إذاً، قانون حتمي لا تملك لغة أن تنجو من تبعاته، وفي مقدمتها تبادل التأثير فيما بينها وبين اللغات الأخرى، ما دامت الأمم متصلاً بعضها ببعض إن بطريق الجوار الجغرافي، وإن بطريق الغزو والحروب، وإن بطريق التجارة والعلاقات الاقتصادية، وإن بغير ذلك من الطرق والوسائل.

ولا تحتاج مسألة اتصال اللغات في عصرنا هذا إلى كبير عناء لإدراك مداها الهائل. وبوسعنا أن نلاحظ أنّ تداخل اللغات لم يعد مجرد نتيجة لتواصل موسمي بين الأمم، وإنما هو شكل من أشكال التأثير المتبادل بين الشعوب كل يوم، وكل ساعة، بفضل نظام العولمة Mondialisation، وتقنياته الاتصالية المتطورة باطّراد سريع، رهيب. وهي تقنيات دخلت كلَّ بيت فضائياتٍ وحواسيب الكترونية، وهواتف خلوية محمولة، وسواها، وجعلت العالم، على اتّساعه، كما يقولون، أشبه بقرية صغيرة، يعرف كل الناس فيها بعضهم بعضاً، ويشاهد بعضهم بعضاً، ويحدّث بعضهم بعضاً، ويحتاج بعضهم إلى بعض، ويتأثر بعضهم ببعض، وتتداخل لغات بعضهم بلغات بعض. ولا شك أن من أهم مظاهر تداخل اللغات تبادل المفردات، أي تبادل الدخيل.

الدخيل، والمعرّب، والمولّد:

يلتبس مصطلح الدخيل، أحياناً، في أذهان بعض الدارسين، بمصطلحي المعرّب، والمولّد، في حين أن لكل من هذه المصطلحات الثلاثة مدلولاً مختلفاً عن مدلول الآخر.

---

(١) فندريس: اللغة: ٣٤٨.

فالدخيل هو كل ما دخل اللغة العربية من مفردات أعجمية في أي عصر من العصور، سواء في ذلك ما استعمله العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج، وما استعمله المولّدون بعد هذه العصور. والعرب الفصحاء، عند الباحثين المحدثين، هم عرب البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري، وعرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري. تلك، إذاً، هي حدود عصور الاحتجاج باللغة.

وأما المولّدون فهم من عاشوا بعد هذه العصور، ولو كانوا من أصل عربي.

و«المعرَّب» ـ في اصطلاح الباحثين ـ هو ذلك الدخيل الأعجمي الذي استعمله فصحاء العرب. وأما «الأعجمي المولد» فهو ما استعمله المولّدون من مفردات أعجمية لم يعربها فصحاء العرب.

«والعامل الرئيسي في دخول هذه المفردات يرجع إلى ما أتيح للشعوب الناطقة بالعربية، من قبل الإسلام ومن بعده، من فرص للاحتكاك المادي والثقافي والسياسي بالشعوب الأخرى، وما نجم عن هذا الاحتكاك، وعن التطور الطبيعي للحضارة العربية، من ظهور مستحدثات لم يكن للعرب ولا للغتهم عهد بها من قبل، في ميادين الاقتصاد، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والعلوم، والفلسفة، والآداب، والدين، ومختلف مناحي السياسة والاجتماع»[(١)].

وقد بدأ الدخيل يشيع معرَّباً في لغتنا منذ الجاهلية، وافداً من الأمم التي جاورت أمتنا العربية أو اتصلت بها من فرس، وروم، وأحباش، ونبط، وسريان، وهنود، وغيرهم. فعرَّب الجاهليون عن الفارسية ألفاظاً كالدولاب، والدسكرة، والكعك، والسميد، والجلّنار، واستعملوا ألفاظاً هندية كالفلفل، والجاموس، والشطرنج، والصندل، وألفاظاً يونانية كالقبّان، والقنطار، والترياق[(٢)].

وتنهض الشعراء، وهم النخبة الثقافية، بدور مهم في نشر المعرَّب وتأكيد استعماله وسيرورته على ألسنة الناس. ولننظر مثلاً إلى قول الأعشى الكبير، ميمون بن قيس في وصف مجلس شراب:

لنا جُلّسانٌ عندها، وبنفسجٌ ... وسِيسِنْبَرٌ، والمرزجوشُ مُنَمْنَما[(٣)]

وآسٌ، وَخِيريٌّ، ومروٌ، وسوسنٌ ... إذا كان هِنْزَمْنٌ ورحتُ مُخَشَّما[(٤)]

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٩.

(٢) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: ١٧.

(٣) الجُلّسان والبنفسج والسيسنبر والمرزجوش: أنواع من الورود والرياحين، وكلها فارسي معرَّب.

(٤) الهِنْزَمْن: من أعياد النصارى، معرَّب.

وشاهَسْفَرِمْ، والياسمينُ، ونرجسٌ يصبِّحُنا في كل دَجْنٍ تغيُّما[1]
ومُسْتُقُ سِينِين، وَوَنٌ، وبَرْبَطٌ يجاوبُهُ صَنْجٌ إذا ما تَرَنَّما[2]

ولنلاحظ ما احتشد في هذه الأبيات الأربعة من مفردات فارسيّة معرَّبة.

المعرَّب في القرآن الكريم:

نقل السيوطي عن الجمهور إنكارهم وقوع شيء في القرآن الكريم بغير لغة العرب. قال: «قال الجمهور: ليس في كتاب الله ـ سبحانه ـ شيء بغير لغة العرب، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[4] وادّعى ناسٌ أن في القرآن ما ليس بلغة العرب، حتى ذكروا لغة الروم والقِبط والنبط»[5].

ومن الذين أنكروا وقوع المعرَّب في القرآن الكريم أبو عبيدة معمر بن المثنى، فقد روي أنه قال: «من زعم أن في القرآن لساناً سوى العربية فقد أعظم على الله القول»[6].

غير أنه احتاط للمسألة عندما أشار إلى توافق بعض ما ورد في القرآن من ألفاظ عربية مع ألفاظ أعجمية، فقال: «وقد يوافقُ اللفظُ اللفظَ ويقاربه ومعناهما واحد، وأحدهما بالعربية، والآخر بالفارسية أو غيرها. قال: فمن ذلك الإستبرق، وهو الغليظ من الديباج، وهو استبره بالفارسية أو غيرها»[7].

وشبيه برأي أبي عبيدة هذا ما أورده ابن الأنباري في قوله: «وقال بعض المفسّرين: «صرهُنّ»[8] معناه: قطِّع أجنحتهن، وأصله بالنبطية صِرّية. ويحكى هذا عن مُقاتل بن سليمان. فإن كان أثر هذا عن أحد من الأئمة، فإنه مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة النَّبط، لأن الله، جلّ وعزّ، لا يخاطب العرب بلغة العجم، إذ بَيَّن ذلك في قوله، جلّ وعلا: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾»[9].

أما أبو عبيد القاسم بن سَلّام فيذهب مذهباً وسطاً، إذ يستصوب الرأيين كليهما:

---

(١) الشاهسفرم والياسمين والنرجس: كذلك أنواع من الرياحين.

(٢) المستقة: آلة يضرب عليها. والون: ضرب من الآلات الوترية، والبربط: هو المزهر أو العود، وكلها فارسي الأصل. الصَّنج: دوائر من نحاس تثبت في أطراف الأصابع.

(٣) الزخرف: ٣.

(٤) الشعراء: ١٩٥.

(٥) المزهر: ١/ ٢٦٦.

(٦) الجواليقي: المعرب: ٤، وابن فارس: الصاحبي: ٥٩، والسيوطي: المزهر: ١/ ٢٦٦.

(٧) المزهر: ١/ ٢٦٦.

(٨) من قوله تعالى في سورة البقرة: ٢٦٠: ﴿قال فخذ أربعة من الطير فصُرهُنّ إليك﴾.

(٩) كتاب الأضداد: ٣٨.

رأيَ القائلين بالإنكار، ورأي القائلين بالإثبات. وذلك في قوله: «أما لغات العجم في القرآن فإن الناس اختلفوا فيها، فروي عن ابن عباس، ومجاهد، وابن جبير، وعكرمة، وعطاء، وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا في أحرفٍ كثيرة: إنها بلغات العَجَم، منها قوله: طه، واليم، والطور، والرَّبَّانيون، فيقال: إنها بالسُّريانية. والصراط، والقسطاس، والفردوس، يقال: إنها بالرومية. ومشكاة، وكِفْلَيْن، يقال: إنها بالحبشية. وهيتَ لك، يقال: إنها بالحورانية. قال: فهذا قول أهل العلم من الفقهاء. قال: وزعمَ أهلُ العربية أن القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء، لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾.

قال أبو عبيد: والصواب عندي مذهبٌ فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية، كما قال الفقهاء، إلا أنها سقطت إلى العرب، فأعربتها بألسنتها، وحوَّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب. فمن قال: إنها عربية، فهو صادق. ومن قال: عجمية، فهو صادق»[1].

والحق أن من التعصب الذي لا يستند إلى أساس، بل من غير الصواب إنكار وقوع المعرَّب في القرآن الكريم، لأن شواهد وقوعه كثيرة وواضحة لا لبس فيها. منها: أباريق، وسجِّيل، وإستبرق، ودينار، وياقوت، ومسك، وهي فارسية. ومنها: الرقيم، والصراط، والقسطاس، والشيطان، وإبليس، وهي يونانية. ومنها: جهنم، وملائكة، وأخدود، وهي حبشية، ومنها: غساق، وهي تركية قديمة، ومنها: مشكاة، وهي هندية، إلخ[2]...

ومن المؤكد ـ في رأينا ـ أن وقوع المعرَّب في القرآن الكريم لا ينتقص من عربيته، ولا يلحق به صفة العجمة. قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾[3].

لقد أُنزل القرآن الكريم بلغة يفهمها العرب ويستعملونها، وما وقع فيه من المعرَّب إنما هو جزء من هذه اللغة التي فهموها واستعملوها، خضع لقواعدها صوتاً، ووزناً، وإعراباً، واستقرَّ فيها مألوفاً مكتسباً عروبتها، شاهداً في الوقت نفسه على حيويتها، وانفتاحها، وقدرتها على التواصل والنماء.

يقول الشيخ الدكتور صبحي الصالح، رحمه الله: «وورد في القرآن كثير من

(١) السيوطي: المزهر: ١/٢٦٨.
(٢) عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب: ٤٧.
(٣) فصلت: ٤٤.

معرَّبات الجاهلية، حتى قال ابن جرير: «في القرآن من كل لسان». وقد ذكر السيوطي في «المتوكلي» نماذج مما ورد في القرآن بالرومية، والفارسية، والهندية، والسريانية، والحبشية، والنبطية، والعبرية، حتى التركية. ومع أن بعضها ليس صحيح النسبة إلى إحدى اللغات المذكورة، كان للسيوطي في جمعه فضل التنسيق والتصنيف، وتوجيه الأنظار وجهةً جديدة لا ترى في تعريب القرآن للأعجمي خطراً، بل ترى في ذلك مزية له على الكتب السابقة، فـ«من خصائص القرآن على سائر كتب الله المنزلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم، لم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم، والفرس، والحبشة، شيء كثير»[1].

نوعا الدخيل المعرَّب:

يلاحظ أن الدخيل في اللغة العربية لم يدخلها دائماً لغياب نظيره في المفردات العربية. بل كثير من الدخيل له نظير في لغتنا.

ولئن كان دخول ما ليس له نظير في العربية مبرَّراً بالحاجة إليه، فإن دخول الدخيل الذي له نظير أمرٌ لا تبرره إلا عوامل الاحتكاك اللغوي[2].

ويلاحظ أيضاً أن هذا الدخيل المعرَّب الذي له نظير في العربية نوعان:

أحدهما: استطاع أن يتغلب على مرادفه العربي شيئاً فشيئاً حتى قذف به في زوايا النسيان.

والثاني: على عكس ذلك، قد ضعف عن منافسة مرادفه العربي فقل استعماله[3].

ومن أمثلة النوع الأول: الورد، ونظيره العربي: الحواجم، والنرجس، ونظيره العربي: العبهر، والياسمين، ونظيره العربي: السمسق، والمسك، ونظيره العربي: المشموم، والتوت، ونظيره العربي: الفرصاد، والباذنجان، ونظيره العربي: الحَدَج، والكوسج، ونظيره العربي: الأثَطّ[4]، والهاوون، ونظيره العربي: المهراس، والطاجن، ونظيره العربي: المِقْلى، والإبريق، ونظيره العربي: التامورة،

(١) دراسات في فقه اللغة: ٣١٦ وفي الهامش إشارة إلى أن السيوطي نسب هذا القول الأخير إلى الإمام ابن النقيب في تفسيره. والمراد بالمتوكلي مخطوطة «ما وقع في القرآن من المعرَّب» للسيوطي.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢٠٢.

(٣) م. ن: ٢٠٢، ٢٠٣.

(٤) الأثط: الذي لا شعر على عارضيه.

والديدبان، ونظيره العربي: العين، والرصاص، ونظيره العربي: الصَّرَفان، إلخ[1]...

ومن أمثلة النوع الثاني: البوصي بمعنى: السفينة، والجردقة بمعنى: الرغيف، والقيروان بمعنى: الجماعة من الخيل، والسجنجل بمعنى: المرآة، والمَوْزَج بمعنى: الخف، والقومس بمعنى: الأمير.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن الدخيل المنتقل إلى العربية يتعلق كله، إلا النادر منه «بالمحسوسات والماديات، لا بالمعنويات، كأسماء الألبسة، والأطعمة، والنباتات، والحيوان، وشؤون المعيشة، أو الإدارة، كالقلنسوة، والطيلسان، والبنفسج، والبستان، والباشق، والكعك، والفولاذ، والجوسق، والبرنامج، والنموذج، والمهرجان، والدِّرَفْس، والكاغد، والتزويق، والأستاذ، والتلميذ، والديوان، والساذج، والسرداب، والسكر، والنرجس، والياسمين، والجوهر، والهيولى، والفلسفة، والسفسطة، والقانون. وأكثر هذه الألفاظ أُخذ عن الفارسية، وقليل منها أُخذ عن اليونانية أو غيرها»[2].

علامات الدخيل المعرَّب:

وضع العلماء علامات لتمييز الدخيل المعرَّب من العربي أهمها[3]:

١ ـ النقل، بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.

٢ ـ خروج اللفظ عن الأوزان العربية، نحو: إِبْرَيْسَم، وخراسان، وآمين، وجبريل.

٣ ـ أن يكون أوله نوناً ثم راء، نحو: نرجس، ونرد، ونرجيل، ونورج. فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

٤ ـ أن ينتهي بدال فزاي، كمهندز، وقد قلبت زايه سيناً عند تعريبه فآل إلى مهندس.

٥ ـ أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: الصولجان، والجص، والصَّنج.

٦ ـ أن يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: المنجنيق، والجوقة، والجوالق، وهي وعاء، والجردقة، وهي اسم للرغيف، والجرموق، وهو ما يلبس فوق الخف، والجوسق، وهو القصر، وجلق، وهو موضع بالشام.

٧ ـ أن يكون رباعياً أو خماسياً عارياً من أحرف الذلاقة، وهي المجموعة في قولهم: (مربنفل)، نحو: جوسق. يستثنى من هذه القاعدة كلمة «عسجد»، أي: ذهب، فإنها عربية رغم خلوّها من حروف الذلاقة. أما سائر الرباعي والخماسي فإنه متى

---

(١) المزهر: ١/ ٢٨٣، وما بعدها.

(٢) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية: ٢٩٥.

(٣) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٧٠، والاقتراح: ٣، والجواليقي: المعرَّب: ١١، والشيخ محمد علي الدسوقي: تهذيب الألفاظ العامية: ٢٢ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢٠٦.

كان عربياً، فلا بد أن يكون فيه شيء من هذه الحروف، نحو: سفرجل، وقذعمل[١]، وقِرْطَعب[٢]، وجَحْمَرِش[٣].

وقد نقل السيوطي عن الفارابي قوله في ديوان الأدب: إن الجيم والتاء لا يجتمعان في كلمة من غير حرف ذولقي، ولهذا ليس الجِبْت[٤] من محض العربية.. والجيم والطاء لا يجتمعان في كلمة واحدة، ولهذا كان الطاجن والطيجن مولّدين، لأن ذلك لا يكون في كلامهم[٥].

كما نقل عن البطليوسي في شرح الفصيح: «لا يوجد في كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل. ولذلك أبى البصريون أن يقولوا بغداذ بإهمال الدال الأولى وإعجام الثانية، فأما الداذي[٦] ففارسي لا حجة فيه»[٧].

طريقة العرب في التعريب:

لم يقبل أسلافنا، في أغلب الأحيان، الكلمات الدخيلة كما هي، بل أخضعوها لأنواع من التحريف والتغيير، بما يجعلها متناسبة وأصوات العربية وأوزانها. يقول الشيخ أحمد رضا واصفاً حالة اللغة العربية في أخريات الجاهلية وأوائل الإسلام: «تجد لغة إذا دخلتها كلمة أجنبية عنها قَلِقَ موضعها حتى تأخذ وزن كلمات اللغة، وهيئة حركاتها، لتشاكلها، وتماثلها، وتأتلفَ معها. لذلك تراهم يشذبون الكلمات الأعجمية الطارئة التي لم تأت على أوزان العرب بالحذف والإبدال[٨]، حتى تلائم الأسلوب العربي الموجز الخفيف»[٩].

مهما يكن من أمر الدخيل فإن طريقة العرب في تعريبه تتلخص بأمرين:

أحدهما: تغيير في أصوات اللفظ، وذلك بإبدال صوت عربي بالصوت غير العربي. وقد راعوا، في كثير من الأحيان، أن يكون الصوت العربي البديل أقرب

---

(١) القذعمل: القصير الضخم من الإبل، انظر اللسان: قذعمل: ١١/ ٥٥٤.

(٢) يقال: ما عليه قرطعبة، أي قطعةُ خِرْقة، وماله قُرْطُعْبَة: أي ماله شيء. اللسان: قرطعب: ١/ ٦٧١.

(٣) الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة، والجحمرش أيضاً: العجوز الكبيرة الغليظة. اللسان: جحمرش: ٦/ ٢٧٢.

(٤) الجبت: الصَّنم، والكاهن، والساحر، والسحر الذي لا خير فيه، وكل ما عبد من دون الله.

(٥) المزهر: ١/ ٢٧٠، ٢٧٢.

(٦) الداذي: شراب.

(٧) المزهر: ١/ ٢٧٢.

(٨) كثير ما ورد في متون اللغة من الكلمات الأجنبية مما عومل بالإبدال، مثال ذلك كلمة استبرق، وهي معرب استبره. وكذلك الحال في الكلمات الأعجمية المبتدئة بحرف ساكن.

(٩) الشيخ أحمد رضا: مولد اللغة: ١١٠.

مخرجاً إلى الصوت غير العربي المستغنى عنه، فالصوت الذي بين الجيم والكاف (گ)[1] استبدل به صوت الجيم العربية، أو صوت الكاف، أو صوت القاف، فقالوا: «الكربج»، و«القربج»، و«القربق»[2]. والصوت الذي بين الباء والفاء (p)[3] استبدل صوت الفاء، أو صوت الباء، فقالوا: «فرند» السيف، و«برنده». وقد حدث هذا الإبدال الصوتي في بعض الكلمات الدخيلة، أحياناً، مع وجود الصوت المبدل في أصوات العربية، وعلى هذا النحو عرّبوا: «إشمائيل»، و«شراويل»، و«دشت»، و«نشايبور»، فقالوا: إسماعيل، وسراويل، ودست، ونيسابور، وعرّبوا «كوْسه»، فقالوا: كوسَج.

والثاني: إلحاق اللفظ الدخيل بوزن من الأوزان العربية، وذلك بزيادة أصوات عليه، أو بحذف بعض الأصوات منه، أو بتغيير بعض أصواته اللينة من حركات وحروف مد، وذلك نحو: «دِرْهَم» الذي ألحقوه بهِجْرَع[4]، و«بَهْرج» الذي ألحقوه بسلهب[5]، و«دينار» و«ديباج» اللذين ألحقوهما بديماس[6].

بيد أننا نلاحظ أن ثمة ألفاظاً معرّبة غير ملحقة بأحد الأوزان العربية، نحو: خراسان، وإبراهيم، وإطريفل، وإهليلج، وإبريسم، وآجرّ، وشطرنج، إذ لا يوجد في العربية أوزان فُعالان، وإفعاليل، وإفعيلل، وفاعُلّ، وفَعْلَلّ.

كما نلاحظ أن ثمة ألفاظاً أخرى معرّبة، طرأ عليها التغيير والحذف، دون أن تلحق بأحد أوزان العربية، ككلمة «شهنشاه»، وأصلها: «شاهان شاه» أي: ملك الملوك، في الفارسية[7].

ولا بد من الإشارة إلى أن سيبويه وجمهور أهل اللغة لم يشترطوا في التعريب التغيير والإلحاق. ولئن كان في هذا الرأي شيء من التسهيل الصادر عن رغبة في إثراء اللغة ومسايرة الواقع فإنه «ينبغي أن نقف في ذلك عند حد محدود. وإلا تكاثرت الكلمات الأعجمية، ذات الأوزان المختلفة، والصيغ المتباينة في لغتنا الفصحى، وخرجت على تمادي الأيام بذلك عن صورتها وشكلها، وعادت لغة خلاسية: لا

---

(١) ويسمى بالجيم غير المعطشة.

(٢) الكربج والقربج: الحانوت.

(٣) ويسمى الباء المهموسة.

(٤) الهجرع: الأحمق.

(٥) السلهب: الرجل الطويل.

(٦) الديماس: الحمام.

(٧) عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب: ٦٣ وما بعدها، وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢٠٣ وما بعدها.

عربية ولا أعجمية، كاللغة المالطية، أو كسائر اللغات العربية العامية في مختلف الأقطار العربية»[١].

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن «الكلمات العربية التي وقعت للعرب، فعرّبوها بألسنتهم، وحولوها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم، تصبح عربية، فيجري عليها عن الأحكام ما يجري على تلك، فتتوارد عليها علامات الإعراب، إلا في بعض الأحوال، وتعرّف بأل، وتضاف، ويضاف إليها، وتثنى وتجمع، وتذكر وتؤنث. وفوق ذلك كله تصرُّف أهل اللغة في الكلمة المعرّبة، وإعمالهم مباضع الاشتقاق في بنيتها»[٢].

وعلى هذا النحو تصرفوا مثلاً في زنديق، ولجام، وديوان، واشتقوا منها، فقالوا: الزندقة، وتزندق، وألجم وتلجّم، ودوّن تدويناً.

التعريب اليوم، حاجة ومشكلة:

ما من شك في أن التعريب حاجة عربية. كان حاجة في الجاهلية، وظل كذلك حتى في العصور الإسلامية التي شهدت نهضة علمية وحضارية واسعة، كالعصر العباسي الأول.

والتعريب اليوم، حاجة أكثر مما كان في أي يوم مضى. وهذه الحاجة لا تفرضها في أيامنا عوامل الاحتكاك اللغوي فحسب، وإنما تفرضها أيضاً عوامل التخلف العربي على كل صعيد، وبخاصة الصعيد العلمي والتقني، بالمقارنة مع أمم العالم ودولة المتقدمة، كالولايات المتحدة الأميركية، والدول الأوروبية، والصين، واليابان، وغيرها. بل إن عوامل التخلف العربي المشار إليها باتت تسهم، مع عوامل أخرى، في تحويل التعريب إلى مشكلة حقيقية: فنحن نكاد لا نصنع شيئاً، ولا نخترع شيئاً، لنضع له الأسماء العربية والمصطلحات العربية، ولم يعد لنا من دور بين الأمم إلا أن نتلقى مصنوعات الغرب، ومزروعاته، ومخترعاته، وتقنياته، وآلاته، فنستهلكها بعد دفع أثمانها ثقيلة باهظة. نحن، بدون أي مبالغة، محض سوق يبيع فيها الغرب بضائعه بالثمن الذي يريد، وباللغة التي يريد، وهي لغته بالتأكيد.

وأما اللغة العربية فتتعرض لغزو يومي يمثله هذا الكم الهائل من المصطلحات العلمية والفنية الطارئة، الوافدة بالأخص من اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

وكلما أنتج الغربيون مخترعاً كالسيارة، أو الطائرة، أو الحاسوب الآلي Computer، أو القمر الصناعي، انهمر علينا وابل من مشكلات تعريب الأسماء والمصطلحات المتصلة به، وما أكثرها. وقد تعددت آراء الباحثين المحدثين حيال

---

(١) عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب: ٦٤.

(٢) م. ن: ٤٨.

التعريب ومشكلاته: فرفض بعضهم تعريب المصطلحات، داعياً إلى استعمال الألفاظ العربية لتأدية المعاني الأجنبية، اشتقاقاً نحو: سيارة لـ Automobile، و«طائرة» و«طيارة» لـ Avion، أو نحتاً ـ والنحت نوع من الاشتقاق ـ نحو: «الزمكان» نحتاً من الزمان والمكان وتعبيراً عنهما معاً، و«المسجناحيات» نحتاً من مستقيم وأجنحة وتعبيراً عن مستقيمات الأجنحة Orthoptères[1]، أو ترجمةً نحو: المجهار لـ Microscope، والصور المتحركة لـ Cinématographe. ورأى بعض آخر أنه لا ضير في فتح باب التعريب على مصراعيه، وقبول الدخيل كلّه، والاشتقاق منه بعد ذلك، كأن نقول: تَلْفَنَ، ودَكْتَرَ، وأكّس، ورَوْدَج، من: Téléphone و Docteur و Axe و Rodage، مثلما قال العرب: دِرْهم مُدَرْهم، ودينار مُدَنِّر.

ورأى آخرون التوفيق بين الرأيين السابقين، بأن نبحث للمصطلحات الدخيلة عن مقابل عربي بأي طريق من الطرق الجائزة لغةً، فإن لم يتيسر ذلك استعرنا اللفظ الأجنبي، بعد صقله، ووضعه على منهاج اللغة العربية[2].

وبعد، فقد مضت عصور الاحتجاج وقواعدها التي أراحتنا زمناً بكونها مرجعاً يفصل بين ما هو معرَّب وما هو مولَّد، وبين ما هو مقبول وما هو مردود، وبين ما هو جائز وما هو ممتنع في اللغة. وباتت مجامع اللغة العربية، وعلى رأسها المجمعان القاهري والدمشقي، هي المرجعية اللغوية التي آلت إليها مقاليد اللغة، والتي يعوَّل عليها لحل مشكلة التعريب، وسواها من مسائل اللغة في عصرنا.

وقد حاول مجمع اللغة العربية بالقاهرة ضَبْطَ مشكلة التعريب ووَضْعَ حدودٍ لها، فهو، مع تشدده حيال الدخيل، أجاز تعريب الألفاظ الفنية والعلمية في حالة واحدة، هي تلك التي يتعذر فيها إيجاد لفظ عربي مقابل للَّفظ الأجنبي، بشرط صقل هذا اللفظ بالأساليب الصوتية العربية.

وقد عرض الدكتور علي عبد الواحد وافي رأي المجمع القاهري في هذه المسألة عرضاً جيداً، فقال: «أما ما استخدمه المولدون في مختلف العصور، وما أدخله بعض الباحثين في العصر الحاضر، أو يرى إدخاله في اللغة العربية، من كلمات أجنبية تتعلق بالمخترعات أو المصطلحات العلمية والفنية، فقد رأى مجمع اللغة العربية عدم جواز استعماله «لأن في العربية غُنْية عنه، ولأن في بطون معجماتها مئات الألوف من الكلمات المهجورة، الحسنة النغم والجَرْس، الكثيرة الاشتقاق، مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة، بدون حدوث اشتراك، لأن بعثها من مراقد الإهمال والنسيان يصيِّرها كأنها موضوعة وضعاً جديداً». وقد عني المجمع بتطبيق

---

(١) نوع من الحشرات.

(٢) إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٢١، ٢٢٢.

قراره هذا، فوضع عدداً كبيراً من الأسماء العربية لمسميات حديثة، جرت العادة باستخدام كلمات أجنبية في التعبير عنها. غير أنه قد احتاط للحالة التي قد تدعو فيها ضرورة قاهرة إلى استخدام لفظ أعجمي في الشؤون العلمية والفنية، ويتعذر إيجاد لفظ عربي يحل محله، فأجاز في هذه الحالة فقط استخدام اللفظ الأعجمي، بعد صقله بالأساليب الصوتية العربية. وإليك نص قراره بهذا الصدد:

«يجيز المجمع أن يُستعملَ بعضُ الألفاظ الأعجميّة، عند الضرورة، على طريقة العرب في تعريبهم».

قال: وقد شرح المغفور له أستاذنا الشيخ أحمد الإسكندري هذا القرار، بما يفيد قصر الرخصة التي يتضمنها على حالات الضرورة التي أشرنا إليها، حيث يقول:

«فعبارة القرار تقتضي إجازة استعمال بعض الأعجمي في فصيح الكلام، وتقييده بلفظ «بعض» دون جنس الألفاظ يفيد أن المراد الألفاظ الفنية والعلمية التي يُعْجَزُ عن إيجاد مقابل لها، لا الأدبية، ولا الألفاظ ذات المعاني العادية التي يتشدق بها مستعجمةُ زماننا من أبناء العرب»[1].

وفي اعتقادنا أن رأي المجمع القاهري، رغم صوابيته وحكمته، لم يضع حداً لمشكلة التعريب، ولم ينهها. فالمشكلة باقية، وما زالت الأسماء والمصطلحات الدخيلة تجتاح لغتنا كل يوم. ونحن، مع تسليمنا بمرجعية المجامع اللغوية في هذا الشأن، نرى أنها متهاونة ومقصّرة. فلا يكفينا منها أن تتخذ قراراً لمواجهة المشكلة، وإنما ينبغي أن يكون قرارها سريعاً، ومشفوعاً بالقدرة على فرضه وتعميمه.

إن هذه المجامع، بتريُّثها وبطئها، تترك للألفاظ الدخيلة مجالاً واسعاً للانتشار والاستشراء على ألسنة الناس عامتهم وخاصتهم على السواء، ولا تتنبّه للبحث عن اللفظ العربي المقابل إلا بعد فوات الأوان، «وبذلك يولد هذا اللفظ ميتاً، لاشتهار اللفظ الأعجمي وشيوعه على الألسنة. وكم من الألفاظ وضعتها المجامع اللغوية لمستحدثات الحضارة، غير أنها لم تتجاوز أبواب هذه المجامع، فمثلاً: المذياع للراديو، والخيالة للسينما، والمأوى للبنسيون، والطارمة للكشك، والملوّحة للسيمافور، والمرناة للتليفزيون، وغير ذلك، ألفاظ ولدت ميتة، لهذا السبب»[2].

ثم إن مجامع اللغة بأساليبها الإعلامية القديمة التي لا تتجاوز حدود المجلة، في أحسن الأحوال، عاجزة عن فرض قراراتها ومصطلحاتها، وتعميمها على الناس، ومتابعة انتشارها.

---

(١) فقه اللغة: ٢٠٧ وما بعدها.

(٢) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٦٨.

ولا نستطيع مثلاً ـ ونحن في عصرٍ امّحت فيه المسافات، وتقلص الزمن ـ أن نتصور مجمعاً للغة العربية لا يتواصل بالإنترنت، على مدار اليوم، مع المؤسسات العربية الأكاديمية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية، تسأله فيجيبها ويفتيها في مسائل اللغة، ومنها التعريب، عبر لجانه المتخصصة.

ولا نستطيع أيضاً أن نتصور مجمعاً لهذه اللغة الحبيبة التي صارت وطناً بعد اضمحلال الوطن، وأمّةً بعد انطفاء الأمة، لا يمتلك قناة فضائية تبث برامجه اللغوية، والأدبية، والثقافية، الهادفة إلى خدمة اللغة العربية على امتداد النهار والليل، وتوصل قرارته وآراءه في التعريب، وغير التعريب، من مسائل اللغة، والأدب، والفكر، إلى النخب المثقفة خصوصاً، وإلى جمهور العرب عموماً، هذا الجمهور الذي استباحت قنوات الدخيل المائع والمبتذل لغته، وذوقه، وخلقه، وثقافته، فبات بأمَسّ الحاجة إلى حمايتها من الغزو اليومي والانتهاك المتمادي.

ولا نريد أن يفهم من هذا الكلام أننا ندعو إلى سد منافذ الدخيل الأجنبي، وإغلاقها إغلاقاً محكماً، وإقامة الجدر والأسوار حول لغتنا. ففي ذلك ـ مع تعذر إمكانيّة تحقيقه ـ خنقٌ للّغة، وحكم عليها بالتقوقع والانزواء. ثم إن الدخيل ليس كفراً، وقد وجدناه في كتاب الله عز وجل، وأحاديث النبي الحبيب ﷺ، وقرأناه في أشعار الجاهليين ومن جاء بعدهم.

ما نراه إذاً أنَّ قدراً من المرونة تتعامل به مجامعنا اللغوية في استيعاب الدخيل، وتعريبه، والسيطرة عليه، وفق الأساليب اللغوية العربية، لا يضير لغتنا في شيء، بل يسهم في نموّها وتفاعلها مع اللغات والثقافات الأجنبية، واستجابتها لدواعي الحياة العصرية، وسنن التطور. وهذا القدر من المرونة الذي ندعو إليه هو في جميع الأحوال خيرٌ من ترك هذا الدخيل يجتاح اللغة من خلال العامة، دون تعريب، ولا حسيب، ولا رقيب، ولا ضوابط تحكمه.

الباب الخامس

من مسائل اللغة المعاصرة

الإعراب

ما برح بعض المستشرقين ومن نسج على منوالهم، من بعض الباحثين العرب المحدثين، يحاولون تصوير الإعراب على أنه مسألة عويصة، بل مشكلة العربية الكبرى. ولا يستحيون عندما يزعمون أن الإعراب من «اختراع» النحاة العرب، وأنه لم يكن معروفاً في اللهجات العربية القديمة، بل لم يكن يراعى حتى في القرآن الكريم. وتذهب بهم قلة الحياء إلى حد اعتبار الإعراب أحد أهم مصادر الصعوبة في اللغة العربية الفصحى، والانطلاق، من ثم، إلى الدعوة إلى استبدال العامية بها، كما سنرى في الفصل اللاحق. ولا يصعب على هؤلاء التقاط رأي قديم شاذ يركّبون عليه نظرياتهم العجيبة وادعاءاتهم المشبوهة، كما فعلوا في مسألة الإعراب هذه التي نحاول في هذا الفصل تتبعها منذ البداية.

الإعراب ـ لغةً ـ مصدر أعربت عن الشيء: إذا أبَنْتَه، أو أفصحت عنه. والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «الثَّيِّبُ تعرب عن نفسها»، أي: تفصح[1].

والإعراب في اصطلاح النحاة: «أثر ظاهر أو مقدر، يجلبه العامل، في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[2]. وأنواعه: الرفع والنصب في الاسم والفعل، كـ«زيدٌ يقومُ» و«إن زيداً لن يقومَ»، والجر في الاسم، كـ«لزيدٍ»، والجزم في الفعل، كـ«لم يقمْ». والأصلُ كونُ الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون[3]. وقد خرج عن هذا الأصل سبعة أبواب، تنوب في بعض أحوالها علامات فرعية عن علامات الإعراب الأصلية، وهذه الأبواب هي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والاسم الممنوع من الصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر. وينقسم الإعراب عند

---

(١) اللسان: عرب: ١/٥٨٨، ٥٨٩.

(٢) ابن هشام: شرح شذور الذهب: ٣٣.

(٣) م. ن: ٣٥.

النحاة إلى إعراب ظاهر، وإعراب تقديري، وإعراب محلي، ليس هذا مجال تفصيلها[١].

وللإعراب معنًى آخر في التطبيق النحوي، هو ذكر ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو مفعول به، أو مبتدأ، أو خبر، أو حال، أو تمييز إلخ... مع بيان نوع بناء كل منها أو نوع إعرابه. والمعنى المقصود في الإعراب في هذا المبحث هو المعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه.

قال الزَّجَّاجي: «فإن قال قائل: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عَمْراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرِب زيدٌ، فدلُّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلُّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدِّموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»[٢].

وشبيه بهذا قولُ ابن فارس: «فأما الإعراب فبه تُمَيَّز المعاني، ويوقَفُ على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: «ما أحسن زيد» غير معرب، أو «ضرب عمرو زيد» غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: «ما أحسنَ زيداً»، أو «ما أحسنُ زيدٍ»، أو «ما أحسنُ زيدٌ؟» أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني»[٣].

وقد ذكر الزجاجي أن هذا، أي القول بأن حركات الإعراب دالة على المعاني، إنما هو «قول جميع النحاة إلا قطرباً»[٤]، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال.. وقال (أي

(١) انظر كتابنا: نحو اللغة العربية: ١٨ ـ ٧٣.

(٢) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: ٦٩.

(٣) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة: ١٩٠.

(٤) هو محمد بن المستنير، أبو علي النحوي، المعروف بقُطْرب (٢٠٦هـ = ٨٢١م). لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قُطْربُ ليل! فلقب به. وأخذ عن عيسى بن عمر، ولم يكن ثقة. قال ابن السكيت: كتبت عنه قِمَطْراً، ثم تبيَّنتُ أنه يكذب في اللغة، فلم أذكر عنه شيئاً، من كتبه: «معاني القرآن»، و«النوادر» و«الأضداد» و«خلق الإنسان» و«غريب الحديث» و«المثلثات». الزركلي: الإعلام: ٧/ ٩٥.

قطرب): فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله. قال قطرب: وإنما أعربت العربُ كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريكَ مُعاقِباً للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بَنَوْا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان. قيل له: فهلّا لزموا حركة واحدة، لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»[1].

والواقع أن مذهب قطرب هذا الذي انفرد به بين سابقيه ولاحقيه من النحاة القدامى لم يمرّ بدون رد، «وقال المخالفون له رداً عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام. وأي حركة أتى بها المتكلم أجْزَأَتْهُ فهو مخيَّر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم»[2].

وقد رأى بعض الباحثين المحدثين «أن قطرباً قد صدر في رأيه هذا عن ضغينة، فهو مولى اشتغل بعلم العربية، وكان مع معرفته بالعربية، وهي مقياس مهم جداً في تسنم الوظائف، فقيراً مُعْدِماً وذا ضُرٍّ ظاهر، وكان في حال سيئة، وأمرٍ مختل، ومعيشة ضيقة، وكثرة عيال، ما ألجأه إلى التمحُّل والاحتيال، ولم تُتَح له فرصة الصعود الاجتماعي بسبب أصله الوضيع، وبسبب انصرافه الدائم أو شبه الدائم وراء الرغيف، ليصلح أمر عياله، ويتمحَّل ويحتال، فنقم ضمناً على العرب الذين قال بعض معاصريه منهم فيه: «وراءه حال يخفيها عنا، ويطويها منا».

وقد استغل بعض تلاميذه هذا النقص، وذلك الفقر، كما يروي لنا أصحاب الطبقات، من أن أبا القاسم الباهلي المهلبي ـ وكان من تلاميذ قطرب ـ جعل له جُعْلاً على أن يقدّمه على نفسه، ويقر له بالعلم، ويقولَ في ذلك شعراً، فأجابه قطرب إلى ذلك»[3].

---

(١) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: ٧٠.
(٢) م. ن: ٧١.
(٣) عصام نور الدين: محاضرات في فقه العربية: ٥٨.

وقد تلقَّف بعض المستشرقين، من ذوي النوايا المشبوهة، رأي قطرب، وانطلقوا منه لينسجوا «نظريات» مغرضة، تشي بأمراضهم العنصرية البغيضة، محاولين محاولاتٍ مكشوفةً وغبيةً أن ينالوا من عبقرية اللغة العربية، ومن العرب أنفسهم، بل تجاوزوا ذلك إلى محاولة النيل من أقدس نص عرفه البشر، وهو القرآن الكريم الذي شرَّف اللَّه، عزّ وجلّ، لغة العرب، وحفظها من أمثال هؤلاء المستشرقين وغيرهم، بتنزيله بها.

ومن هؤلاء المستشرقين كارل ڤولّرز Karl Vollers الذي زعم[1] أن النص الأصلي للقرآن قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية التي كانت سائدة في الحجاز، والتي لا يوجد فيها، كما لا يوجد في غيرها، تلك النهايات المسماة بالإعراب، وأنه انتقل إلى هذا النص، فيما بعد، الشكلُ الأدبي للغة العربية، الذي هو عليه الآن. كما زعم هذا المستشرق الخرف أن العربية الفصحى التي رواها لنا النحويون العرب، والتي توجد في القرآن، مصنوعة. وأنكر إنكاراً تاماً أن هذه العربية الفصحى كانت حية في مكة، على عهد النبي ﷺ، وشك في أن البدو الذين خرج من بينهم الشعراء كانوا يتكلمون هذه اللغة العربية.

ومن هؤلاء المستشرقين أيضاً پاول كاله Paul Kahle الذي زعم[2] أن «نص القرآن جمع بعد وفاة النبي ﷺ بمدة وجيزة، في عام ٦٣٢م، وأخذ شكله النهائي في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان (٦٣٣ ـ ٦٥٥)، وهنا قامت مشكلة: كيف يقرأ هذا النص ويرتل؟ فقد ولد محمد ﷺ، وانحدر ـ كمعظم مواطنيه ـ من القبيلة العربية: (قريش). وكانت اللغة العربية التي يتكلمها، هي لغة المواطن المثقف في مكة. والنص القرآني الخالي من الضبط بالشكل، يعكس بوضوح اللغة العربية، التي كانت تتكلم في مكة. غير أن العرب كانوا قد تعودوا أن يعدُّوا اللغة البدوية نموذجاً للنطق الصحيح. فبهذه اللغة نظم الشعر العربي الجاهلي، وكان كل عربي مزهوًّا بذلك. وإذا كانت كلمة اللَّه لا يصح أن ترتل بلغة أقل مستوى من أية لغة أخرى، فقد بدأت في العواصم الإسلامية في ذلك العصر المبكر ـ في الكوفة، والبصرة، والمدينة، ومكة ـ دراسة نشيطة للشعر البدوي، فكان الرجال المهتمون بهذا النمط في اللغة العربية يذهبون إلى جيرانهم من البدو، ويجمعون ما أمكنهم من أشعارهم، وما يتصل بها من الحكايات، وهي في الغالب أخبار عن الحروب الصغيرة التي

---

(١) في كتابه المنشور سنة ١٩٠٦ بعنوان: «اللغة الشعبية واللغة الأدبية في الجزيرة العربية القديمة»: Volkssprache und schriftsprache in alten Arabien, Strassburg 1906.

(٢) في كتابه «الذخائر القاهرية» Die Kairoer Geniza، نقلاً عن رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٧٨.

جمعت تحت عنوان: «أيام العرب». وقد اتخذت المادة التي جمعت بهذه الطريقة أساساً للعربية النموذجية التي ابتدعها النحويون، ثم حذيت لغة القرآن على نمطها، ومع ذلك لم تغيّر كتابة المصحف، بل ابتدعت طريقة تضاف فيها علامات مختلفة إلى النص، لضمان صحة القراءة».

ويظن هذا المستشرق ـ بسطحية ثقافته اللغوية العربية ـ أنه عثر على ضالّته المنشودة لإثبات أن القرآن الكريم لم يكن معرباً أول الأمر، وأن الإعراب طرأ عليه في مرحلة لاحقة، عندما عثر في إحدى المخطوطات على قول منسوب إلى أبي بكر الصديق، رضي الله عنه: «إن إعراب القرآن لأحبُّ إلي من حفظ بعض حروفه»[1]، وقول منسوب إلى الصحابي عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه: «جوّدوا القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يُعْرَب».

ويعلق «كاله» على ذلك بقوله: «الإعراب يعني: الحركات في أواخر الكلمات العربية، طبقاً لقواعد العربية الفصحى» ثم يستنتج أن «الإلحاح على طلب قراءة القرآن بالإعراب لا يبدو معقولاً إلا إذا كان يقرأ في الواقع بدون إعراب، وأريدَ له أن يقرأ بالإعراب الذي عُدّ في وقت متأخر من مظاهر الصحة اللغوية».

وواقع الأمر أن استنتاجه يجافي الصواب مجافاة تامة، ذلك لأن الإعراب في قولي أبي بكر وابن مسعود ـ إن صحّا ـ إنما يعني الإبانة والإفصاح وتجنب اللحن. وأما المعنى الاصطلاحي الذي يلوي كاله القولين باتجاهه فلم يكن معروفاً زمن أبي بكر وابن مسعود، وإنما عُرف وتبلور بعدهما بزمن ليس بقصير.

وأما قول كاله: إن مشكلة كيف يُقرأ القرآن الكريم ويرتل قامت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، رضي الله عنه، فأوهنُ من أن يقنع عاقلاً، لأنه يقفز فوق سنواتٍ مباركة طويلة من عهد الرسول الأعظم ﷺ، وعهد خليفتيه أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، كان القرآن الكريم خلالها يُقرأ ويرتَّل آناء الليل وأطراف النهار، يقرؤه، ويرتّله، ويحفظه آلافٌ من الرجال والنساء، وكان كل منهم مصحفاً يمشي على قدمين. بماذا يفسّر إذاً هذا المستشرق كمون «المشكلة» طوال هذه السنين، وظهورها ـ فجأة ـ زمن عثمان، رضي الله عنه؟

وثمة صنف من المستشرقين حاول أن يتذاكى أكثر من فولّرز وكاله في مسألة الإعراب، ومن هذا الصنف كوهين Cohen الذي لم ينكر في «لغات العالم»[2] وجود

---

(١) في الإيضاح للزجاجي: ٩٦ قول شبيه بهذا القول، منسوب إلى الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهو «تعلّم إعراب القرآن أحب إلينا من تعلم حروفه». وقد جاء في سياق أقوال تذم اللحن.

(٢) Langues du Monde.

الإعراب في اللغة الأدبية، لغة الشعر والخطابة والنثر، في الجاهلية والإسلام، غير أنه استبعد مراعاة قواعد الإعراب في لهجات الحديث، مستدلاً على هذا الرأي بأدلة كثيرة أهمها اثنان:

أحدهما: تجرد جميع اللهجات العامية الحديثة المتفرعة من العربية، والتي تستخدم الآن في الحجاز، ونجد، واليمن، ومصر، والعراق، والشام، وبلاد المغرب العربي من آثار الإعراب وقوانينه.

والثاني: تشعب قواعد الإعراب، ودقتها، وصعوبة تطبيقها، وما تتطلبه من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقة بعضها ببعض، الأمر الذي لا يعقل معه أن تكون مراعاة في لهجات الحديث، لأن هذه اللهجات تميل إلى السهولة، وتسلك أقرب الطرق إلى التعبير.

وقد كفانا أستاذنا الدكتور صبحي الصالح، رحمه الله، مؤونة الرد على دليلي «كوهين» اللذين رأى فيهما ملاحظتين فاسدتين، وقال: «ولم تبد لنا هاتان الملاحظتان فاسدتين إلا لأن الوقائع والوثائق تكذبهما قديماً وحديثاً. فليست دقة الإعراب بمانعة أحداً من التخاطب بلغة معربة، «فهذه اللاتينية في العصور القديمة، والألمانية في العصر الحاضر، يشتمل كل منهما على قواعد وإعراب، ربما لا يقل في دقته وتنوعه عن قواعد العربية الفصحى، ومع ذلك لا تزال الألمانية لغة تخاطب بين الألمان، وظلت اللاتينية مدة طويلة لغة تخاطب بين الرومان. ويروي أحد الرحالة الإنكليز (في القرن التاسع عشر الميلادي) أنه سمع الحركات الإعرابية تلتزم في وسط الجزيرة على ألسنة الناس في المدن»[١]. ولم تتجرد اللهجات العربية الحديثة كلها من آثار الإعراب، فما تبرح هذه الآثار ظاهرة في أقوال البُداة في مواطن متفرقة من العالم العربي، كأنها تجميد لبقايا يستحيل عليها العدم التام، والاضمحلال المطلق، أو كأن طبيعة هذه اللغة العربية تأبى عليها أن تفقد ظاهرة الإعراب إلى الأبد»[٢].

على أن المستشرقين ليسوا ذرية بعضُها من بعض، فقد وجدنا في الجهة المقابلة لأولئك المبتلَين بالعنصرية، والتعصب، والحقد على الإسلام والمروءة، فئة من المستشرقين الموضوعيين، الذين احتكموا إلى علمهم وضمائرهم، فلم يقعوا في ما وقع فيه أولئك من الافتراء على القرآن الكريم وعلى اللغة العربية، وفي مقدمة هؤلاء الموضوعيين من المستشرقين العالم نولدكه Th. Nöldke الذي أنكر رأي

(١) يشير المؤلف إلى هذا الاقتباس في الهامش طالباً مقارنة ما جاء في «المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية» لعبد المجيد عابدين: ص٤٢ بما جاء في كتاب الدكتور إبراهيم أنيس «من أسرار اللغة»: ص١٣٩.

(٢) دراسات في فقه اللغة: ١٢٥.

فولّرز، وقال: «إنه من غير المعقول أن يكون محمد ﷺ قد استخدم في القرآن لغة تخالف كل المخالفة تلك اللغة التي كانت شائعة في مكة آنذاك، وأن يكون قد اعتنى بالإعراب هذه العناية، وقومه لا يستخدمون هذا الإعراب في كلامهم»[١].

ورأى هذا العالم «أن شعر ذلك العصر كان يمثل لغة البدو التي كانوا يتحدثون بها، في ذلك الوقت، والتي ظلوا يتحدثون بها زمناً طويلاً بعد ذلك، ولا يغير من هذه القضية شيئاً أن لغة الشعر بها بعض الاختلاف عن لغة الحياة العامة». ورأى أيضاً «أن من الخطأ الشنيع الاعتقاد بأن اللغة الحية في عهد النبي محمد ﷺ لم يكن فيها إعراب، فإن العلماء في عصر هارون الرشيد قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى البدو. ولكن ظاهرة الوقف الشائعة كثيراً في الحديث اليومي قد عوّدت الأذن على سماع الصيغ الخالية من الإعراب»[٢].

ويلاحظ نولدكه بحق أنه «لو كان النبي ﷺ، أو أحد معاصريه من المؤمنين، قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك، دون أن يبقى لنا آثار منها»[٣]، كما يلاحظ «أن لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة»[٤].

وثمة مستشرق آخر لا يتردد في الاعتراف بأصالة ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وهو يوهان فك J. Fuck الذي يقول: «لقد احتفظت العربية الفصحى، في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية ـ باستثناء البابلية القديمة ـ قبل عصر نموّها وازدهارها الأدبي. وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي في لغة التخاطب الحي. فأشعار عرب الجاهلية ـ قبل الإسلام وفي عصوره الأولى ـ ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان. كما أن الحقيقة من أن النحويين العرب كانوا ـ حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل ـ يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدل على أن التصرف الإعرابي كان في أوج ازدهاره آنذاك. بل لانزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب»[٥].

---

(١) من مقالة لنولدكه بعنوان «ملاحظات على لغة العرب القدامى».

Eining Bemerkungen die sprache der alten Araber, Zaxii 172.

انظر: فصول في فقه العربية: ٣٨٠.

(٢) Noldke, Zur Grammatik: 10 وانظر: م. ن: ٣٨١.

(٣) نولدكه: مقالات جديدة في علم اللغات السامية Neue Beiträge Zur Semitischen Sprachwissenschaft وانظر: م. ن.

(٤) اللغات السامية لنولدكه: ٧٥. وانظر م.ن.

(٥) يوهان فك: العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: ١٥.

وهو، كذلك، يستبعد أي شك في إعراب القرآن الكريم، فيقول: «أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي، وهو القرآن، قد حافظ أيضاً على غاية التصرف الإعرابي فهذا أمر، وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لا تترك أوزانه مجالاً للشك في إعراب كلماته، فإن حرية الحركة في جمل القرآن لا تترك أثراً للشك في إعرابه كذلك.

انظر مثلاً سورة فاطر ٣٥/ ٢٨: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾.

وسورة التوبة ٩/ ٣: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾.

وسورة البقرة ٢/ ١٢٤: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾.

وسورة النساء ٤/ ٨: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ﴾.

فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات (كالاستعمال اللاتيني **Matrem amat filia** الأم تحب البنت) لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً. يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه، كما في سورة النحل ١٦/ ١٠٣: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾.

وصريح من هذا أنه لم يقم عند محمد ومعشره فرق هام بين لغة القرآن ولغة العرب، أي قبائل البدو»[1].

ولئن كان ممكناً فهمُ مواقف بعض المستشرقين ذوي الأغراض، من أمثال فولّرز، وكاله، ورينان Renan، ومن نسج على منوالهم، عداء للمسلمين والعرب، وهي مواقف ردّ عليها مستشرقون أمثالهم، ولكن بمنطق علمي موضوعي محايد كما رأينا، فإن من الصعب تفسير بواعث ذلك الرأي الذي طلع به علينا باحث عربي، له مكانته في البحوث اللغوية، وهو الدكتور إبراهيم أنيس، الذي زعم أن الإعراب ليس إلا مجرد «قصة»، وقال: «ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حِيكَتْ وتمّ نسجُها حياكةً محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني، على يد قوم من صُنّاع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية. ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح

---

(١) ولا بدّ من ملاحظة أن الفقرة الأخيرة وفقرات أخرى وردت في هذا التمهيد الذي أنشأه فك لكتابه، صريحة في التعبير عن اعتقاد الغربيين من غير المسلمين أن القرآن الكريم كلام محمد ﷺ، ومن ذلك قوله متحدثاً عن القرآن: ١٧: «إن هذا الأثر العظيم الذي وجد التعبير الموائم لمضمون جديد برُمّته، إنما يصور مجهوداً لمحمد ﷺ جد أصيل، لا ينقص من قيمته أن محمداً نفسه كان يرى أنه وحي إلهي تلقاه في أوقات الاستغراق الديني». وهذا مخالف قطعاً لعقيدة الإسلام.

الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب، والخطباء، والشعراء، من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنحاة»[1].

ويقوم رأي الدكتور إبراهيم أنيس على محاولة صوغ نظرية متكاملة، لتفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وهي نظرية يستهلّها بمقدمة ينتقد فيها محاولات النحاة فرض سلطانهم على الشعراء والأدباء، ثم يتكلم على آثار الإعراب في اللغات السامية الأخرى، ثم يفصّل القول في ظاهرة الوقف في العربية ولهجاتها، ويعرض بعد ذلك نظريته المشار إليها. وهي تقوم على أن الحركات الإعرابية ليس لها من مدلول، وإنما هي حركات للتخلص من التقاء الساكنين عند وصل الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد منها، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة.

وهو يرى أن ثمة عاملين تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، أحدهما: إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً، والثاني: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة. ويرى أن النحاة أخطأوا تفسير هذه الحركات عندما سمموها، فعدوها علامات على الفاعلية، والمفعولية، وغيرها. وعندما اعتقدوا أنها حركات إعرابية حركوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها، لتطّرد قواعدهم، فقالوا مثلاً: «الرجلُ قائم» بضم اللام من «الرجل»، وكان يكفي أن يقال: «الرجلْ قائم» بتسكين اللام. ويرى أن الحالات التي ليس فيها ما يدعو إلى تحريك الآخر جاءت في النثر والشعر كليهما.

ويحاول هذا الباحث أن يسدّ ثغرة يمكن أن توهن نظريته، وتتمثل في ظاهرة المعرب بالحروف، ودلالته البيّنة على الإعراب، فيزعم أن إحدى صوره كانت تخص قبيلة معينة، والصور الأخرى تخص قبائل أخرى، غير أن النحاة جمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة، ويفترض مثلاً أن هناك قبائل كانت تنطق المثنى بالياء في جميع الحالات، ثم تطورت هذه الياء فصارت ألفاً عند بعض القبائل، في جميع الحالات، ولم يفهم النحاة سر ذلك التطور، فجمعوا بين الصورتين، وخصوا الأولى بحالتي النصب والجر، وخصوا الثانية بحالة الرفع[2].

وأول ما يلاحظ على نظرية الدكتور أنيس هذه أنها تستمد مادتها الأساسية من رأي قطرب الذي عرضناه في مستهل هذا الفصل، ثم توسعه مستفيدة من رد القدماء

(١) من أسرار اللغة: ١٨٣.

(٢) انظر تفاصيل هذه النظرية في الفصل الذي خصصه الدكتور إبراهيم أنيس لها في كتابه «من أسرار اللغة» تحت عنوان: «قصة الإعراب»: ١٨٣ ـ ٢٥٨.

عليه ونبش بعض المستشرقين فيه، وترش عليه بعض المساحيق، بأسلوب لغوي لا يخلو من المهارة، وخصب الخيال.

وإذا كان هذا الباحث محقاً في بعض نقده للنحاة الأقدمين، الذين تعسف بعضهم في طائفة من أحكامهم، ومحاولة فرض سلطتهم على الشعراء والأدباء والقراء[١]، فإن في تجاوزه حدود هذا النقد إلى حد اتهامهم باختراع الإعراب، وفرضه على العربية وأهلها، افتراء لا على النحاة فحسب، بل على الحقيقة نفسها. وقد لاحظ بعض العلماء «أن خلق القواعد خلقاً محاولة لا يتصورها العقل، ولم يحدث لها نظير في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها، فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع أو تفرض على الناس، بل تنشأ من تلقاء نفسها وتتكون بالتدريج. وإذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطئوا جميعاً على ذلك، فإنه لا يمكن أن نتصور أنه قد تواطأ معهم عليه جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم ألا يذكر أحد منهم شيئاً ما عن هذا الاختراع العجيب. ولا يعقل أن يقبل معاصروهم هذه القواعد على أنها ممثلة لقواعد لغتهم ويحتذوها في كتاباتهم، اللهم إلا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس، واسترهبوهم، وأنسوهم معارفهم عن لغتهم، وتاريخها، فجعلوهم يعتقدون أن ما جاؤوا به من الإفك ممثل لفصيح هذه اللغة»[٢].

وقد عارض نظريةَ الدكتور إبراهيم أنيس، وردَّ على آرائه فيها، عددٌ من الباحثين الأعلام، ومنهم الدكتور صبحي الصالح الذي رأى في هجوم صاحب النظرية على النحاة هذا الهجوم الصاعق غلوًّا لا ريب فيه «فلقد يكون للنحاة عمل شخصي في تنسيق ما استنتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب، ولقد يتشددون أحياناً في رمي شاعر فحل باللحن، غيرَ مبالين بضرورة شعرية مُلْجئة، ولقد ينكر بعضهم حتى على قراء القرآن ما صح سنده من أوجه القراءات. ولعل من الممكن الاستغناء عن بعض مقاييسهم أو تعويضها بأخرى أسهل وأيسر، ولكن عملهم الأساسي في قواعد الإعراب يظلّ أسمى من أن يُتَّهَم وأوثقَ من أن يُجَرَّح، فما جمعوا شواهدهم ـ كما رأينا ـ إلا من البادية: موطن الفصاحة الأصيل. ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلا صورة معبرة عن طبيعة العربية الفصحى في بنائها الصوتي ودلالتها الموحية، وفي جميع مظاهرها البسيطة والمركبة، والمقيسة والمسموعة، والمستعملة والمهملة، والمشتقة والمنحوتة»[٣].

---

(١) انظر حول هذه المسألة «دراسات في فقه اللغة» للدكتور صبحي الصالح: ١٢٦ ـ ١٣٤.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢١٣، ٢١٤.

(٣) دراسات في فقه اللغة: ١٢٦.

وردّ الدكتور مهدي المخزومي على نظرية الدكتور أنيس فرأى أنها لا تستطيع أن تفسر اختلاف اللهجات العربية في الوقف، مثل لهجة أزد السراة، الذين إذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته وأطالوها، فكأنما هي واو، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته، فكأنما هي ياء، فيقولون في الجملتين: هل جاء خالد؟ وهل مررت بخالد؟: خالدو، وخالدي، حين يريدون الوقف. وقال الدكتور المخزومي: «فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعانٍ قصد إليها المتكلم. بل لم تَعْدُ أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على: خالد في لغة من ينتظر (وهي لغة أزد السراة)؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟.. وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي سدٌّ للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قولٌ لم يحالفه التوفيق»[1].

وكذلك ردّ الدكتور رمضان عبد التواب رداً وافياً على نظرية الدكتور أنيس مؤكداً أن الإعراب في العربية «كان ـ كما يقول النحاة العرب ـ يدل على المعاني، من الفاعلية والمفعولية وغيرها، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات كما يرى الدكتور أنيس»[2].

وقد استدل الدكتور عبد التواب[3] على ذلك بعدة أمور، منها: وجود الإعراب كاملاً في بعض اللغات السامية القديمة كالأكادية، ووجود حالات منه في اللغة الأوغاريتية، واللغة الحبشية. ومنها أن القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلاً بعد جيل، وصل إلينا معرباً. ومنها أن الرسم القرآني الذي نقل إلينا متواتراً يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى وأنه ليس من اختراع النحاة، وإلا فكيف نفسر وجود الألف في الخط العثماني، في حالة المنصوب المنوّن[4]؟

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٥١.

(٢) فصول في فقه العربية: ٣٨٢.

(٣) م. ن: ٣٨٢ ـ ٣٩٢.

(٤) كان الدكتور علي عبد الواحد وافي قد سبق إلى مثل هذه الملاحظة، كما أشار الدكتور عبد التواب نفسه، عندما قال في الدليل الأخير من الأربعة عشر دليلاً التي ساقها رداً على القائلين إن قواعد الإعراب لم تكن مراعاة إلا في لغة الآداب، وعلى القائلين ـ في مذهب آخر ـ إنها لم تكن مراعاة في لهجات الحديث، ولا في لغة الكتابة، وإنما خلقها النحاة خلقاً: «وإن في رسم المصحف العثماني نفسه ـ مع تجرده من الإعجام والشكل ـ لدليلاً على فساد هذا المذهب. وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون، المؤمنين...)، وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً، شهيداً، بصيراً...) وهلم جرا. =

ومنها أن الشعر العربي بموازينه وبحوره لا يقبل نظرية الدكتور إبراهيم أنيس بحال من الأحوال. ومنها هذه الأخبار الكثيرة التي وصلت إلينا، والتي تدل على فطنة العلماء، في الصدر الأول، إلى هذه الحركات الإعرابية ومدلولها، وعيبهم من يحيد عنها، ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم[1]. ومنها أخيراً أن العلماء في عصر هارون الرشيد كانوا يسمعون الإعراب بكل دقائقه من الأعراب الذين كانوا يلقونهم. ويستشهد الدكتور عبد التواب بكثير من أقوال سيبويه التي يروي فيها عن العرب ما سمعه هو وغيره من اللغويين والنحاة من أفواههم. كما يستشهد بنص لابن جني تراه قوي الدلالة على أن الإعراب كان حتى القرن الرابع الذي عاش فيه ابن جني طبعاً أصيلاً للأعراب في لغتهم، ولم يكن شيئاً من اختراع النحاة. يقول ابن جني:

«وعلى نحو ذلك، فحضرني قديماً بالمَوْصِل أعرابيّ عَقيلي جَوْثيٌّ تميمي، يقال له محمد بن العسَّاف الشَّجَري، وقلما رأيت بدوياً أفصحَ منه، فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته، والتذاذاً بمطاولته، وجرياً على العادة معه في إيقاظ طبعه، واقتداح زَنْدِ فطنته: كيف تقول «أكرم أخوك أباك»؟ فقال كذاك، فقلت له: أفتقول: «أكرمَ أخوك أبوك»؟ فقال: لا أقول «أبوك» أبداً. فقلت: فكيف تقول: «أكرمني أبوك»؟ فقال:

= ولا شك في أن المصحف العثماني قد دون في عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تنسب إليهم هذه المذاهب الفاسدة اختراع قواعد الإعراب».

(١) من هذه الأخبار التي تثبت وجود الإعراب، وتذم اللحن الذي كان قد بدأ يشيع على ألسنة الموالي بالأخص، وأحياناً على ألسنة العرب، ما روي من أن كاتباً لأبي موسى الأشعري، كتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من أبو موسى»، فكتب عمر إلى أبي موسى: «سلام الله عليك، فاضرب كاتبك سَوْطاً واحداً، وأخِّر عطاءه سنة». ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه، مرّ على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: «إنا قومٌ متعلمين»، فأعرض مغضباً وقال: «والله لخطؤكم في لسانكم أشدُّ عليّ من خطئكم في رميكم». ومنه أن أبا الأسود الدؤلي جاء إلى زياد بالبصرة فقال: «إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت الألسنة، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟ قال: لا، فجاء رجل إلى زياد فقال: «أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنوناً». فقال زياد: «توفي أبانا وترك بنوناً»! ادع لي أبا الأسود، فقال: «ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم». ومنه أن رجلاً قال لسليمان بن عبد الملك: «أصلح الله الأمير، إن أبينا هلك، فوثب أخانا، وأخذ مالنا» فقال سليمان: «فلا رحم الله أباك، ولا عافى أخاك، ولا ردّ مالك. السَّوْطَ»! ومنه أيضاً أن رجلاً قرع الباب على الحسن البصري وقال: يا أبو سعيد، فلم يجبه، فقال: يا أبي سعيد، فقال الحسن: «قل الثالثة وادخل». وغير ذلك من أمثال هذه الروايات كثير، تجده في البيان والتبيين للجاحظ: ٢/ ٢١٠، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، ونور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني، ومعجم الأدباء لياقوت، وغيرها. وكثرة هذه الأخبار، رغم ما قد يعتري قارئها من الشك في تنميق بعضها لجعله أشبه بالمُلْحة، تدل على أن اللحن كان أمراً مستقبحاً ومكروهاً، لما فيه من الخروج عن السليقة اللغوية، وما تعود الناس عليه من الإعراب.

كذاك، قلت: ألست تزعم أنك لا تقول «أبوك» أبداً؟ فقال: «إيش» هذا، اختَلَفَتْ جهتا الكلام، فهل قولُهُ «اختلفت جهتا الكلام» إلا كقولنا نحن: «هو الآن فاعل، وكان في الأول مفعولاً»؟ فانظر إلى قيام معاني هذا الأمر في أنفسهم، وإن لم تقطع به عبارتُهم»[1].

خلاصة القول أن الإعراب ظاهرة عبقرية في اللسان العربي، وهو أصيل أصالة هذا اللسان، وهو من الأمور التي تساعد على حرية بناء الجملة العربية، وبه ـ كما قال ابن فارس ـ «تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين»[2]، ولعله من آثار اللغة السامية الأم التي انحدرت منها اللغة العربية. وقد حافظت العربية عليه أكثر مما حافظت عليه أخواتها اللغات السامية الأخرى التي تخلت عنه تدريجياً. وهي حافظت عليه محافظة تامة تشمل اللغة الأدبية ولهجات الحديث في الجاهلية وصدر الإسلام، حتى أخذ اللحن يشيع وينتشر شيئاً فشيئاً، مطيحاً بكثير من معالمه في لهجات الحديث اليومية، نتيجة عوامل عديدة، أهمها اتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول أقوام كثيرة في الإسلام، من الأعاجم الذين اكتسبوا العربية كيفما كان، وتكلموا بها كيفما كان، متأثرين بلغاتهم الأصلية وقواعدها التي لا تعرف الإعراب، واختلطوا بالعرب، وبخاصة في الحواضر الإسلامية الكبرى، فاختلط الحابل بالنابل، وأخذت تنشأ لهجات جديدة في الحديث اليومي تجنح إلى السهولة، والتفلت من قواعد الإعراب والفصاحة.

وقد لاحظ بعض الباحثين صعوبة تحديد الزمن الذي زال فيه الإعراب، أو معظمه، من لهجات القبائل العربية بسبب قصور الرواية. وأما انحسار مساحة الإعراب في لهجات القبائل البدوية على مر الزمن، فليس غريباً، وإنما هو أمر صار مألوفاً في تاريخ لغات العالم.

على أن الإعراب، رغم ذلك، بقي طوال تلك الحقب الممتدة من الجاهلية حتى اليوم ثابتاً في العربية الفصحى، معبراً عن واحدة من أجمل خصائصها، ومعبراً في الوقت نفسه عن عقلية عربية مبدعة في بناء العلاقات، والتحكم في ترتيبها، في الجملة العربية.

وأما ذلك الرأي الذي حاول أصحابه نسف ظاهرة الإعراب من أساسها، بزعم أن العرب لم يعرفوه في الأصل، وإنما اخترعه النحاة، وطبقوه حتى على القرآن

---

(١) ياقوت الحموي: معجم الأدباء: ١٢/ ١٠٥. وقد ورد نص ابن جني هذا في موضعين من الجزء الأول من الخصائص: ص٧٧، وص٢٥١، مع اختلاف في الرواية غير مؤثر.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ١٩٠.

الكريم، وأن الحركات الإعرابية لا تدل على المعاني، وإنما هي حركات جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، فهو رأي مشبوه الغرض والغاية، ولم يستطع القائلون به من قطرب إلى زمرة المستشرقين الموتورين، إلى الدكتور إبراهيم أنيس، على اختلاف أزمنتهم، وتعدد أساليبهم، أن يقدموا دليلاً علمياً واحداً يثبت ادعاءاتهم المتداعية، وحججهم المتهافتة.

الفصحى والعامية

أولاً

في المصطلح

تتخذ الفصحى من القرآن الكريم مثلها الأعلى. فهي اللغة التي نُزِّل بها آخر الكتب السماوية على النبي العربي، محمد بن عبد الله ﷺ. وهي لغة الأدب العربي، شعرِه ونثره، منذ الجاهلية حتى اليوم، واللغة التي تدون بها المؤلفات، والصحف، والمجلات، والمعاملات الرسمية، وتستخدم في الخطابة، والمحاضرات، والندوات، والتعليم، وحوارات النخب المثقفة في مختلف أرجاء الوطن العربي.

وتقابلها العامية التي هي لغة الحديث اليومي، والتي يستخدمها العامة والخاصة على حد سواء، في شؤون حياتهم العادية، في البيت، والشارع، والسوق، والمقهى، وحتى في حرم الجامعات.

غير أنه يجدر الانتباه إلى أن ما يقابل الفصحى ليس عامية واحدة، بل لهجات عامية كثيرة، تتجاوز في عددها الدول العربية القائمة اليوم، وذلك لأننا نجد في كثير من هذه الدول لهجات عامية متعددة، تختلف فيما بينها، في الأساليب الصوتية، والتركيبية، والدلالية، اختلافات بيّنة.

وقد يطلق بعضهم على العامية أسماء أخرى، كالمحكية، والدارجة، واللهجة الشائعة، وسواها. يقول أحد الباحثين المحدثين في هذا المجال: «وإننا نفضل استعمال كلمة «الدارجة» على «العامية»، لما تتضمنه الكلمة الأخيرة من دلالة طبقية، وصفات تحقيرية، استهجانية، لا تليق بالبحث العلمي المجرد»[1].

ويميز بعض الباحثين، عند دراسة الفصحى والعامية، بين مصطلحي «الازدواج اللغوي» Le bilinguisme «والثنائية اللغوية» La diglossie، فيرون أن أمر الفصحى والعامية نوع من الثنائية، وذلك لأنهما فصيلتان من لغة واحدة، والفرق بينهما فرق

(١) الطيب البكوش: إشكاليات الفصحى والدارجات، بحث جاء في كتاب «من قضايا اللغة العربية المعاصرة»: ١٧٤.

فرعي لا جذري، في حين أن الازدواجية لا تكون إلا بين لغتين مختلفتين، كما بين الفرنسية والعربية، أو الألمانية والتركية[١].

ويبدو أن العامية بدأت تظهر، في العالم العربي، في عصر الفتوحات الإسلامية، بعد اختلاط العرب بالأعاجم، وتفشي اللحن بين الناس، غير أنها لم تتميز عن الفصحى تميزاً واضحاً إلا بعد زمن يصعب تحديده على وجه الدقة، استطاعت خلاله أن تكتسب سماتها الخاصة، في الألفاظ، ودلالاتها، وفي المادة الصوتية، والأساليب، والتراكيب، وقواعد النحو.

وأما اختلاف لهجات القبائل العربية، منذ الجاهلية حتى نهاية العصور المسماة بعصور الاحتجاج، فيقع خارج إطار هذا البحث، وذلك لأنه لا خلاف بين العلماء، قديماً وحديثاً، على أن هذه اللهجات إنما هي لهجات فصيحة.

ثانياً

تاريخ الدعوة إلى العامية

ظلت العامية تساكن الفصحى، في العالم العربي، ردحاً من الزمن ليس بالقصير، متغيرةً متطورة من جيل إلى جيل، ومن إقليم إلى إقليم، وظلت، طوال هذا الزمن، رغم سعة انتشارها، موضع ذم من كتاب الفصحى وأدبائها. ثم وجدناها تتحول، فجأة، إلى دعوة وقضية «إيديولوجية»، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، على أيدي جوقة من المستشرقين الذين راحوا يبشرون بها، ويصطنعون لها الفضائل والمزايا، ولم يصعب عليهم أن يستلحقوا ثلة من مثقفي العرب المستغربين.
وقد بدأت الدعوة إلى العامية سنة ١٨٨٠م عندما نشر المستشرق الألماني ولهلم سبيتا (Wilhelm Spita) (١٨١٨ ـ ١٨٨٣م) الذي كان مدير دار الكتب المصرية، كتابه المسمى «قواعد اللغة العامية في مصر».

وقد رأى سبيتا في كتابة هذا أن العربية الفصحى لغة صعبة، تقعد بالأمة العربية عن التطور والتقدم الحضاري، وطالب بأن تكون العامية لغة التعليم، وبخاصة للمبتدئين. وانتقد ما سماه «طريقة الكتابة العقيمة بحروف الهجاء المعقدة»، وحاول طمأنة جمهور المسلمين بأن لغة الصلاة والعبادات الدينية الأخرى ستظل كما هي في كل مكان.

وفي سنة ١٨٨١م، دعا يعقوب صرّوف (١٨٥٢ ـ ١٩٢٧م) صاحب مجلة

---

(١) إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٤٦.

«المقتطف» إلى استبدال العامية بالفصحى، في كتابة العلوم، مدعياً أن الاختلاف بين لغة النطق ولغة الكتابة هو علة تأخرنا. ودعا رجال الفكر إلى بحث هذا الاقتراح ومناقشته[١].

وفي سنة ١٨٩٠م، نشر المستشرق الألماني كارل ڤولّرز (K. Vollers) (١٨٥٧ ـ ١٩٠٩م) كتابه «اللهجة العامية الحديثة في مصر»، مؤكداً فيه أفكار سبيتا وآراءه.

وفي سنة ١٨٩٣م، ألقى مهندس الرّي الإنكليزي وليم ولكوكس William Willcoks (١٨٥٢ ـ ١٩٣٢م) محاضرة في نادي الأزبكية، في مصر، بعنوان «لِمَ لَمْ توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن»، خلاصتها أن سبب عدم وجود هذه القوة إنما هو استخدام المصريين اللغة العربية الفصحى في الكتابة والقراءة. ودعا إلى نبذ هذه اللغة لصعوبتها، وإلى استخدام اللغة العامية في الكتابة الأدبية، وقال: «وما أوقفني هذا الموقف إلا حبي لخدمة الإنسانية، ورغبتي في انتشار المعارف، وما أجده في نفسي من الميل إليكم»[٢].

وفي سنة ١٩٠١م، ألف القاضي الإنكليزي في مصر سلدن ولمور (J. Seldon Wilmore) كتاباً بعنوان «العربية المحكية في مصر»، دعا فيه إلى الاقتصار على العامية أداة للكتابة والحديث[٣]، وقال: «من الحكمة أن ندع جانباً كل حُكم خاطئ وُجِّه إلى العامية، وأن نقبلها على أنها اللغة الوحيدة للبلاد، على الأقل في الأغراض المدنية التي ليست لها صبغة دينية»[٤].

وفي سنة ١٩١٣م، كتب أحمد لطفي السيد (١٨٧٠ ـ ١٩٦٣م) سبع مقالات، نشرها في صحيفة الجريدة[٥]، رأى فيها أن الطريقة الوحيدة لإحياء اللغة العربية هي إحياء لغة الرأي العام من ناحية، وإرضاء لغة القرآن من ناحية أخرى، وذلك باستعمال العامية في الكتابة[٦].

وفي سنة ١٩٢٥م، نشر الأب مارون غصن (١٨٨١ ـ ١٩٤٠م) كتاب «درس ومطالعة». وقد تنبأ فيه بموت العربية الفصحى، قياساً على ما عرفه من تاريخ اللغتين اليونانية واللاتينية، ودعا إلى الكتابة بالعامية السورية[٧].

---

(١) مجلة المقتطف: اللغة العربية والنجاح، القاهرة، تشرين الثاني، ١٨٨١م: ٣٥٢ ـ ٣٥٤.
(٢) مجلة الأزهر: العدد الأول، السنة السادسة، القاهرة، ١٨٩٣م: ١ ـ ١٠.
(٣) نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية وأثرها في مصر: ١٠٩.
(٤) نذير محمد مكتبي: الفصحى في مواجهة التحديات: ١٢٣.
(٥) الأعداد: ٦، ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٣٠ من أبريل، نيسان و١، ٤ من مايو، أيار، سنة ١٩١٣م.
(٦) نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية وأثرها في مصر: ١٣٦ ـ ١٤٣.
(٧) مارون غصن: درس ومطالعة: ١٨٥.

وفي سنة ١٩٥٥م، نشر الدكتور أنيس فريحة كتابه «نحو عربية ميسرة»، ورأى فيه أن الفصحى لغة أجيال مضى عهدها، وأنها، لذلك، عاجزة عن أن تعبر عن الحياة. أما العامية فلغة حية، متطورة، نامية، تتميز بصفات تجعل منها أداة طيّعة للفهم والإفهام، وللتعبير عن دواخل النفوس[١].

وتطول لائحة دعاة العامية أكثر إذا ما زيد عليها يعقوب صنّوع، وسلامة موسى، والدكتور لويس عوض، ومحمد فريد بك أبو حديد، وأنطوان مطر، وسعيد عقل، وغيرهم، ممن لم تخرج آراؤهم، في مسألة الدعوة إلى العامية، عن حدود الآراء التي لخّصناها فيما سبق.

ثالثاً

جوهر المشكلة

جوهر مشكلة الفصحى والعامية، كما يرى بعض الباحثين، أن العربي اليوم يجد نفسه مضطراً لاستخدام أداتين لغويتين، تختلف إحداهما عن الأخرى، لناحية الأصوات، وقواعد بناء الجملة، وتصريف المشتقات، ودلالات الألفاظ، والأساليب. وإحدى هاتين الأداتين، وهي العامية مستخدمة في الحديث اليومي دون الكتابة، ويكتسبها العربي بالتقليد والمحاكاة، بدءاً من مراحل الطفولة الأولى، فتنمو معه، وتتأصل فيه. ويبدأ استخدامه لهذه الأداة استخداماً ميسوراً سلساً منذ تلك المراحل. في حين أنه بحاجة إلى تعلم الفصحى في المدرسة بما يشبه تعلم اللغة الأجنبية، ويقضي سنين طويلة قبل أن يتمكن من إتقانها واستخدامها استخداماً يقتصر في كثير من الأحيان على الكتابة دون الحديث اليومي. و«اللغة، كما نعلم، وسيلة للتفاهم، والثقافة، والعلم، لا غاية مقصودة لذاتها. واضطرارنا إلى قضاء هذا الوقت الطويل، وبذل هذه الجهود الجبارة، في سبيل الإلمام بالوسيلة، يبدو، في نظر بعض الناس، إسرافاً كبيراً في الوقت، والمجهود، وحالة شاذة ينبغي أن تتضافر الجهود على علاجها»[٢].

ويغالي بعض الباحثين، أحياناً، في عرض جوهر المشكلة، وحشد مخاطر الثنائية وآثارها على الفكر، والتربية، والشخصية، والأخلاق، والفنون الجميلة، كما فعل الدكتور أنيس فريحة في كتابه «نحو عربية ميسرة»[٣].

---

(١) أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة: ١١٧.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٥٤.

(٣) ١٣٤ ـ ١٦٦. وقد ناقش الدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه «فقه اللغة العربية وخصائصها»=

غير أن بعضاً آخر من الباحثين ينفي وجود المشكلة في الأصل، فيرى أن الثنائية من دلائل تحضر الإنسان، وأن الهمج وحدهم لا يزاولونها[1].

رابعاً

آراء الباحثين في حل المشكلة

تعددت آراء الباحثين والمهتمين بموضوع ثنائية الفصحى والعامية، وهم كثر، وعلت الأصوات واستُهلك كثير من الحبر في مقالات، وأبحاث، وكتب، راح أصحابها يدلون بدلائهم، مقترحين حلولاً لهذه الثنائية التي تعامل أكثرهم معها على أنها مشكلة خطيرة ينبغي إنهاؤها.

وقد صنف بعض الباحثين[2] اقتراحات الداعين إلى القضاء على الثنائية في خمسة اتجاهات:

١ ـ اتجاه يرى أن نسمو بالعامية إلى الفصحى، فنعمل بمختلف الوسائل كي يتكلم الناس العربية الفصحى في جميع شؤونهم.

٢ ـ واتجاه يطالب بالتخلي عن العربية، فصحى أو عامية، إلى لغة أجنبية «تحيينا» علمياً، وثقافياً، واقتصادياً.

٣ ـ واتجاه يدعو إلى نوع من الملاقاة والتوحيد بين الفصحى والعامية، ويكون ذلك بأخذ ما يستطاع أخذه من كل منهما.

٤ ـ واتجاه يدعو إلى ما سماه «اللهجة العربية المحكية أو المشتركة»، أو «لغة المتأدبين في جميع الأقطار العربية»، أو «لغة مثقفي العرب».

٥ ـ واتجاه يرى اعتماد العامية في الكتابة العلمية والأدبية، وفي مختلف الشؤون التي تستخدم فيها الفصحى.

وفي اعتقادنا أن هذه الاتجاهات تؤول كلها إلى اتجاهين لا ثالث لهما، وهما الاتجاه الأول، والاتجاه الخامس. وأما الاتجاه الثاني فهو اتجاه تغريبي مفضوح وتافه، يدعو إلى التخلي عن الذات والهوية، ونحن ندعو أصحابه، ممن استغنوا عن عروبتهم، فاستغنت عنهم عروبتهم، إلى الانتقال إلى الغرب الذي يعشقون، وبه

= ص١٦٠ ـ ١٦٧ أفكار الدكتور فريحة حول أثر ثنائية اللغة في المجتمع مناقشة جيدة ننصح بقراءتها.

(١) كمال الحاج: في فلسفة اللغة: ٢٤٥، ورشيد نخلة: معنى رشيد نخلة: ٨٢.

(٢) إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٤٨.

يلتحقون، كي «يحيوا» هناك، ويتعمموا بلغة «تحييهم». ولا نناقش أصحاب هذا الاتجاه، لأنه اتجاه إلى غير العربية التي هي موضوع بحثنا. وأما الاتجاهان الثالث، والرابع، فهما يؤولان إلى الاتجاه الخامس، اتجاه اعتماد العامية، لأن التوحيد بين الفصحى والعامية، بأخذ ما يستطاع أخذه من كل منهما، لا يعني في نهاية المطاف إلا خلخلة الفصحى، وزعزعة مقاييسها، وحشوها بأصوات العامية، ومفرداتها، وأساليبها، ولأن ما سموه باللهجة العربية المحكية أو المشتركة ليس لغة المثقفين العرب، كما زعموا، وإنما لغة مثقفي العرب عندما يكتبون، ويتكلمون بثقافتهم، إنما هي الفصحى، وإنما اللهجة العربية المحكية المشتركة هي العامية عينها، ما دامت محكية، كما يصفونها. وأما وصفها بأنها مشتركة فلا أساس له. وقد لاحظ الدكتور إميل بديع يعقوب أنه «إن كانت «اللهجة العربية المشتركة» تختلف عن العامية التي نسمعها في مجتمعاتنا، فإننا لا نستطيع فرض مثل هذه اللغة على مخاطبات الناس، لأن أحداً من المواطنين العرب لن يرضى بالتخلي عن عاميته ولهجته. ذلك أن العامية أسهل على المتكلم بها من أي لغة أو لهجة مفروضة عليه. أما إذا اصطنعنا هذه «اللهجة العربية المحكية المشتركة» في كتاباتنا فقط، فإن مشكلة ثنائية اللغة تتفاقم، إذ يصبح عندنا ثلاث لغات: لغة عامية يتكلمها الناس في حياتهم العادية، ولغة موضوعة نستخدمها في كتاباتنا، ولغة فصحى نتعلمها لفهم تراثنا، فنقع في المحظور الذي حاولنا الهروب منه، بل بأعظم منه، وذلك بتخلصنا من الثنائية اللغوية، ووقوعنا في ثلاثية لغوية أشد خطورة»[١].

نحن، إذاً، أمام اتجاهين لا ثالث لهما، كما ذكرنا آنفاً، وسنحاول مناقشتهما بموضوعية، بعيداً عن الأفكار المسبقة والمفاهيم المعلّبة.

الاتجاه الأول: هو الاتجاه الذي رأى أصحابه أنّ علينا أن نسعى إلى السمو بالعامية إلى مستوى الفصحى، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة، من تعليمية، وإعلامية، وتشريعية، وغيرها، لحث الناس على التكلم بالفصحى، لتعود هذه الفصحى لغة سليقة وطبع، يتلقاها الطفل من أبويه، قبل أن يتعلمها في المدرسة، حتى إذا صار في المدرسة لم يكن بحاجة إلا إلى وقت يسير لإتقانها وتذوق آدابها، «يتفرغ من بعده للانتفاع بها في الإحاطة بحقائق العلوم، وشؤون الثقافة، فتوفر قسطاً كبيراً من الأوقات والجهود التي تبذلها الآن في تعلم اللغة الفصحى، والتي لا يصح أن يبذل مثلها في أمر، مهما بولغ في شأنه، لا يعدو أنه وسيلة للثقافة والعلم، لا غاية مقصودة لذاتها»[٢].

---

(١) م. ن: ١٥٩.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٥٤.

وفي اعتقادنا أنه لا يسع عربياً ثابت الانتماء إلى أمته، محبًا لغته العربية الفصحى، معتزاً بسيادتها، أن يعترض على استخدام كل الوسائل المتاحة لتعزيز هذه اللغة، وتوسيع قاعدة انتشارها، وسيرورتها على ألسنة الناس. إلا أن كل الوسائل والأساليب المشار إليها لن يكون بإمكانها إلغاء العامية ومحوها من الوجود، وذلك لأن وجود العامية، أو لغة الحديث اليومي، تفرضه سنن وحاجات اجتماعية، لا سبيل لنا إلى التحكم بها، أو تغيير مسارها. وميل العامية إلى التطور عبر العصور، من جيل إلى جيل، والتمايز بتمايز الجماعات الناطقة بها، داخل الدولة الواحدة، وبين ظهراني الشعب الواحد، في الجيل الواحد نفسه، إنما هو ميل طبيعي وعام، يشمل كل الشعوب والأمم. وهذا ما يفسّر اختلاف اللهجات، ضمن كل دولة من الدول العربية، بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وبين المدن والأرياف، وبين هذه المدينة وتلك، وحالنا ـ نحن العرب ـ في ذلك هو حال سائر الأمم.

زد على ذلك أن العامية، بطبيعتها، ذات استعداد دائم لقبول الجديد والدخيل من الألفاظ، والأساليب، والمعاني. وهو أمر باتت تسهّله، وتساعد عليه، في أيامنا هذه، العولمةُ الإعلامية، وطرق الاتصال Les autoroutes de l'information السريعة والمتطورة، التي غيّرت مفهومي الزمان والمكان تغيراً جذرياً.

خلاصة القول، ههنا، أن محاولة الارتقاء بالعامية إلى مستوى الفصحى هي محاولة متعذرة، وقد لاحظ بعض الباحثين «أننا إذا فرضنا، جدلاً، أنه قد قُدّر لنا النجاح في هذه المحاولة المستحيلة، فجعلنا الناس في البلاد العربية يتحدثون بالعربية الفصحى، أو بما يقرب منها، فإن هذه اللغة المصطنعة لا تلبث، بعد تداولها على الألسنة، أن تخضع لجميع القوانين التي تخضع لها اللغات الطبيعية، فما دام أفراد الأمم الناطقة بها مختلفين في أصولهم الشعبية، وفي التكوين الطبيعي لجسومهم، وأعضاء نطقهم، وفي الظروف الجغرافية، والطبيعية، والاجتماعية المحيطة بهم، وفي قواهم الإدراكية والوجدانية، وما دامت سنة الطبيعة تقتضي أن يختلف كل جيل عن الجيل السابق له في جميع هذه الأمور، فلا بدّ أن تختلف هذه اللغة في مفرداتها، وأصواتها، ودلالاتها، وقواعدها، باختلاف العصور، وباختلاف الشعوب الناطقة بها، وأن تنقسم إلى لهجات تختلف كل واحدة منها عما عداها، وتتفرع منها لهجات عامية، وتتسع الهوة بين لهجاتها، قليلاً قليلاً، حتى تنفصل كل لهجة منها عما عداها، انفصالاً تاماً، أي لا بدّ أن تسير في المراحل نفسها التي سارت فيها العربية الفصحى من القرن السابع الميلادي إلى الوقت الحاضر، وتنتهي إلى النتيجة نفسها التي انتهت إليها. وهكذا لن يمضي زمن، قصير أو طويل، حتى تنبعث مرة أخرى المشكلة نفسها

التي حاولنا القضاء عليها، وحتى ترى الناس يتحدثون بلهجات تبعد بعداً كبيراً عن لغة الكتابة»[١].

والاتجاه الثاني: هو الاتجاه الذي دعا أصحابه إلى اعتماد العامية في الكتابة العلمية والأدبية، وفي مختلف الشؤون التي تستخدم فيها الفصحى، أي بعبارة أخرى: إلى قتل الفصحى، والقضاء عليها قضاء مبرماً، بحجة صعوبة قواعدها تارة، وبحجة عجزها عن التعبير عن الحياة تارة أخرى، وبحجة أنها سبب تخلف العرب، تارة ثالثة.

وما من شك في أن هذه الحجج شكلية وواهية.

فأما أنها شكلية فلأنها تخفي وراءها هدفاً حقيقياً، يدغدغ، منذ زمن طويل، عواطف المستعمرين، وصنائعهم من بعض المستشرقين الموتورين، وأتباعهم من أشباه المثقفين «العرب» المستغربين. وما هذا الهدف الحقيقي إلا تقويض واحد من أهم أسس الأمة العربية، وأهم عناصر شخصيتها القومية، ووحدتها الثقافية والفكرية، وهي اللغة العربية، تمهيداً لتذويب هذه الأمة، وإلحاقها شعباً، وحضارةً، وقيماً، بالغرب الاستعماري، وكأنه لا يكفي التحاق كثير من أنظمتها السياسية الفاسدة بهذا الغرب، وخضوعها له، وائتمارها بأمره.

وأما أن هذه الحجج واهية فلأنها لا تثبت في ميزان العقل والواقع.

فصعوبة قواعد العربية التي يتذرعون بها لا يعاني منها إلا العامة الذين لم يتح لهم حظ واف من تعلمها، وأما الناشئة، في مدارسهم، فلا نظنهم يواجهون من صعوبة في تعلمها أكبر من تلك التي يواجهونها وهم يتعلمون اليوم، في هذه المدارس، لغتين أجنبيتين، إلى جانب اللغة العربية. وهل قواعد اللغات الأجنبية كالفرنسية، والإنكليزية، وبخاصة الألمانية والروسية، ذواتي النحو المعقد والمتشابك، هي أسهل من قواعد العربية؟ ثم من قال: إن العامية لا قواعد لها؟ وهذه كتب اللهجات الحديثة تحفل بالكلام على القواعد الصرفية والنحوية لهذه اللهجات، وعلى تشكيلها الصوتي[٢].

وحجة عجز العربية عن التعبير عن الحياة أوهى من سابقتها، فاللغة تعجز بعجز أهلها، وتتطور بتطورهم، وليس هناك لغة قصّرت عن خدمة إنسان عنده فكرة يريد

---

(١) م. ن: ١٥٩.

(٢) انظر مثلاً كتاب جونستون T.M. Johnstone: دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ترجمة وتقديم الدكتور أحمد محمد الضُّبَيْب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

التعبير عنها[1]. وكيف تكون العربية الفصحى عاجزة عن التعبير عن الحياة، وهي قد واكبت، على امتداد الأزمنة، حياة الأمة العربية، واحتضنت قرآنها الكريم، وتراثها، وثقافتها، وحضارتها، وآدابها، وعلومها، وتشريعاتها؟

وأما الحجة الثالثة، وهي أن الفصحى سبب تخلف العرب، فأوهى من سابقتيها كلتيهما. وذلك لأن التخلف العربي، وهو حقيقة لا مراء فيها، إنما هو تخلف فرضته الحقب الاستعمارية المتتابعة على الأمة العربية، وهي حقب متصلة حتى اليوم، رغم الاستقلالات الشكلية، والأعلام المرفرفة.

وهو تخلف محمي بإرادة الغرب الاستعماري، وبواقع التجزئة والتفتت السياسي المفروض أيضاً بإرادة هذا الغرب. ولا أدلّ على بطلان هذه الحجة من أن هذه اللغة الفصحى استطاعت أن تسود العالم في العصر العباسي الأول، تعلّمها الفرس، والهنود، والأتراك، والأوروبيون، وغيرهم، لأنها كانت لغة العلوم، والثقافة، والحضارة، التي كان الغربيون بخاصة محرومين منها، يعانون ظلام قرونهم الوسطى.

فإن نحّينا تلك الحجج الواهية جانباً، وتناسينا أنها تخفي وراءها هدفاً مشبوهاً، وحاولنا إجراء مقارنة موضوعية بين الفصحى وبين العامية التي يدعون إلى إحلالها محلها، لغةً للعلم، والثقافة، والفكر، فلسوف نلاحظ، أول ما نلاحظ، أن هذه العامية فقيرة في المتن، ولا تملك من المفردات إلا جزءاً ضئيلاً جداً مما تملكه الفصحى. ثم إن العامية، مع وجود القواعد فيها، مضطربةُ القواعد، والتراكيب، والأساليب، غائمة المعاني، متباينة الأصوات، ضمن الدولة الواحدة، والجماعة اللغوية الواحدة الناطقة بهذه العامية. فكيف تستطيع عامية من هذا النوع ـ وكل العاميات من هذا النوع ـ أن تكون وعاء للفكر، والثقافة، والإنتاج العلمي؟

وإذا افترضنا، جدلاً، أن معجزة لغوية حدثت، فحوّلت العامية إلى أداة للكتابة العلمية والأدبية، بدلاً من الفصحى، فماذا سنفعل، عندئذٍ، بهذا التراث العربي الهائل المدون بالفصحى؟ وكيف ستفهمه وتعيه الأجيال القادمة من أمتنا؟

وإذا افترضنا، جدلاً، مرة أخرى، أن تلك المعجزة اللغوية قد حدثت، فمن ذا الذي يضمن لنا أن تبقى العامية التي تحوّلت إلى فصحى على حالها قوية، متماسكة، تمنع الناس من تجاوزها في حديثهم اليومي، وإحداث تغييرات في قواعدها، وأساليبها، وأصواتها؟ وهذا أمر حتمي الحدوث، لأن من طبيعة لهجات الحديث أن تتطور خلافاً للغة الكتابة، متأثرة بعوامل الاحتكاك اللغوي، وهي كثيرة، بالغة

---

(١) فندريس: اللغة: ٤٢١. والقول للفيلسوف الفرنسي «ديكارت».

السهولة، في عصرنا. وإذاك ستنشأ عامية جديدة، وسنجد أنفسنا، حتماً، أمام ثنائية لغوية جديدة.

وإذا وضعنا المعجزات اللغوية جانباً، وسلمنا بضرورة اعتماد العامية بدلاً من الفصحى، لغة للكتابة، والثقافة، والفكر، فأي عامية سنختار؟ آلمصرية، أم السورية، أم اللبنانية، أم الفلسطينية، أم العراقية، أم المغربية، أم السودانية، أم غيرها؟

وهل سيكون من السهل على المغربي، أو اللبناني، أن يفهم العامية العراقية، أو يكتب بها، إذا اعتمدناها فصحى جديدة بدلاً من العربية الفصحى؟

إذا قال العراقي مثلاً: «فلان انبصط بصطة دوللية» فسيفهم اللبناني، والسوري، والفلسطيني، والمصري، وكثير غيرهم من العرب، أنه سُرّ سروراً عظيماً، ولن يخطر ببال هؤلاء أن العبارة تعني في العامية العراقية أنه ضرب ضربة قوية وموجعة(١).

وإذا قال الليبي مثلاً: «قَطُوس مقعمز عالرُوشن يشبَحْ لُوطة»(٢) فلا شك أن ملايين من العرب سيحتاجون إلى مترجم أو معجم، قبل أن يكتشفوا أن «القطوس» هو الهر، وأن «مقعمز» بمعنى جالس، وأن «الروشن» هي النافذة(٣)، وأن «يشبح» بمعنى ينظر، وأن «لوطة» هي أسفل!

ومن النوادر التي سمعتها في مدينتي صيدا، أن لبنانياً متحذلقاً زار القاهرة، وبينما كان يهم بالصعود إلى سيارة الأجرة علقت قدمه بالباب، فصاح مستغيثاً بالسائق: «إجري»، مستخدماً الجيم القاهرية، فما كان من السائق إلا أن أقلع بالسيارة مسرعاً، لأنه لم يفهم أن «إجري» في العامية اللبنانية تعني «رِجْلي»، ولم يُدْرَ بعدها ماذا حلّ برجل الراكب المسكين!

وسواء أكانت القصة حقيقية أم كانت من اختراع الظرفاء، وهذا هو الأرجح، فإنها تدل على وعي العامة أنفسهم لصعوبة محاكاة اللهجات الأخرى، ورفضهم هذه المحاكاة. ونمضي في تساؤلنا، فنقول: إذا كان الحل في ألّا نعتمد عامية موحدة، وطلبنا من كل دولة عربية أن تعتمد عامية لها، بدلاً من الفصحى، فأي عامية ستعتمد مصر مثلاً؟ أعامية القاهرة، أم عامية الإسكندرية، أم عامية الصعيد؟ وأي عامية سيعتمد لبنان؟ أعامية بيروت أم عامية الجنوب، أم عامية الشمال، أم عامية بعلبك؟

---

(١) رفعت رؤوف البزركان: معجم الألفاظ الدخيلة في اللهجة العراقية الدارجة: ٨٢.

(٢) روى لي زميل درّس في إحدى الجامعات الليبية أنه كتب هذه الجملة العامية ذات يوم على اللوح، تحت عبارة: «أعرب ما يلي» فاستغرق طلابه الليبيون في ضحك متواصل، وهنأه مدير الجامعة على طريقته في بيان مساوئ اعتماد العامية في الكتابة الأدبية.

(٣) والرُوْشن فصيحة، معناها في الأصل الرَّف والكوَّة. انظر اللسان: رشن: ١٣/ ١٨١.

فإن قال قائل: إن أمر اعتماد هذه اللهجة العامية أو تلك عائد للسلطة السياسية في كل دولة عربية، فسيكون ردنا عليه أن اعتماد عامية من العاميات المتعددة داخل الدولة الواحدة لن يحلّ مشكلة الثنائية اللغوية فيها، والقضاء على هذه الثنائية «لا يكون إلا بأن تصطنع كل منطقة، بل كل مدينة، بل كل قرية، لغة كتابة تتفق مع لغة حديثها. وبذلك يصبح في البلاد العربية آلاف من لغات الكتابة، بمقدار ما فيها من مناطق، ومدن، وقرى، ولا أظن عاقلاً ينصح بمثل هذه الفوضى»[1].

ما الحل إذاً؟

نعتقد أن الحل يغدو سهلاً إذا حددنا مكمن المشكلة، بعد أن عرفنا، من قبل، جوهرها. والمشكلة، في رأينا، ليست في وجود الفصحى. فلا أمة بدون فصحى. ولا تراث لأي أمة، ولا علوم، ولا فنون، ولا آداب راقية بدون فصحى. ولا حاضر ولا مستقبل سياسياً وحضارياً زاهراً بدون لغة جامعة موحدة، هي الفصحى.

واللغة العربية التي صمدت دهوراً بمواجهة محاولات الغزو الثقافي، واستطاعت، كما أسلفنا، أن تكون حاضنة للفكر العربي، والحضارة العربية، كأرقى ما يكون الاحتضان، لم تكن، في يوم من الأيام، جامدة ولا متحجرة. وإنما استطاعت أن تتطور، بيسر وسلاسة، في مفرداتها ومعانيها، وتراكيبها، وأساليبها، وأن تكون معيناً ثرًا، يغرف منه حتى المتحدثون بالعامية في شؤونهم العادية، من المثقفين، عندما تخذلهم العامية في التعبير عن الأفكار والحقائق المنظمة.

وإذا كان بعض دعاة العامية، وبخاصة بعض المستشرقين المتذاكين، قد درجوا على الاحتيال لدعوتهم بطمأنة جمهور المسلمين والمسيحيين إلى أن لغة الصلاة والعبادات الدينية الأخرى ستظل كما هي، أي بالفصحى، في كل مكان، فإنه لا يمكن أن يفوت عاقلاً ما تتضمنه هذه الحيلة من خبث، وأنها لا ترمي في واقع الأمر إلا إلى حبس الفصحى بين جدران المساجد والكنائس، ليكون مصيرها كمصير السريانية، أو العبرية قبل إقامة الكيان الصهيوني، وإحياء لغته من جديد. وما من شك في أن المسلم المتمسك بدينه وقرآنه لا يمكنه إلا أن يكون متمسكاً، بالقدر نفسه، بلغته العربية الفصحى، لأنه يدرك أن الله تعالى، عندما اختار اللغة العربية لغة لكتابه الكريم، لم يرد تشريف العرب فحسب، وإنما أراد، مع ذلك، الربط والتلازم بين عربية القرآن وبين العقل، عندما قال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2]، وبين هذه العربية وبين العلم، عندما قال: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[3]،

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٥٨.

(٢) يوسف: ٢.

(٣) فصلت: ٣.

وبينها وبين التقوى، عندما قال: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾(١)، وبينها وبين البيان، عندما قال: ﴿ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾(٢)، وبينها وبين الأحكام، عندما قال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾(٣). وهذا يعني أن اللغة العربية الفصحى التي هي لغة القرآن ليست لغة دين وتقوى فحسب، وإنما هي، كذلك، بأمرٍ إلهي، لغة دنيا، لغة عقل، وعلم، وأدب، وبيان، وتشريع وأحكام.

ولا يقل المسيحيون العرب عن إخوانهم المسلمين عشقاً للعربية، وتمسكاً بها، وحرصاً عليها، لأنها لغة هذا المشترك من التراث الهائل، والحضارة الزاهرة، والآداب الرفيعة التي قدموا فيها إسهاماتٍ مضيئةً، ورجالاتٍ أعلاماً، منذ العصر الجاهلي حتى اليوم.

وإذا لم تكن الفصحى مكمن المشكلة، فهل المشكلة في العامية؟

رأى بعض الباحثين من المدققين «أن اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث لا ينطوي على شيء من الشذوذ حتى نلتمس علاجاً له. بل هو السُّنَّة الطبيعية في اللغات.

فاللاتينية القديمة مثلاً كانت، إلى عهد قريب، لغة الكتابة في فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، ورومانيا، بينما كان سكان كل دولة من هذه الدول يجري حديثهم بلهجة عامية منشعبة من اللاتينية القديمة، ولكنها تختلف عنها اختلافاً جوهرياً في أصواتها، ومفرداتها، ودلالاتها، وقواعدها. واختلافها عنها، في هذه الشؤون، قد بلغ في العصور الحديثة، مبلغاً لا يذكر بجانبه اختلافُ لغاتنا العامية عن العربية الفصحى.. وقد ظلت اللاتينية القديمة لغة كتابة حتى نضجت لهجات محادثاتهم، وكمل نحوها، فاستطاعت أن تنحي اللاتينية عن وظيفتها، وتحتل مكانها.. وقد تم ذلك حوالي القرن السابع عشر الميلادي. ولكن ظاهرة الازدواج(٤) القديمة لم تلبث أن انبعثت مرة أخرى. وذلك أن لهجات الحديث في هذه الدول، التي كانت في المبدأ متفقة مع لغات الكتابة فيها، قد أخذت تتطور شيئاً فشيئاً، وتنحرف عن أصولها الأولى، بينما ظلت لغة الكتابة جامدة على حالتها القديمة، أو ما يقرب منها. وبذلك أصبحت لهجات الحديث، في هذه البلاد، تختلف اختلافاً غير يسير عن لغات الكتابة فيها»(٥).

---

(١) الزمر: ٢٨.

(٢) النحل: ١٠٣.

(٣) الرعد: ٣٧.

(٤) المقصود بالازدواج الثنائية.

(٥) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٦٠.

وبذلك يكون لنا أن نتوقع انقلاباتٍ لغويةً جديدة في هذه الدول، بعد زمن قد لا يطول، تُنَحَّى فيها لغة الكتابة جانباً، وتحل محلها عامية من العاميات، إذ أراد الأوروبيون تكرار تجربتهم السابقة إزاء اللاتينية ولهجاتها. ونظن أنهم سيفكرون ملياً قبل تكرار التجربة، لا سيما أنهم عادوا، بعد عقود طويلة من الانقسام السياسي، والاقتصادي، والثقافي، يتلمسون طريق الوحدة، عبر «السوق الأوروبية المشتركة»، و«البرلمان الأوروبي»، والعملة الموحدة (اليورو)، وتأشيرة الدخول الموحدة المسماة (Schengen)، وغيرها من وسائل العمل الموحد ومؤسساته.

ونظن كذلك أن في تجربة أوروبا اللغوية هذه درساً لنا، نحن العرب، مؤداه: أن اعتماد العامية ليس حلاً نافعاً، ولا حلاً نهائياً للثنائية، ما دام اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة سنة طبيعية، متكررة، دائمة الحدوث.

والتسليم بهذه الحقيقة يؤكد، في جملة ما يؤكد، أن ثنائية الفصحى والعامية ليست إلا مشكلة مصطنعة. بل إن بعض الباحثين نفى وجود المشكلة في الأصل، كما أشرنا سابقاً، ورأى أن الثنائية من دلائل تحضر الإنسان، وأن الهمج وحدهم لا يزاولونها.

على أننا ـ رغم ذلك ـ نرى أن ثمة مشكلة حقيقية لا مصطنعة، في الحالة اللغوية العربية اليوم، وهذه المشكلة لا تنبع من وجود الثنائية الذي هو أمر طبيعي، وإنما من تقصير العرب في شأن الفصحى تقصيراً لا عذر فيه.

والمقصود من كلامنا على العرب، في هذا المقام، إنما هي الدول العربية كلها، بمجالسها التشريعية، وحكوماتها، ووزارات الثقافة، والتربية والتعليم العالي، والإعلام فيها، ومجامع اللغة العربية النائمة التي أنشأتها، ومعها جامعة الدول العربية، والمؤسسات الثقافية والتربوية المتخصصة المنبثقة عنها.

نحن لا نطالب هذه الدول والحكومات العربية بإنشاء شرطة لغوية، وظيفتها ملاحقة الناس من مكان إلى مكان لضبط ألسنتهم، وأصواتهم، وحركات شفاههم، ومنع العامية من التجول بينها، فما هذا الأمر بمنطقي، ولا هي قادرة عليه.

ولكننا نطالبها بأن تعمل بجد لسن التشريعات، والأنظمة المناسبة، الهادفة إلى تعزيز الفصحى، وحمايتها، والدفاع عنها، وفتح آفاق التطور المطّرد أمامها، في حقول السياسة، والإدارة، والتعليم، والثقافة، والاقتصاد كافة، وبأن تعمل ـ بجد أيضاً ـ لإيقاظ هيئاتها النائمة، من مجامع لغوية، ومجالس عليا للثقافة، وغيرها، ودعمها الدعم الكافي كي تتمكن من النهوض بالمسؤولية الجسيمة التي أنيطت بها.

اجتماعات لا حصر لها، ومؤتمرات، وندوات كثيرة، تنعقد، منذ سنين طويلة،

بمبادرة من الهيئات، والأندية، والمؤسسات الأهلية، والأكاديمية، والنخب المثقفة، على امتداد مساحة الوطن العربي، وتخرج، دائماً، بتوصيات مهمة ومخلصة، هادفة إلى تعزيز اللغة العربية الفصحى، ومكانتها، ودورها في الحياة العربية. وتصل هذه التوصيات إلى أيدي أصحاب القرار، ومسامعهم، ولا تتجاوزها إلى حيّز الفعل والتطبيق.

ورغم هذا الإهمال الرسمي، والتقصير الخطير، ورغم الغزو الثقافي الأجنبي، وهجمات المستشرقين، وأعوانهم من المستغربين، ما تزال الفصحى مفعمة بالحياة، نابضة بالقدرة على التجدد، والتطور، ومواكبة حاجات الأمة العربية إلى التواصل اللغوي، والتعبير عن الفكر، والعلم، والفن، وإنتاج الثقافة.

ولذلك سرٌّ عظيم، هو القرآن الكريم، الذِّكْرُ الذي شاء الله، سبحانه وتعالى، أن يكون عربياً، وتعهد بحفظه فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1].

خامساً

الفصحى والعامية في وسائل الإعلام المرئية

اعتاد الجمهور الذي يتابع مناقشة موضوع ثنائية الفصحى والعامية في وسائل الإعلام المرئية بشكل خاص أن ينطلق من افتراض أن ثمة تبايناً بينهما يؤسس لعداوة ضارية، بحيث ينبغي على المتحاورين ثم متابعي الحوار أن ينقسموا حزبين متصارعين يتباريان في حشد الأدلة والبراهين التي تعزز وجهتي نظر لا يُراد لهما أن تلتقيا.

فإن حاول بعض المتحاورين التزاماً بموقف علمي أن يخرج بالموضوع، ولو قليلاً، من مجال التناقض والصراع إلى مجال التكامل والتنسيق، ردّه الجمهور إلى أحد الحزبين زاجراً رافضاً أي إمكانية لإحلال الوئام والسلام بين الفصحى والعامية.

ومن المؤكد أن الإعلامي الذي يدير الحوار مسؤول، في كثير من الأحيان، وإلى حد كبير، عن تأجيج عوامل التناقض والصراع، وتوجيه الجمهور هذه الوجهة، انطلاقاً من مفهوم رائج، مؤداه أن الحلقات الإعلامية الناجحة هي تلك التي تثير نقاشات انقسامية في صفوف الرأي العام، وتستقطب أكثر عدد من الاتصالات الهاتفية، تأييداً لهذا الرأي أو ذاك.

ولئن كان رواج هذا المفهوم مفهوماً فيما يتعلق بالبرامج والحلقات ذات الطابع السياسي والاجتماعي المباشر، إلى حد أن بعض هذه البرامج والحلقات صار من

---

(١) الحجر: ٩.

لوازمه إجراء استفتاء للمشاهدين، بواسطة رقم هاتفي يجيبون فيه عن سؤال ما، يتعلق بمضمون الحلقة، بنعم أو بلا، وعرض نتائج هذا الاستفتاء تباعاً على الشاشة طوال الحلقة، استثارة لمزيد من الاتصالات، فإن مما لا شك فيه أن الموضوعات التي يغلب عليها الطابع العلمي، ومنها موضوع الثنائية اللغوية، لا يناسبها، ولا يليق بها أن تعامل بهذه الطريقة.

ومن المحقق أن هذا الكلام ليس دعوة لاستبعاد الجمهور عن مناقشة هذا الموضوع المهم، الذي ربما كان يعني الناس، في حياتهم، أكثر مما يعنيهم أي موضوع آخر. إذ يكاد يتعذر تصور حياة اجتماعية ذات مضمون ثقافي، وأخلاقي، بدون اللغة. لأن اللغة ـ ونعني بها هنا لغة الكلام ـ إنما هي أداة الاتصال الأولى والأساسية، إلى جانب لغات الإعلام الأخرى غير الكلامية، التي تستخدم تحقيقاً للرسالة الإعلامية، وذلك في عصر صار يوصف بأنه عصر الاتصال، حتى ليصح القول إن الحضارة العصرية تبنى وفق عالم اللغة.

إنما هي إذاً دعوة هادفة إلى تنظيم المشاركة الجماهيرية في نقاش قضايا ذات طابع علمي، نقاشاً هادئاً، بعيداً عن الإثارة والعصبية.

ولعل مما يؤكد ضرورة هذه الدعوة أن العاميات العربية أصيلات في عروبتهن، ولسن لغات وافدة من فصيلة لغوية أخرى غير فصيلة اللغة العربية الفصحى، وهي فصيلة اللغات السامية، التي تنتظم فيها، إلى جانب العربية، كل من الآرامية، والسريانية، والعبرية، والأكادية، والحبشية، وغيرها.

وربما كان مفيداً التنبيه ـ قبل الشروع في نقاش هذا الموضوع ـ إلى أن الدعوة إلى تعزيز اللغة العربية الفصحى إنما تنطلق في وجدان القائمين بها من إدراك الدور التوحيدي الذي تضطلع به الفصحى، وهو دور يتصل بشكل أو بآخر بالهوية والانتماء.

ومن التسرع، بل من قبيل مجافاة الحقيقة اعتبار أن مجرد القول بتعزيز الفصحى إنما هو دعوة إلى محاربة العامية.

فالعاميات، أو الدارجات العربية، إنما هي مجبولة بتاريخ هذه الأمة، وتراثها، وحضارتها، ثم إن كثيراً من مفرداتها، وأساليبها، وصيغها، فصيحة بلا أدنى شك. وهذا موضوع قائم بذاته لا نناقشه في هذا السياق، بل نكتفي بمجرد الإشارة إليه.

وهذه العاميات أو الدراجات ليست حديثة النشأة، ولم تظهر كطفرة حضارية في العصر الحديث. ولعل بواكيرها تتجلى في تلك الصفات اللغوية المذمومة التي وسمت

بعض اللهجات العربية، كالاستنطاء، والتضجع، والرتة، والشنشنة، والطمطمانية، وغيرها، مما تكلمنا عليه في موضعه من هذا الكتاب.

وقد أشرنا من قبل إلى أن لهجات الحديث اليومي بدأت ـ على الأرجح ـ تفترق عن الفصحى، افتراقاً ملحوظاً، منذ الفتوحات الإسلامية، ودخول شعوب غير عربية في الإسلام.

وقد أشار الجاحظ إلى التمايز اللغوي في عصره، ونقل عن بشر بن المعتمر، رئيس معتزلة بغداد (المتوفى سنة ٢١٠هـ) إشارته إلى اللفظ العامي والخاصي، وقوله في صحيفة البلاغية المشهورة: «فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، إلى أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة التي لا تلطفُ عن الدهماء ولا تجفو عن الأكفاء، فأنت البليغ التام»[١]. وفي هذا إشارة إلى أن العامية كانت قد ظهرت وانتشرت قبل ذلك الوقت.

وأشار الجاحظ أيضاً إلى ألفاظ الصناعات والمهن، وألفاظ العوام، فقال: «ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها، بعد امتحان سواها، فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مشاكلاً بينها وبين تلك الصناعة. وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خُطبة، أو رسالة، أو في مخاطبة العوام، والتجار، أو في مخاطبة أهله، وعبده، وأَمَتِه، أو في حديثه إذا تحدَّث، أو خبره إذا أخبر، وكذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب، وألفاظ العوام، وهو في صناعة الكلام داخل. ولكل مقام مقال. ولكل صناعة شكل»[٢].

ومن المؤكد أن كثيراً من آثار تلك اللهجات القديمة وصفاتها اللغوية ماثل في لهجاتنا الحديثة التي يمكن اعتبارها، بشكل أو بآخر، استمراراً للَّهجات القديمة، وصورة متطورة من صورها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطالعنا كتب التفسير بصور من القراءات الشاذة التي تعكس تأثير اللهجات على هذه القراءات، كما مرّ بنا.

فإذا زدنا على ذلك حقيقة أن شيوع ثنائية الفصحى والعامية ليس أمراً تختص به الأمة العربية دون غيرها من الأمم، وإنما هو أمر طبيعي، يشارك العرب فيه أمم أخرى، ترسخ لدينا الاعتقاد بأن فهم الدعوة إلى تعزيز الفصحى، على أنها إعلان للحرب على العامية، ودعوة إلى شطبها، وإلغائها، إنما هو فهم سطحي، لا يمت إلى الروح العلمي بصلة.

---

(١) البيان والتبيين: ١/ ١٣٦.

(٢) الحيوان: ٣/ ٣٦٨.

فإذا تجاوزنا طريقة الطرح الخاطئة في وسائل الإعلام المرئية، لموضوع الثنائية، وما يعتري هذه الطريقة من تأجيج لعوامل التناقض والصراع، وحاولنا إلقاء نظرة موضوعية على مكانة كل من الفصحى والعامية في هذه الوسائل، فسنلاحظ بوضوح أن الفصحى استطاعت احتلال مساحات مهمة من برامجها، تشمل، إلى جانب نشرات الأخبار الطويلة والموجزة، بعض البرامج الثقافية، والبرامج الدينية، والمسلسلات التاريخية، على ندرتها، والمسلسلات الأجنبية المدبلجة.

صحيح أن كفة العامية تبقى هي الراجحة، وخصوصاً في برامج التسلية والمنوعات، والمسلسلات المحلية، وبرامج الحوار السياسي، والأغاني، ولكن الفصحى ليست خاسرة في نهاية المطاف. إذ هي تنال في هذه الوسائل حصة أكبر بما لا يقاس من حصتها في الحياة اليومية.

وإنما قلنا «بعض» البرامج الثقافية ولم نعمِّم لأن الملاحظ أن بعضاً آخر، من هذه البرامج، يستخدم مقدموه العامية في مقدماتهم، وحواراتهم، استخداماً جارحاً، يحمل في مضمونه مزايدة على العامة أنفسهم في بعض الأحيان.

فإن عدنا لمحاولة فحص مستوى الفصحى نفسها في نشرات الأخبار، وبعض البرامج الثقافية، لاحظنا أمرين مهمين:

أحدهما: أنه مستوى بالغ التبسيط في كثير من الأحيان، يكاد يلامس العامية في بعض استعمالاتها الراقية. فهم يعتمدون غالباً، أسلوباً إذاعياً، قوامه إسقاط حركات الإعراب، وإحلال السكون محلها. تسمعهم مثلاً يقولون: «تأتي زيارةْ المبعوثْ الدوليْ في ظلْ تصاعدْ حدةْ التوترْ في بعضْ مناطقْ الجنوبْ». بتسكين أواخر هذه الكلمات كلها، أو معظمها، وتعمّد وقفات قصيرة على الأواخر، مع قطع همزات الوصل تهرباً من التقاء الساكنين.

والثاني: أنه مستوى تشيع فيه أساليب تعبيرية جديدة، بتأثير من حركة الترجمة اليومية لهذا الكم الهائل من الأخبار، التي تبثها وكالات الأنباء الأجنبية، على تنوع مصادرها، ولغاتها الأصلية.

ووسائل الإعلام المرئية إنما تتبع هذه السياسة في توزيع برامجها، بين الفصحى والعامية، انطلاقاً من مصلحتها الإعلامية، والاقتصادية، ومن حرصها على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور العربي في الوطن العربي، وفي أقطار العالم كله، وخصوصاً بعد أن تحول أكثر المحطات المرئية الأرضية إلى فضائية. وأما ملاحظاتنا، وملاحظات غيرنا، من الداعين إلى تعزيز الفصحى وإقامة استعمالاتها في وسائل الإعلام فهي ـ ضمن الحدود السابقة ـ قابلة للمعالجة بوسائل متعددة منها:

ـ أن يراعى إتقان اللغة العربية شرطاً أساسياً من شروط اختيار المذيعين،

والمذيعات، ومقدمي البرامج، إلى جانب الشروط الأخرى المعتمدة والمعروفة.

- ومنها: تعميم وظيفة المدقق اللغوي في وسائل الإعلام، ومراعاة اختيار المدققين من الذين يتمتعون بمهارة عالية المستوى، ويمتلكون الفصاحة، والخبرة بأساليب الكلام العربي.

- ومنها: تدخل الدولة، وذلك بسن تشريعات تفرض استخدام اللغة العربية الفصحى في نسبة معينة من برامج المرئي (والمسموع)، على غرار التشريعات التي تفرض أن تكون نسبة معينة من البرامج منتجة محلياً.

- ومنها: تشجيع إنتاج المسلسلات والبرامج الاجتماعية الناطقة بالفصحى، على أن تكون هذه المسلسلات والبرامج ذات مضمون إنساني، مرتبط باهتمامات الناس اليومية، إذ ليس من الجائز قصر استخدام الفصحى على البرامج والأفلام والمسلسلات ذات الطابع الديني والتاريخي.

فإذا زعم زاعم أن الفصحى ليست مما يناسب المسلسلات الروائية ذات الطابع الاجتماعي، لفتنا انتباهه إلى الأفلام المكسيكية المدبلجة التي لاقت رواجاً واسعاً، لا يختلف عليه اثنان، رغم اعتمادها اللغة العربية الفصحى، ورغم تعبيرها عن بيئة مختلفة عن بيئتنا، قيماً، وأخلاقاً، وعادات، وتقاليد، لدرجة أننا صرنا نسمع الناشئة وبعض الكبار أحياناً يحاكون، وإن على سبيل الفكاهة واللعب، بعض الأساليب اللغوية الفصحى المأنوسة التي استخدمتها هذه الأفلام.

وهذا يعني - فيما يعنيه - أن الأفلام والمسلسلات المنتجة أساساً باللغة العربية الفصحى قابلة من باب أولى، للنجاح والرواج، إن هي تمتعت بمستوى فني مقبول، وجذاب، ومضمون، يستجيب لاهتمامات الناس الصغيرة والكبيرة، ويراعي طرائق تفكيرهم، وقابلة، من ثم، لأن تكون عاملاً أساسياً من عوامل نشر الفصحى، وتعزيزها في مسامع الناس وعلى ألسنتهم.

يبقى أن نلاحظ أنه مع تزايد المساحات المخصصة للفصحى، على عِلّات هذه الفصحى، في وسائل الإعلام المرئية (والمسموعة)، يلجأ بعض هذه الوسائل، انطلاقاً من موقف إيديولوجي معادٍ للفصحى، وموالٍ للعامية، في تقديرنا، إلى ترجمة مقاطع من النشرات الإخبارية، ومقدمات بعض البرامج، إلى العامية.

فتسمع المذيع والمذيعة، وتشاهدهما، يبذلان جهداً ملحوظاً، وهما يترجمان، أثناء القراءة، نصوصاً صيغت أصلاً بالفصحى، إلى العامية، مستخدمين أسلوباً يتعمدان فيه إبراز الخصائص اللهجية العامية، كالإمالة، وتسكين أواخر الكلمات، وكسر حروف المضارعة، والطمطمانية (إبدال لام أل التعريف ميماً نحو: امبارح بدلاً من البارح أو البارحة).

وفي اعتقادنا أن هذا الموقف الإيديولوجي هو موقف غبي، يواصل معركة بدأها بعض دعاة العامية في عصر الطباعة، يواصلها في مرحلة مختلفة كلياً عن ذلك العصر، هي مرحلة الإذاعة، والتلفزيون، والفضائيات. وبيان ذلك أن دعاة العامية في القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، حاولوا أن يقيسوا الوضع العربي على الوضع في أوروبا، ذلك أن الدعوات التي نجحت في إحلال العاميات الأوروبية من فرنسية، وإيطالية، وإسبانية، وسواها محل اللاتينية قد اقترنت بالمرحلة الطباعية. ولذلك راح أعداء الفصحى، مستشرقين وعرباً، يدعون، وخصوصاً في مصر ولبنان، إلى إحلال العامية محل الفصحى كسبيل للنهضة العربية المنشودة، وحل لأزمة التخلف العلمي العربي، وحل لما يسمونه بأزمة العقل العربي.

وشملت دعوتهم المعادية للفصحى ـ فيما شملت ـ الدعوة إلى كتابة العاميات العربية بأحرف لاتينية، ضماناً لنجاح القطيعة التامة مع الحضارة العربية، والتراث العربي، والتاريخ العربي.

وكان أن خيبت اللغة الفصحى بصمودها في وجه هذه الحملات آمال الشعوبيين والاستعماريين (وهذا كلام لا يعجب بالتأكيد ورثة هؤلاء الشعوبيين في بعض صحفنا، بما فيها تلك الموسومة أحياناً بالتقدمية). وكان أن تجاوزت لغتنا مرحلة الطباعة وهي أقوى مما كانت عليه، مستفيدة منها في إحداث حركة تطورية لافتة في أساليبها، منفتحة من خلالها على اللغات الأخرى، موظفة الترجمة في هذا المجال أحسن توظيف. والواقع أن مرحلة الإذاعة والتلفزيون، ثم الأقمار الصناعية، والفضائيات، والإنترنت، التي عبرت عن ثورة إعلامية حقيقية، ووسمت العصر بمفهوم العولمة، هي مرحلة مختلفة عن العصر السابق في كونها عموماً مرحلة تجميعية، تواصلية.

ونحن نرى، ما دام الأمر كذلك، أن طبيعة هذه المرحلة تجعلها تتجاوز عدم معاداة اللغة الفصحى، لتصل إلى حد رعايتها، انطلاقاً من الحاجة إلى استخدامها كأداة جاهزة لتحقيق التواصل، ونقل الرسالة الإعلامية إلى أبعد الحدود، بخلاف العامية ذات القدرات التواصلية المحدودة.

خلاصة القول أنه في حين يتفق اللغويون على أن الوصول إلى مستوى لغوي للأمة راق، ورفيع، إنما هو مسؤولية الجميع: مسؤولية البيت، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والحكومة، والمجامع اللغوية، والأندية والمؤسسات الثقافية إلخ... يبقى لوسائل الإعلام دور متميز بين الجميع، وهو دور مستمد من الدور الذي باتت هذه الوسائل تضطلع به في حياتنا المعاصرة، ومن تزايد مساحة الوقت الذي نمضيه بصحبتها، وقبل ذلك من قابلية الجمهور للتعامل باحترام ملحوظ مع الكلمة الآتية من

وسيلة إعلامية، سواء أكانت هذه الوسيلة مطبوعة، أو مسموعة، أو مرئية.

فإذا أراد أحدهم أن يستشهد لصحة فكرة أو قضية أو عبارة قال لك: سمعتها من هذه الإذاعة، أو قرأتها في تلك الصحيفة.

فإذا كان الأمر على هذا النحو، وإذا كانت مصلحة وسائل الإعلام المرئية (وغير المرئية من مكتوبة ومسموعة) قابلة للتحقق مع الفصحى، أكثر مما هي قابلة لذلك مع العامية، وإذا كانت العربية، بالمقابل، قد استفادت كثيراً، حتى الآن، من التطور الإعلامي وثورة وسائل الاتصال، مؤكدة دورها التواصلي المهم، فإن لنا أن نتوقع للفصحى مستقبلاً أفضل تكون فيه أوسع انتشاراً، وأقرب إلى مسامع الناس وألسنتهم، مع مزيد من التطور في أساليبها، وتراكيبها، يفرضه احتكاكها اليومي باللغات الأجنبية، وخصوصاً الإنكليزية، والفرنسية، بطريق الترجمة والنقل، ويسهّله مرونة في استيعاب الدخيل وتعريبه، وطاقة اشتقاقية غير محدودة عرفت بهما لغتنا على مر العصور، وبهما شقت طريق التفاعل الأصيل مع الحضارات الأخرى، وبالأخص الحضارتين اليونانية والفارسية.

ومستقبل الفصحى هذا لن يكون على حساب العامية التي علينا أن نعترف ـ بمنطق الواقع والتاريخ، وبمعزل عن العواطف والأمنيات ـ بأن لها دوراً في حياتنا، يتكامل مع دور الفصحى، دون أن يلغي أحدهما الآخر.

فنحن لا نغطس في حوض السباحة، أو نتزلق تحت سيارة معطلة لإصلاحها، بثياب السهرة وربطة العنق، ولا نذهب إلى المطعم بالثياب المخصصة للسباحة. والأمر كذلك فيما يتعلق بالاستعمال اللغوي، إذ لكل حالة من حالاته لَبوسُها، فلا ينفعنا أن نلج سوق الخَضِرة بكتاب سيبويه، ولا أن نلقي دروسنا ومحاضرتنا بلغة باعة السمك. ومع ذلك فنحن محتاجون لكل أولئك: لكتاب سيبويه، والدروس، والمحاضرات، وللخَضِرة، والسمك، أيضاً. إنه منطق الحياة... واللغة.

فهرس
المصادر والمراجع

ـ الآداب السامية، لمحمد عطية الإبراشي، ط٢، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤م.

ـ الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.

ـ الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦٠م.

ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي، القسطنطينية، ١٢٨٥هـ.

ـ الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا، ط١، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ١٤٠٧هـ.

ـ الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، لحسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

ـ أساس البلاغة، للزمخشري، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

ـ الاشتقاق، لابن السراج، تحقيق محمد صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٣م.

ـ الاشتقاق والتعريب، لعبد القادر المغربي، القاهرة، ١٩٤٧.

ـ الاشتقاق، لعبد الله أمين، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م.

ـ الاشتقاق، لفؤاد ترزي، منشورات كلية العلوم والآداب بالجامعة الأميركية في بيروت، ط. دار الكتب، بيروت، ١٩٦٨م.

ـ إشكاليات الفصحى والدارجات، للدكتور الطيب البكوش، بحث جاء في كتاب «من قضايا اللغة العربية المعاصرة»، ط. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٠م.

ـ الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، ١٩٦١م.

ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، ١٩٨٥م.

- الأضداد، لابن الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- الأعلام، للزركلي، ط١١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٥م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، حيدر آباد الدكن، ١٣٥٩هـ.
- ألف باء، لأبي الحجاج البلوي، القاهرة، ١٢٧٨هـ.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب، ١٣٦٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- البحث المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، بدون تاريخ.
- البلغة في أصول اللغة، للسيد محمد صدّيق حسن خان القِنَّوْجي، تحقيق نذير محمد مكتبي، ط١، دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ.
- تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، القاهرة، ١٩١١م.
- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، ط مصر، ١٩١٣ ـ ١٩١٤م.
- تاريخ الدعوة إلى العامية وأثرها في مصر، لنفوسة زكريا سعيد، ط١، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٦٤م.
- تاريخ اللغات السامية، لإسرائيل ولفنسون، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ط الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- التضاد في ضوء اللغات السامية، للدكتور ربحي كمال، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

- التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، ط٣، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣م.
- تفسير القرآن، للطبري، دار المعارف بمصر، ١٣٧٤هـ.
- تقويم الفكر النحوي، لعلي أبي المكارم، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.
- تهذيب الألفاظ العامية، للشيخ محمد علي الدسوقي، القاهرة، ١٩١٣م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨م.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، نشر وتحقيق وتعليق أ. ليفي بروفنسال، دار المعارف بمصر، ١٩٤٨م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق وتقديم الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي، ط مصر، ١٢٩٩هـ.
- الحضارات السامية القديمة، لموسكاتي، ترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، لآدم متز، ترجمة أبي ريدة، ط٢، ١٩٤٧م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- دراسات في علم اللغة، للدكتور كمال بشر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
- دراسات في فقه اللغة، للشيخ الدكتور صبحي الصالح، ط١٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.
- دراسات في اللغة، للدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٦١م.
- دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، لجونستون، ترجمة وتقديم الدكتور أحمد محمد الضُبَيْب، ط٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٣م.

ـ دراسة اللهجات العربية القديمة، للدكتور داود سلوم، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
ـ درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، مطبعة الجوائب، إستانبول، ١٢٩٩هـ.
ـ درس ومطالعة، للأب مارون غصن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٢٥م.
ـ دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، ١٩٥٨م.
ـ دور الكلمة في اللغة، لأولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر، القاهرة، ١٩٦٢م.
ـ ديوان الأعشى، بشرح الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ١٩٥٠م.
ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
ـ ديوان كعب بن زهير، بشرح السكري، القاهرة، ١٩٥٠م.
ـ ديوان الهذليين، تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة، ١٩٦٥م.
ـ الساميون ولغاتهم، للدكتور حسن ظاظا، ط٢، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
ـ سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، للسويدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
ـ سر صناعة الإعراب، لابن جني، الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
ـ شرح أدب الكاتب، للجواليقي، نشرة مصطفى صادق الرافعي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
ـ شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣١٣هـ.
ـ شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، ١٩٧٣م.
ـ شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ط١٠، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مراجعة الدكتور محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

- شرح الكافية = انظر الكافية في النحو.
- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرية، ١٩٢٨ ـ ١٩٣١م.
- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٠م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، ١٩٥٦م.
- صحيح البخاري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- صحيح مسلم، نشر رئاسة البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ.
- صفة جزيرة العرب، للهمداني، تحقيق محمد بن عبد الله بن بليهد النجدي، القاهرة، ١٩٥٣م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، مصر، ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥هـ.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
- العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ليوهان فك، ترجمة وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- العربية ولهجاتها، للدكتور عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٥٧م.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- علم أصول الفقه، للدكتور عبد الوهاب خلاف، ط١٦، الدار المتحدة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م.
- علم القراءات: نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، للدكتور نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ط١، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- علم اللغة، للدكتور علي عبد الواحد وافي، ط١٠، دار نهضة مصر، مايو، ١٩٩٧م.
- علم اللغة للدكتور محمود السعران، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣م.
- علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، للدكتور محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، تاريخ المقدمة ١٩٧٣م.
- علم وظائف الأصوات اللغوية، للدكتور عصام نور الدين، ط١، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م.

ـ عوامل التطور اللغوي، للدكتور أحمد عبد الرحمن حماد، ط١، دار الأندلس، بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
ـ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، بغداد، ١٩٦٧م.
ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره برجشتراسر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٣٢م.
ـ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، حيدر آباد الدكن بالهند، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م.
ـ الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
ـ الفصحى في مواجهة التحديات، لنذير محمد مكتبي، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
ـ فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
ـ فقه اللغة، للدكتور علي عبد الواحد وافي، ط٧، دار نهضة مصر، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
ـ فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.
ـ فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك، ط٧، دار الفكر، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
ـ فقه اللغة العربية وخصائصها، للدكتور إميل بديع يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦م.
ـ فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
ـ فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
ـ في الأدب الجاهلي، للدكتور طه حسين، المجلد الخامس من المجموعة الكاملة، الشركة العالمية للكتاب، مكتبة المدرسة، بيروت.
ـ في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

- في علم اللغة العام، للدكتور عبد الصبور شاهين، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- في فلسفة اللغة، لكمال الحاج، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٧م.
- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، للدكتور أنيس فريحة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠م.
- في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.
- في اللهجات العربية القديمة، للدكتور إبراهيم السامرائي، ط١، دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٤م.
- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- القاموس المحيط، للفيروزابادي، مطبعة السعادة، مصر، بدون تاريخ.
- القبائل الثمودية والصفوية، دراسة مقارنة، لمحمود محمد الدوسان، الرياض، ١٩٨٧م.
- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، للأندرابي، حققه وقدم له الدكتور أحمد نصيف الجنابي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- القلب والإبدال، لابن السكيت، (ضمن الكنز اللغوي في اللسن العربي) نشر هفنر، بيروت، ١٩٠٣م.
- الكافية في النحو، لابن الحاجب، بشرح الرضي الاستراباذي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرِّد، مكتبة المعارف، بيروت، بدون تاريخ.
- الكتاب، لسيبويه، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- الكتابة العربية والسامية، للدكتور رمزي بعلبكي، ط١، بيروت، ١٩٨١م.
- الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، للدكتور سيد فرج راشد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- كتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده، لمحمود شكري الألوسي، حققه وشرحه محمد بهجة الأثري، ط المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

ـ كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، جمعية البنغال الآسيوية، كلكته، ١٨٦٢م.
ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، حيدر آباد، ١٣٥٧هـ.
ـ كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، للدكتور حسن ظاظا، ط٢، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
ـ الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
ـ الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي، المطبعة الأميركية، بيروت، بدون تاريخ.
ـ لسان العرب، لابن منظور، ط١، دار صادر، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، تحقيق وتعليق عامر السيد وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام، مصر، ١٣٩٢هـ.
ـ اللغات السامية، لنولدكه، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٦٣م.
ـ لغات عربية، لأمين ألبرت الريحاني، ط١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٤م.
ـ اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، للدكتور محمود السعران، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣م.
ـ لمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور عطية عامر، بيروت، ١٩٦٣م.
ـ اللهجات العربية الغربية، لشام رابين، ترجمة عبد الرحمن أيوب، منشورات جامعة الكويت، ١٩٨٦م.
ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، للدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
ـ اللهجات وأسلوب دراستها، للدكتور أنيس فريحة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
ـ المباحث اللغوية في العراق، لمصطفى جواد، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٥م.
ـ مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٠م.
ـ محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، بيروت، ١٩٦١م.
ـ محاضرات في فقه اللغة، للدكتور عصام نور الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

ـ المخصص، لابن سيدة الأندلسي، بولاق، ١٣١٦هـ.

ـ المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، لعبد المجيد عابدين، القاهرة، ١٩٥١م.

ـ مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٥م.

ـ مروج الذهب، للمسعودي، القاهرة، ١٢٨٣هـ.

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

ـ المستصفى من علم الأصول، للإمام الغزالي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

ـ المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.

ـ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، للدكتور ناصر الدين الأسد، القاهرة، ١٩٥٦م.

ـ المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، للأمير مصطفى الشهابي، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥م.

ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، مصر، ١٣٦٧هـ.

ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مراجعة وزارة المعارف العمومية بمصر، ط دار المأمون، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

ـ معجم الألفاظ الدخيلة في اللهجة العراقية الدارجة، لرفعت رؤوف البزرگان، ط١، الأمراء للطباعة والتصميم، بغداد، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

ـ معجم قبائل العرب، لعمر رضا كحالة، بيروت، ١٩٦٨م.

ـ معجم القراءات القرآنية، لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ.

ـ المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجواليقي، نشر الشيخ أحمد شاكر، القاهرة، ١٣٦١هـ.

ـ معنّى رشيد نخلة، لرشيد نخلة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٥م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زادة، حيدر آباد، ١٣٢٩هـ.
- المفضليات، للمفضل الضبي، شرح أبي محمد القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق لايل، بيروت، ١٩٢٠م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، للدكتور محمد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- المقدمة، لابن خلدون، ط٣، دار الكتاب اللبناني، ١٣٦٨هـ = ١٩٦٧م.
- مقدمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني في نظم المعاني، ومقدمة ابن عطية)، نشرهما آرثر جفري، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٤م.
- مقدمة لدراسة فقه اللغة، للدكتور محمد أحمد أبي الفرج، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦م.
- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد؟ للشيخ عبد الله العلايلي، ط٢، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧م.
- مميزات لغة العرب، لحفني ناصف، القاهرة، ١٩٥٧م.
- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، ١٩٦٦م.
- المنتقى من كتابات المستشرقين، ترجمة الدكتور صلاح الدين المنجد، القاهرة، ١٩٥٥م.
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، للدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- مولد اللغة، للشيخ أحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- النثر الفني في القرن الرابع، للدكتور زكي مبارك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٧م.

- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، للدكتور عبده الراجحي، بيروت، ١٩٨٦م.

- نحو اللغة العربية، للدكتور محمد أسعد النادري، ط٣، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، للأب أنستاس ماري الكرملي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ.

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، للقلقشندي، بغداد.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

- الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، للشيخ حسين المرصفي، ط٢، ١٩٢٤م.

- وفيات الأعيان، لابن خلكان، مصر، ١٣١٠هـ.

فهرس المحتويات

الباب الأول
مناهل فقه اللغة

الباب الثاني
مقارنات سامية وعربية

الباب الثالث

بحث في اللهجات العربية القديمة

الباب الرابع
مسائل مفردات العربية

الباب الخامس
من مسائل اللغة المعاصرة